الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــامعـــــة المسيلـــــة
كليــة العلــوم الاقتصاديــة والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجاريـــــة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية

الموضوع:

دراسة تحليلية قياسية مقارنة باستخدام نماذج البيانات المقطعيةPanel Data

لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة بين الجزائر وبعض الدول العربية

إعداد:
ياسين سالمي

أعضاء لجنة المناقشة:

بن لخضر السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
بلعباس رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بن محاد سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا
يحياوي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا
طويطي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
عريف عبد الرزاق	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي بريكة	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

إهداء

إهداء

الى **أمي وأبي** حبا وإمتنانا

الى **اخوتي الأشقاء** خير سند لأفضل الأيام

الى **كل الرفاق** ، ..

من التقيت بهم خلال كل مراحل حياتي والذين غيبهم الزمن وفرقت بيننا الأيام فانتشرنا عبر أرجاء الكون وأفترقنا في الأرض والسماء، لكم أهدي هذا العمل وأقول مهما افترقنا وكنا عن بعضنا غائبين فلنا أكبر لقاء في مساحة الطهر الأول؛ أرض الذكريات.

ياسين

كلمة شكر

كلمة شكر

أشكر **الله** المنير للدرب والمعين على الوصول لأبعد الأماكن، جعل طريقي عامرا بكل الضوء ومنح قلبي النور في الطرق الموحشة، كنت أجد رسائل تسهيله امام كل باب أطرقه.

المشرف الرائع الأستاذ الدكتور **رابح بلعباس** المشرف والقدوة من له الفضل في هذا العمل منذ صياغة فكرة الأطروحة إلى غاية إخراجه، كانت دراساته وأبحاثه نقطة الانطلاق في معالجة هاته الأطروحة.

كل أصدقائي العظماء من داخل الوطن وخارجه خصوصا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية الذين أسهموا بشكل فعال في كل أجزاء الاطروحة، كل كلمات الشكر والإمتنان تقف خجلا وعجزا امام كل منكم لأنكم اكبر منها.

مقدمة عامة

تمهيد:

إن ظهور البطالة كظاهرة اقتصادية كان مع البدايات الأولى لعهد الصناعة لتتحول بعد ذلك إلى مشكلة مزدوجة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، ومع تطور ظاهرة البطالة على المستوى العالمي كانت الأبحاث والأفكار تتوالى دون الوصول إلى وصفة علاجية متكاملة تحد من التطورات السلبية للظاهرة؛ نتيجة تعقد المشكلة وتنوعها حيث توجد عدة أصناف للبطالة أهمها: (البطالة السافرة، البطالة الهيكلية، البطالة الدورية، البطالة الاحتكاكية، البطالة الموسمية، البطالة المقنعة، البطالة الاختيارية، البطالة الإجبارية ...).

بالإضافة إلى وجود علاقة تبادلية بين البطالة وبقية عناصر الاقتصاد الكلي إذ اعتمدت العديد من النظريات الاقتصادية ""بداية بأفكار المدرسة الكلاسيكية وصولا إلى أحدث النظريات"" اعتمدت عليها لبناء توجهاتها في تفسير الظاهرة؛ كما أثبتت التجارب الاقتصادية صدقية ترابطها والتأثيرات المتبادلة فيما بينها ومن أهم هاته المتغيرات (النمو الاقتصادي، التضخم، التزايد السكاني، الإنفاق العمومي، التراكم الرأسمالي...)، وتعتبر النتائج الايجابية لهاته العناصر من أهم الدلائل على استقرار المنظومة الاقتصادية للدول.

إن انتهاج سياسات وحلول لمواجهة البطالة في دولة معينة لا يعني بالضرورة تحقيقها لنفس النتائج في دولة أخرى؛ بسبب اختلاف مجموعة الظروف والأسباب سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية..، والتي تحكم تطور الظاهرة وانتشارها ضمن النطاق الجغرافي أو توزعها عبر الفئات العمرية.

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلد معين خلال فترة زمنية محددة، ويتم قياسه وفق تقدير التغير في نسبة الناتج المحلي الإجمالي GDP لسنة مقارنة بالسنة السابقة، وعند عزل اثر التضخم (حيث تتغير الأسعار من سنة لأخرى) نتحصل على القيم الحقيقية للنمو الاقتصادي، ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بمعدلات البطالة إذ تشير مختلف الدراسات إلى أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تنعكس إيجابا على ظاهرة البطالة؛ فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى رفع الطلب في سوق العمل مما يساهم في امتصاص نسب البطالة المرتفعة.

من أهم الأبحاث التي تناولت الأثر المتبادل بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة نجد دراسة Arthur Melvin Okun التي نتج عنها ما يعرف بقانون أوكن Okun's law، حيث توصل Okun في دراسته حول اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والنمو

الاقتصادي؛ فكل تغير ايجابي في معدلات النمو الاقتصادي بثلاث نقاط (3%) مئوية يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة بنقطة مئوية واحدة (1%).

تشير مختلف التقارير إلى ارتفاع معدلات البطالة في كل من الجزائر ودول العينة (تونس-المغرب-مصر-السعودية) مع تذبذب وعدم استقرار قيمتها وفق المستوى المطلوب، حيث بلغت معدلات البطالة مستويات قياسية في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترات التي تميزت بضغط المديونية وإجراءات الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع الهيئات الدولية، أما تونس ومصر فتعتبر الفترة الحالية من أكثر الفترات تعقدا مع بلوغ معدلات البطالة نسب قياسية، وتقدر نسب البطالة لسنة 2013 في الجزائر بـ (9.34 بالترتيب %) في حين تبقى نسب النمو الاقتصادي منخفضة حيث تتراوح نسب النمو بين (3 و 4 %) خلال سنة 2013، بالإضافة إلى تناقص معدلات النمو الاقتصادي يمكن الإشارة إلى التطور السكاني في هاته الدول؛ حيث يؤدي الضغط الديمغرافي إلى إيفاد مستمر لطاقات بشرية تساهم في الرفع من مستوى عرض العمل مع غياب طلب عنه لامتصاص النسب المتزايدة لمعدلات البطالة.

بالنظر إلى الإمكانات الطبيعية والاقتصادية والبشرية الهائلة لهاته الدول يمكن ملاحظة عجز السياسات المتعاقبة لإيجاد حلول لمشكلة البطالة، هذا بالإضافة إلى وجود فروق هيكلية لاقتصاديات هاته الدول إذ تعتمد الجزائر والسعودية على الريع وعائدات المحروقات بنسب كبيرة جدا؛ بينما يعتبر الاقتصاد التونسي والمصري والمغربي سياحي خدمي بدرجة كبيرة كما يمتلكون مقومات طبيعية بنسب متفاوتة، وعلى الرغم من الاختلافات الهيكلية تغيب الحلول الجذرية لحكومات هاته البلدان لمعالجة ظاهرة البطالة بشكل كلي ورفع مستويات نمو اقتصادي والحفاظ على استقرارها.

1-إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كالأتي:

ما مدى قدرة نماذج البيانات الطولية في تفسير العلاقة الاقتصادية القائمة بين النمو الاقتصادي والبطالة في كل من الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018 ؟

2. التساؤلات الفرعية

و انطلاقا من هاته الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة وما هي مكانة النمو الاقتصادي ضمن أدبيات الفكر الاقتصادي؟
2. ما هي أهم السياسات الاقتصادية المتبعة في كل من الجزائر ودول العينة الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي؟ وما هو واقع سياسات التشغيل في هذه البلدان؟
3. ما مدى تأثير هذه السياسات على كل من النمو الاقتصادي والبطالة في هذه البلدان؟
4. ما هو واقع ظاهرة البطالة في كل من الجزائر ودول العينة والى أي مدى أسهمت معدلات النمو الاقتصادي في التأثير عليها؟
5. هل توجد فروق جوهرية بين اقتصاديات هاته الدول بالنسبة لعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة؟

3. فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية :

1. تتباين وجهات نظر مختلف النظريات الاقتصادية (المدرسة النيوكلاسيكية، نماذج النمو من الداخل وجملة النماذج الحديثة) المعالجة لموضوع النمو الاقتصادي.
2. وجود تضارب فكري لدى مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة قصد إيجاد حلول تقلل من الانعكاسات السلبية للظاهرة على مستوييها الاقتصادي والاجتماعي.
3. عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف كل من الجزائر ودول العينة؛ في تحقيقها لمعدلات نمو اقتصادي اكبر وخفض حجم البطالة.
4. وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة.
5. هناك اختلاف في طبيعة تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في كل من الجزائر ودول العينة؛ نتيجة التباين الهيكلي لاقتصاد كل دولة.

4. أهدف الدراسة

تهدف هاته الدراسة إلى:

- توضيح أهم الجوانب النظرية لكل من البطالة والنمو الاقتصادي .

- إعطاء نظرة شاملة حول الوقائع واهم التطورات الاقتصادية لكل من الاقتصاد الجزائري والتونسي والمغربي .
- إبراز تطور النمو الاقتصادي وآليات تأثيره على معدلات البطالة لكل من الاقتصاد الجزائري ودول العينة.
- محاولة تعميق الدراسة المقارنة لأهم الاختلافات الناتجة عن الفروق الهيكلية لكل من اقتصاديات دول العينة، والتعرف على آثار ذلك فيما يتعلق بعلاقة النمو الاقتصادي بالبطالة.
- السعي نحو تقديم دراسة لمختلف النماذج الاقتصادية للنمو مع توسيع استعمالها بهدف تحقيق النمو.

5. أهمية الدراسة

يعتبر بلوغ البطالة لمستويات مرتفعة من أهم المشاكل التي تسعى الدول إلى تجنبها وذلك بالبحث عن أهم تفاصيل المشكلة، مع اقتراح حلول قصيرة وبعيدة الأمد تحاصر الظاهرة في إطارها المقبول بهدف الابتعاد عن شبح الركود الاقتصادي.

تبحث هذه الدراسة عن العلاقة الرابطة بين معدلات النمو الاقتصادي ومستويات البطالة في الجزائر ودول العينة مع إجراء الدراسة المقارنة؛ ومن هنا تكمن أهمية البحث إذ أن اغلب الدراسات عالجت الموضوع في احد جزئيه (معدلات النمو الاقتصادي – معدلات البطالة) فقط دون البحث عن التأثيرات المتبادلة بينهما.

6. دوافع اختيار الموضوع

إن اختيار هذا الموضوع نابع من عدة أسباب أهمها:

- رغبة الباحث الشخصية للبحث في هذا الموضوع.
- الانعكاس السلبي لظاهرة البطالة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع ككل يحتم علينا التعرف على ارتباطات الظاهرة بأهم المتغيرات الاقتصادية وفي مقدمتها معدلات النمو الاقتصادي.
- ارتباط الموضوع بالكثير من النظريات التي تعتقد بوجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.
- ندرة الدراسات والأبحاث التي تتناول مثل هذا الموضوع؛ بالإضافة إلى وجود نقص و فراغ كبيرين فيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية الجادة والبحوث التطبيقية التي تتناول مشكلة البطالة وخاصة عندما ترتبط بعامل النمو الاقتصادي.

7. منهج الدراسة

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب في معالجة مثل هاته الظواهر، بالإضافة إلى ذلك نستخدم المنهج الاستنباطي الاستقرائي من خلال العرض والتحليل، حيث يعتمد هذا المنهج على مبدأ السببية التي تربط ظاهرتين أحدهما سبب (cause) والأخرى نتيجة (effect)؛ والتي تكرر حدوثها في الماضي والحاضر ونتوقع حدوثها في المستقبل بنفس النظام والترتيب، يتمثل هذا المنهج في علم الاقتصاد القياسي؛ الذي يجمع بين الرياضيات كمنهج استنباطي (استنباط النتائج) وبين الإحصاء كمنهج استقرائي، والذي يمثل معالجة للبيانات معالجة إحصائية وكأداة لملاحظة الأوضاع الاقتصادية بهدف قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة عليه من جهة، وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة من جهة أخرى.

8. الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع تبين للباحث أنه لا توجد دراسات مشابهة لموضوع البحث بشكل كبير، حيث أن اغلب الدراسات تشترك مع الموضوع في جانبي الإطار النظري للبطالة والنمو الاقتصادي مع غياب شبه كلي للأبحاث التي تقوم باستخدام تقنيات الدراسة التطبيقية والدراسة المقارنة، من بين هاته الدراسات نجد:

i. دراسة (لموتي محمد، " البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية واقتصادية للفترة 1970-2007 " مذكرة ماجستير) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2009؛ حيث تناولت الدراسة جوانب تأثير النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة؛ بهدف التعرف على العلاقة التي تربطهما ومدى صحة سلبيتها وفق معيار اوكون كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الدراسة تنطلق من فرضيات أهمها:

- إن البطالة في الجزائر غير مستقرة تتأثر بشكل كبير بالنمو الاقتصادي الغير مستقر، وهذا خلال الفترة 1970-2009.
- يمكن لعلاقة اوكون أن تتحقق في حالة الاقتصاد الجزائري إذا لم نقسم فترة الدراسة إلى فترات معينة.

توصلت الدراسة إلى نتائج هي:

- بينت الدراسة التطبيقية أن كل من معدل البطالة والنمو الاقتصادي يتميزان بعدم الاستقرار في شكليهما الأصلي ويتحقق الاستقرار بعد إجراء الفروق الأولى لكل منهما، بالإضافة إلى ذلك لا يتمتعان بخاصية

التكامل المشترك وهذا ما اقره اختبار " انجل وجرانجر"، وبالتالي فنموذج تصحيح الخطأ لا يصلح لدراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي.

- اعتماد علاقة اوكون بعد رفض نموذج تصحيح الخطأ بين أن كل معاملات مرونة تأثير النمو الاقتصادي الظرفي على البطالة الظرفية كانت سالبة، الأمر الذي يجعل العلاقة بينهما عكسية وبالتالي يتحقق تطبيق علاقة اوكن.

ii. دراسة (بوصافي كمال، " حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية " أطروحة دكتوراه) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، **2006** .

وكانت الدراسة تنطلق من فرضيات أهمها:

- العودة إلى سياسة اقتصادية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي ستعمل على الرفع من الاستثمار وزيادة التشغيل، غير أن ارتفاع القيم الاسمية للمتغيرات الكلية تعمل بدورها على رفع مستوى البطالة مما يضعف قدرة التشغيل في الجهاز الإنتاجي.
- الاختلال في سوق العمل الجزائرية ناتج عن حدة البطالة الاحتكاكية.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- التحليل الوصفي لسوق العمل والمحيط المؤثر فيه جعلنا نستنتج وجود عوامل ضغط داخلية وخارجية؛ والتي حالت دون العمل التلقائي لسوق العمل الجزائري.
- لتخفيض البطالة الطبيعية في الجزائر يجب العمل على رفع المردود في الجهاز الإنتاجي، وذالك باعتماد إستراتيجية شاملة للاندماج في الاقتصاد العالمي ترتكز على الرفع من قدرة تنافسية الاقتصاد الجزائري وتطويرها.

iii. دراسة (يحيات مليكة، " إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة **1970-2005** " أطروحة دكتوراه) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2006-2007** .

للبحث في علاقة البطالة بالتضخم كانت الدراسة تعتمد على الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة عكسية بين البطالة والوظائف الشاغرة، حيث أن زيادة الطلب الكلي تحفز زيادة في الناتج مما يزيد من التوظيف وتقليل البطالة.
- ظهرت اتجاهات نظرية جديدة تشكك في صحة نتائج منحنى فيلبس؛ تمثلت في فرضية المعدل الطبيعي للبطالة وفرضية التوقعات المتوائمة وفرضية التوقعات الرشيدة.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- لم يؤدي تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تعديل الاختلالات في سوق العمل والحد من البطالة في الأجل القصير، لكنها سمحت بالسيطرة على الظاهرة التضخمية وتعجيل النمو الاقتصادي وتدعيمه.
- خلصت نتائج الاختبار الإحصائي لعلاقة فيليبس في الحالة الجزائرية 1970-2005 ؛ إلى وجود علاقة طردية بين ظاهرة التضخم والبطالة قبل الإصلاح وعكسية بعده.

iv. دراسة (سليم عقون، " قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر- " مذكرة ماجستير) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010 .

تعتمد الدراسة على الفرضيات الآتية:

- وجود تباين وتعدد لوجهات النظر المفسرة للبطالة.
- للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية اثر على مستوى التشغيل والبطالة.
- تتمثل أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في : حجم السكان الإجمالي- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي- التضخم- النفقات العامة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشير النتائج أن معدلات البطالة سجلت انخفاضا معتبرا خلال الفترة 2000-2007 لتبلغ 13.8% خلال سنة 2007؛ وهذا نتيجة تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.
- تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان الإجمالي والناتج المحلي الحقيقي.

9. محتويات الدراسة

من اجل الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية واثبات صحة الفرضيات من عدمها يقسم هذا العمل إلى خمسة فصول؛ يتناول الفصل الأول الإطار النظري للبطالة، بينما يتطرق الفصل الثاني إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة؛ في حين يتناول الفصل الثالث تطور وقائع كل من الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية، أما الفصل الرابع فيدرس السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018، وفي الفصل الخامس دراسة تحليلية قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) .

الفصـــــــــــل الأول

الإطار النظري للبطالة

تمهيد:

يعتبر موضوع البطالة أحد أهم المفاهيم الاقتصادية التي تم تناولها وإثراء جانبها النظري عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بتنوع مدارسه، وذلك لأهميته البالغة ودوره الحيوي وتأثره بعملية النمو الاقتصادي، كما أن الحفاظ على نسب منخفضة لمعدلات البطالة يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النماء لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى أنه يعتبر صمام أمان لاقتصاد البلد أمام مختلف الصدمات الاقتصادية.

ومع تطور علم الاقتصاد كان لموضوع البطالة أهمية كبيرة لتأثيره البالغ في الواقع الاقتصادي إذ يجب التدقيق والبحث في موضوع البطالة واهم المفاهيم والتفرقة بينها للوصول لنتائج تفسيرية فعالة، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الراهن للعديد من الدول خصوصا النامية كونها تعاني من مستويات مرتفعة للبطالة وتعجز حكوماتها في إيجاد حلول؛ قد يكون هذا العجز نابع أساسا من عدم قدرتها على فهم والتعرف على مسبباتها.

تسعى هاته الدول إلى التقليل من معدلات البطالة للمستويات المقبولة بتنشيط الدورة الاقتصادية والرفع من معدل ووتيرة نموها مثلما هو الحال في الدول المتقدمة، بالرغم من الفوارق الكبيرة بينهما في شتى المجالات (الاقتصادية- السياسية- الاجتماعية والثقافية)، ولبلوغ هذا الهدف ينبغي عليها إرساء سياسات مدروسة ومحكمة لمسارها التنموي واستغلال كل الوسائل التي من شأنها التقليل من نسب البطالة.

إن معالجة ظاهرة البطالة ينبغي أن تبنى على أساس مفاهيمي لمعظم المصطلحات والمفاهيم والمؤشرات التي تختص بالبطالة وتميز أسواق العمل، وفي مناقشتنا لموضوع البطالة في الفصل الأول نتناول الإطار النظري باستعراض أهم الأفكار التي تطرقت لهذا الموضوع وهي كالتالي: ماهية البطالة ،الخلفية النظرية للبطالة، النظريات الحديثة في تفسير البطالة،أنواع البطالة وأسبابها وآثارها وطرق معالجتها.

المبحث الأول: ماهية البطالة

يعتبر موضوع البطالة من أكثر المواضيع التي تم البحث في ماهيتها وأسبابها وأفضل الطرق للتقليل من مخاطرها، كونها ظاهرة اقتصادية لها أبعاد أخرى كالبعد الاجتماعي والسياسي كما أن انعكاساتها تسبب الركود الاقتصادي معيقة بذلك كل آليات النمو والتطور، نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية البطالة وجملة المفاهيم المتعلقة بها، بالإضافة إلى مكانتها ضمن النطاق الديمغرافي وتقسيمات السكان من خلال ذلك وكيفية قياسها.

المطلب الأول مفهوم البطالة وبعض المفاهيم الأساسية

تتنوع المفاهيم التي تناولت مصطلح البطالة غير أن جلها يتفق في ارتباطات المفهوم مع أهم المصطلحات المرتبطة به كسوق الشغل والعمل والتوظيف الكامل ...الخ؛ نستعرض مفهوم البطالة وأهم المصطلحات المرتبطة بها كالعمل والشغل والتوظيف الكامل، سوق العمل وسوق الشغل والفرق بينهما.

أولا–مفهوم البطالة

تعرف البطالة في شكلها العام بأنها فائض عرض العمل عن الطلب عنه عند مستوى معين من الأجور[1]؛ فهي ظاهرة تتعلق باختلال توازن سوق العمل بين العرض والطلب عند مستويات محدد من الأجور. كما تعرف بأنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي[2]؛ فالبطالة هي وجود جزء من قوة العمل الكلية بدون عمل، صرف النظر عن أسباب بقاء الفرد لفترة من الوقت دون عمل، ويتم التعبير عن معدل البطالة بالنسبة المؤوية للأفراد العاطلين إلى قوة العمل الكلية[3].

وتتنوع المفاهيم التي تناولت موضوع البطالة إذ تتعدد مختلف الهيئات بتقديم وجهات نظر وفق خلفية تكوينها ورؤيتها للموضوع، من بين هاته المفاهيم نستعرض ما يلي:

1– تعريف مكتب العمل الدولي (BIT*)

[1] بلقاسم العباس، **تحليل البطالة**، جسر التنمية، العدد الثامن والخمسون– ديسمبر/كانون الأول 2006، السنة الخامسة، ص 02.

[2] عبد الرحمن يسري احمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004، ص 205.

[3] Ibrahim L.Awad, **The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study**, Munich Personal Repec Archive, Paper No 5465, 2007, P26.

* **BIT :** Bureaux International de Travail

حيث يعرف مكتب العمل الدولي (BIT) بأن البطالة تشمل كل شخص يبلغ سنه من 15 إلى 65 سنة إذا توفرت فيه معايير ثلاثة هي[1]:

- **أن يكون بلا عمل** : يضمن هذا المعيار استبعاد كل الأشخاص الذين يمارسون عملا عارضا من فئة البطالين؛
- **أن يكون يبحث عن عمل** : حيث يقوم الشخص بإجراءات البحث عن عمل واثبات جدية البحث عن طريق التسجيل في مكاتب التشغيل، عرض طلبات العمل في الجرائد...؛
- **أن يكون متاحا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور** : هذا المعيار يستبعد من دائرة البطالة كل الأشخاص الذين يبحثون عمل لفترات لاحقة.

2- تعريف منظمة العمل الدولية (OIT [**])

تعتبر منظمة العمل الدولية (OIT) كل شخص في بطالة إذا كان قادر عل العمل وراغبا فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى [2].

3- تعريف دائرة المعارف الأمريكية

تعرف دائرة المعارف الأمريكية البطالة بأنها حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه ولكن لا يجدونه[3].

4- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS [***])

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فيعتبر الأفراد في حالة بطالة إذا توفرت فيهم مواصفات هي[4] :

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل في مجال 16-60 سنة؛
- لا يمتلك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، أي عدم مزاولته لأي عمل أثناء فترة التحقيق الإحصائي؛
- أن يكون يبحث عن عمل؛ وذلك بقيامه بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون مستعدا للعمل ومؤهلا لذلك.

---

[1] Muller Jacques et Pascal Vanhove et Jean longatte, **Manuel et applications : Economie**, Dunod, Paris, 4eme édition, 2004, p 71.

[**] **OIT:** Organisation International de Travail.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة** –، سلسلة كتب عالم المعرفة-226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998، ص 15.

[3] American corporation, **the Encyclopedia Americana**, New York: American corporation, 1982, P362.

[***] **ONS :** Office National des Statistiques

[4] L'office National Des Statistiques, **L'emploi et le chômage- Rétrospective Statistique1962-2011,** édition ONS, algeérie, ,p69.

وفقا للمفاهيم السابقة يمكن ملاحظة أن البطالة تعني وجود اختلال في توازن عرض العمل والطلب عليه كما أنها تعبر عن وجود طاقات بشرية معطلة؛ ويصنف الأفراد في فئة البطالة أولئك الذين هم بسن العمل (أي الفترة المسموح بها وفق اللوائح القانونية للبلد)، كما أنهم لا يزاولون أي عمل ويرغبون في شغل وظيفة ويبحثون عنها، كما أنهم مؤهلون للوظائف التي يرغبون بشغلها، .

ثانيا– مفاهيم الأساسية

عند دراستنا لمفهوم البطالة لابد من التعرف على عديد لمصطلحات المتعلقة بالموضوع والتي ترتبط به بشكل كبير؛ كونها عناصر تفسير لمفهوم البطالة، نستعرض هاته المفاهيم كما يلي:

1– مفهوم العمل:

يعرف العمل بأنه هو ذلك الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة، مقابل دخل يتلاءم والجهد المبذول، هذا الدخل ينفقه الإنسان بدوره لتلبية حاجاته المتنامية باستمرار[1]، يمكن ملاحظة أن العمل مرتبط بنشاط دوره تحقيق غايات هادفة في النهاية.

2– مفهوم الشغل :

هو كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء اجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي[2]، فالشغل مفهوم مرتبط بالأجر سواء تعلق الأمر بممارسة نشاط مأجور أو شغل منصب عمل معين.

3–مفهوم قوة العمل:

يشير إلى أولئك الأشخاص القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل، ويبلغ أعمارهم خمسة عشر سنة فأكثر ذكورا أو إناثا، سواء أكانوا ضمن المشتغلين أم المتعطلين[3].

4– مفهوم سوق العمل:

[1] ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعيةOPU، الجزائر، ص15.

[2] دحماني محمد ادريوش،**إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد–تلمسان، 2012–2013، ص42.

[3] محمد عبد الله البكر، **اثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع –دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية–**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد32– عدد 02، جامعة الكويت، 2004، ص ص 268–269.

يعرفه كودمان-Godman بانه التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال[1]، فسوق العمل هو السوق الذي تباع فيه خدمات العمل وتشترى؛ والسلعة محل البيع هنا هي خدمات العمل التي يعرضها العمال[2]، وتكلفة شراء هاته الخدمات هي الأجور التي يقدمها أرباب العمل إلى العمال.

5- مفهوم سوق الشغل:

سوق الشغل هو السوق الذي يتم من خلاله عرض مناصب الشغل من طرف المؤسسات وأرباب العمل ويقابله الطلب من طرف البطالين والعمال الباحثين عن عمل[3]؛ فالسلعة محل التبادل هنا هي مناصب الشغل.

6- الفرق بين سوق العمل وسوق الشغل :

من خلال تشابه دلالة المصطلحين (سوق العمل- سوق الشغل) لا يمكن ملاحظة فرق بينهما إلا بعد التدقيق في مفهوم كل منهما؛ ومن خلال ما تقدم من عرضنا للمفهومين (سوق العمل- سوق الشغل) يمكن ملاحظة الفرق بينهما في اختلاف العارضين والطالبين في كل سوق؛ حيث في سوق العمل تشكل المؤسسات وأرباب العمل الطلب على العمل ويقابلهم العمال في عرض خدمات العمل، بينما في سوق الشغل يتم تبادل الأدوار فالمؤسسات وأرباب العمل يصبحون عارضين لمناصب الشغل بينما البطالون والباحثون عن عمل يشكلون الطلب على مناصب الشغل.

7- مفهوم التوظيف الكامل(العمالة الكاملة):

توجد العديد من المفاهيم التي تشرح معنى التوظيف الكامل وذلك بوجهات نظر مختلفة تتعلق بانتماءات المدارس الفكرية وفرضياتها من هاته المفاهيم نجد:

هي حالة التوازن في سوق العمل أي أن طلب العمل وعرضه متساويان، والتوظيف الكامل هو حالة استغلال كامل للقوى العاملة؛ والتوظيف الكامل في الفكر الكلاسيكي يعني أن معدل البطالة يساوي صفر؛ أي كل من يريد العمل سيجد مكانته في سوق العمل ولكن تحت الأجر الحقيقي للتوازن المحدد في السوق[4]؛ فالتوظيف

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007، ص11.

[2] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي،المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي(ENSSEA-EXINPS)، الجزائر،2011-2012، ص 13.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] رابح بلعباس، **مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري-دراسة كمية-**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي(ENSSEA-EXINPS)، الجزائر، 2005، ص 08.

الكامل طبقا للتعريف الكلاسيكي والكنزي يعني عدم وجود بطالة إجبارية[1]، ويعرف **وليم بيفرج– William beveridge** في كتابه "الاستخدام الكامل في مجتمع حر"؛ يعرف الاستخدام الكامل بأنه حالة من الأوضاع التي تكون فيها الشواغر التي لم تملأ لا تقل كثيرا عن عدد الأفراد العاطلين، أي أن عدد الوظائف الشاغرة تزيد عن عدد الأفراد العاطلين[2].

فحالة التشغيل الكامل تعني توافر فرص العمل لكل راغب فيها أو توافر بدائل من فرص العمل[3]؛ أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل[4]، والبطالة الموجودة في هذه الحالة هي بطالة إرادية؛ التوظف الكامل في مفهوم المدرسة الكنزية هو الحالة التي يكون فيها معدل البطالة الطبيعي الموافق لحالة التوازن وفق الفرضيات الكنزية.

يمكن القول انه عند مستوى التوظيف الكامل يكون معدل البطالة السائد هو حاصل جمع معدلي البطالة الاحتكاكية والهيكلية أي ما يسمى معدل البطالة الطبيعي[5]، فحالة الاستخدام الكامل (التوظيف الكامل) لا تعني انعدام البطالة وبلوغها مستوى مساو للصفر؛ بل تعني انخفاض معدلات البطالة لمستوى منخفض جدا كونها ظاهرة موجودة في أي اقتصاد وبنسب مختلفة تفرضها طبيعة البطالة الاحتكاكية والهيكلية، أي بقاء نسبة ولو هامشية من البطالة في أي اقتصاد.

المطلب الثاني: هيكل السكان

يستمد سوق العمل مدخلاته التي تشكل الطاقة العمالية من المجتمع الذي ينتمي إليه؛ حيث التعرف على هيكل وبنية السكان أمر غاية في الأهمية وذلك للتعرف على حجم الطبقة العمالية المؤهلة لولوج سوق العمل وبالتالي تحديد حجم البطالة بدقة. إذ ينقسم عدد السكان بدولة ما إلى سكان غير نشطين (PNA) يمثلون السكان خارج القوى العاملة وسكان نشطين (PA) يمثلون القوى العاملة.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001–2002، ص 196.

[2] محمد سالم كعبية وج.د.ن.ورسك ومحمد عزيز، **البطالة مشكلة سياسة اقتصادية**، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 1997، ص66.

[3] يونس سالم عبد الغني الطراونة، التباين **الإقليمي في مستويات ومعدلات البطالة في الأردن**، رسالة ماجستير في الدراسات السكانية، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996، ص 17.

[4] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي– الاقتصاد الكلي–**، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الخامسة، 2005، الجزائر، ص 12.

[5] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص30.

أولا– السكان الغير نشطين (PNA)

السكان غير النشطين Population non Active هم الفئة من المجتمع التي لا تعمل ولا تبحث عن عمل ولا تستطيع وليست جاهزة لشغل منصب عمل، وتشمل كل من[1]:

- الأطفال التي تقل أعمارهم عن 15 سنة أي الذين لا يسمح لهم القانون بالعمل؛
- الأشخاص الذين ينتظرون العودة إلى وظائفهم التي تم إيقافهم عنها لأي سبب من الأسباب بصفة مؤقتة؛
- التلاميذ والطلبة بدون شغل؛
- النساء الماكثات بالبيوت؛
- المتقاعدون والعاجزون عن العمل؛
- البطالين الذين لا يبادرون بالبحث عن مناصب شغل .

ففئة الأفراد الغير نشطين هي التي تحوي فئة الأطفال والموقفين عن الشغل إلى غاية عودتهم إليه، بالإضافة إلى الطلبة والدارسين والماكثات بالبيت والأشخاص المتقاعدون، والعاجزون عن العمل وغير الراغبين فيه، ويتم تحديد هاته الفئة لعزلها عن القيم الإحصائية أثناء ضبط معدلات البطالة والعمل كي يتم تقدير صحيح وغير مظلل بالاعتماد على الطاقات الحقيقية للاقتصاد.

ثانيا– السكان النشطون (PA)

يمكن قياس معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100ساكن، غير أن هذا المعدل لا يقدم حجم النشاط الحقيقي بإدراجه أفراد غير مسموح لهم قانونا بالعمل فنلجأ إلى مقياس معدل النشاط الصافي[2]، كما توضحه المعادلة الآتية[3]:

$$TA = \frac{PA}{PAT}$$

حيث:

TA: معدل النشاط

[1] رابح بلعباس، **مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري–دراسة كمية–**، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الجزائر، ص 181.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

PAT: مجموع السكان في سن العمل

PA: السكان النشطون

السكان النشطون Population Active يمثلون مجموع الطبقة العاملة بالإضافة إلى الأفراد العاطلين عن عمل وهم يبحثون عنه بشكل مستمر يمكن توضيح ذلك في ما يلي[1] :

1- العمال المشتغلون (PO)

العمال المشتغلون Population Occupée وهم الأشخاص الذين صرحوا خلال عملية المسح أنهم حاجزون لمناصب عمل مهما كان جنسهم و سنهم(اكبر من15 سنة)؛ أي يزاولون عمل مقابل أجر ولو لساعة خلال الفترة المرجعية وتشمل الفئات التالية:

- الأشخاص العاملون خلال عملية المسح أو الإحصاء؛
- الأشخاص الغائبون عن مناصبهم خلال عملية المسح؛
- الأشخاص في حالة عطلة طبية لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر؛
- المتربصون أو الأشخاص في مرحلة التكوين(التمهين)؛
- المتقاعدون المزاولون لعمل ؛
- الطلبة الذين يشتغلون لفترات قصيرة مقابل اجر؛
- الأفراد الذين يزاولون الخدمة الوطنية؛
- الأشخاص من الجنسين الذين يزاولون إعمال منزلية أو يشتغلون لحسابهم الخاص.

فالعمال المشتغلون هم أفراد يقومون بالعمل مقابل اجر مع ملاحظة أنهم ينتمون إلى الفئة التي يقبلها سوق العمل؛ أي الذين يمكن إحصاؤهم ويكون عمرهم يتعدى الـ 15 سنة واقل من سن التقاعد.

2- السكان البطالون (STR)

السكان البطالون أو العاطلون Sans Travail à la Recherche d'un هم الأشخاص الذين صرحوا أنهم لم يشتغلوا ولو لساعة خلال الفترة المرجعية، رغم رغبتهم في العمل والتحاقهم بركب الباحثين عن مناصب عمل، وتتكون هذه الفئة من نوعين من البطالين هما [2]:

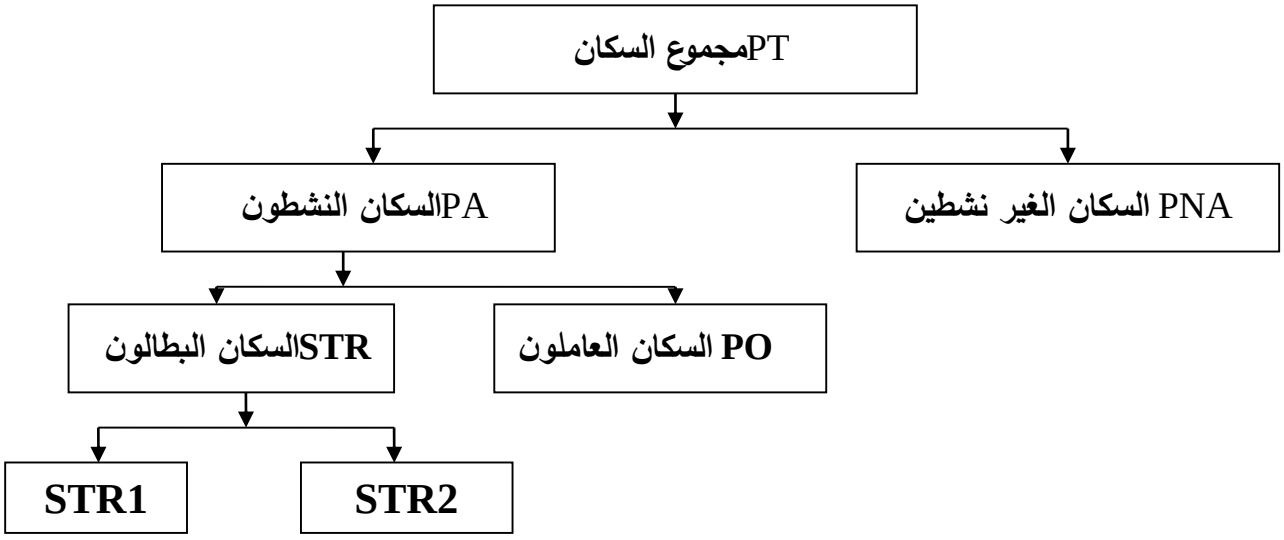
[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966-2010)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

[2] L'office National Des Statistiques, **op cit**,p54.

- **العاطلون عن العمل الذين سبق لهم أن اشتغلوا** (STR 1) ثم عادوا إلى البطالة ليدخلوا في عداد البطالين بسبب تسريح أو استقالة أو انتهاء المدة (العقد) . . . الخ.
- **العاطلون عن العمل الذين لم سبق لهم أن اشتغلوا** (STR 2) وذلك إما لأنها فئة جديدة الانتماء للسكان النشطين بحكم السن، أو أنهم وجدوا صعوبات في إيجاد مناصب عمل.

من خلال الشكل التالي يمكن شرح مكانة الفئة البطالة ضمن هيكل السكان:

الشكل رقم(1-1):: هيكل وبنية السكان



المصدر: رابح بلعباس، **مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري–**

المطلب الثالث: قياس البطالة

بعد التعرف على مفهوم البطالة وأهم المصطلحات المرتبطة بها، بالإضافة إلى تحديد هيكل السكان الذي تنشأ عنه طبقات العاملين بتصنيفاتهم المختلفة، يمكن قياس حجم البطالة بناءا على المعطيات المتعلقة بحجم السكان وعدد الأفراد القادرين على العمل بما فيهم البطالون، أي بعد حذف مجموع السكان ذو الطبيعة غير النشطة كما سبق ذكره.

يتم قياس معدل البطالة بصفة مستمرة وبطرق مختلفة من طرف الدولة ومختلف الهيئات العالمية المهتمة بالموضوع، إذ يتم تخصيص أجهزة خاصة ومؤسسات مخولة لإحصاء أعداد البطالين وتصنيفهم ودراسة وضعياتهم؛ غير انه تختلف طريقة تحديد معدلات البطالة من بلد لآخر لاعتبارات عدة أهمها؛ الاختلاف في تحديد مدة البحث

عن عمل، طريقة التعامل الإحصائية مع البطالين، آلية التحصل على المعلومات الإحصائية (مسوح بيانية- عينات- ..)، وتأخذ سياسة البلد الاقتصادية بعين الاعتبار حجم البطالة لتضمين حلول وطرق معالجة نسبها المرتفعة وحصرها في معدلات مناسبة.

معدل البطالة هو مقسوم عدد العاطلين على حجم قوة العمل مضروب في **100**؛ ويجب ملاحظة أن قوة العمل هي مجموع عدد العاملين والعاطلين[1]، ومعدل البطالة الفعلي يعبر عن معدل البطالة في قوة العمل، وتجدر الإشارة ل معدل البطالة الطبيعي حيث أطلق فريدمان اسم معدل البطالة الطبيعي على معدل البطالة عند ثبات معدل التضخم السائد[2].

يمكن قياس معدل البطالة وفق المعادلة الآتية[3]:

$$T.Ch = \frac{STR}{PA} * 100$$

حيث:

T.Ch : معدل البطالة

STR : نسبة السكان العاطلين

PA : مجموع السكان النشطين (العاملون والعاطلون عن العمل)

يعتمد مؤشر قياس البطالة في جزء مهم منه على قياس حجم العمل حيث تواجهنا بعض المشكلات أثناء قياسه يجب توضيحها لارتباطاتها بالمفهوم، فإذا كان تعريف العمل بأنه ذلك الجهد الفكري (الذهني) والجسماني (الجسدي) المبذول مقابل منفعة؛ نجد صعوبة تقديرية للجهد الذهني بعكس الجهد الجسدي الذي يتم تقديره بكمية العمل خلال فترة زمنية معينة مقابل اجر محدد، من ابرز المشاكل التي نجدها أثناء قياسنا للعمل هي[4]:

- **مشكلات تعدد فئات العمل**: تبرز هذه المشكلة عند قياس إنتاجية العمل على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الاقتصادي ككل يمكن اعتماد عدد السكان الكلي أو عدد الأفراد القادرين على العمل فعلا، أما على

[1] محمد نبيل جامع، **البطالة قنبلة موقوتة –فك شفراتها وحديث مع الشباب–**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 05.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية الكلية-التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة،الجزائر،2005، ص 19.

[3] رابح بلعباس، **مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري–دراسة كمية–**، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] نبيل إبراهيم محمود، **تحليل المتغيرات الاقتصادية– الإنتاجية والكفاءات، التغير التقني،العمل ورأس المال–**، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 26-29.

مستوى القطاع الواحد فيمكن اعتماد عدد العاملين الكلي في القطاع أو عدد العاملين فعلا في الإنتاج، وبالنسبة للمستوى الجزئي فتبرز مشكلة تعدد فئات قوة العمل حسب دور كل منها في العملية الإنتاجية؛ تجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة صناعيا تتجه نحو استخدام عدد العاملين الكلي عند قياس إنتاجية العمل.

- **مشكلة عدم تجانس قوة العمل**: تتمثل هذه المشكلة في كيفية جمع وحدات العمل (ساعات العمل أو عدد العاملين)؛ إذ أن وحدة العمل ليس مفهوما متجانسا نظرا لاختلاف مهارة العاملين وأعمارهم وأجناسهم فضلا عن درجة استعدادهم وامتثالهم للعمل، ولمعالجة هذا المشكل يتم استخدام معاملات الترجيح على أساس الأجور المدفوعة أو على أساس متوسط المهارة؛ فالأول (ترجيح ساعات العمل على أساس الأجور المدفوعة) يقدم لنا صورة متجانسة عن قوة العمل بافتراض نظام أجور يستند فقط على مستويات مهارة العاملين، أما الأساس الثاني (ترجيح ساعات العمل على أساس متوسط المهارة) فنجد به الكثير من الصعوبات التي تتعلق بتصنيف العاملين وفق مهاراتهم.

- **مشكلة اختيار الوحدات الزمنية لقياس العمل**: تتعدد الوحدات الزمنية لقياس العمل (-ساعة. يوم. شهر. سنة-/ عامل) تكمن المشكلة في اختيار أي من هاته الوحدات أثناء قاس العمل نظرا لاختلاف مضامينها، فالمقياس الأول (ساعة/عامل) يعبر عن ساعات عمل فعلية مبذولة من طرف العامل، أما المقياس الثاني (عامل/يوم) فيعبر عن حضور العامل إلى مكان العمل بغض النظر عن ساعات العمل الفعلية، أما بقية المقاييس فتعبر عن عدد العمال الذين تظهر أسماؤهم في قوائم الأجور الشهرية والسنوية على التوالي مما لا يعكس حضور العامل إلى مكان العامل بالرغم من انه بإجازة مرضية أو دراسية أو غير ذلك.

إن سهولة الوصول إلى مرحلة التقدير لمعدلات البطالة ترتبط ارتباطا وثيقا بنوعية الاقتصاد وإمكانات الدول المادية؛ حيث قياس البطالة في الدول المتخلفة أكثر صعوبة منه في الدول المتطورة للأسباب التالية[1]:

- ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منه على حجم البطالة؛
- الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني اكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة؛
- عدم وجود إحصائيات وبيانات دقيقة عن القطاع العام غير المنظم في الدول النامية.

من أوجه القصور لإحصائيات البطالة أن مؤشر البطالة يحسب عدد العاطلين في لحظة زمنية معينة ولا يدلنا المؤشـــر على المدة التي كان فيها هذا العاطل عاطلا قبل لحظة التعداد[2]، وعلى الرغم من أن معدل البطالة يقيس

[1] على عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2005، ص12.

[2] محمد نبيل جامع، مرجع سابق، ص 06.

النسبة الكلية للبطالة ويعتبر أداة مقارنة بين الدول هناك من يعتبره مؤشرا غير دقيق. لاعتبارات تتعلق بمعلومات لا يمكن تحصـــيلها كرغبة الأفراد في العمل وجديتهم في البحث عنه، بالإضـــافة إلى تغييب البطالة المقنعة لحجم الاســـتخدام الحقيقي في حالات الركود، كما أن معدلات البطالة و تكون بشـــكل شمولي لا يوضـــح حجمها القطاعي[1].

المبحث الثاني : الخلفية النظرية للبطالة

ساهمت مختلف النظريات الاقتصادية في شرح مشكلة البطالة؛ وكونها مشكلة متجددة اختلفت وجهات النظر والأطروحات الاقتصادية في تفسير البطالة نظرا لاختلاف الظروف المحيطة بكل توجه نظري، من ابرز هاته المدارس نجد المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكنزية بالإضافة إلى المدرسة النقدية والطرح الماركسي، فأفكار المدرسة الكلاسيكية كانت أولى المحاولات الجادة في شرح معمق لميكانيزمات الاقتصاد التي تتحكم في الرفع من معدلات البطالة وتخفيضها، ليتبعها التحليل الكنزي والنقدي بتحليل مختلف تحكمت فيه تغيرات مست الاقتصاد العالمي وأوضحت قصور التحليل الكلاسيكي، بينما تعتبر أفكار كارل ماركس من ابرز منتقدي النظام الاقتصادي الحر؛ نحاول التطرق لأبرز أفكار كل مدرسة والتعرف على كيفية معالجتهم لمشكلة البطالة وتقييم ذلك.

المطلب الأول: البطالة ضمن المدرسة الكلاسيكية

يعتبر آدم سميث* ودافيد ريكاردو** من أبرز رواد هاته المدرسة وصولا إلى ألفريد مارسيل وآرتير بيجو؛ حيث تولدت أفكارهم ضمن محيط سياسي واجتماعي خاص كان له الأثر في تحليل مشكلة البطالة بجملة عناصر ترتبط بها أساسا ؛ كالتزايد السكاني والتراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي.

أولا–فرضيات و مقومات الفكر الكلاسيكي

يعتبر التشغيل الكامل الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي في تحليل حركية الاقتصاد، حيث يقوم على مجموعة افتراضات تتمثل في[2]:

---

[1] نزار سعد الدين عيسى وابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي–مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 245.

* **آدم سميث**(1723– 1790): يعتبر سميث هو أب الاقتصاد الحديث من رواد الاقتصاد السياسي، له مؤلف مشهور بعنوان ثروة الأمم.

** **دافيد ريكاردو** (1772 - 1823): اشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية أو التفقة النسبية أهم كتبه " مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب.

[2] قصاب سعدية،**اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التغيل في الجزائر(1990–2004)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص 17.

- الحرية الاقتصادية في ممارسة النشاط الاقتصادي؛
- الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية تسيير الكون؛
- المنافسة التامة هي التي تحكم قوانين السوق أي الاعتماد على قانون الطلب و العرض؛
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- الاعتقاد بوجود قانون المنافذ (قانون ساي الذي ينص على أن أي عرض يخلق الطلب الخاص به).

من خلال الفرضية الثانية؛ يتم تحليل الاقتصاد الرأسمالي من وجهة النظر الكلاسيكية باعتباره مجموعة قوانين منظمة ناتجة عن نظام طبيعي تصلح لكل زمان و مكان[1]، تتلخص هاته القوانين في قانون المنافذ جون باتيست ساي و قانون التراكم الرأسمالي لدافيد ريكاردو و قانون روبير توماس و نظرية كمية النقود لفيشر، ففي تحليل مشكلة البطالة لا بد من الرجوع إلى مقومات الفكر الكلاسيكي التي تضبط العلاقة التحليلية للظاهرة، نستعرض هاته القوانين كما يلي:

- **قانون ساي للمنافذ** [2]: تم صياغته سنة 1803 في كتاب الاقتصاد السياسي، و الذي ينص على أن الإنتاج يفتح منافذ للمنتجات، أي كل عرض يخلق الطلب الخاص به. و باعتبار النقود أداة نقل للقيمة فكل قيمة تتحقق في الاقتصاد الحقيقي يقابلها دخل نقدي يوزع على المساهمين في عملية الإنتاج، و بما أن النقود تنفق كليا (المدخرات المحتملة تتحول إلى استثمار) يكون العرض الأول خلق دخلا تحول إلى طلب على عرض آخر، فالعرض الإجمالي يساوي دائما الطلب الإجمالي.

وفق قانون المنافذ توجد آلية تصريف الفوائض من الإنتاج وفق قانون طبيعي كون الطلب و العرض في حالة توازن باستمرار.

- **قانون السكان** : يشير توماس روبير مالتوس (1766-1834) إلى أن ارتفاع الطلب على العمل يكون نتيجة النمو السكاني المتزايد[3]، حيث يعجز الاقتصاد عن سد الفجوة الإنتاجية عن التزايد السكاني بوتيرة أسرع والتي لا يقابلها عرض عمل بنفس الحجم.

---

[1] أحمين شفير، **الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل- حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 23.

[2] كمال بو صافي، **حدود البطالة الظرفية البنيوية في الجزائر خلال المرجلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر- 2006، ص 48.

[3] احمين شفير، مرجع سابق، ص 23.

- **قانون التراكم الرأسمالي** [1]: من خلال هذا القانون يرى دافيد ريكاردو (1772-1823) أن هدف النظام الرأسمالي هو تحقيق التراكم الرأسمالي عبر الرفع من الاستثمار وتعظيم الربح؛ غير أن زيادة رأس المال والسكان تؤدي إلى ارتفاع الغذاء. وبالتالي ارتفاع الأجور والحل لهذه المشكلة هو ضرورة الحفاظ على الأجور منخفضة.
- **النظرية الكمية للنقود** : صاحب هذه النظرية هو إرفين فيشر و توضح العلاقة بين كمية النقد المتداول و سرعة دوران النقود في مقابل المستوى العام للأسعار و حجم المعاملات و يتم صياغتها بالشكل التالي[2]:

$$P.T=V.M$$

حيث:

M : كمية النقود المتداولة خلال فترة ما.

V : سرعة دوران النقد خلال فترة ما.

T : حجم المعاملات خلال فترة معينة .

P : المستوى العام للأسعار.

و باعتبار سرعة دوران النقد ثابتة في الأمد القصير مع وجود حالة تشغيل كامل فإن حجم المبادلات T يصبح مستقلا عن الكتلة النقدية M و تصبح العلاقة [3]:

$$P=(V/T).M$$

و بما أن V و T ثابتين، يمكن التعبير عن العلاقة بالشكل:

$$P= \alpha M$$

أي هناك علاقة تناسبية بين المستوى العام للأسعار و الكتلة النقدية فكل زيادة في الكتلة النقدية تؤدي لزيادة في المستوى العام للأسعار.

ثانيا– سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك

[1] نفس المرجع السابق، ص 23-24.

[2] محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 126.

[3] كمال بو صافي، مرجع سابق، ص 49.

بالعودة لفرضيات المدرسة الكلاسيكية التي تعتبر العمل سلعة يحدد سعرها الأجر؛ فان التوازن في سوق العمل يكون بتقاطع منحنى عرض العمل والطلب عليه، ويتحدد حجم البطالة نتيجة الفجوة بين العرض والطلب على العمل.

1- توازن سوق العمل عند الكلاسيك:

يتم تحديد نقطة التوازن لسوق العمل عند تقاطع منحني عرض العمل والطلب في سوق العمل؛ وقبل التعرض لنقطة التوازن نوضح كل من عرض العمل والطلب علية وكيف يتم تحديد كل منهما، ومن ثم تحقيق نقطة التوازن بجمع الدالتين.

1-1 - عرض العمل:

إن عرض العمل هو كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق، ويتم عرض العمل من طرف العمال، فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الاسمي بالرمز **(W)** و إلى المستوى العام للأسعار بالرمز (p) و إلى معدل الأجر الحقيقي بالرمز **(w)** [1]فإن دالة عرض العمل تكون بالشكل الآتي[2]:

$$L^S = f^S(w) = f^S\left(\frac{W}{P}\right)$$

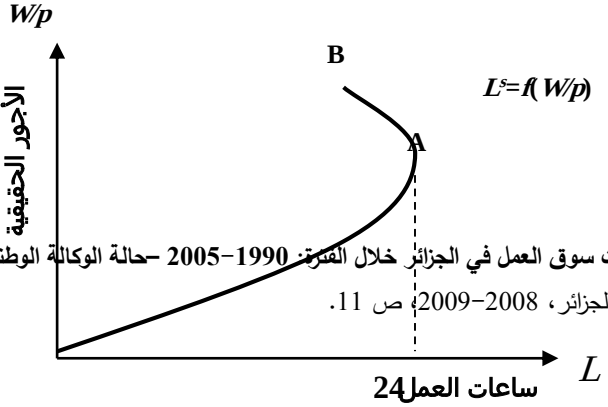
حيث:

L^S : عرض العمل

W =w /p: معدل الأجر الحقيقي والتي تمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار

وبافتراض قابلية الدالة للاشتقاق والتفاضل يمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(1-2): دالة عرض العمل عند الكلاسيك.



Source : BERNARD BERNIER. YVES SIMON **: Initiation à la Macro économie**, 8ème édition, DUNOD, 2001, p 325.

[1] بن فايزة نوال، **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2005 -حالة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 11.

[2] محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص95.

من خلال المنحنى البياني السابق الذي يوضح دالة عرض العمل عند المدرسة الكلاسيكية، يمكن ملاحظة وجود علاقة طردية بين عرض العمل ممثلا بحجم ساعات العمل والأجور الحقيقية، فكلما ارتفع الأجر المقدم للساعة الواحدة ارتفع عرض العمل.

1-2- الطلب على العمل:

يمثل الطلب على العمل ما يطلبه أصحاب الأعمال والمؤسسات من خدمات يقدمها العمال، في مقابل أجور تدفع مقابل خدمات هؤلاء العمال ، فالطلب على العمل ينشأ اساسا من طلب المؤسسات على العمل وما يقابله من خدمات يقدمها العاملون حيث يتم التعبير عنه بالعلاقة التالية[1]:

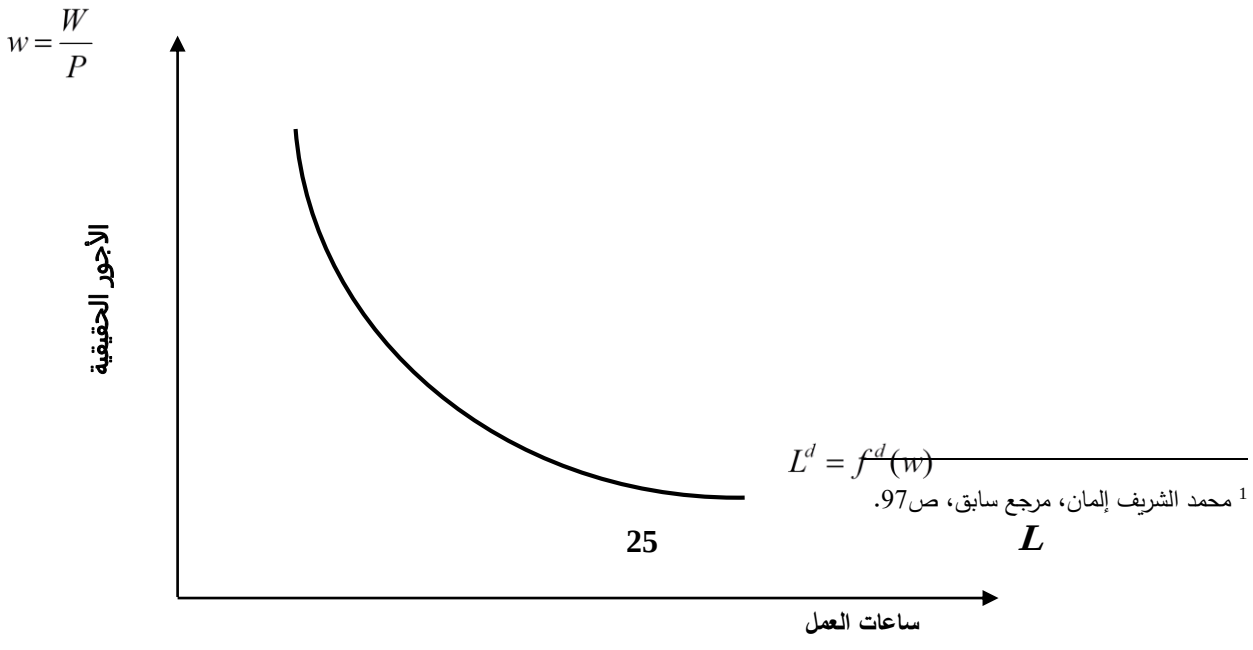
$$L^d = f^d(w) = f^d\left(\frac{W}{P}\right)$$

L^d : الطلب على العمل

$\mathbf{W = w/p}$: معدل الأجر الحقيقي والتي تمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار

وبافتراض قابلية الدالة للاشتقاق والتفاضل يمكن تمثيلها بيانيا كما يلي والتي توضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال ومستوى الأجر:

الشكل رقم(1-3): دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك.



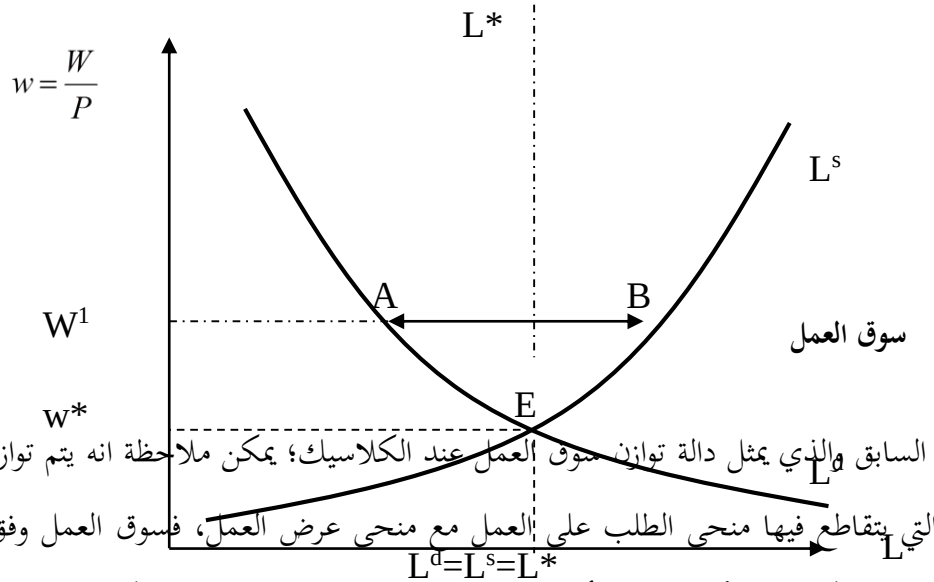
[1] محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص97.

من خلال المنحنى البياني السابق الذي يوضح دالة الطلب على العمل عند المدرسة الكلاسيكية، يمكن ملاحظة وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل ممثلا بحجم ساعات العمل والأجور الحقيقية، فكلما ارتفع الأجر الحقيقي المقدم للساعة الواحدة انخفض الطلب العمل.

1-3- التوازن في سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل L^s مع الطلب عليه L^d، و يتحدد في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي w^* الذي يقبله كل العمال والمنتجين، يمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

الشكل رقم(1-4): توازن سوق العمل عند الكلاسيك.



من خلال المنحنى السابق والذي يمثل دالة توازن سوق العمل عند الكلاسيك؛ يمكن ملاحظة انه يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل، فسوق العمل وفق الفكر الكلاسيكي يتميز بالمرونة لكل من الأجر والسعر أي حدوث التوازن التلقائي عند التشغيل الكامل.

المصدر: محمد الشريف إلمان : **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2- تفسير البطالة عند الكلاسيك

يرفض الكلاسيكيون فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لافتراضهم سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأسعار والأجور لتحقيق التوازن حيث تختفي البطالة آليا بمجرد ظهورها[1]، إذ اختصر تفسير المدرسة الكلاسيكية للبطالة في كونها لا تعدو أن تكون بطالة اختيارية فقط؛ تنشأ بسبب انخفاض الأجور الحقيقية مما يصرف البطالين على العمل لعدم رضاهم بالأجور المتداولة في سوق مثالية تتسم بالمنافسة التامة، كما اعتقد الكلاسيك أن تلقائية النظام الرأسمالي ستضمن لهم التوازن العام للاقتصاد عند مستوى التشغيل التام وذلك من دون تدخل الدولة، وأن دور الدول في الاقتصاد سيكون سلبي في تحقيق التوازن أكثر من كونه سياسة اقتصادية(مالية أو نقدية) هادفة لتحقيق استقرار اقتصادي بخلق مناصب شغل.

ثالثا–تقييم المدرسة الكلاسيكية للبطالة

لم تصمد أفكار المدرسة الكلاسيكية أمام مختلف الأزمات المتعاقبة، فبحدوث أزمة الكساد العالمي كان لابد من إيجاد بدائل لتحل محل الفكر الكلاسيكي وتقديم أطروحات مفسرة ومحللة للانتشار الشديد للبطالة غداة الأزمة؛ فتوالت الانتقادات وتوضحت جوانب النقص التفسيرية للبطالة ضمن أفكار هاته المدرسة، ومن أهم الانتقادات نذكر ما يلي[2]:

1- انتقدت سياسة الحرية الاقتصادية، فهي من ناحية أدت إلى تكوين احتكارات ضخمة ومن ناحية أخرى اثبت التطور الاقتصادي أن النظام الرأسمالي يتطور من خلال الأزمات، حيث لم تتحقق الحرية الاقتصادية دون وجود أزمات الإفراط في الإنتاج التي نفى كل من ساي وريكاردو إمكانية حدوثها على أساس أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به[3]؛

2- في الواقع النقود ليست حيادية وافتراض حيادية السياسة النقدية افتراض غير واقعي، حيث يمكن استخدام تلك السياسة في معالجة البطالة[4]؛

3- بين كينز أن انخفاض الأجر الذي رأى فيه الكلاسيك العامل الذي يقضي على البطالة؛ قد يؤدي إلي زيادتها فانخفاض أجور العمال يترتب عليه انخفاض في مداخيلهم، ومن ثم ينخفض طلبهم الفعلي على

[1] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007، عمان، الأردن، ص197.

[2] بريبش السعيد، **الإقتصاد الكلي– نظريات نماذج وتمارين محلولة–**، دار العلوم ، –الجزائر، 2007، ص 88.

[3] يحيات مليكة، **اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2005/1970**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص10.

[4] دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 91.

السلع، مما يدفع بالمنتجين إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي التخلي عن جزء من اليد العاملة وهو ما يزيد من حدة البطالة[1]؛

4- من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة الاستخدام التام(التشغيل التام)؛

5- يرى كينز أن العامل الأكثر تأثير على التوازن هو الدخل وليس مستوى الأسعار؛

6- إن فكرة المنافسة الكاملة ما هي إلا نموذج نظري فقط لا وجود لها في الواقع.

على الرغم من عدم جدوى أفكار هاته المدرسة لفترات الاقتصاد اللاحقة لظهورها؛ غير انه لا يمكن إنكار دورها الراسخ في البناء الاقتصادي على الأقل قبل أزمة الكساد العالمي سنة 1929م، حيث ظهر أفق جديد لرواد المدرسة الكينزية بتقديمهم لتفسيرات وحلول لمشاكل الدول الاقتصادية والتي أهمها مشكلة البطالة، بعد عجز آليات وميكانيزمات المدرسة الكلاسيكية في إيجاد تفسير لذلك.

المطلب الثاني: البطالة ضمن المدرسة الكنزية

تعتبر أزمة الكساد العالمي سنة 1929م نقطة التحول في الرؤى الاقتصادية لآليات التحكم في عناصر الاقتصاد العالمي، وطبيعة التفاعل فيما بينها حيث عجزت كل التحليلات والفروض للمدرسة الكلاسيكية عن تفسير سبب الأزمة، وان استطاعت التعبير عن جزء من المشكل فإنها لم تستطع تقديم حل مناسب ولو مؤقت للركود الاقتصادي؛ الأمر الذي مهد الطريق أمام تلميذ من أبناء هاته المدرسة بتقديمه لطرح نظري متفرد والتأسيس لتوجه فكري مستقل؛ له القدرة على تفسير أسباب الأزمة وطريقة التدخل المناسبة لإعادة ترتيب المظاهر الاقتصادية.

قدم جون مينارد كينز أفكاره سنة 1936م ضمن كتاب "النظرية العامة في التوظيف، الفائدة، النقود" كنموذج متكامل مفسر لأسباب الكساد موفدا بجملة الحلول الفعالة نحاول التعرف على أفكار هاته المدرسة وفقا لما يأتي من توضيح.

أولا–مدخل نظري للطرح الكنزي

يشير كينز في تفسيره للتوازن الاقتصادي الكلي إلى عدم ضرورة تحقيق توازن مطابق لحالة العمالة الكاملة، وذلك كنتيجة قصور الطلب وضعفه في مقابل مستوى الدخل. فالبطالة التي أشار إليها الكلاسيك لأسباب قوى الاحتكار في سوق العمل أصبحت تقرأ على ضوء مفهوم جديد أكثر تعقيدا يتعلق بقصور الطلب على الإنتاج[2]، الأمر الذي يبين عمق الاختلاف وشدة النقد لأهم قوانين وافتراضات المدرسة الكلاسيكية المتعلق بجزئية الطلب الذي ينتج تبعا للعرض، وهو قانون ساي للمنافذ الذي يعبر عن أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

[1] يحيات مليكة، مرجع سابق، ص10.

[2] اسامة بشير الدباغ، **البطالة والتضخم–المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية–**، الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007، عمان، الاردن، ص 108.

يقوم تحليل المدرسة الكلاسيكية لسوق العمل حول فكرة إعادة التوازن بشكل طبيعي إذا حدث اختلال، بينما يعتبر كينز أن ارتفاع حجم المعروض من العمال يساهم في الرفع من البطالة مما يؤدي إلى تخفيض الأجور النقدية دون المساس بالأجر الحقيقي، فالتغير النسبي في الأجور وتخفيضها لا يمكن أن ينزل إلى المستوى الذي يخفض من قيمتها الحقيقية؛ هذا بدوره يجعل من البطالة عند هذا المستوى إجبارية.

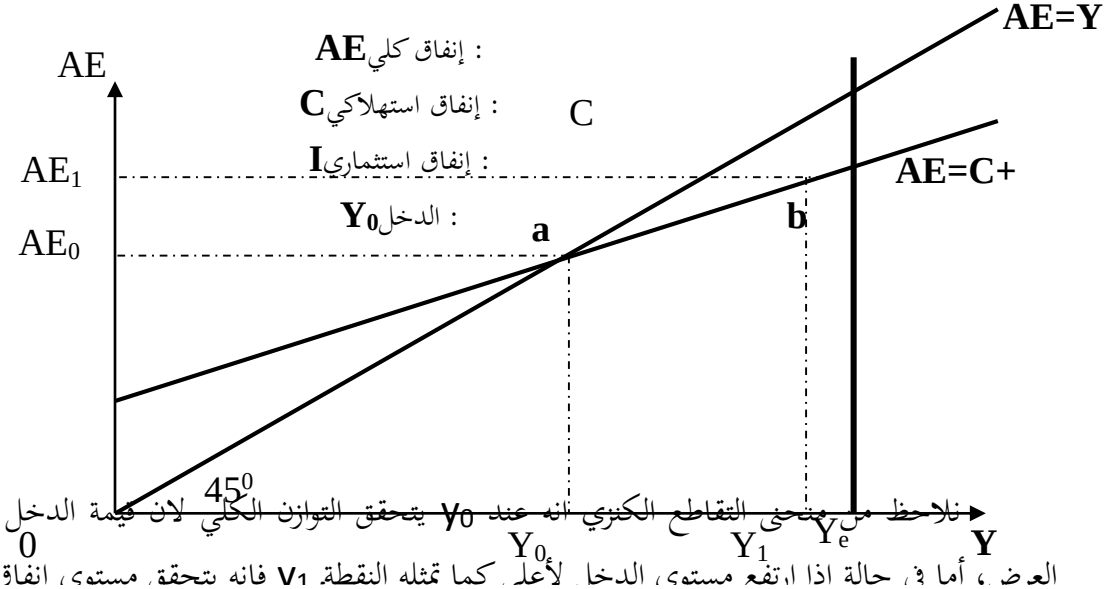
فالبطالة الإجبارية وفق رؤى كينز تتعلق بجمود الأجور وبقائها مرتفعة في حالات التراجع الاقتصادي[1]، ويكمن وجه الاختلاف هنا بين المدرسة الكلاسيكية والكنزية في تحليلها إلى مجموعة مبادئ نتناولها كما يلي:

1- الطلب الفعال

يعتبر الطلب الفعال من أهم مرتكزات الطرح الكنزي حيث يشير إلى الدور الذي تلعبه خطط الإنفاق في القطاعات الاقتصادية المختلفة في تحديد مستوى الإنتاج ، الاستخدام، الدخل، خاصة في الظروف التي لا يقع فيها الاقتصاد ضمن قيود تفرضها الإمكانيات المتاحة من الموارد على قوى العرض الكلي من السلع والخدمات[2].

تجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الكلي يتشكل من إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري، يتحقق وفقا لذلك توازن بين مستوى الإنتاج والدخل يمكن التعبير عنه بالشكل الآتي:

الشكل رقم (1-5): التقاطع الكنزي



نلاحظ من منحنى التقاطع الكنزي انه عند Y_0 يتحقق التوازن الكلي لان قيمة الدخل مساوية لقيمة العرض ، أما في حالة اذا ارتفع مستوى الدخل لأعلى كما تمثله النقطة Y_1 فانه يتحقق مستوى انفاق اقل .

المصدر: أسامة بشير الدباغ : البطالة والتضخم، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[1] مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، مرجع سابق، ص199.

[2] اسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص104.

جاء تحليل كينز للنقود مكملا لأركان نظريته؛ حيث تطرق إلى إمكانية توجه الأفراد بطلبهم للنقود لذاتها بعكس ما يقول الكلاسيكيون أن النقود مجرد عربة لنقل القيمة لا غير، مبرزا مجموعة الدوافع المبررة لتوجه الأفراد بطلب النقود كما يلي[1]:

- **الطلب على النقود بدافع المعاملات:** رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية؛
- **الطلب على النقود بدافع الاحتياط:** رغبة الأفراد (المشروعات) في الاحتفاظ بالنقود بصورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة كالمرض والبطالة أو الاستفادة من فرص غير متوقعة؛
- **الطلب على النقود بدافع المضاربة:** النقود التي يحتفظ بها لأغراض المضاربة ترجع إلى وظيفة النقود كمستودع للقيمة، وهو دافع أهملته النظرية الكلاسيكية.

ويكمن جوهر الاختلاف وفق هذا الطرح مع الكلاسيكيين في اعتبارهم لأسعار الفائدة ظاهرة حقيقية تحددها قوى التفاعل بين الادخار والاستثمار، بينما يعتبرها كينز ظاهرة نقدية تتحدد قيمتها وفقا لقوى العرض والطلب، لما هو موجود واستبعاد ما يقع تحت نطاق تفضيل السيولة من دائرة العرض والطلب.

ثانيا– آلية توازن سوق العمل لدى المدرسة الكنزية

في تحليله لسوق العمل يمتلك كينز توجها مختلفا عن المدرسة الكلاسيكية؛ إذ لاعتبارات قصور الطلب وحالة التشغيل الكامل والطلب على النقود وتغير النظرة التي تقابل بتحليل جديد كلها ذات اثر على سوق العمل خصوصا دالة العرض.

1– سوق العمل في التحليل الكنزي

كما تعرفنا على مفهوم سوق العمل في بداية الفصل تمت الإشارة إلى انه يتكون بالأساس من طلب وعرض على العمل، حيث نتعرف على كل من الطلب على العمل وفق التوجه الكنزي والعرض عليه ثم نناقش آلية التوازن.

2– الطلب على العمل في التحليل الكنزي

يتوافق كينز في تحليله لدالة الطلب على اليد العاملة مع الكلاسيك حيث يعتبرها دالة متناقصة لمعدل الأجر الحقيقي كما يلي[2]:

$$L^d = L^d\ (W/P)$$

حيث:

$\frac{w}{p}$: الأجر الحقيقي

[1] بلعزوز بن على، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 51-53.

[2] محمد الشريف المان، مرجع سابق ، ص 266.

Ld: دالة الطلب على العمل

$$\frac{dL^d}{d\left(\frac{w}{p}\right)} < 0$$

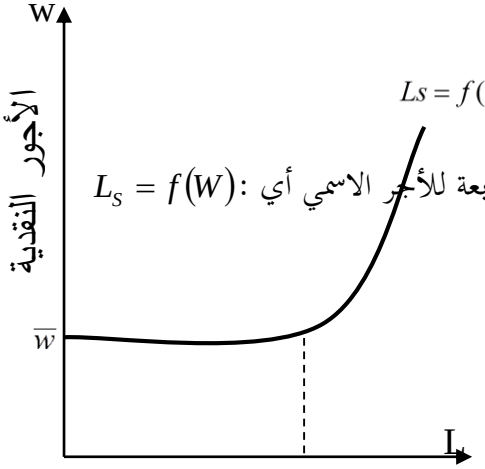
من خلال ما سبق نلاحظ أن دالة الطلب على العمل تابعة للأجر الحقيقي ويكون ميلها سالب، نظرا للعلاقة العكسية بين الطلب على العمل والأجر الحقيقي.

3- عرض العمل في التحليل الكنزي

يكمن الفرق الجوهري بين الطرح الكنزي والكلاسيكي في معالجته لعرض العمل وفقا لنقطتين رئيسيتين هما كالآتي[1]:

- يرتبط عرض العمل بمعدل الأجر لدى الكلاسيك بالمعدل الاسمي، بينما يرى كينز بارتباطه بمعدل الأجر الحقيقي؛
- يشير كينز إلى مرونة الأجر الاسمي وعدم قابليته للنزول لمستوى معين؛ بينما يعتبر الكلاسيك أن الأجر الحقيقي يكتسب مرونة عالية صعودا ونزولا.

الشكل رقم (1-6): دالة عرض العمل الكينزية.



$L_S = f(W)$: عرض العمل تابعة للأجر الاسمي أي

$$\begin{cases} Ls = f(W) \\ \frac{SLs}{SW} > 0 \\ W \geq \overline{W} \end{cases}$$

المنحنى السابق يلخص دالة عرض العمل

L_S : عرض العمل

w : الأجر الاسمي

$\overline{L}$: الحد الأدنى لعرض العمل

$\overline{w}$: الحد الأدنى لمعدل الأجر الاسمي.

تقوم نظرية كينز على فرضية العمال الأوستخدامات التكاليف العمل حيث $\overline{L}$ نلاحظ من الشكل أن معدل الأجر الاسمي لا ينخفض دون مستوى معين مما يجعل عارضي العمل لا يقبلون بمستوى اجر اقل منه، فتشكل نتيجة لذلك بطالة قسرية وهو ما أشار إليه كينز باعتبار البطالة إجبارية عكس ما يقول الكلاسيك.

المصدر: محمد الشريف إلمان : محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ج1، مرجع سبق ذكره، ص 272.

4- توازن سوق العمل في التحليل الكنزي

عند تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه نتحصل على إحداثيات التوازن التي تعبر عن معدل الأجر وحجم العمالة التوازنيين، حيث الشكل الآتي هو ترجمة بيانية لمعادلة التوازن:

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 269-271

$$L^s\left(\frac{W}{P}\right) = L^d\left(\frac{W}{P}\right)$$

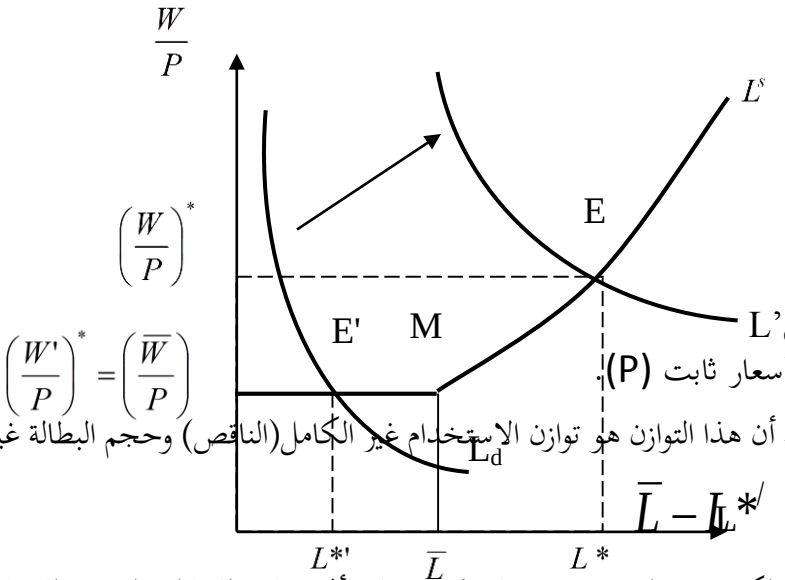
حيث:

L_S : دالة عرض العمل

L_d: دالة الطلب على العمل

$\frac{W}{P}$: الأجر الحقيقي

الشكل رقم (1-7): توازن سوق العمل في النظرية الكينزية.



و من أجل مستوى أسعار ثابت (P).

من الملاحظ أن هذا التوازن هو توازن الاستخدام غير الكامل(الناقص) وحجم البطالة غير الإرادية (إجبارية) يقاس بالفرق التالي:

لقد وصف الكثير من الاقتصاديين نظرية كينز على أنها نظرية للبطالة وليست للتوظف[1] ،إلا أن كينز لم يتوصل إلى أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في نفس الوقت الذي قد يتعطل فيه جزء من القوة العاملة، وقد تكون البطالة عارمة، بل أتى بما يمكن تسميته وصفة لعلاج البطالة و الاستخدام الناقص، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد من خلال السياسات المالية التوسعية التي تعمل على تشجيع الطلب الكلي(انتقال منحنى الطلب على العمل من L_d إلى L'_d، ومن ثم خلق مناصب شغل والاقتراب من مستوى التشغيل التام مع الحفاظ على مستويات مغرية من الأجور، وبالتالي تكون حالة الاستخدام التام التي طالما حلم وأشاد بها الكلاسيك ما هي إلا حالة من الحالات التي يمكن أن يتواجد عليها الاقتصاد الكينزي.

يمكن تلخيص أهم ما جاءت به المدرسة الكنزية كما يلي:

المصدر: محمد الشريف المان : **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، 278.

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 287.

- انتقاد قانون ساي وتوجيه الاهتمام للطلب الكلي، كون العرض لا يخلق الطلب الخاص به والحل يكمن في الطلب الفعال مما يمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية؛
- إن البطالة وفق نظر هاته المدرسة تتشكل إجباريا بفعل عدم قابلية الأجر الاسمي للانخفاض دون مستوى معين، وهذا ما أشارت إليه المدرسة الكلاسيكية بمرونة الأجور صعودا ونزولا لتحقق بذلك توازنا تلقائيا؛
- وفقا للتحليل الكلاسيكي وبشكل تلقائي يتحقق الاستخدام الكامل، وهذا ما اعتبره كينز غير محقق ومناف للصواب، بتحليله لمستوى الأجر الاسمي والحقيقي وتوضيحه للوهم النقدي واثر ذلك على قسرية وإجبارية البطالة، فالاقتصاد لا يحقق مستوى التشغيل الكامل وكل التوازنات التي قدمها كينز كانت مؤسسة على ذلك؛
- بناءا على كل ما سبق أشار كينز إلى أن الاقتصاد لا يحقق التوازن التلقائي مبرزا أهمية التدخل من طرف الدولة واستخدام أدوات الاقتصاد الكلي لتحقيق التوازن.

المطلب الثالث: تحليل المدرسة النقدية الحديثة للبطالة

يعتبر التوازن التلقائي للاقتصاد هيكل البناء لافتراضات المدرسة الكلاسيكية ومن يوافقها من رواد المدرسة النيوكلاسيكية*؛ ويرتكز هذا التوازن التلقائي على مجموعة أسس من أهمها مكانة النقود ضمن ديناميكية الاقتصاد ككل، فالجمود والحيادية هو أهم ما يميز نظرة الكلاسيك للنقود باعتبارها أداة نقل القيمة وهذا ما يعتبره كينز مخالفا لحقيقة النقود ضمن آليات الاقتصاد؛ مفسرا عدم حياديتها بطبيعة الطلب عليها لأجل المضاربة أو المعاملات أو الاحتياط، بالإضافة إلى أهمية سعر الفائدة في تحديد دور النقود ضمن حلقة الاقتصاد.

فالمدرسة النقدية التي حمل لواءها جملة من الباحثين يشكلون توجها جديدا أهمهم :"*Milton Fredman, E.F.Denison,Robert M.Solow, J.Mead....*"، وجهت النقد لتحليل جون مينار كينز فيما يتعلق بطبيعة الموضع الذي اختاره للنقود.

فسعر الفائدة لا يعتبر محددا مؤثرا وحيدا يؤخذ بعين الاعتبار من طرف المستثمرين لتحديد قرار الاستثمار خصوصا في الأجل القصير، سيما إذا كان سعر الفائدة لا يمثل إلا جزءا ضئيلا من نفقات الإنتاج، كما انه في الأجل الطويل يتأثر معدل الاستثمار أساسا بمعدلات التقدم التقني والفني واكتشاف موارد جديدة ونمو السكان واستغلال الأراضي الجديدة، وبالسياسات العامة التي من شانها التأثير في الاستثمار[1].

* **المدرسة النيوكلاسيكية** : هي مدرسة اقتصادية ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حيث مثلت فكر اقتصادي جديد من حيث المضمون والمنهج عند ظهور نتائج أبحاث 3 اقتصاديين في أماكن مختلفة دون معرفة مسبقة لبعضهم البعض، رغم أن الكثير يعتبر أن المدرسة الكلاسيكية الجديدة هي امتداد للمدرسة للكلاسيكية خاصة من ناحية مبدأ الليبرالية، فإن المدرستين تختلفان سواءً من حيث الموضوع أو المنهج.

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 381.

ومخلص افتراضات المدرسة النقدية هو ضرورة نمو عرض النقود بمعدل ثابت دون التأثر ببقية العوامل الاقتصادية وذلك كما يلي[1]:

- **الاقتصاد الخاص أساسا مستقر**: الأمر الذي يفسر بأن مرونة الأسعار والأجور تؤدي إلى إعادة التوازن في الاقتصاد والتوازن الذاتي (التصحيح الذاتي)، ولذلك فإن فترات الركود تكون قصيرة وخفيفة؛
- **السياسات النشطة تكون نتائجها سلبية**: أي أن فترات التأخر الناتجة عن أثر السياسات وعدم دقة التنبؤ يكون لها أثر سلبي على مجمل النشاط الاقتصادي، ولذلك فهم ينادون بترك الاقتصاد يعمل دون تدخل الدولة؛
- **إعطاء النقود دورا أكبر في النشاط الاقتصادي**: ولذلك فإن النقديون يرون بأن للنقود تأثير على معدل التضخم في الأجل الطويل، بينما يمكن أن تمارس تأثيرا قويا على مجمل المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل.

أثبتت الوقائع الاقتصادية خلال الفترة ما بعد الخمسينيات إلى غاية السبعينات من القرن الماضي عدم جدوى التدخل الحكومي بصفة مطلقة وفق ما يراه الكنزيون، إذ أن التوسع في الإنفاق الحكومي يساهم في الرفع من فائض عرض النقود مسببا اختلالا نقديا على الرغم من انه تمثيل واقع للطلب الفعال، هذا ما تمخض عنه ارتفاع معدلات الركود التضخمي؛ وللتعرف بشكل أعمق على طبيعة هاته الظاهرة وكيفية ظهورها نتناول أهم نظرية مصاحبة لها في محاولة منها مجارات المشكلة الاقتصادية؛ وسعيا منها لتقديم حلول عجزت بقية المدارس في استحضارها ويتعلق الأمر بنظرية التوقعات الرشيدة لفريدمان – *Milton Fredman*.

- **نظرية التوقعات الرشيدة لفريدمان**: تنطلق نظرية التوقعات الرشيدة لفريدمان من مجموعة فروض هي كما يلي[2]:
  - تفترض أن مرونة الطلب على النقود تساوي الواحد الصحيح؛
  - أن معدل الفائدة الجاري يميل باتجاه معدل الفائدة المتوقع ويتساوى معه في النهاية؛
  - أن معدل الفائدة الجاري يساوي في قيمته المعدل الحقيقي للفائدة، بالإضافة إلى هامش يمثل المعدل المتوقع للتضخم في الأسعار؛
  - أن الفرق بين القيمة الحقيقية لسعر الفائدة المتوقع والمعدل المتوقع للنمو الاقتصادي يساوي قيمة ثابتة؛
  - أن المعدل المتوقع في الدخل الجاري هو دالة في أسلوب التغير في الدخل الماضي.

[1] أحمد محمد سيف الشعبي، **سوق العمل في الجمهورية اليمنية(دراسة تحليلية)**، أطروحة دكتوراه، كية التجارة جامعة حلوان، مصر، بدون سنة نشر، ص 26.

[2] أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 263.

يشير تحليل فريدمان في شرحه للآلية النقدية إلى عنصرين نناقشهما كالآتي[1]:

- يعتقد النقديون عموما أن تغير المعدل الذي ينمو به معدل العرض النقدي من شأنه أن يدفع في البداية معدلات الفائدة في اتجاه معين ومن ثم في الاتجاه المعاكس، كما أن الزيادة في الطلب الكلي والأسعار والدخول ستؤدي في الغالب إلى زيادة الطلب على القروض والتسهيلات الائتمانية؛
- تساهم الزيادة في العرض النقدي من خلال سياسة نقدية توسعية في دفع مستويات البطالة ضمن الاقتصاد في اتجاه معين، ومن ثم في الاتجاه المعاكس تماما وهذا بالاستناد على معدل البطالة الطبيعية الذي يسود في أسواق العمل في ظل اجر توازني، والذي يعبر عن حالة الاستقرار في كل القطاعات والأسواق، فإذا حدثت حالة فائض من الطلب على العمال سيرتفع الأجر الحقيقي والعكس عند حدوث فائض بعرض العمال سينخفض الأجر الحقيقي، ففي كل الأحوال تتجه أسواق العمل نحو المستوى الطبيعي للبطالة الموافق لمعدل الأجر الحقيقي التوازني والذي يضمن التوازن الاقتصادي العام.

بعكس ما تراه كل من المدرسة الكلاسيكية والكنزية فان تحليل فريدمان حول البطالة يعتبرها غير إجبارية بعكس رؤية سابقيه لها بأنها اختيارية، فالمدرسة النقدية تعتبر أن البطالة في البلدان الرأسمالية هي بطالة اختيارية إذ أن العمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلي من الأجور السائدة، أما البطالة الإجبارية فهي غير موجودة على الإطلاق.

المطلب الرابع: البطالة ضمن الفكر الماركسي

يعتبر كارل ماركس رائد اهم توجه اقتصادي شغل الفكر الاقتصادي بانتقاداته لجوهر الفكر الاقتصادي الحر ومحاولا في خلق كيان نظري لاقتصاد يحل محله ويقدم تفسيرات واقعية لمشاكل العالم الاقتصادية، حيث قدم نظريته المشهورة عن فائض القيمة أو القيمة الزائدة، والتي قام تحليله في شرح العملية الاقتصادية بالتعبير عن أن الرأسمالي يشتري من العامل قوة عمله ويدفع له قيمته لقاء ذلك، وتتحدد قيمة قوة العمل كأي سلعة أخرى بوقت العمل الضروري لإنتاج السلع، ويعتقد ماركس أن الناتج الوطني لاقتصاد ما يحدث في قطاعين هما[2]:

- قطاع إنتاج السلع الإنتاجية؛
- قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية.

وان عوامل الإنتاج المستخدمة في كل من هذين القطاعين هما رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، وان الربح أو فائض القيمة ينجم عن وجود رأس المال المتغير، أما رأس الثابت فليس له علاقة مباشرة بذلك وهذا لان العمال لا يتقاضون القيمة الإستعمالية بل القيمة التبادلية[3].

1 أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص ص 236-241.

[2] صخري عمر، مرجع سابق، ص 285.

[3] صخري عمر، مرجع سابق،ص 285.

يحتج كارل ماركس على آراء الكلاسيكيين بحجة اعتبارهم أزمات الكساد انحرافات مؤقتة تصحح ذاتيا، وأشار إلى أن الأزمات ليست مصادفات ولكنها سمة أساسية من سمات النظام الرأسمالي المحكوم عليه بالانهيار[1]، كما ينتقد النظام الرأسمالي الذي يجزم بان البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع؛ بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان كنتيجة حتمية للتطورات التقنية[2].

اثبت الواقع الاقتصادي خلال الفترات اللاحقة عدم نجاعة مجمل الأفكار التي نادى بها كارل ماركس، فالأزمات المتتابعة التي مست مختلف الاقتصاديات السائرة في فلك الاقتصادي الاشتراكي أرغمتها على إجراء إصلاحات اقتصادية مكلفة في جوانب اجتماعية وسياسية لتغيير هيكلي في الاقتصاد والتحول نحو اقتصاد يعتمد الفعالية الاقتصادية ويضمن البقاء لمن يملك جدوى اقتصادية، وبذلك اثبت الواقع عدم صحة كلمة كارل ماركس المشهورة بأن النظام الاقتصادي الليبرالي يحمل بذور فنائه وان هاته الكلمة انطبقت على أفكار قائلها ونظامه الاقتصادي الذي قام بالتنظير له.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة في تفسير البطالة

مع تطور الدول واقتصادياتها وباختلافاتها المتعددة منها الهيكلية والاجتماعية تظهر جملة المشاكل التي تبرز في جانب منها على الأقل قصور النظريات السابقة والمعاصرة أحيانا، يكمن قصورها في إيجاد حلول دقيقة وتفسيرات واقعية لمشكلاتها وكما رأينا ظهور أفكار المدرسة النقدية تبعا للكنزية وقبلها الكلاسيكية كل منها يعالج مشكلة البطالة؛ لكن وفق رؤية خاصة انطلاقا من أخطاء المدرسة السابقة والتغيرات الجديدة للاقتصاد، إذ ظهرت مدارس حديثة ساهمت في معالجة مشكلة البطالة؛ نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على كل هاته النظريات (نظرية رأس المال البشري، نظرية البحث عن شغل- نظرية الاختلال- نظرية أجور الكفاءة...الخ).

المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري ونظرية البحث عن شغل

تساهم عملية التدريب والتكوين من رفع قدرات العمال والرفع من فعاليتهم وإنتاجيتهم وبالتالي الرفع من عوائدهم المالية وهذا هو جوهر نظرية رأس المال البشري، أما نظرية البحث عن شغل فتتمحور حول درجة المعرفة والمعلومات لسوق العمل وسعي الأفراد في تحصيلها.

أولا- نظرية رأس المال البشري

[1] بتول مطر عبادي الجبوري، **البطالة في مصر-وقعها والافاق المستقبلية لحلها**، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية- المحور الاقتصادي، المجلد 9-العدد4، 2007، ص 246.

[2] Hussein Elasrag**, The role of small and medium-sized enterprises in the industrial development of Egypt,** Available at SSRN 2276953, 2013, p 21.

تعتبر عملية تكوين العاملين ونفقات تدريبهم استثمار يهدف إلى الرفع من قيمة الرأسمال البشري حيث يشير Becker-1964 إلى ذلك في طرحه النظري حول رأس المال البشري[1]، فالأفراد يسعون إلى تعظيم مؤهلاتهم وإمكانياتهم عن طريق التدريب والتكوين لإيجاد فرص اكبر في سوق العمل و بأجور أفضل مما هم عليه بدون مؤهلات.

طور بيكر سنة 1964 نظريته المتعلقة بقرار الاستثمار في رأس المال البشري، مركزا على مجموعة من المؤهلات والمهارات التي يمكن للفرد أن يكتسبها لدى ممارسته لنشاط ما، فمثلما يسعى صاحب رأس المال إلى اكتساب الخبرات اللازمة للتسيير والرفع من الإنتاجية، فإن الأجير أيضا يسعى إلى الرفع من معدل تراكم المعارف التي يكتسبها والتي تعمل على زيادة مهاراته وإنتاجيته، ليتسنى له بذلك تحسين راتبه المستقبلي، وقد أثبتت بعض التجارب أن الاستثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد في الأمدين المتوسط والطويل، وكل استثمار في هذا المجال يتطلب نفقات يتحملها صاحب العمل، حيث قارن بيكر بين العائد على الاستثمار في القوى العاملة من خلال تحسين المعارف والمهارات وبين معدل الفائدة المحصل على أن تكون الأولى أقل من الثانية، أي لصالح صاحب العمل لضمان استمرار المشروع[2] .

فالاستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج التعليم والتدريب يفيد الأفراد ويحقق وفورات خارجية من خلال[3]:

- العمالة الأعلى تعليما وتدريبا تفيد العمالة الأخرى الأقل تعليما وتدريبا، والتي تعمل معها وتستفيد من خبراتها؛ فترتفع إنتاجية عنصر العمل المستثمر فيه وغير المستثمر فيه؛
- العمالة الأعلى تعليما والأفضل تدريبا تستخدم رأس المال بكفاءة أعلى فترتفع إنتاجية رأس المال.

كونها نظرية تناقش رأس المال البشري اهتمت بالشق المتعلق بعرض العمل، معالجة بذلك البطالة بشكل جزئي في ظل الأجور قبل وبعد تأهيل اليد العاملة، مما عرض النظرية لعدة انتقادات هي كما يلي[4] :

1. التصرفات التمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين الدراسات الأمريكية الخاصة بالأجور أن هناك فروقا ضخمة بين النساء و الرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي و التكويني؛

---

[1] Mark Blaug , **The Empirical Status of Human Capital Theory: A Slightly Jaundiced Survey,** *Journal of Economic Literature*, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1976), p 827.

2 يحيات مليكة، مرجع سابق، ص 36.

[3] امينة عز الدين عيد الله وسمية احمد عبد المولى، **مدخل إلى التنمية الاقتصادية**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2010، ص 254.

4 مهدي كلوK **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 11-12.

2. ظاهرة انقسام سوق الشغل حيث نجد أن هناك انقساما مثلا بالنسبة للعمر؛ فالشباب هم الأكثر حظا للاستثمار في مجال التعليم والتكوين مقارنة بالأكبر سنا منهم ، حيث لا يمكن أن يعود التكوين بمردود لهم إلا في فترة قصيرة عكس الشباب؛

3. هناك الخصائص الفردية للأشخاص والتي تلعب دورا هاما في الحصول على عمل، مثل تلاؤم العامل مع منصب العمل أو اندماجه في مجموعة من العمال، حيث أنه كلما كان الاتصال سهلا، كانت العمليات الإنتاجية الجماعية جيدة؛

4. انتقد J.C.Eicher النظرية بقوله : لم يتوصل لحد الآن البرهان على أن التباينات الملحوظة في الأجور ناجمة عن الاستثمار في التعلم والتكوين.

إن نظرية الاستثمار في رأس المال البشري تصور فكري متميز، جاء لتقديم نموذج حول الموارد البشرية وأهمية التباين والفروق لمهاراتها وكفاءتها وتأثير ذلك على عرض العمل من خلال السعي نحو الرفع من الأجور، تزامنت هذه النظرية مع طرح نظري آخر يتمثل في نظرية البحث عن عمل، تناقش ارتباط الأفراد الباحثين عن شغل بدرجة المعرفة المتاحة حول سوق العمل.

ثانيا– نظرية البحث عن عمل

تركز هذه النظرية على الفرد الباحث عن عمل في محاولة لتوضيح سلوكه ودور ذلك في تحديد عدد العاطلين عن عمل، وانطلاقا من ذلك التعرف على المحفزات التي تدفعهم للخروج من البطالة[1]، فأساس هذه النظرية هو عدم توفر المعرفة الكاملة حول سوق العمل، إذ يسعى الأفراد إلى التعرف عن المعلومات حول سوق العمل وفق مصادرهم المتعددة حيث تفترض هذه النظرية مجموعة افتراضات هي[2]:

– كلما طالت مدة البحث عن العمل كلما كان هناك احتمال الحصول على عمل ذي اجر أعلى، على أساس أن الأفراد الذين لا يملكون عملا لديهم فرصة للحصول على قدر كبير من المعلومات وعدد هائل من الاتصالات بأصحاب العمل مقارنة بالعمال الذين يشتغلون؛

– تحصيل المعلومات حول الأجور ومناصب الشغل مكلفة؛

– الباحث عن عمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة، فهو يقبل أن يعمل مقابل الأجر الأدنى ويرفض العمل عند اجر اقل منه.

.

[1] بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص 11.

[2] بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالين**، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 12.

فالبطالة وفق هاته الرؤية يمكن وصفها بالبطالة الاحتكاكية وذلك بانتقال الأفراد بين الوظائف وفقا للعروض المتاحة، وكغيرها من النظريات تم توجيه بعض الانتقادات لهذه النظرية نوجزها فيما يلي[1]:

- عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع، حيث تفترض أن سبب البطالة هو رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل؛ فهاته النظرية تعتبر البطالة اختيارية بينما الواقع الفعلي يظهر أن البطالة تنشأ أساسا نتيجة استغناء رجال الأعمال عن العمال، فالبطالة في اغلبها إجبارية وليست اختيارية؛
- أوضحت عديد الدراسات حول الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدرة اكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس عاطلا؛
- من الصعب تقبل فكرة أن استمرار البطالة في الارتفاع مرده لرغبة الفرد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛
- هاته النظرية عجزت عن تقديم تفسير لمحددات البطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

كل هاته الانتقادات لا تلغي الإضافة الايجابية لنظرية البحث عن عمل كونها أشارت لمشكلة حقيقية تواجه الأفراد أثناء بحثهم عن شغل وتتفاوت الفرص فيما بينهم نظرا لان معرفتهم متفاوتة حول سوق العمل، فدرجة المعرفة الكاملة تتيح للأفراد خيارات أفضل.

المطلب الثاني : نظرية الاختلال ونظرية أجور الكفاءة

تقوم نظرية الاختلال حول فكرة جمود الأجور والأسعار وافتقادها لمرونة التغير في الأمد القصير، أما نظرية أجور الكفاءة فتركز على أهمية تحفيز العمال بهدف الرفع من إنتاجيتهم كون دالة إنتاجية العمال متزايدة في الأجر الحقيقي.

أولا– نظرية الاختلال

تعتمد النظرية الكلاسيكية على مبدأ مرونة الأجور والأسعار كفرضية أساسية تعمل على تحقيق التوازن التلقائي، وهذا ما ترفضه نظرية الاختلال لرائدها E.Malinvand، حيث تفترض جمود الأسعار على الأقل في الأمد القصير.

وتجدر الإشارة إلى أن سبب هذا الجمود في الأجور والأسعار يرجع إلى عجزها عن التغير بالسرعة الكافية في الأمد القصير لتحقيق التوازن المنشود لسوق العمل[2]، ووفقا لافتراض نظرية الاختلال يؤثر جمود الأجور على سوق العمل، حيث يشهد ارتفاع في فائض العمل مقابل العرض عليه مما ينتج فجوة تعبر عن بطالة تعتبر إجبارية وليست اختيارية، وبما أن الأسعار أيضا تتميز بالجمود وعدم السرعة في التغير لتحقيق التوازن يتأثر سوق السلع والخدمات بنفس الاختلال في العرض والطلب مساهما في رفع معدلات البطالة، فمن خلال تحليلنا لهاته النظرية يمكن ملاحظة أنها تحلل ظاهرة البطالة على مستوي السوقين (سوق العمل وسوق السلع والخدمات).

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص49

2 أحمد محمد سيف الشعبي، مرجع سابق، ص 33.

حاولت هذه النظرية إيجاد طرح مختلف يعالج مشكلة البطالة غير أن عديد الانتقادات تمس عناصر ارتكازها هي كالآتي[1]:

- أنها تفترض تجانس عنصر العمل؛
- وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عنه بطالة كنزية أو كلاسيكية؛
- إهمال العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هاته المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية؛
- تعتبر الاختلالات وقتية (مؤقتة).

إن جمود الأجور والأسعار وفق هاته النظرية هو المتسبب في بطالة إجبارية، غير أن هذا التصور يكون صحيحا إذا اعتبرنا مرونة الأجور أو جمودها ضمن نطاق سوق واحد وان العلاقة مستقرة بين جملة المتغيرات فيما بينها وخلال كل الفترات الزمنية. غير أن ذلك لا يتحقق كون النظرية تعتبر وجود سوق واحد للسلع مع تجانس عنصر العمل وإهمال العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى وقتية الاختلالات.

ثانيا– نظرية أجور الكفاءة

يعتبر Leibenstein أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، أي أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل، مما يساهم في تشجيع العمال لزيادة إنتاجهم وبالتالي يزيد عرض العمال لقوة عملهم[2]، وفقا لهاته النظرية يسعى أصحاب الأعمال إلى زيادة إنتاجية مؤسساتهم عن طريق تحفيز العمال برفع الأجور.

لرفع الأجور من طرف أصحاب العمل هناك عدة دوافع نلخصها كما يلي[3]:

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية؛
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة العمل من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بوظيفته، ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجورا أعلى تسعى من وراء ذلك إلى التقليص من وتيرة الانصراف الإداري للعمال، وكذلك الاقتصاد في المال والوقت كي لا تزيد من تكلفة توظيف وتكوين عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى؛

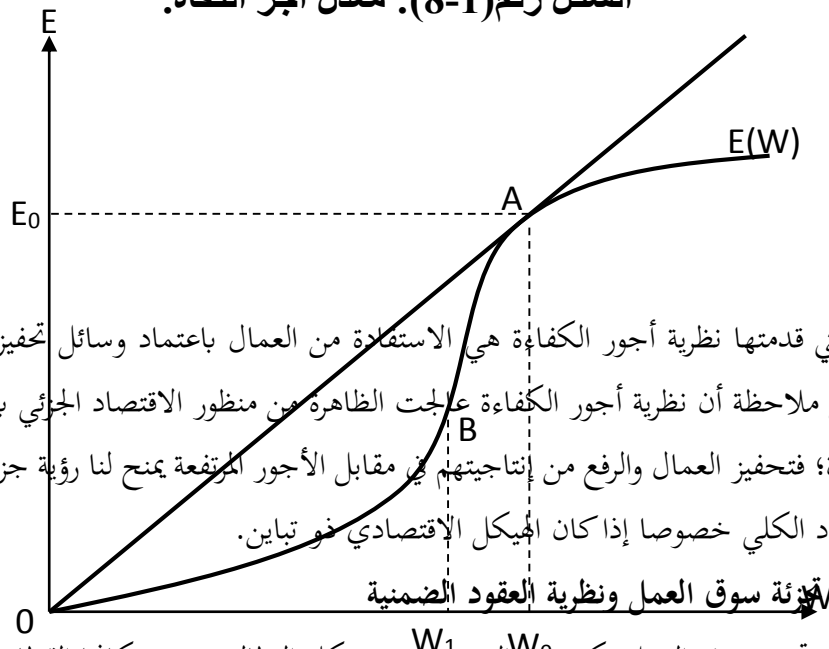
1 علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق ، ص54.

2 شلالي فارس، **دور سياسات التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2004، مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005–2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 29.

3 يحيات مليكة، مرجع سابق، ص ص 41–42.

- زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهودا كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث اقتصاد للوقت الضائع وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم.

الشكل رقم(1-8): معدل أجر الكفأة.



Source: BERNARD Bernier. YVES Simon : Initiation à la macro économie, 8ème édition, DUNOD, 2001, p 338.

إن الإضافة التي قدمتها نظرية أجور الكفاءة هي الاستفادة من العمال باعتماد وسائل تحفيز تمكنهم من تحقيق أهدافهم، فيمكن ملاحظة أن نظرية أجور الكفاءة عالجت الظاهرة من منظور الاقتصاد الجزئي بالنظر لتوليفة الأجر في مقابل الكفاءة؛ فتحفيز العمال والرفع من إنتاجيتهم في مقابل الأجور المرتفعة يمنح لنا رؤية جزئية للمشكلة قد لا تتناسب والاقتصاد الكلي خصوصا إذا كان الهيكل الاقتصادي غير متباين.

المطلب الثالث: نظرية تجزئة سوق العمل ونظرية العقود الضمنية

إن جوهر نظرية تجزئة سوق العمل يكمن في البحث عن مشكلة البطالة ضمن مكانها القطاعي وان سبب ارتفاعها في قطاع دون آخر [illegible] نظرية العقود الضمنية إلى التفاهم الغير رسمي بين أصحاب العمل والعمال وما ينجر عن ذلك من تخفيض للتكلفة بإلغاء العقود الرسمية بين الأطراف.

أولا–نظرية تجزئة سوق العمل

ظهرت هاته النظرية نتاج أبحاث ميدانية قام بها كل من M.Piore و P.B Doeringer سنة 1971م[1]، ترى هاته النظرية بعدم وجود رابطة مباشرة بين المقدرات الإنتاجية للعمال ومستوى الأجور وتخصيص العمال للوظائف[2]، إذ يحلل أصحاب هاته النظرية قوى العمل كونها مجزاة وفقا للنوع والعرق والسن...الخ، وتسعى هاته النظرية إلى البحث في مشكلة البطالة بالتعرض لاختلافاتها القطاعية والبحث في سبب ارتفاعها في قطاع دون آخر مفترضة وجود نوعين من الأسواق متباينين هما كالآتي[3]:

[1] يحيات مليكة، مرجع سابق، ص44.

[2] علي عبد القادر علي، **أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001، ص 12.

[3] BERNARD Bernier. YVES Simon : **Initiation à la macro économie**, 8ème édition, DUNOD, 2001, p339.

- **سوق أولي:** ويضم مناصب عمل ذات أجور عالية و المتميزة بالاستقرار، الإغراء، ظروف عمل جيدة، أمان نسبي في العمل و مستقبل مهني، وإمكانية الترقية حيث تتوافر فرص جيدة للتدريب أثناء العمل، يشغل هذه المناصب الأفراد ذي الأولويات من الفئة النشيطة، وعلاقات العمل في هذه السوق واضحة و مقننة؛

- **سوق ثانوي:** يتميز هذا السوق بالعناصر العكسية للسوق الأولي، يضم جميع الأفراد المهمشين (نساء، شباب، مهاجرين،...الخ)، علاقات العمل فيه فردية، القوانين والأحكام تعسفية، مناصب العمل غير قارة، الأجر رديء، و شروط العمل غير ملائمة، مع أن الانتقال من السوق الثانوي إلى السوق الأولي مستحيل لكن العكس ممكن.

ثانيا– نظرية العقود الضمنية

مفاد هاته النظرية تضمين الاتفاق بين أطراف العمل (صاحب العمل– العامل) بشكل غير رسمي، وذلك لاعتبارات التكلفة الناجمة عن إبرام الاتفاقات بين الطرفين، حيث قدم رواد هاته النظرية "BAILY ,FORDON ,AZARIADIS " تصورا حديثا لسوق العمل[1]؛ حيث تعتبر هاته النظرية أن الأجور غير مرنة كونها لا تتأثر بانخفاض الطلب على العمل للأسباب التالية[2]:

- الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، ذلك لأن المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية؛

- عندما ترتفع أسعار المنتوج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن؛

- للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، وبالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجرا ثابتا.

بالرغم من تقسيم نظرية تجزئة سوق العمل لأسواق العمل لأولي وثانوي في محاولة لكشف أسباب البطالة إلا انه وبالنظر لاختلافات السوقين يمكن ملاحظة أن السوق الثاني يتسم بعدم الاستقرار وعدم توفره على أمان وظيفي دائم للمنتمين له بعكس السوق الأولي الذي يحقق للمنتمين له استقرارا اكبر.

وبالنسبة لنظرية العقود الضمنية فرغم افتراضها أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر العقود، خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل، فقد تعرضت لنقد مفاده أن هذه النظرية تبين للكينزيين الجدد بأنها عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية، بل تكتفي بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلا

[1] يحيات مليكة، مرجع سابق، ص40.

2 شلالي فارس، مرجع سابق، ص 28.

من الدخول المتغيرة؛ كما أنها لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث مطلع القرن الماضي، بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي؛ بالإضافة إلى عجزها في أن تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

المطلب الرابع: نظرية المشتغلون الباحثون عن شغل ونظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل

تشير نظرية المشتغلون الباحثون عن شغل فهي تعتقد بوجود فئتين من العمال وهما فئة العمال المشتغلين حاليا والعمال المرشحين، كما أشارت إلى آلية الدخول والخروج من سوق العمل وفق تأثير النقابات واحتكارها ومستوى الأجور وشروط أصحاب العمل، اما نظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل فتبحث في تاثير السياسات الاقتصادية على سوق العمل على حجم البطالة المتنامي.

أولا– نظرية المشغلون الباحثون عن الشغل

عندما يجتمع أرباب العمل في شكل تنظيمات مهنية مهيمنة مع نقابات العمال لمناقشة قضية الأجور، فإن ذلك يولد احتكارا مزدوجا ويخلق ميكانيزما تحاوريا مميزا يتبع قواعد الاحتكار الثنائي، غير أن البطالة الناتجة عن مثل هذه التشاورات تجد مصدرها في النزاعات القائمة بين مجموعتين من العمال هما: "Insiders" أي العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة و "Out-Siders" وهي الفئة العمالية المرشحة للتوظف ولو عند أدنى مستوى للأجور بحكم البطالة، على أن هذه المجموعة ليس لها أي دور في تحديد مستوى الأجور عكس المجموعة الأولى، فالعمال الحاليون يرفعون الأجور إلى مستوى يفوق المستوى التوازني متسببين في حدوث بطالة إجبارية لفئة الباحثين عن العمل[1].

كما أن أصحاب العمل تحملوا تكاليف تدريب وتكوين المشتغلين، وهذا ما يدفع بالمؤسسة إلى تفضيل العمال الحاليين والتمسك بهم لارتفاع إنتاجيتهم و حتى لا تضيع تلك التكاليف التي تحملتها في سبيل تدريب وإعداد هذه العمالة، وحتى لا تضطر المؤسسة إلى تحمل تكاليف البحث عن عمالة جديدة وتدريبها، وفي حالة ما إذا لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة انكماشية تسعى إلى تخفيض الطلب الكلي، فسوف ينخفض الطلب على عنصر العمل، ولن يحاول العمال الحاليون خفض أجورهم ليرفعوا من مستوى التوظف، ولكن سوف يستخدمون قوة مساومتهم كما أسلفنا الذكر حتى يضمنوا بقائهم في المؤسسة، وهذا يرجع بالطبع إلى قوتهم الاحتكارية بصرف النظر عن معدلات البطالة السائدة[2].

ثانيا–نظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل (قوى البحث والاحتكاكات)

تبحث هذه النظرية عن الأسباب التي نقلت ملايين العمال إلى صفوف البطالة، وكيف تؤثر السياسات الاقتصادية على سوق العمل، وبالاستعانة بأبحاث ونماذج كل من Peter A.Diamond–

1 يحيات مليكة، مرجع سابق، ص 45.

2 نفس المرجع السابق، ص 46.

Dale.T.Mortensen- Christopher.A.Pissavides؛ حول سير عمل الأسواق والذين يرون أن الأسواق إذا ما تركت لحالها فهي ستشجع على تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال آلية التطور التلقائي للأسعار، وإذا ما طبق الأمر على سوق العمل فان اللعبة الحرة للقوى التنافسية تكفي لتأمين الوظائف للجميع، وإذا كانت بعض أساليب عمل هذه الآلية تولد البطالة أحيانا فذلك لان هناك تشنجات تعيقها ومنها خصوصا النقابات والقوانين الملزمة بالحد الأدنى للأجور أو قانون العمل وغير ذلك[1].

وفقا لنظرية المشغلون الباحثون عن الشغل يجب على أصحاب الأعمال خلق ميزات تضمن بقاء العاملين وذلك كون توازن سوق العمل في تغير مستمر مما قد يفقد المؤسسة عمال ينتقلون لمؤسسة ذات أجور أعلى، أما نظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل فتشير إلى ترك أسواق العمل ووفقا لديناميكيتها ستحقق التوازن بين العرض والطلب بما يكفل توظيف كل طالبي العمل.

المبحث الرابع: أنواع البطالة، أسبابها وأثارها وطرق معالجتها

إن البطالة هي حالة عدم حصول الأفراد على عمل ينالون نظيرا له أجرا، حيث يتم تصنيف الأفراد العاطلين عن العمل وفق أنواع مختلفة من البطالة لأسباب محددة بشكل علمي وموضوعي، نحاول التعرف على ذلك فيما يلي بالإضافة إلى البحث في آثار البطالة المختلفة التي تتعدى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما نتطرق لمسببات البطالة المختلفة والسبل الممكنة لمعالجتها.

المطلب الأول: أنواع البطالة

للبطالة عدة أنواع (هيكلية- دورية- احتكاكية- اختيارية..) ويتم تحديد أنواعها حسب أسباها وذلك لتسهيل عملية وضع خطط وسياسات تحد من مشكل البطالة حسب تعبير Wolfbein، حيث تأخذ البطالة عدة أشكال يتم تصنيفها حسب سبب حدوثها، وللتعرف على ذلك نتناول أكثرها شمولا؛ ويرجع الباحثون وجود أنواع عديد من البطالة إلى اعتبارات جوهرية تتمثل فيما يلي[2]:

- متغيرة ومتجددة على الدوام، بمعنى انه يمكن أن يضاف إليها ما هو جديد باستمرار؛
- متداخلة ويصعب فض الاشتباك بين عناصرها ومتغيراتها؛
- يصعب قياسها، حيث الاختلاف بين الدول في تعريف العمالة والبطالة والعامل والبطال، مدة البطالة، سن العمل وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين البطالة.

إذ تأخذ البطالة عدة أشكال يتم تصنيفها حسب حدوثها نتعرف على كل منها فيما يأتي .

أولا- البطالة الاحتكاكية و الهيكلية والدورية

[1] دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص ص 141-142.

[2] احمد حويتي وآخرون، **البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998، ص22.

وتعتبر من أنواع البطالة على المستوى الكلي للاقتصاد ويتم التعرف على البطالة الاحتكاكية على المستوى الداخلي القطاعي بينما نلاحظ تحول الأفراد من قطاع أو مجال كامل لآخر في البطالة البنيوية.

1-البطالة الاحتكاكية

تظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركية سوق العمل؛ أي التدفقات المستمرة للأفراد من وإلى سوق العمل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط والمتغيرات الاقتصادية، وفي نفس الوقت عدم تدفق المعلومات المثلى[1]؛ فبالرغم من توازن سوق العمل وبلوغه حالة العمالة الكاملة تنشأ بطالة احتكاكية مصدرها انتقال الأفراد بين الوظائف، بالإضافة إلى دخول وافدين جدد يحلون محل الأفراد الخارجين من سوق العمل، وهذا التغير في سوق العمل مرده تغير رغبة العمال تجاه الوظائف التي يشغلونها، والرواج لمخرجات سوق العمل من منتجات وخدمات التي تزدهر بزيادة الطلب عليها من قبل المستهلكين.

يقسم Dimackry البطالين بطالة احتكاكية إلى نوعين[2]:

1- المجموعة الأولى: الأفراد الذين يبحثون عن عمل جديد يتلاءم ومهاراتهم وقدراتهم في تخصصات معينة لكي يستقروا فيها.

2- المجموعة الثانية: الأفراد المتنقلين من عمل لأخر ويقبلون بأي عمل متاح لفترة ثم يغادرونه عندما يجدون عملا أفضل ويستمرون في ذلك إلى غاية عثورهم على العمل الذي يريدون.

تنشأ البطالة الاحتكاكية نتيجة للتغيرات التي تحدث في سوق العمل، وأسباب ذلك ما يلي[3]:

- انتقال العاملين من عمل لأخر ومن منطقة لأخرى؛ بهدف تحسين وضعيتهم وإيجاد عمل يناسب مؤهلاتهم المهنية و العلمية .
- تأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية كالأمطار والثلوج خصوصا في قطاعات الإنشاءات والزراعة و النقل والتي يؤثر فيها المناخ على سير الأعمال.
- إنتقال العمال من و إلى سوق العمل كدخول الطلبة بعد تخرجهم من المدارس والجامعات أو خروجهم من سوق العمل لأجل التفرغ للدراسة.
- نقص المعلومات الكاملة لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل.

---

[1] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينيات**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، ص 149.

[2] نفس المرجع السابق، ص152.

[3] سليم عقون ، قياس **اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر** جامعة فرحات عباس ،سطيف، مذكرة ماجستير 2009-2010، ص 9.

يسعى الأفراد الباحثون عن عمل إلى تعظيم منفعتهم أثناء اختيارهم للبدائل، وذلك للتعويض عن تكلفة أجورهم وتكلفة البحث عن عمل، غير أن مدة البحث تختلف من فرد لآخر لعوامل هي[1]:

1- تكلفة البحث والانتظار؛ فكلما ارتفعت هذه التكلفة كلما كان الفرد العاطل أكثر استعدادا لقبول أعمال ذات منفعة اقل.

2- الثروة ؛ فإذا كان العامل يملك ثروة كبيرة كان اقدر على تحمل أعباء البطالة وأكثر تمسكا عن العمل الأفضل وهذا ما يؤدي إلى إطالة الفترة المتوقعة للبطالة.

3- تكلفة المصاريف لتغطية الاستهلاك، كلما كانت أكثر ازداد عبء الاستمرار في البطالة وبالتالي تقل فترة البحث عن العمل.

4- خصائص دالة منفعة العامل فهذه الدالة تختلف من فرد إلى آخر؛ وبالتالي تختلف منفعة العمل الأمثل بالمقارنة بمنافع الأعمال الأخرى من عامل لآخر، فإذا كان الفرق بينهما صغيرا فإن هذا يدفع العامل إلى الموافقة على العمل بعد فترة وجيزة طالما أن العمل المعروض لا يقل أهمية من العمل الأفضل، و العكس صحيح.

5- نضيف سببا خامسا يشترك فيه كل الأفراد العاطلون وهو مستوى النشاط الاقتصادي وما يمتاز به من انكماش أو انتعاش، بدليل أن طول الفترة المتوسطة للبطالة في الاقتصاديات المتخلفة اكبر بكثير عن الاقتصاديات المتقدمة.

ينصح بتأسيس قاعدة معلومات خاصة بعرض العمل و كل خصائصه لتجنب الوقت الضائع في البحث عن عمل[2]، غير انه تواجهنا مشكلة نزيف الطاقات العمالية نتيجة الانتقال السريع.

2- البطالة الهيكلية (البنيوية)

هي تلك التي تنتج عن قصور في البنيان الاقتصادي أو من تغييرات واختلاف فيه، أو نتيجة لعوامل متعددة تؤثر في الاقتصاد وتجعله ينمو بمعدل بطيء في توفير فرص العمل بالمقارنة بالمعدل السريع لدخول أفراد جدد إلى قوة العمل[3]؛ ففي خمسينيات وستينيات القرن الماضي تم إغلاق العديد من مناجم الفحم في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي تسبب في بطالة هيكلية تأثر بها عمال هذا القطاع والسبب هو ظهور مصدر جديد بديل من مصادر الطاقة (المحروقات)[4].

---

[1] البشير عبد الكريم ، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينيات** ، مرجع سابق، ص 150.

[2] بلعباس رابح، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966-2010)**، مرجع سابق، ص 20.

[3] محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة –اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل الجات،العولمة، تحديات الاصلاح الاقتصادي-، منشاة المعارف، الاسكندرية**، مصر، 2003، ص 04.

[4] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 27.

تنبع ديمومة البطالة الهيكلية من كونها نابعة من تغيرات عميقة في القاعدة الاقتصادية التي تسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية كلها، وبوقت يكون أسرع نسبيا من التغير الحاصل في العرض من الأيدي العاملة[1]، ومن أسباب البطالة الهيكلية نذكر ما يلي[2]:

3- تغيرات الطلب و أذواق الأفراد مما يؤثر على طلبهم من السلع و الخدمات؛

4- التطورات التكنولوجية التي تؤدي إلى استخدام طرق إنتاج جديدة مساهمة في الاستغناء عن العمال؛

5- التغير في التركيب العمري لقوة العمل، حيث تؤثر نسبة الشباب ونسبة الإناث إلى حجم العمالة ككل لنقص الخبرة بالنسبة للشباب وطبيعة الروابط الاجتماعية والالتزامات بالنسبة للإناث؛

6- عدم المعرفة الكاملة بالوظائف الموجودة في السوق ومتطلباتها وصعوبة التنقل بين المناطق.

وهناك وجهة التقاء بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية تتمثل في انتقال العمال من عمل لآخر غير أن وجه الاختلاف يكمن في مدى التكوين والتدرب؛ إذ أن العمالة التي تصيبها بطالة هيكلية يجب تكوينها من جديد وخضوعها لتدريب وفق مجالات العمل الجديدة، بعكس العمالة التي تصيبها البطالة الاحتكاكية كونها اقل تكوينا وتدريبا؛ وللخفض من البطالة الهيكلية يجب تقديم إعانات للتكوين و التدريب و توفير معلومات عن سوق العمل في المناطق الأخرى وتحفيز العمال للانتقال للمناطق الأخرى بدعمهم ماديا، تختلف بالإضافة إلى ذلك في المدة حيث أن البطالة الاحتكاكية اقصر زمنا من البطالة الهيكلية.

3-البطالة الدورية

و تنتج عن قصور الطلب الكلي على السلع و الخدمات و بالتالي تقلص الطلب الكلي عن العمل، مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض[3]؛ يرتبط اسم هذا النوع من البطالة بالطبيعة التي تتميز بها الاقتصاديات، حيث تمر بدورات اقتصادية باستمرار فيزدهر النشاط الاقتصادي ليبلغ مستوى الذروة ويعاود النزول للمستوى الأدنى معلنا بذلك مرحلة الركود، وتستمر الدورة الاقتصادية صعودا ونزولا بتكرار متواصل وبخصائص ومميزات محددة خاصة بكل بلد، إذ يتم دراسة وتحليل طبيعة الدورات الاقتصادية وإعداد خطط وسياسات مناسبة لكل وضع (حالة الازدهار- حالة الانكماش) والتنبؤ بالأحداث الطارئة وانعكاسات السياسات المقترحة؛ ويعتبر انخفاض معدلات البطالة من أهم سمات مرحلة الازدهار ويتم التوقع لمراحل الكساد المقبلة لاقتصاد ما بحدوث بعض المعالم كما يلي[4]:

1- سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح، وسوف تتزايد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية، وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على

[1] يونس سالم عبد الغني الطراونة، مرجع سابق، ص 21.

[2] احمد رمضان واخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر،2004، ص 267.

[3] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينيات** ، مرجع سابق، ص 155.

[4] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 23-24.

هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجهم فإن الدخل القومي الإجمالي للاقتصاد سوف يهبط معه أيضا الإنفاق الاستثماري؛

2- سينخفض الطلب على العمالة و سيأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل الأسبوعي، ثم في مرحلة ثانية تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة؛

3- مع هبوط حجم الإنتاج سيهبط بتبعية الطلب على المواد الخام والسلع الوسيطة وستنخفض نتيجة لذلك الكثير من السلع، على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد؛

4- ستتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد، وستهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية بمجرد أن يشم المستثمرون رائحة تراجع اقتصادي ويسيطر التشاؤم، وسينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

و لمعالجة هذا النوع من البطالة يتم الاستعانة بأدوات الاقتصاد الكلي (السياسة المالية – السياسة النقدية)، وإتباع سياسات اقتصادية أكثر توسعا لزيادة الطلب الكلي وخلق مناخ أكثر تشجيعا للاستثمار والتصدير وخفض الاستيراد والضرائب والرفع من معدلات الاستهلاك.

ثانيا– البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية

بالعودة لتحليل كل من المدرسة الكلاسيكية والكنزية نجد الاختلاف بينهما يكمن في تحديدهم لنوعية البطالة بين الاختيارية والإجبارية؛ وكون هذا الاختلاف جوهري وله دلالات عميقة لكل طرح نظري نحاول التعرف على كل صنف من أصناف البطالة الإجبارية والاختيارية فيما يأتي.

1–البطالة الاختيارية

هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يشغله، إما لعزوفه عن العمل أو لتفضيله أوقات الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن فقرار التعطل هنا اختياري ولم يجبر عليه صاحبه[1].

2– البطالة الإجبارية

هي الحالة التي يتعطل فيها الفرد بشكل إجباري من غير إرادته، فعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح يحدث سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة اقتصاديا؛ لكن في الدول المتقدمة قد يعجز الطلب الكلي عن مجارات العرض من العمل بسبب عدم مكافئة الناتج للطلب الفعال من السلع والخدمات[2]. فالبطالة الإجبارية هي التي يكون فيها الفرد مجبر عن البطالة رغم بحثه و رغبته في العمل[3].

---

[1] بن عامر نبيل، **تشخيص مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري– دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات و المعطيات الاحصائية–(2000–2006)**،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر(2007–2008)، ص 23.

[2] بن عامر نبيل، مرجع سابق، ص 20.

[3] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينيات** ، مرجع سابق، ص 165.

ثالثا – أنواع أخرى للبطالة .

بالإضافة إلى ما تم عرضه من أنواع البطالة كالاحتكاكية والدورية والاختيارية والإجبارية، توجد أشكال أخرى للبطالة كالموسمية والمقنعة والسافرة وغيرها.

1–البطالة الموسمية

تتميز بعض القطاعات الاقتصادية بالموسمية حيث يفقد العمال وظائفهم مؤقتا، فالبطالة الموسمية مرتبطة بحالة الطقس أو بتغيرات موسمية في العرض وهي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية، وقد تختلف من دولة إلى أخرى بسبب العادات والتقاليد والمناسبات الدينية والوطنية؛ فمنها ما يحصل في قطاعي الزراعة والإنشاءات من تذبذب حسب الفصول صيفا و شتاءا، أما في قطاع السياحة فيتبع مواسم النشاط السياحي الذي ينشط في الربيع والصيف، وتحدث البطالة الموسمية في أوساط الطلاب مع بداية العام الدراسي وتنخفض في نهاية كل عام دراسي؛ حيث يشكل الطلبة – خصوصا الخرجين منهم– ضغطا على سوق العمل فينخفض عرض العمل[1].

2–بطالة الفقر

هي تلك الناتجة عن نقص التنمية والغالب في هذا النوع من البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول قليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية كما يميل أفرادها للهجرة نحو الخارج[2].

3–بطالة سلوكية

هي عدم قبول الأفراد بعض الأعمال حيث يفضلون البقاء عاطلين بدل العمل في تلك الأعمال خشية تأثيرها على مكانتهم الاجتماعية[3].

[1] يونس سالم عبد الغني الطراونة، مرجع سابق، ص 20.

[2] عقون سليم، مرجع سابق، ص 13.

[3] شلالي فارس، مرجع سابق، ص 07.

4- البطالة الفنية (التكنولوجية)

تنتج عن إحلال الآلة مكان العامل، أو ما يمكن أن نسميه بالميكنة، كما يحدث في المشاريع الزراعية التي تستخدم الآلات الحديثة بدلا من الأيدي العاملة توفيرا للزمن، ويطلق عليها كذلك البطالة التكنولوجية نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة[1].

5-بطالة سوء المظهر أو الدمامة

قد لا توجد بيانات رسمية بذلك إلا أن غالبية إعلانات طلب الوظائف خاصة بين النساء غالبا ما توضع على قائمة الشروط حسن المظهر[2]. فسوء المظهر غالبا ما يكون سبب وراء طول مدة التعطل وتدني مستوى الأجر.

6-البطالة المقنعة

هي عبارة عن الحالة التي يكون فيها الفرد مشتغلا إلا أن عمله دون مستوى خبرته وتدريبه بدرجة كبيرة، أو انه يمارس عمله خلال جزء من وقت العمل المعتاد فقط رغم انه قادر وراغب في القيام بالعمل طوال وقت العمل كاملا وعليه فالبطالة المقنعة تمثل استخداما إلا انه ليس استخداما كاملا[3]، أي أن يعمل الفرد ولو بكل الوقت المعتاد للعمل ولكن على مستوى إنتاجي منخفض[4].

---

[1] محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سابق، ص 05.

[2] أسامة عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية- الأسباب، الآثار، الحلول-**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص19.

[3] محمد طاقة وحسين عجلان حسن، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 1142-143.

[4] عتيق علي سليمان علو، **البطالة والجريمة في المجتمع الليبي**، مجلة سبها(العلوم الإنسانية)، المجلد الحادي عشر- العدد الأول، 2012، ليبيا، ص34.

فهي عمل الأفراد بجهد اقل من المطلوب أي ارتفاع العمال دون احتياج لخدماتهم، حيث يحصل العمال على أجورهم دون تحقيقهم لمردودية حقيقية تساهم في الناتج المفروض.

7- البطالة الشاملة

يقصد بالبطالة التي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وتكون نتيجة لتغير بعض الظروف مثل الحروب أو حالة الكساد الاقتصادي العام[1].

8- البطالة الطبيعية

يقصد بالبطالة الطبيعية ذلك النوع من البطالة في حالة الاستخدام الكامل وتتضمن نوعين من البطالة هما الاحتكاكية و الموسمية[2].

9- البطالة السافرة

يقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها، و يعود ذلك إلى عدة أسباب منها؛ النمو السكاني السريع وعدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة وإحلال الآلات محل الإنسان؛ وتسمى هذه البطالة بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي[3].

10-البطالة الوافدة

وهي وفود العمال التي تنتقل من بلدان مجاورة بحثا عن عمل، فهم يزاحمون أبناء البلد في شغل الوظائف ويقبلون أجورا اقل عن ما يتم دفعه للعمالة المحلية[4].

---

[1]عبد العزيز جميل مخيمر واحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 16.

[2]رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966-2010)**، مرجع سابق ، ص 27.

[3] جلال عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكلة البطالة –حالة الجزائر-** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (2008-2009) ، جامعة الجزائر، ص 58.

[4]خالد واصف الموزني و أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر،عمان، الاردن، 2000، ص264.

11-بطالة اليأس والبطالة طويلة الأجل

بطالة اليأس هي البطالة التي تضع صاحبها في حالة نفسية تجعله يفقد الأمل في الحصول على منصب شغل وبالتالي تخرجه من ركب الباحثين عن الشغل، أما البطالة طويلة الأجل فتعني التوقف عن العمل وعدم الحصول على فرص عمل لفترة تمتد لعام أو أكثر[1].

مثلما اشرنا لتصنيف البطالة بشكلها الاختياري والإجبارية وهو التصنيف الذي حددته أفكار كل من المدرسة الكلاسيكية والكينزية؛ تعتبر تصنيفات البطالة (الموسمية، الفقر، سلوكية، الفنية –التكنولوجية-، سوء المظهر أو الدمامة، المقنعة، الشاملة، الطبيعية، السافرة،بطالة اليأس والبطالة طويلة الأجل، البطالة الوافدة)؛ تعتبر ذات أهمية في التعرف على أسباب البطالة وكيفية رسم سياسات دقيقة معالجة لها.

المطلب الثاني :آثار وأسباب البطالة

يتبادر لذهن القارئ الأثر الوحيد للبطالة؛ ويرتبط مصطلح البطالة بالأثر الاقتصادي دون غيره كونه يتعلق بمقابل مادي (اقتصادي) ملموس نظير الجهد المبذول من قبل العامل، غير أن آثار البطالة تتعدى البعد الاقتصادي لأبعاد أكثر منه كالبعد الاجتماعي والسياسي وغيرهما، وأهمية بقية الأبعاد لا تقل أهمية عن الأثر الاقتصادي، خصوصا إذا ما رأينا ارتباط هاته الأبعاد بعناصر لها ارتباط وثيق بحجم البطالة والعمالة، كالتعليم والتدريب والأمية وبرامج العناية بالجوانب الاجتماعية...الخ؛ فالكثير من أسباب البطالة له ارتباط مباشر بالأثر السياسي والاجتماعي.

أولا– آثار البطالة

للبطالة آثار تتعدى البعد الاقتصادي مثل الأثر اجتماعي والسياسي فكما يتأثر المستوى الاقتصادي بمشكلة البطالة نلمس تأثيرا ببقية الأبعاد.

1– الأثر الاقتصادي

[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966–2010)**، مرجع سابق ، ص 26.

للبطالة آثار اقتصادية مباشرة فهي أداة إهدار للموارد الاقتصادية وقيمة المورد كما أن لها تأثير على السياسة الاقتصادية بالسلب حيث تعمل الحكومة على توفير فرص العمل دون الجدوى الاقتصادية، كل هاته العوامل تساهم في عدم تحقيق نمو اقتصادي[1]، فالبعد الاقتصادي يوضح أن سبب البطالة يرجع إلى عدم القدرة على إيجاد فرص عمل للأفراد العاطلين، وهذا ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي حيث لا تساهم في فتح فرص أمام القوى العاطلة.

2- الأثر السياسي

تتمثل في رواج المناخ الملائم لانتشار الأفكار السياسية المتطرفة والمناقضة للاستقرار عند ارتفاع معدلات البطالة، وتولد الاستياء لدى بعض فئات المجتمع وعدم الرضا[2].

3- الأثر الاجتماعي

تؤدي البطالة إلى تعطيل القوى الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وانتشار الجريمة والانحراف، بالإضافة إلى الآثار النفسية التي يولدها الفراغ لدى البطالين وما يجلبه من أمراض نفسية وجسمية، كما تساهم البطالة في تفشي ظاهرة الفقر والجهل والتشرد والتسول[3]؛ ومنه فان مشكلة البطالة قد تصبح تهديدا للاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي ولهذا انعكاسات على التنمية التي ينشدها أي مجتمع[4].

4- الآثار الديموغرافية للبطالة

نتيجة للفروق الكبيرة بين الريف والمدينة تشـــهد الدول ومنذ عقود هجرة متزايدة من الريف إلى المدن بحثا عن العمل أو لتحسين الأوضاع الاجتماعية، كما تشهد هذه الدول هجرة خارجية تتمثل في هجرة العمالة الماهرة

[1] بن عاشور ليلى، مرجع سابق، ص ص 25-26.

[2] مدحت القرشي، **اقتصاديات العمل، مرجع سابق، ص203**

[3] محمد تيسير الديري، **العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة في الأردن، دراسة تطبيقية قياسية (1968-2001)**، الجامعية الاردنية، الأردن، أيار 2004، ص22.

[4] انور حافظ عبد الحليم، **مشاكل البطالة والادمان**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 44.

والمدربة نتيجة عدم توفر عمل وعلى أجر يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة وخاصة الشباب الأمر الذي يؤدي إلى تفشي ظاهرة العزوبة والعنوسة والعزوف عن فكرة تكوين الأسرة [1].

بالنظر لمختلف الآثار السابقة يجب على الحكومات عند وضع برامج الحد من البطالة اخذ بعين الاعتبار كل الآثار وليس الاعتماد على الأثر الاقتصادي فقط، فمشكلة البطالة هي مركبة وحلها يجب أن يتم بشكل متكامل، فالأثر الاجتماعي والديمغرافي والسياسي لا يقل أهمية عن الأثر الاقتصادي.

ثانيا– أسباب البطالة

تساهم الكثير من الأسباب في ارتفاع معدلات البطالة من أهمها ما يلي[2]:

1- التغير الذي حدث في هيكلة سوق العمل، وارتفاع مشاركة الشباب والنساء، بالإضافة إلى زيادة أعداد مشاركة الوافدين والمهاجرين؛

2- التكنولوجيا الحديثة أدت إلى اثر سلبي في عنصر العمل، مما أدى إلى تقليص أعداد الأفراد وقلل الحاجة للمزيد من العمالة؛

3- أدت مشاريع الخصخصة للمشروعات العامة والمرافق التي كانت تملكها الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص إلى الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين والعاملين وتسريحهم إلى التقاعد المبكر، الأمر الذي أدى إلى زيادة البطالة؛

4- الانفصال بين سياسات التعليم والتخطيط للقوى العاملة والتدريب والتأهيل والتشغيل، حيث توجد فجوة كبيرة بين ما يتلقاه الشباب من التعليم والتدريب وبين احتياجات سوق العمل ومتطلباته؛

---

[1] نجم العزاوي، **أثر عولمة الموارد البشرية على البطالة في ظل التنمية المستدامة في الوطن العربي** ، الملتقى الدولي الموسوم استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة للفترة 5-16 نوفمبر 2011، الجزائر، ص 13.

[2] محمد بن عبد الله السليطي، **مشكلة البطالة** ، فعالية ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون الخليج العربية– نحو استراتيجية للحد من اثارها، الدوحة 21-23 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 66-67.

5- فشل بعض أنماط التنمية في خلق فرص العمل واعدا الكوادر المناسبة إذ أن عددا من الاستثمارات الأجنبية والمحلية لم تسهم بخلق فرص عمل بالشكل المطلوب؛

6- الظروف الاقتصادية المضطربة وتنامي العولمة وتبني سياسة الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة، خلقت صعوبات شديدة للحكومات في عملية التخطيط وصنع القرار الاقتصادي، حيث لم تعد الدول تملك أي سيطرة لمنع كبح التدفق العام لرؤوس الأموال للخارج؛

7- توجه اغلب المستثمرين للاستثمار في استثمارات ذات عوائد سريعة كالدخول الناتجة عن المضاربة في البورصات والعقارات وعدم التوجه للقطاع الإنتاجي، مما ساهم بتقليص فرص خلق وظائف جديدة؛

8- عدم وجود نوع من التوازن والتكامل بين العرض والطلب، حيث يلاحظ وجود فائض كبير في بعض التخصصات وعجز في بعضها الآخر نتيجة الإحجام عن الالتحاق بالتخصصات ذات الطابع المهني؛

9- تدهور مستوى التعليم وضعف كفاءة الخريجين بسبب تدهور نوعية التعليم والمناهج وأساليب التدريس، وانخفاض المستوى الأكاديمي للخريجين، إضافة إلى انخفاض مستوى التعليم الفني والتطبيقي وصعوبة توفير التقنيات أو الوسائل التي تواكب التطور الصناعي والمعلوماتي السريع، الأمر الذي اثر في إحداث التواؤم مع احتياجات سوق العمل؛

10- ارتفاع معدلات البطالة يرجع إلى التطلعات المهنية التي يولدها النظام التعليمي لدى الخريجين، وهذا يشكل عدم إقبال الخريجين على بعض الفرص المتاحة بسوق العمل، مما يجعلهم يظلون عاطلين عن العمل لفترة ما بحثا عن الأعمال التي تتلاءم مع تطلعاتهم؛

11- عجز النظم المعلوماتية في إعطاء صورة دقيقة فيما يتعلق بتشخيص حالة سوق العمل[1].

12- إحجام الكثيرين من العاطلين والخريجين عن الأعمال اليدوية والمهنية بسبب النظرة المتدنية لها في المجتمع؛

[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966-2010)**، مرجع سابق، ص 32.

13- إحجام الكثيرين من العاطلين بالقطاع الخاص بسبب تراكم الخبرات حول الوظيفة العامة على أنها صمام أمان لمستقبلهم ومستقبل عائلاتهم؛

14- الاستقدام المفرط للعمالة الوافدة يشكل خطرا، ويعيق فرص العمل وحظوظ العمالة الوطنية في الحصول على وظيفة؛

15- الضعف والقصور في مراكز التدريب والتأهيل والميزانيات المرصودة لها؛

16- الخوف من المخاطرة وعدم إقبال الشباب على العمل الحر والميل لأعمال مستقرة؛

17- إهمال عامل الكفاءة والخبرة والمؤهل والاستحقاق في عملية التوظيف واستبدالها باعتبارات لا تنتمي للعملية العلمية أثناء التوظيف كاستخدام المحسوبية والوساطة .

18- نمو قوة العمل، ولا سيما في الدول النامية بنسبة اكبر من النمو السكاني[1]؛

من خلال الأسباب السابقة يمكن ملاحظة أنها تنقسم إلى قسمين يتعلق الأول بهيكلية الاقتصاد وسياسة الدولة الاقتصادية، بينما الثاني فيرتبط بمستوى اقتصادي جزئي على مستوى المؤسسات، فتدني المستوى التعليمي وعدم مواكبة السياسات التعليمية والتدريبية لمتطلبات سوق العمل المتجددة والمتغيرة هي ترتبط بمستوى الاقتصاد الهيكلي، بينما تخلف برامج التدريب والتزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال؛ فيتعلقان بمستوى المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للحد من مشكلة البطالة

بما أن للبطالة تأثيرات غير مرغوب بها كونها جزء غير مستغل من طاقات المجتمع الإنتاجية وكون العمل احد أهم عناصر الإنتاج هادف في نشاطه الاقتصادي إلى تحقيق رفاهية مادية[2]؛ فان مختلف الحكومات تسعى إلى

[1] عيادة سعيد حسين، **البطالة في الاقتصاد العراقي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2012، ص 84.
[2] شبل بدران، **التعليم والبطالة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2002، ص 39.

إيجاد حلول لمشكلة البطالة معالجة بذلك أضرارها الاقتصادية والاجتماعية ومن بين الحلول المعالجة لمشكلة البطالة نجد[1]:

1. إعادة النظر في سياسة التعليم ونظم القبول وبصفة خاصة في الكليات الجامعية وفي المدارس الثانوية بأنواعها لتصحيح مسار الطلاب وتوجيههم للمجالات التي تعاني من نقص في القوة العاملة؛
2. التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛
3. فتح مراكز تدريب لتأهيل من لم تواكب قدراتهم التقدم التكنولوجي؛
4. تشكيل صندوق قومي للتدريب لتوفير السيولة اللازمة للتوسع في إنشاء مراكز التدريب؛
5. تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل للشباب؛
6. تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص العمل للشباب؛
7. رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل؛
8. الاهتمام بالعنصر التكنولوجي والاستفادة به في تدريب الشباب؛
9. دعم صغار المنتجين من حرفيين وفلاحين وعدم التضييق على الباعة المتجولين في فترات البطالة دعم الأنشطة الإنتاجية وفتح مشاريع إنشائية تستوعب جزء من العمالة وتزيد من الإنفاق الكلي مما يحرك الطلب؛
10. صياغة قوانين تنظم العمل الإضافي وعمل المتقاعدين وتنظيم عمل المرأة؛
11. وضع الأهداف العاجلة وطويلة الأجل لحل المشكلة؛
12. خلق مناصب شغل وإعداد برامج تدريب لخريجي الجامعات للمساهمة في تقديم الخدمات العامة؛
13. دعم التعاونيات في الدولة وتشجيعها كي تمتص جزء من البطالة.

إن الحلول المقترحة لمعالجة مشكل البطالة تعالج المشكلة من منطلق اقتصادي؛ غير أن هاته الحلول تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التركيبية للمجتمع والاقتصاد والإمكانيات المتاحة، فهي تتعدى بذلك البعد الاقتصادي لأبعاد اجتماعية تتعلق بحجم السكان والتكوين الديمغرافي بالإضافة إلى طبيعة نموه وتغيره من فترة لأخرى، والأبعاد السياسية التي تتحكم بمدى الاستقرار والازدهار الممكن للدولة والذي يشجع استقطاب ونمو الاقتصاد وبالتالي تخفيف حجم البطالة والعكس إذا كان الوضع السياسي غير مستقر سيضاعف من حجم البطالة.

[1] رابح بلعباس، **إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966-2010)**، مرجع سابق ، ص 33.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة والتي تم تداولها وطرحها من خلال مراحل تطور علم الاقتصاد وبوجهات نظر مختلفة، إذ لاحظنا أن هذه المفاهيم والمصطلحات غالبا ما يغلب عليها طابع التعقيد وتضفي عليها صفة الغموض حيث سعينا إلى توضيح والتدقيق في كل مصطلح والتفرقة بينها، إذ ساهمت مختلف النظريات الاقتصادية في شرح مشكلة البطالة بداية بالمدرسة الكلاسيكية والتي كانت أولى المحاولات الجادة في شرح معمق لميكانيزمات الاقتصاد التي تتحكم في الرفع من معدلات البطالة وتخفيضها، ليتبعها التحليل الكنزي والنقدي بتحليل مختلف تحكمت فيه تغيرات مست الاقتصاد العالمي وأوضحت قصور التحليل الكلاسيكي، بينما تعتبر أفكار كارل ماركس من ابرز منتقدي النظام الاقتصادي الحر.

ومع تغير الظروف المناخية لأسواق العمل ونمو القوى العاملة تغيرت ظروف العمل وتركيبة العمال، مما أدى إلى ظهور بعض الآراء والنظريات في محاولة لتفسير البطالة ودوافع التعطل عن العمل، أهم هذه النظريات نظرية البحث عن الشغل التي تدعي أن البطالة استثمار يختاره البطالين تمكنهم من الحصول على مناصب عمل تناسب تطلعاتهم أفضل من تلك التي كانوا قد تركوها قبل أن يتعطلوا، ونظرية تقسيم سوق العمل التي مسك أصحابها العصا من المنتصف فيما يتعلق بمرونة الأجور من جمودها، وقامت على أساس التمييز الطبقي بين العمال مقسمة بذلك سوق العمل إلى سوقين الأولى ذات امتيازات هائلة وأجور مرتفعة، والثانية كأنها سوق للعبيد وليست للعمل لما تتميز به من ظروف تعسفية وأجور متدنية.

تتعدى آثار البطالة البعد الاقتصادي لأبعاد أكثر منه كالبعد الاجتماعي والسياسي وغيرهما، وأهمية بقية الأبعاد لا تقل أهمية عن الأثر الاقتصادي، خصوصا إذا ما رأينا ارتباط هاته الأبعاد بعناصر لها ارتباط وثيق بحجم البطالة والعمالة، كالتعليم والتدريب والأمية وبرامج العناية بالجوانب الاجتماعية؛ فالكثير من أسباب البطالة له ارتباط مباشر بالأثر السياسي والاجتماعي.

الفصـــــل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

وعلاقته بالبطالة

الفصـــــل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

وعلاقته بالبطالة

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي هدفا سنويا ضمن مخططات أي حكومة كونه من أهم مؤشرات الاقتصاد التي تعتمد في ترتيب تطور الوضع الاقتصادي؛ وذلك للرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل عن طريق تحسين الناتج الإجمالي، لذا عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة مختلف العوامل التي تقف وراءه، ومن بين هاته العوامل ذات الأثر المتبادل نجد معدلات البطالة .

ساهم العديد من الاقتصاديين وضمن مدارس متعددة عبر تطو الفكر الاقتصادي بإثراء الإطار النظري للنمو الاقتصادي في محاولة لتفسير عوامله ومحدداته، غير أن تشعب الحياة الاقتصادية وتطور التعامل العالمي ضمن منظومات اقتصادية أكثر تعقيدا أصبح الاهتمام بالنمو الاقتصادي ضرورة حتمية تفرضها تغيرات البيئة الاقتصادية العالمية، خصوصا إذا ما تكلمنا على الدول النامية والتي تتميز اقتصادياتها بالتبعية والضعف أمام الصدمات والأزمات الاقتصادية حيث تجد نفسها مرغمة باعتماد شروط الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية المؤسسات الدولية وبشروط قد تضر بمصالحها الاقتصادية على المدى البعيد وتغير في هيكل اقتصادها بشكل أساسي.

وتبعا لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال أربع مباحث : ماهية النمو الاقتصادي ومرتكزاته في محاولة للتفرق بين مصطلحات لصيقة بالنمو الاقتصادي كالتنمية الاقتصاد والتخلف الاقتصادي، نظريات النمو الاقتصادي بداية بأطروحات المدرسة الكلاسيكية ونظيرتها الاشتراكية وصولا إلى نماذج النمو الاقتصادي والتي أهمها نموذج النمو المتوازن والخطي والذاتي، وفي الأخير نتعرف على ديناميكية العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي ومرتكزاته

للتعرف على النمو الاقتصادي يجب شرح العديد من المفاهيم التي يرتكز عليها ويرتبط بها، فمصطلح النمو الاقتصادي مرتبط أساسا بدرجة التخلف الاقتصادي الذي تعيشه الدول وحجم التنمية الاقتصادية الموجهة للقضاء عليه، ويصنع تطور مصطلح التنمية الاقتصادية الفارق مع مفهوم النمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاقتصاديون لفترة زمنية متقدمة أن المصطلحين بنفس المعني؛ غير أن التنمية الاقتصادية حاليا اشمل من مفهوم النمو الاقتصادي ولكل منهما دلالة خاصة، فالاختلاف جوهري خصوصا إذا ما تم التعرف على التباين لكل منهما فيما يتعلق بأنواعهما وعوامل تحديدهما ومعيقاتهما، نحاول التعرف على ماهية النمو الاقتصادي ومرتكزاته فيما يلي من هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المرتبطة به

يرتبط مصطلح النمو الاقتصادي بمجموعة من المفاهيم تتناولها الأدبيات الاقتصادية، ومن أكثر المفاهيم ارتباطا بالنمو الاقتصادي مفهومي التخلف الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ فالأول له دلالة تطورية لمرحلة النمو الاقتصادي بينما الثاني له ارتباط اصطلاحي بمفهوم النمو الاقتصادي، لذلك نتطرق لهما خلال هذا المطلب.

أولا–التخلف الاقتصادي

يعرف التخلف وفقا للنظام الرأسمالي بأنه حالة اقتصاد مزدوج يتعايش فيه قطاعان احدهما سابق لمرحلة الرأسمالية، اكتفائي بنسبة كبيرة والآخر قطاع متكامل على الاقتصاد الرأسمالي العالمي الحديث، وتعرف درجة التخلف بالأهمية النسبية لهذين القطاعين أكثر من تعريفهما بمستوى دخل الفرد أو معدل نموه[1]؛ أو هو حالة البلدان التي تكون مستويات الإنتاج والدخل فيها اقل بكثير مما تسمح به مواردها الطبيعية والبشرية على الرغم من تعبئتها وحسن استخدامها، أما الدول التي لا تسمح مواردها برفع مستويات إنتاجها ودخلها أكثر بكثير مما هي عليه فهي دول فقيرة أو غير نامية[2].

---

[1] شبل بدران، مرجع سابق، ص 16.

[2] كميل حبيب وحازم البني، **من النمو إلى التنمية إلى العولمة والغات–رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد–**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،لبنان،2000، ص10

ووفق كوزنتس يحمل مفهوم التخلف ثلاث دلالات هي[1]:

- يعني عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة، بسبب المقاومة الاجتماعية الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام؛
- هو معنى لضعف الأداء الاقتصادي مقارنة بالدول المتقدمة في لحظة معينة؛
- هو حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه؛

وللتخلف جملة مؤشرات يصنفها الاقتصاديون فيما يلي[2]:

1- **المقاييس المرتبطة بالديمغرافيا** : معدل المواليد المرتفع، انخفاض نسبة الوفيات، ارتفاع نسبة وفيات الأطفال؛ حيث يعتبر الانفجار السكاني احد أهم مقاييس البلد المتخلف؛

2- **المقاييس المتعلقة بالمشكلة الغذائية:** سوء التغذية، الجوع؛ تؤدي إلى إنتاجية عمل منخفضة متبوعة بالآثار التي تخلفها؛

3- **العوامل الاجتماعية:** تتعلق أساسا بالنظام الاجتماعي القديم ومقاييس تعداد الأميين وحقوق المرأة.

فكلما كان معدل النمو السكاني مرتفع بما لا يقابله من توفير متنامي للغذاء تزداد حدة التخلف خصوصا إذا كان المجتمع هرم (أعداد كبار السن أكثر من أعداد الفئات الشابة)، كما تساهم الأنظمة الاجتماعية الأقل تحضرا في رفع مستوى التخلف.

ثانيا– التنمية الاقتصادية

عند الاطلاع على مصطلح التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يتبادر إلى ذهن القارئ أنهما بنفس المعنى؛ إلا أن لكل مصطلح منهما دلالة خاصة تشير إلى معنى متخصص ودقيق، حيث تعرف التنمية الاقتصادية

[1] كميل حبيب وحازم البني، مرجع سابق، ص 10.

[2] شبل بدران، مرجع سابق، ص 16.

بأنها : "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج"[1].

فالتنمية عملية تغيير شامل يمس كل الأبعاد النظيرة للبعد الاقتصادي (ثقافي- سياسي- اجتماعي..)، وتساهم في تغيير مستوى الدخول الحقيقية نحو الارتفاع وبشكل مستمر وفق الأمد البعيد، كما أنها تعبر عن توزيع عادل للثروة ومحاربة مظاهر الفقر نتيجة لذلك.

ثالثا- النمو الاقتصادي

قبل التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي يجب توضيح مصطلحين مهمين يرتكز عليهما المفهوم هما الناتج الاسمي (الدخل الاسمي) والناتج الحقيقي (الدخل الحقيقي).

إذ يعرف الناتج الوطني "القومي" الاسمي بأنه القيمة الفعلية للسلع والخدمات التي يولدها الاقتصاد بقيمة العملة "متوسط الأسعار X كمية السلع والخدمات"[2]؛ أو هو حاصل الكميات الفعلية من الناتج النهائي مضروبا في أسعارها[3].

أما الناتج الوطني "القومي" الحقيقي فيشير إلى الكميات من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة[4]، فالفرق بين المفهومين هو أن الأول يعبر عن نمو غير حقيقي "اسمي" وذلك نتيجة لتغير مستوى الأسعار المحتمل ، بينما الثاني يعبر عن معدل نمو حقيقي بمستوى أسعار ثابتة.

للنمو الاقتصادي أكثر من مفهوم يتداوله الاقتصاديون من بين هاته المفاهيم نجد:

1- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[5].

[1] عبد القادر محمد عطية، **الاتجاهات الحديثة في التنمية**، الدار الجامعية،2003، الاسكندرية، مصر، ص17.

[2] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم**، دار القاهرة، ص22.

[3] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية الكلية-التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سابق، ص 13.

[4] محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص22.

[5] عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص11.

2- التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف منعبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[1].

3- حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي.[2]

4- زيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الوطني الخام أو الصافي بشكل حقيقي[3].

ومن خلال المفاهيم السابقة نلاحظ:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، أو الدخل القومي وإنما يرتبط بتحسن مستوى معيشة الأفراد الذي لا يحدث إلا إذا فاق الناتج الكلي معدل النمو السكاني.

- إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة، بل يشير إلى زيادة في الدخل الحقيقي الذي يساوي الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار؛ أي أنه يشير لكمية السلع و الخدمات الذي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الأفراد بل أكثر من هذا فإن زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة تفوق زيادة الدخل النقدي تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد.

- إن مفهوم النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين الأفراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، بل يركز على الكميات التي يحصلون عليها، فمن ناحية التوزيع الزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل الأفراد قد زاد دخلهم، إذ يمكن أن طبقة قليلة من الأغنياء تحصل على الزيادة وتحرم منها الطبقة الكبيرة من الفقراء. و من ناحية أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج، إذ أن تغير الإنتاج من سلع استهلاكية بقيمة محددة تتماثل مع تغير في نقس الاتجاه وبنفس القيمة مع سلع إنتاجية.

إن للنمو الاقتصادي تكاليف تتمثل في التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع فيسعي لتحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة هي:

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص 7.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، فسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2003، ص71.

[3] Pierre Robert, **croissance et crises**, Pearson Education, France,2010, p 2.

- التضحية بالراحة الآنية؛
- التضحية بالاستهلاك؛
- الأضرار المرتبطة بالمحيط.

رابعا– الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

من خلال البحث عن كل من المفهومين ضمن أدبيات علم الاقتصاد يمكن ملاحظة الفروق الجوهرية بينهما، فقد ميز كل من شومبيتر ومسز يورسولا هيكس بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ إذ يقصد بالنمو الاقتصادي تحقيق الارتفاع المستمر ف متوسط دخل الفرد الحقيقي كما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية المتطورة، أما المفهوم الثاني فيتطلب إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد وفي سلوك الأفراد الاقتصادية إضافة إلى تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد[1].

كما أن حدوث نمو اقتصادي (أي حدوث زيادة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي) ليس قرينة كاملة ولا كافية عن حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع وبيان ذلك كالآتي[2]:

1- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد. أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، والتي من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى الغير اقتصادية، فالمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف؛

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 72.

[2] جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل الى علم التنمية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، رام الله، 2009، ص ص30 –31.

2- من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية، وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية، وتساعد على اكتساب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجبهات؛

3- من الجائز حدوث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع متمثلا في تزايد الاختلال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كتزايد الخلل في التكوين القطاعي للناتج القومي الإجمالي (بتزايد نصيب الخدمات والتوزيع على نصيب الطاعات السلعية) وفي التوزيع الإقليمي للإنتاج و الخدمات، وفي توزيع الثروات بين طبقات وشرائح المجتمع؛

4- يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية، عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوب بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكبت الحريات والتعدي على الحقوق المدنية و المواطنين في الدول النامية، هذا وتتطلب التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعات السياسات القومية والمحلية. كهدف في حد ذاته من أجل تحقيق الذات، كوسيلة لاستقطاب جهودهم وتعبئتها في عملية إعادة البناء الوطني؛

5- إن التنمية الاقتصادية لا تتحقق عندما يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة إذا كان ذلك مصحوبا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وتتفاقم أوضاع التبعية الاقتصادية والتكنولوجيا للخارج في إطار النظام الرأسمالي العالمي نظام العلاقات السياسية الدولية، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام؛

6- إن النمو عملية عفوية بينما التنمية عملية مقصودة تتم وفق برامج وسياسات إستراتيجية.

يعتبر النمو الاقتصادي مصطلح مستقل بذاته ويختلف عن مصطلح التنمية الاقتصادية، فتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية، إذ يعتبر أهم فرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أن التنمية الاقتصادية تمس برامج هيكلية يجب أن تحقق نتائج في مجملها بينما النمو الاقتصادي يتبع التغير المادي السنوي في الدخل.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه

كغيره من المتغيرات يخضع النمو الاقتصادي لآلية قياس محددة فهو يتبع التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ويعتبر معدل النمو البسيط والمركب من أفضل مقاييس النمو الاقتصادي، كما أن للنمو الاقتصادي ثلاثة أنواع هي النمو الطبيعي والعابر والمخطط.

أولا– قياس النمو الاقتصادي

توجد مجموعة من المؤشرات تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، و يجدر التنبيه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تدخل ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل. كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقة من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقديم وتقييم تلك المؤشرات[1]. ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي مؤشرا على زيادة معدل مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي في بلد معين، غير أنه توجد مجموعة من المشكلات عند استعمال النمو في الناتج المحلي الإجمالي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان[2]:

- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف على السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على بناء السجون؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤخذ في الحسبان الوافرات الخارجية الإيجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، فهو يدخل تقديرات فقط؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية مثل السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية،2006، ص89.

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 73.

- إن الدخل ليس هدفا نهائيا للنشاط الاقتصادي، وإنما هو على أحسن الفروض هدف نائب عن الهدف الأصلي وهو تحسين الرفاهية الاجتماعية، حيث أن الرفاهية الاجتماعية لا تتوقف على عوامل مادية فقط، وإنما تتوقف على عوامل غير مادية لا تدخل في حساب الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي[1].

أما أساليب قياس النمو الاقتصادي فتعتمد على معدل النمو البسيط و معدل النمو المركب [2]:

1- معدل النمو البسيط:

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها ويستخدم في التقييم قصير الأجل لسياسات الحكومة ويحسب كما يلي:

$$\text{معدلا النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

2- معدل النمو المركب:

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة زمنية معينة، ويستخدم لتقييم الخطط طويلة الأجل للحكومة، فإذا رمزنا لمعدل النمو المركب بTCC و الناتج المحلي الإجمالي ب GDP فإن معدل النمو المركب ويحسب كالآتي:

$$TCC = \sqrt[n]{\frac{GDPn}{GDP0}}^{-1}$$

ثانيا- أنواع النمو الاقتصادي

[1] إبراهيم العيساوي، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق ، مصر، 2000، ص101.

[2] السيرتي محمد و نجا عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية ، مصر، 2008، ص 340.

هناك ثلاث أنواع للنمو الاقتصادي هي :النمو الطبيعي، النمو العابر، النمو المخطط، نحاول التعرف على كل منها وفق ما يلي[1]:

1- **النمو الطبيعي**: هو انتقال من مرحلة لمرحلة وفق الزمن مثلما تم الانتقال من الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، فهذا النمو قد جرى في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية معينة.

2- **النمو العابر**: يتميز النمو العابر بفقدانه لصفة الاستمرارية والثبات، فهو يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة "قد تكون خارجية" لا تلبث أن تزول ويزول بفعل ذلك النمو الذي أحدثته (هذا النمط يمثل حالة عامة في الدول النامية نتيجة ارتباطها وتبعيتها للمتغيرات الخارجية لا يمكن التحكم بها).

3- **النمو المخطط**: يكون نتيجة لعمليات تخطيطية شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، وتكمن فعالية وقوة هذا النمط من النمو بقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة ولفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة أطراف عملية التخطيط على جميع المستويات.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وعوائقه

من أهم محددات النمو الاقتصادي (كمية ونوعية الموارد البشرية، كمية ونوعية الموارد الطبيعية، حجم تراكم رأس المال، درجة التقدم التكنولوجي)؛ إذ تساهم مجتمعة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتفادي عوائقه خصوصا المتعلقة بعناصر هيكلية للاقتصاد، كالحلقات المفرغة والسوق ومشكلة الاعتماد على المواد الأولية في التصدير.

أولا- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

إن اختلاف معدلات النمو من دولة إلى أخرى وحتى في نفس البلد من فترة إلى أخرى يرجع إلى مجموعة من العوامل يمكن ذكرها فيما يلي:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية

[1] كميل حبيب، مرجع سابق، ص ص 23-27.

تعتبر الموارد البشرية من بين أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي لأنها تؤثر عليه من الناحية الكمية والنوعية، فمن الناحية الكمية كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا كان تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وعدد السكان بنفس النسبة فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير[1].

وأما من الناحية النوعية فتؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي من خلال[2]:

- مقدار الوقت المبذول في العمل، عدد ساعات العمل في الأسبوع؛
- نسبة التعليم، المستوى الصحي، والمهارة الفنية للعمال؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

وقد أبرز لوكاس في أبحاثه سنة 1988 بأن رأس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم و الرقي.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يتوقف تأثير كمية ونوعية الموارد الطبيعية (وفرة المعادن، والمياه، خصوبة التربة،.....) على النمو الاقتصادي على قدرة الموارد البشرية لاستغلالها لتحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية للمجتمع، فمن الممكن أن يكون البلد يحوز على ثروات طبيعية غير أن مستوى النمو به منخفض لعدم استغلال هذه الموارد، ومن الملاحظ أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية ليست ثابتة، فمن الممكن أن تكون هذه الموارد قابلة للزيادة وذلك باكتشاف آبار نفط مثلا وبالتالي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، أو يكون العكس وذلك بنضوب الموارد الطبيعية وبالتالي يكون لها تأثير عكسي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؛ كما تجدر الإشارة إلى أن نقص الموارد الطبيعية قد لا يؤثر سلبيا على

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)**، دار وائل للنشر، الاردن، ط1، 2006، ص280.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

النمو الاقتصادي، فاليابان مثلا ازدهرت عن طريق التركيز على قطاعات تعتمد على اليد العاملة ورأس المال أكثر ما تعتمد على الموارد الطبيعية[1].

3- تراكم رأس المال

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يتم تخصيص جزء من الدخل الحالي وتركه دون استهلاك أي يعتبر كإدخار لكي يتم استثماره، فالادخار هو تضحية بالاستهلاك الحالي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل والمكائن ، طرق المواصلات ، المدارس والجامعات....الخ، حتى ينمو الدخل الوطني في المستقبل.

وتوجد عدة عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال منها الظروف الاقتصادية مثل معدل التضخم، معدل سعر الفائدة ، السياسات الحكومية، توقعات الأرباح، وبصفة عامة يتكون رأس المال عن طريق التضحية بجزء من الدخل الحالي وتحويله إلى غرض استثماري، أي أن كلفة النمو بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحى به من أجل الادخار لتراكم رأس المال[2].

4- التقدم التكنولوجي

يتضمن التقدم التكنولوجي التغيير في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على منتجات محسنة أو المزيد من الإنتاج[3]، إذ يعتبر التقدم التكنولوجي من بين المتغيرات النوعية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث يشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين المستوى المعيشي[4]وذلك يؤدي حتما إلى النمو الاقتصادي.

وتلعب التجارة الدولية دورا هاما في زيادة التقدم التكنولوجي لدى بعض الدول المتخلفة، فقد سهل استيراد هذه الدول للآلات التكنولوجية المتطورة من دول أكثر تقدما تحولها نحو الصناعات المتطورة، هذا بالإضافة إلى الاستشارات الفنية التي لا تقل أهمية والتي ترافق شراء هذه الآلات[5].

---

[1] حربي محمد موسى ،مرجع سابق، ص280.

[2]نفس المرجع السابق ، ص ص 280- 283.

[3]بول سام ولسون واخرون، **الاقتصاد** ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان، 2001، ص 566.

[4] نفس المرجع السابق، ص280.

[5]فريدريك م. شرر، **نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب علي ابو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص 68.

ويعتبر سام ولسون عناصر النمو الاقتصادي سابقة الذكر(الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا) بمثابة عجلات التقدم الأربعة التي تختلف من بلد لأخر، وتقوم بعض البلدان بجمعها بطريقة أكثر فاعلية، ويلخصها في جدول كما يلي:

الجدول رقم (2-1) : عجلات التقدم الأربعة

عوامل التنمية الاقتصادية	أمثلة
الموارد البشرية	حجم القوى العاملة ، التعليم، المهارات
المصادر الطبيعية	النفط الغاز، التربة، المناخ
التكوين الرأسمالي	المعدات والمصانع، الرأسمال العام
التكنولوجيا وروح المجازفة الرأسمالية	نوعية العلم والمعارف، مكافأة الابداع

المصدر: بول سام ولسون واخرون، **الاقتصاد** ترجمة هشام عبد الله،الاهلية للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص567.

بالإضافة العوامل الأربعة السابقة يحتاج النمو الاقتصادي إلى عوامل تشجعه، أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، وكذا نظام ضريبي يساعد ولا يعيق الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، بالإضافة إلى استقرار سياسي وحكم يدعم التقدم الاقتصادي.

ثانيا- معوقات النمو الاقتصادي

يعترض النمو الاقتصادي وخاصة في الدول النامية مجموعة من العقبات الأمر الذي يؤدي إلى استمرار الركود، ومن الصعب تناول كل المعوقات لذا سوف يتم التركيز على أهمها وهي[1]:

1- الحلقات المفرغة

يرجع بعض الكتاب حالة التخلف وضعف النمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية إلى وجود حلقات مفرغة كثيرة في الاقتصاد، حيث يشير معنى الحلقات المفرغة إلى أن العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي غير منفصلة، بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها.

[1] احمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، **التخطيط و التنمية الاقتصادية**، دار الميسرة، الأردن، 2011، ص217.

و لقد أشار نركسه إلى حلقتين من أهم الحلقات المفرغة، أحدهما من جانب العرض و الأخرى من جانب الطلب على رأس المال، و تتمثل الحلقة الأولى، في أن انخفاض الدخل الفردي في الدولة النامية يعني انخفاض القدرة على الادخار و هو ما يترتب عليه انخفاض رأس المال المستثمر، و هذا بدوره يعني انخفاض الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل الفردي، و بهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جانب جهة العرض.

أما الحلقة الثانية، فتتمثل في أن انخفاض حجم السوق المحلية يعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يعني انخفاض رأس المال المستثمر و هو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية و هذه بدورها تعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد أي انخفاض القوة الشرائية المتاحة له، و هذه يترتب عليها ضعف حجم السوق المحلية و هو ما يترتب عليه ضعف الحافز على الاستثمار، و بهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب[1].

2- السوق

تعتبر نواقص السوق من أبرز العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي وخاصة بعد تحول أغلب البلدان إلى تبني الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق في القيام بالنشطات الاقتصادية و تحسينها، حيث تعاني معظم الدول من معوقات كثيرة تبعدها عن النموذج النظري للسوق، ومن أهم هذه المعوقات نجد جمود عناصر الإنتاج و عدم مرونة الأسعار و قلة التخصص وكل هذه العوامل تؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

إذ يلاحظ أن عناصر الإنتاج تعاني من ضعف قدرتها على التنقل، حيث الدخل و المردود أعلى بسبب عوائق كثيرة، إذ كثيرا ما توجد موارد اقتصادية تستخدم في مجالات تحقق دخلا أقل من الدخل الممكن، ومن أهم هذه العقبات الجهل بأحوال السوق و كذا الاحتكار.

كما أن حجم السوق الذي تباع فيه السلعة يجب أن يكون كبيرا لكي تستفيد المشروعات من اقتصاديات الحجم، إذ يعتبر السوق أمرا ضروريا للتخصيص وتقسيم العمل، فكلما اتسع حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق زيادة الإنتاج و اتساعه وزيادة المبادلات، بينما عندما تكون السوق ضيقة لا تسمح بوجود حجم واسع من الإنتاج، وهذا يؤدي إلى تقليل إمكانيات التخصيص وتقسيم العمل و تضييق نطاقه، ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية كأداة هامة في توسيع السوق.

[1] اشرف سليمان الصوفي، **التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير – جامعة 08 ماي، قالمة، 2006، ص70.

3-الاعتماد على المواد الأولية في التصدير

إن قيمة الصادرات من المواد الأولية إلى الدخل القومي في معظم الدول النامية، تكون نسبة كبيرة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة، و هذا الوضع يجعل مستويات الدخل والتوظيف و مستوى المعيشة في الدول النامية تتوقف إلى حد بعيد على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج، و هذه بدورها تتوقف بصفة أساسية على مستوى الأحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة.

و يضاف إلى ذلك، أن عدد كبير من الدول النامية تعتمد في صادرتها على سلعة أو سلعتين فقط، و هو ما يعني أن هذه الدول لا تعتمد على الخارج فقط في تصريف فائض إنتاجها من السلعة أو العدد المحدود من السلع التي تتخصص في تصديرها، و إنما تعتمد عليه أيضا في الحصول على العديد من السلع الأساسية، و خاصة المصنعة التي لا تنتجها محليا[1].

المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

ساهمت العديد من النظريات الاقتصادية بتقديم تصورها لآلية النمو الاقتصادي، فعبر رواد كل مدرسة عن المكانة التي يشغلها النمو الاقتصادي كل من موقعه وانتمائه الاقتصادي؛ إذ ينتمي ادم سميث وريكاردو ومالتوس إلى المدرسة الكلاسيكية أما ماركس فعبر عن الطرح الاشتراكي بالإضافة إلى عديد الاقتصاديين الذين ينتمون لمدارس مختلفة، نحاول التعرف على مكانة النمو الاقتصادي ضمن النظريات الاقتصادية التي عالجت الموضوع، ومدى مساهمتها بتطور المفهوم نتيجة الأفكار المتوالية للاقتصاديين عبر كل الفترات.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي ضمن الفكر الكلاسيكي

وذتعتبر النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي بمثابة نقطة الانطلاق بالنسبة للنظريات الحديثة، لذا سنتطرق لهذه النظريات من خلال تناول نماذج أشهر روادها، وتجتمع رؤى جملة من المفكرين والذين جاءت أفكارهم

[1]اشرف سليمان الصوفي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

عقب أفكار ادم سميث كريكاردو ومالتس وجون ستيوارت ميل..الخ؛ تجتمع رؤاهم حول فكرة الغلة المتزايدة وذلك بعكس نظرة ادم سميث التشاؤمية حول الغلة المتناقصة، فكان أساسهم النظري حول النمو الاقتصادي بالهدف النهائي لأي اقتصاد نامي سيكون الوضع الساكن حيث لا زيادة في السكان والاستثمارات والأرباح .

أولا– آدم سميث(1723–1790)

يعتبر ادم سميث مؤسس علم الاقتصاد الحديث إذ يرى بأهمية التراكم الرأسمالي والادخار باعتبارهما أساس النمو الاقتصادي[1]، نظر آدم سميث إلى عملية النمو بوصفها داخلية Endogeneous على نحو شديد مؤكدا على قوة تأثير تقسيم العمل، حيث يرى في كتابه " **ثروة الأمم – The Wealth of Nation** " الصادر سنة 1776 أن الثروة أو النمو يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل، بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق[2]:

أ– التحسن في براعة العاملين؛

ب– الادخار بالوقت الذي ربما يخسره العامل في حالة عدم وجود تقسيم العمل والتحول من نوع عمل إلى آخر؛

ت– ابتكار آليات محددة أو طرائق أو وسائل وأنظمة يدار بها العمل.

وحتى يتحقق تخصص وتقسيم عمل ينبغي حسب رأي آدم سميث أن يتوفر ما يأتي[3]:

1– تراكم رأس المال: لابد من التوسع في رأس المال، حتى يمكن التوسع بالتخصيص وتقسيم العمل، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل كثيرا من إمكانية تحقيق مدى مهم من التخصيص وتقسيم العمل، في حين أن زيادة درجة تكوين رأس المال يتيح مدى واسع في ذلك، وحتى يتم تمويل رأس المال لا بد من الادخار الذي يتم تحويله إلى استثمار من دون أن تكون فجوة بينهما، فزيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة هذا الأخير تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

---

1 - Alfred Greiner, **MATHEMATICAL MODELS IN ECONOMICS -MODELS OF ECONOMIC GROWTH** Vol ., II - Encyclopedia of Life Support Systems -, EOLSS Publishers, Bielefeld Department of Business Administration and Economics, University, Germany, p 02.

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية** ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص106.

2- السوق: يؤكد آدم سميث في تحليله أن تقييم العمل يتحدد بمدى السوق، وهذا يعني أن السوق الكبير أو الأكبر يولد تقسيم عمل أكبر بين الناس، ويمكن إسقاط هذا على الشركات فتقسيم عمل أكبر يولد إنتاجية عمل أكبر لكل الشركات.

ثانيا – ديفيد ريكاردو (1772–1823)

يعتبر دافيد ريكاردو من أشهر أتباع ادم سميث ركز في طرحه النظري حول أهمية تراكم رأس المال بالإضافة إلى تشديده على الدور الذي يلعبه التقدم التقني"التكنولوجي"[1]، حيث بنى ريكاردو نظريته في الريع على أساس مبدأ تناقص الغلة أو قانون العوائد الحدية المتناقصة diminishing marginal return فهو إحدى المساهمات العديدة لريكاردو[2]، ويقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات[3]:

1. **الرأسماليون:** ويعتبر دورهم مركزي في عملية النمو إذ أنهم يوفرون رأس المال ومستلزمات العمل ويدفعون الأجور ويعتبر هدفهم الأساسي في البحث المستمر عن أحسن الظروف والطرق الإنتاجية التي تحقق أعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد التي تحقق أعلى ربح ممكن وإعادة استثمار هذه الأرباح من أجل التوسع في رأس المال.
2. **العمال:** تعتبر هذه المجموعة الأكثر عددا في المجتمع، و تعتمد هذه الفئة على الأجر الذي يدفع لهم من قبل الفئة الأولى مقابل العمل الذي يؤدونه، ويطلق على هذا الأجر (أجر الكفاف) أي الأجر الذي يكفي لعيش العامل وعائلته ويسمح للعامل بالاستمرار في ممارسة العمل، لأن الزيادة فوق هذا المستوى تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل بما يقود إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض وصولا إلى مستوى أجر الكفاف، في حين انخفاض الأجور دون ذلك يؤدي إلى انخفاض السكان وقلة عرض العمل بما يؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الارتفاع.
3. **ملاك الأراضي:** وهم الذين يملكون الأراضي ويحصلون على دخولهم عن طريق الريع الذي يكسبونه من إيجارهم لهذه الأراضي لفئة الرأسماليون، إذ أن الأراضي الخصبة نادرة وزيادة السكان تزيد هذه الندرة مما يدفع إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة نتيجة لظهور قانون تناقص الغلة وبعدها يصل الإنتاج الكلي حده الأعلى أين يتوقف هذا الناتج عن الزيادة.

---

[1] Alfred Greiner, **op.cit**, p 02.

[2] فريدريك م. شرر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص110.

إن تحليل ريكاردو يعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، فالتجميع الرأسمالي أساس عملية النمو الاقتصادي وهذا الأخير هو مرحلة لاحقة لحركية تراكم الأرباح ورؤوس الأموال، كما يعتبر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الأهم في النشاط الاقتصادي، فعندما تكون الموارد الطبيعية متوفرة بكثرة ويكون عدد السكان قليل تتوفر فرص الربحية بالنسبة للمستثمرين مما يحفزهم على الاستثمار وخاصة في القطاع الزراعي،هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح والإنتاج فترتفع الأجور وبالتالي يزيد النمو السكاني الذي يحرض المنافسة على الأراضي الزراعية (الخصبة و الأقل خصوبة)، مما ينجر عنه ارتفاع أسعار الغذاء ومطالبة العمال برفع الأجور فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار.

ثالثا– روبرت مالتس(1766–1834)

إن نظرية مالتس في النمو الاقتصادي ما هي إلا صدى لنظرته في السكان، فقد حلل في كتابه (رسالة في السكان) الأسباب التي تؤدي إلى زيادة السكان ونقصهم، موضحا أن السكان يتزايدون بنسبة تقرب من المتوالية الهندسية بينما لا تزيد موارد الثروة إلا بنسبة المتوالية العديدة، وان هناك موانع ايجابية وأخرى سلبية ستظهر ولا شك في حالة زيادة السكان زيادة متصلة تفوق الزيادة في موارد الثروة، ومن هنا فان الفقر والتخلف سيصبحان النتيجة الحتمية[1].

يعتبر مالتس أول الباحثين في قضايا السكان وله أطروحات مميزة حول موضوع النمو الاقتصادي وتقوم فلسفة أفكاره حول فكرة الفجوة بين الرغبة الإنسانية وما يقابلها من قدرة للاقتصاد في إشباعها والنمو الاقتصادي بدوره يعمل على التقليل من هاته الفجوة، إن مالتس يعتقد بآلية الطلب الفعال فالزيادة السكانية تساهم في النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مكانة النمو الاقتصادي لدى الماركسيين وشومبيتر

[1] صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص72.

تعتبر وجهة نظر كل من ماركس وشومبيتر مختلفة عن أفكار سابقيهم، كما أن صيغهم التحليلية غير متشابهة لاختلافات إيديولوجية تحدد نقطة البداية والنهاية لكل منهما، نحاول التعرف على مكانة النمو الاقتصادي لدى كل من ماركس كونه أهم منظري الاقتصاد الاشتراكي والذي تعتبر أفكاره مناقضة ومناهضة لتوجهات الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى التعرف على طرح شومبيتر النظري الذي أشار إلى أهمية التجديد والإبتكار.

أولا– النمو الاقتصادي لدى كارل ماركس (1818–1783)

كان الاقتصاد الاشتراكي نظيرا متميزا للاقتصاد الرأسمالي الحر، ويعتبر كارل ماركس أكثر الناقدين للفكر الاقتصادي الليبرالي والمتنبئين بزواله لاعتقاده انه يحمل بذور فناءه بداخله.

بالنسبة للنمو الاقتصادي يرى كارل ماركس في نقده للرأسمالية أن ارتفاع الاستثمار الذي تليه أزمات اقتصادية ليعود من جديد في دورات تزداد عنفا سيؤدي إلى لا محالة إلى ثورة العمال البائسين، والى دكتاتورية البروليتاريا*؛ غير أن خطأه كان في توقعه أن البطالة الدورية ستمنع العمال من تحقيق دخل حقيقي أعلى نتيجة تطور الإمكانيات وتراكم رأس المال[1]، وتقوم النظرية الماركسية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفروض تتعلق أولا بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وثانيا على نوع الابتكار والاختراع السائدين وعلى طريقة تجميع رأس المال[2].

ففرضيات المدرسة الكلاسيكية ترتبط بمعدلات الأجور والأرباح السائدة وآلية ذلك ضمن المجتمع، كما تعتبر رؤية كارل ماركس وتصوراته ذات دقة عالية في لديناميكية النظام الرأسمالي في القرن 19م.

ثانيا– نظرية شومبيتر

* البروليتاريا -*proletarius*-هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك انجلز يشير فيه إلى الطبقة التي ستتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، ويقصد كارل ماركس بالبروليتاريا الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري.

[1] فريدييك م شرر، مرجع سابق، ص45.

[2] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 101.

جوزيف شومبيتر اقتصادي نمساوي الأصل ويعتبر من بين الكتاب الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي من خلال كتابه نظرية التنمية الاقتصادية في ألمانيا.

والخلاف بين شومبيتر ومن سبقوه يتمثل في نظرته المختلفة لدالة الإنتاج، أين أعطى دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية للدورة الاقتصادية من خلال فكرة الهدم الخلاق، حيث لا يعتبر النمو ظاهرة خطية، ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار؛ ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبالتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد؛ والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات، ويذهب كذلك في تفسير الفترات الطويلة (40-50سنة) للابتكارات، المسماة بدورات " Kondratief "[1].

ويتضمن الابتكار عند شومبيتر عدة أشياء منها[2]:

1. تقديم منتج جديد؛
2. تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛
3. الدخول إلى سوق جديد؛
4. الحصول على مصدر جديد لمواد الخام؛
5. إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.

من خلال ما سبق يؤكد شومبيتر على دور المنظم المبتكر فهو يتحرك بدافع الرغبة لإثبات تفوقه والحصول على متعة الإنجاز، ويشترط وجود المعرفة بالإضافة وجود تمويل عن طريق الائتمان.

[1]صواليلى صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص12.

[2]مدحت القريشي، **التنمية لاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة 1، 2007، ص 69.

وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار[1]:

1. الأول الاستثمار التلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي؛
2. والثاني الاستثمار التابع والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال، وفي هذا يقترب شومبيتر من التحليل الكلاسيكي السابق.

ويعتبر الاستثمار التلقائي المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي في نظره في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي، كما يمكن ملاحظة افتقار نظرية شومبيتر العمومية الشاملة؛ وذلك بتركيزها على بعض العلاقات دون غيرها فجل التركيز كان على التجديد والابتكار.

المطلب الثالث نظرية النمو عند الكنزيين والنظريات الحديثة

بالإضافة إلى أفكار كينز حول الطلب الفعال و أهميته ضمن حلقة الاقتصاد ودفع معدلات النمو الاقتصادي للصعود؛ توجد العديد من النظريات الحديثة كنظرية مراحل النمو ونظرية النمو الداخلي، والتي تعتبر من ابرز الإضافات المتميزة التي قدم أوراقها كل م "ROSTO-ROMER"، تضاف إلى إرث نظري يعالج موضوع النمو الاقتصادي.

أولا– نظرية النمو عند كينز

أحدث جون مينارد كينز (1883-1946) ثورة بتحليله لأوضاع الاقتصاد خلال الفترة (1930-1929) وتفسيره لأسباب الركود العالمي وآثار ذلك على النمو الاقتصادي، حيث يعتبر كتابه "**النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود**" نقطة التحول عن منهج الكلاسيك ويبقى اعتماده الأساسي على التحليل قصير الأجل النقد الجوهري لأفكاره.

[1] نفس المرجع السابق، ص 70.

بالنسبة للنمو الاقتصادي أسهم كينز بتقديم حلول تساهم في معالجة الأزمات الاقتصادية وذلك بالاعتماد على الطلب الفعال لتحفيز الاقتصاد.

إذ يرتفع الدخل بشكل مضاعف من خلال آلية المضاعف[1]، ويعرف الطلب الكلي بأنه عبارة عن مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية[2]:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث:

- Y: تمثل الناتج الوطني؛
- C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)؛
- I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية)؛
- G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)؛
- $(X-M)$: صافي المعاملات مع القطاع الخارجي.

وفي هذا الإطار يؤكد كينز على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو الاقتصادي من خلال آلية المضاعف الذي يفسر تغيرات الطلب على جانب العرض، عكس ما كان يفترضه الكلاسيك من خلال قانون ســاي (العرض يخلق الطلب عليه).

[1] احمد الكواز، **حلقة نقاشية حول: لماذا لم تتحول اغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011، ص8.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، مرجع سابق، ص20.

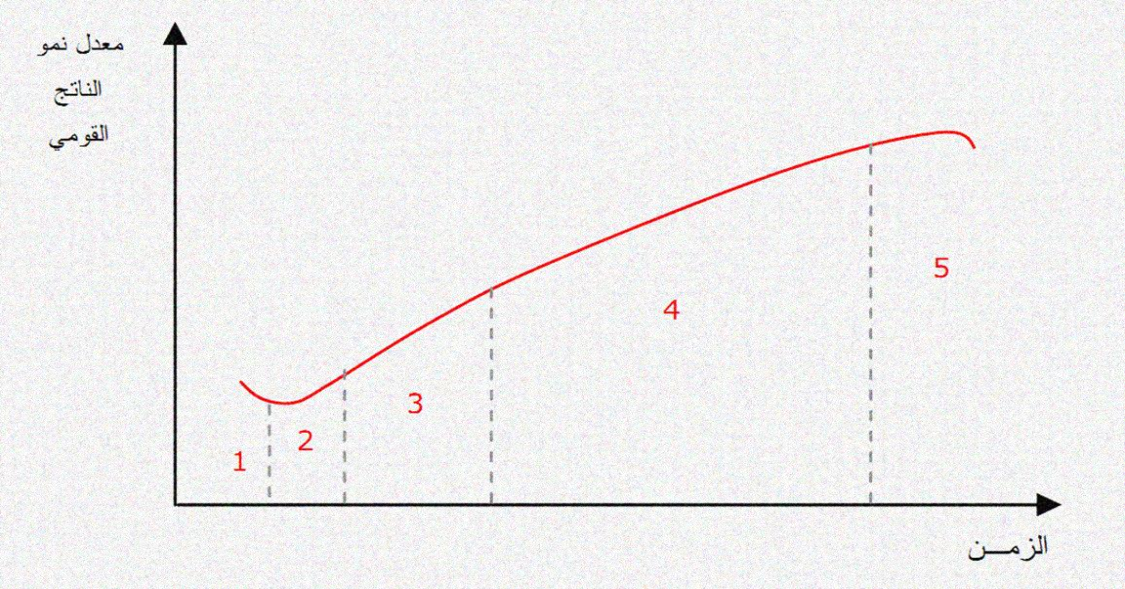
ثانيا– نظريات النمو الحديثة

اعتمد رواد هذه النظريات على أفكار الكلاسيكيين وكذا أفكار الكنزيين في النمو الاقتصادي، فكانت بمثابة القاعدة التي انطلقوا منها في بناء نظرياتهم حول النمو الاقتصادي، من اهم النظريات نتناول نظرية مراحل النمو و نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الجديدة).

1 – نظرية مراحل النمو

ظهرت هذه النظرية مع نشر الاقتصادي روستو W. Rostow كتابه مراحل النمو سنة 1960، حيث يقسم روستو مراحل النمو إلى خمسة مراحل[1] نلخصها وفق العناصر والشكل الاتيين[2]:

الشكل رقم 2–1: مراحل النمو لروستو



المصدر: بودخدم كريم،أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2010،ص 117.

[1]John Gow, **developmenttheoryRostow's five-stage model of development**, faculty of education and art , the university of Newcastle, semester1 2005,p05 .

[2]بودخدم كريم، **اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2009–2010، ص ص 117–118.

أ- **المرحلة المجتمع التقليدي**: يعاني النظام الاقتصادي بها من التخلف وسيطرة القطاع الزراعي عليه، وتتميز بضعف الدخل الفردي بسب انخفاض مستوى الإنتاجية وهيمنة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من المالكين.

ب- **مرحلة التهيؤ للإقلاع**: خلال هذه المرحلة ترتفع معدلات الاستثمار نتيجة الثورة الصناعية وذلك عن طريق استبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل أكثر إنتاجية والتوجه للإنتاج الصناعي وتحول العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

ت- **مرحلة الإقلاع**: تتميز هذه المرحلة بتحرك النمو الاقتصادي نتيجة تغيير أساليب الإنتاج وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمامها، ويركز روستو على أهمية هذه المرحلة من خلال قيادة أحد القطاعات الصناعية الرائدة هذه المرحلة مثل ما حدث في قطاع النسيج في بريطانيا خلال القرن السابع عشر.

ث- **مرحلة النضوج**: تتميز هذه المرحلة بنمو الاستثمارات وخاصة في القطاع التكنولوجي الذي يسيطر على هذه المرحلة، ومن مظاهر هذه المرحلة زيادة إنتاجية كافة القطاعات وخاصة القطاعات الرائدة مثل الحديد والصلب والصناعات الكهربائية و ازدهار التجارة وارتفاع مستوى الدخل.

ج- **مرحلة الاستهلاك الوفير**: يتحول اهتمام المجتمع في هذه المرحلة نحو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إنتاج واستهلاك سلع الرفاهية بكميات كبيرة.

2- نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الجديدة)

ظهرت هذه النظرية منتصف الثمانينات وتركز في تفسرها للنمو الاقتصادي على مجموعة من المتغيرات: أثر الخبرة، النشاطات الحكومية، ورأس المال البشري.

إن المرحلة الأولى في نظريات النمو الجديدة ابتدأت بدراسات رومر Romer، ففي عام 1986 أعطى رومر نفسا جديد للنظرية النيوكلاسيكية عندما قام بدراسة أثر الخبرة على الإنتاجية، مفترضا إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فتوصل إلى أن التعلم وكذا البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض،كما توصل لوكاسLucas سنة 1988 إلى الأثر الإيجابي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي، وفي عام 1990 قدم بارو Barro نموذجه الذي يفترض وجود وفرات خارجية متناسبة مع تكوين رأس المال البشري[1].

[1] بودخدم كريم، مرجع سابق، ص118.

و تتسم هذه النظرية بالانتقائية، أي أنها تختلف وتتفق مع النظريات السابقة للنمو الاقتصادي، وكما سبق الإشارة أن هذه النظريات تعطي أهمية كبيرة لتكوين رأس المال البشري من تعليم وتكوين وتدريب وبحث وتطوير، كما تركز على القطاع العام في قيادة النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي

تكلمنا في المبحث السابق عن مكانة النمو الاقتصادي ضمن النظريات المختلفة و كيفية معالجة كل منها للموضوع بناءا على خلفيتها العلمية و توجهها الإيديولوجي، غير إن الطرح النظري لذلك يجب أن يتبع بطرح تحليلي لكل المتغيرات المحتملة وضمن الاقتصاد المراد دراسته و خلال فترة زمنية محددة ومن ثم يمكن تقديم نمذجة ودراسة متكاملة، حيث توجد العديد من النماذج للنمو الاقتصادي كنماذج النمو المتوازن ونماذج النمو الخطية ونماذج النمو الذاتي؛ نحاول في هذا المبحث التعرف على أهم نماذج النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نماذج النمو المتوازن

ساهم العديد من الاقتصاديين في تقديم أعمال حول نماذج النمو المتوازن ومن أهم هاته النماذج نجد نموذج فيلدمان وماهالانوبيس الذين قدما نموذجين متشابهين لكل من الاتحاد السوفياتي والهند، يضاف الى ذلك عدة نماذج مثل نموذج (هارود، دومار،كالدور، روبنسون، ميد، سولو...)، حيث نحاول التعرف على كل منهم وشرح رؤاهم النظرية للنمو الاقتصادي .

أولا– نموذج فيلدمان – ماهالانوبيس

قدم الإحصائي الهندي P. C . MAHALANBIS نموذجا تنمويا للهند بين الفترة 1953 – 1955 غير أن هذا النموذج شبيه جدا بنموذج (G.A.FELDMAN) رغم عدم اطلاعه عليه ؛ والذي قدمه G.A.FELDMAN كخطة تنموية للاتحاد السوفييتي لمدة تتراوح بين 10 و 20 سنة .

هذا النموذج يعتبر البداية الأولى لظهور نماذج تليه وهدفه زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية مع الزمن بواسطة زيادة وسائل الإنتاج إلى حد يسمح باستثمار جزء كبير من دخل البلاد فيها مع الزمن وهذا الزمن طويل برأيهما وقد يتجاوز 20 سنة [1].

إن فرضية النموذج الأساسية هي وجود قطاعين ، قطاع للسلع الإنتاجية (I) ، وقطاع للسلع الاستهلاكية (C) مع جملة فرضيات توضح ارتباط القطاعين ، ليساهم توجيه الاستثمار في أحد القطاعين بدعم القطاع الثاني لفترة لاحقة .

ساهم النموذج بطرح رؤية لمتخذي القرار في المدى الطويل شارحا لهم آليات النمو وفق طرح ماركس النظري حول إعادة الإنتاج غير أنه جوبه بجملة انتقادات هي[2] :

- هذا النموذج يؤكد على وجود تناقض بين زيادة الاستهلاك و زيادة الطاقة الإنتاجية للسلع الإنتاجية في المدى القصير ثم ينفي ذلك على المدى الطويل ومن ثم لا يمكن اعتباره إلا نموذجا مخصصا للتخطيط طويل المدى كون آثاره تكون مستقبلية و بعيدة؛
- لا يمكن لاقتصاد حقيقي أن يتكون من قطاعين كما هو ظاهر في النموذج لكن لضرورة التبسيط وتسهيل حله الرياضي فقط؛
- بناء النموذج على افتراضات بسيطة مجردة من الواقعية؛
- لا يمكن اعتبار هذا النموذج شرحا رياضيا فقط للعلاقة بين نسبة النمو و المتغيرات الأساسية في السياسة الاقتصادية ، وإنما هو أداة لحساب نتائج المتغيرات الأساسية وتحديد القرارات المكملة الأخرى التي يحتاج لها نجاح العملية التنموية؛
- إن اعتبار تقادم المعرفة بسبب التقدم التكنولوجي مشكلة أكدها النموذج نفسه لكنه لم يستطع إيجاد حل لها .

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، **اقتصاد التنمية ، نظريات نماذج – استراتيجيات** ، دار أسامة ،ص 91,92

[2] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سابق ص 93,94

يمكن تصنيف هذا النموذج وفق المدى الطويل إذ بإمكانه تحقيق استقرار لمعدلات النمو في المدى البعيد، ورغم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج لا يمكن تجاهل جديته في شرح العلاقة بين النمو وبقية المتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى انه من الأبحاث الأولى التي تناولت الموضوع خلال فترة ظهوره.

ثانيا– نموذج هارود – دومار

قدم كل من الباحثين الانكليزي R.F.HARROD ، والأمريكي E.D.DOMAR نموذجا مستقلا بذاته ليكون النموذج المشترك نتاج الجهود التي بذلت لأجلهما وجملة الانتقادات الموجهة لكل نموذج [1]، ويبحث هذا النموذج علاج إشكالية النمو المتقطع وهذا ببحثه عن المتغيرات و العوامل الأساسية التي تحدد معدل نمو الدخل .

قام عدد من الاقتصاديين بما فيهم هارود بإنشاء نموذج مشترك لنموذجي هارود و دومار متجاوزين عناصر الانتقاء لكل نموذج حيث يعتبر نموذج هارود و دومار كنموذج محسن لسابقيه ويقوم على جملة الافتراضات التالية[2]:

- تنمو القوة العاملة L بمعدل ثابت .
- صافي الادخار S والاستثمار I ، عبارة عن قيمة ثابتة من الدخل الكليّ .
- يتم استخدام عاملي الإنتاج (رأس المال، العمل) بنسب ثابتة ، ولا يوجد إحلال بينها في عملية الإنتاج.

وكان النموذج المقترح كما يلي[3]:

$$R_N = {}^{P_C \cdot G_N}/_{e}$$

- R_N: معدل الفائدة الطبيعي؛
- G_N: معدل النمو الطبيعي؛

---

1 Alfred Greiner, **op.cit**, p 02.

2 محمود حسن حسين ، **مدخل الى التنمية والتخطيط**، مركز نشر الكتاب وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2004، مصر، ص ص 80–81.

3 اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص98.

- e: المنفعة المتناقصة للدخل (وهي اقل من الواحد دائما)؛
- $\mathrm{P_C}$: نصيب الفرد من الناتج.

وفقا لهذا النموذج يكون معدل النمو المسموح به هو معدل نمو الدخل الذي يكون متسقا مع التوازن في أسواق المدخلات والمخرجات، وطبقا لنموذج هارود- رومار فان التوازن يكون أمرا غير مؤكد فإذا لم يكن الاقتصاد ينمو بالضبط بنفس مستوى المعدل المطلوب فيتجه الاقتصاد لحالة اللاتوازن مع ظهور ضغوط تضخمية، أو نمو بطيء مما يساهم برفع معدلات البطالة.

ثالثا- نموذج كالدور

أشار(N.kaldor) إلى أهمية التراكم الرأسمالي في رفع معدلات الادخار، و بالتالي رفع معدلات النمو حيث قدم أطروحته من خلال نموذجين هما كالتالي[1]:

- **النموذج الأول**: فرضيته الأساسية تعتبر أن نسبة (الادخار/ الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك بعكس نموذج (هارود-دومار) الذي افترض ثباتها ،كما أن الادخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل القومي وتوصل كالدور إلى نموذجه المشكل من معادلتين كالتالي :

$$\mathrm{S_W} = \frac{\mathrm{P}}{\mathrm{Y}}(S_P - \mathrm{S_W}) \dots\dots\dots (1)$$

$$P = \frac{1}{S_P - \mathrm{S_W}} - Y \cdot \frac{\mathrm{S_W}}{S_P - \mathrm{S_W}} \dots\dots (2)$$

- I : **الاستثمار الكلي**؛
- W: **الأجور**؛
- Y: **الدخل القومي**؛
- P : **الأرباح والفوائد**؛

[1] اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سابق، ص ص 104,100.

- **النموذج الثاني** : افتراضه لتحقق العمالة الكاملة مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات، بالإضافة إلى اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال مع جملة فروض أخرى، عالج كالدور نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالاقتصاد و المجتمع حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان و عند زيادة الكثافة السكانية، فإضافة كالدور نموذجه الثاني بتحليله لمستقبل النمو وإدخال دالة التقدم التكنولوجي وبحثه في أثر التغيير الحركي للتقدم التكنولوجي و أثره على النمو.

رغم أن كالدور قدم مرتكزا مهما في عملية النمو الاقتصادي باعتماده على أهمية التراكم الرأسمالي مصحوبا بنموذجين شارحين لطرحه النظري؛ إلا انه تجد الإشارة إلى جوانب النقص التي أغفلها كالدور والتي من أهمها أنه لم يحاول أن يعطي أسبابا لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية .

رابعا– نموذج روبنسون (J.ROBINSON)

في مقالها المعروف History vevsus Equilibrims سنة 1971ناقشت جوان روبنسون مفهوم التوازي في النظرية الاقتصادية و أهمية ذلك بالنسبة للتحليل و فهم الارتباط مع تراكم رأس المال [1]، كما قدمت جوان روبينسون نموذجها بعد نقدها المدرسة النيوكلاسيكية فيما يتعلق بمشكلة قياس رأس المال بشكل أساسي[2] ، و عناصر أخرى تتعلق بالتوازن و النمو و قدمت نموذجها الاقتصادي وفقا للفروض الآتية[3] :

- أن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلعا ووسائل الإنتاج والثاني ينتج سلعا استهلاكية؛
- ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للإنتاج؛
- إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو .

و عالجت موضوع النمو بناءا على تأثير النمو السكاني على معدل تراكم رأس المال وقدمت نموذجها في الشكل الرياضي كالآتي[4]:

---

[1] Donald J. Harris **, Joan Robinson on "History versus Equilibrium",** This paper was prepared for presentation to the Joan Robinson Centennial Conference, Department of Economics, University of Vermont, Burlington, VT, October 18-19, 2003, P 03.

[2] Peter Skott, **Joan Robinson's contributions to the theory of economic growth and Mythical ages and methodological strictures** , UNIVERSITY OF MASSACHUSETTS AMHERST Working Paper 2004-09 , P02.

[3] اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سابق ص 104

[4] نفس المرجع السابق، ص 105

$$Y = L.W + K.P \dots\dots\dots 1$$

$$P = \sqrt{\frac{Y - L.W}{K}} \dots\dots\dots\dots 2$$

$$Y = \sqrt{C + 1} \dots\dots\dots\dots 3$$

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{\Delta L}{L} \dots\dots\dots\dots 4$$

حيث:

- L : قوة العمل؛
- K: رصيد رأس المال؛
- W: معدل الأجر الحقيقي؛
- P: معدل الربح؛
- Y: الدخل القومي الحقيقي؛
- C: الاستهلاك؛
- I: الاستثمار؛
- S: الادخار؛
- $\frac{\Delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال؛
- $\frac{\Delta L}{L}$: معدل نمو السكان.

خامسا– نموذج ميد

كان جيمس ميد من ابرز الاقتصاديين في القرن 20 م تميز بعمق نظريته وشموليتها كما حصل على جائزة نوبل بالشراكة في الاقتصاد سنة 1977[1]، وهو يعتبر من أنصار الكلاسيكيين وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح

1 David Vines, **JAMES MEADE** , Department of Economics and Balliol College, Oxford University Australian National University and Centre for Economic Policy Research ISSN 1471-0498May 2007, P 02.

بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة و لقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكن إنتاجه إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك[1]، وكان نموذجه كالآتي:[2]

$$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{VK}{Q} = \frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Q} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Q}{Q}$$

حيث:

- $\frac{\Delta Q}{Q}$: معدل النمو السنوي في النمو والإنتاج والدخل؛
- $\frac{VK}{Q}$: مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال؛
- $\frac{\Delta K}{K}$:معدل النمو السنوي في رأس المال؛
- $\frac{WL}{Q}$: مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل؛
- $\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو السنوي في العمل؛
- $\frac{\Delta Q}{Q}$: معدل التغير في الإنتاج الحاصل في التغير التقني.

وصاغ افتراضاته كالتالي[3] :

- التعامل ضمن اقتصاد مغلق؛
- يتم النشاط الاقتصادي في ظروف المنافسة الكاملة؛
- افتراض وجود نوعيتين من السلع تنتج محليا هما السلع الاستهلاكية و السلع الرأسمالية؛
- وجود ثلاث عناصر من عناصر الإنتاج هم :الأرض و العمل و رأس المال، وعند الحديث عن الآلات فإننا نتحدث عن رأس المال لأنها شكله الوحيد.

سادسا– نموذج سولو

قام روبرت سولو– ***Robert*** **M. Solow** ببناء نموذجه إعتمادا على التغير الحاصل في الأجر ومعدل الفائدة وذلك للإحلال المتبادل بين العمل ورأس المال. ففي ضوء إمكانية تحقيق نسب متغيرة من عناصر الإنتاج

[1] اسماعيل محمد بن قانة ص 107.

[2] نفس المرجع السابق، ص 108.

3J. E. Meade, **A Neo-Classical Theory of Economic Growth**, Routledge2012 Simultaneously published in the USA and Canada, P P01-02.

وأسعار مرنة لتلك العناصر؛ تمكن سولو من أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة الذي يعد سعر رأس المال هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع[1] .

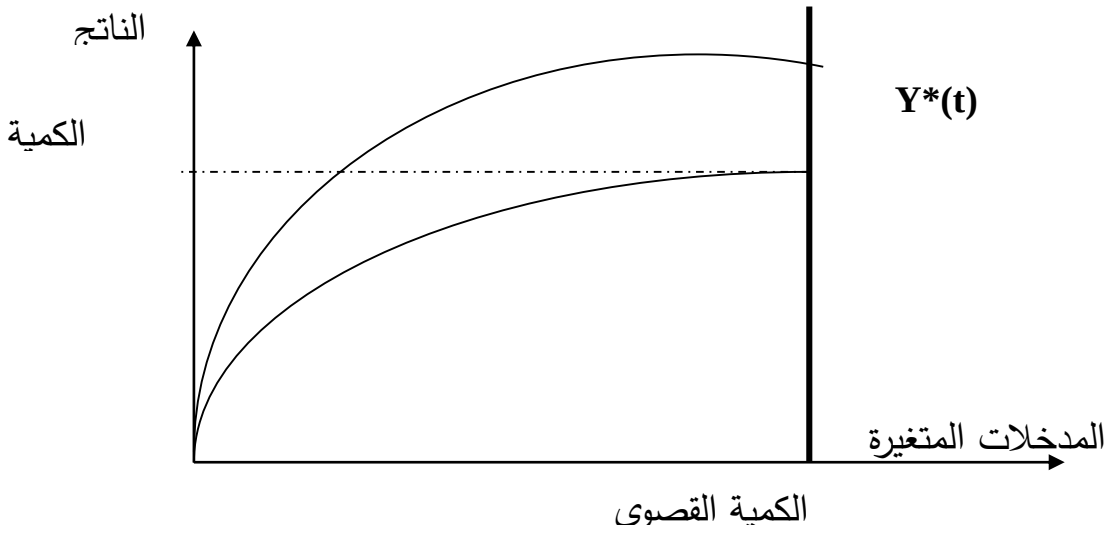
يعتبر نموذج سولو من أكبر نماذج النيوكلاسيكيين و يأخذ شكل دالة الإنتاج من نوع (**كوب –دوجلاس/ *Cobb–Douglas***) كما يلي[2]:

$$Y_{(t)} = A_{(t)} K_{(t)}^{1-\alpha} L_{(t)}^{\alpha}$$

حيث تأخذ α قيمة اكبر من الصفر واقل من الواحد.

إن نموذج سولو يوضح وجود موارد متناقصة لكل من العمل ورأس المال في المدى القصير، أما في المدى الطويل فهي عائدات ثابتة نتيجة تغير جميع المدخلات بنفس النسب المئوية، ويشير الرمز $A_{(t)}$ إلى التقدم التقني والذي يتحدد خارجيا، و يؤثر على وضع دالة الإنتاج ولكن ليس على شكلها العام.

الشكل رقم (2–2): دالة انتاج سولو



المصدر: محمود حسن حسين ، مدخل الى التنمية الاقتصادية ، ص 77.

[1] اس

[2] محمود حسن حسين ، مرجع سابق، ص 76

يؤدي التغير التقني $A(t)$ إلى تحريك دالة الإنتاج لأعلى، فالتقنية المحددة خارجيا تكون هي العامل الأساسي لوجود مستويات أعلى من الدخل الفردي عبر الزمن .

المطلب الثاني : نماذج النمو الخطية

من أهم نماذج النمو الخطية نجد **نموذج ليونيتيف** والذي يركز على ديناميكية تحليل المدخلات والمخرجات وطبيعة التفاعل القطاعي، بالإضافة إلى نموذج فان نيومان الذي يري بثبات حجم العمل والإنتاج لنوعين من السلع فقط داخل الاقتصاد، أما النموذج المطور لهن والمتمثل في نموذج **نموذج نيومان – موريشيمات** فقدم إضافة تتعلق بمتغير الاستهلاك؛ نتطرق لكل نموذج فيما يأتي .

أولا– نموذج ليونيتيف

يستمد فكرته الأساسية حول ديناميكية تحليل المدخلات و المخرجات للمناطق و آلية التفاعل القطاعي بين القطاعات [1] ، فملاحظة ليونيتيف كانت بتناقص ظاهري في اخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة لاستثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل[2].

وتقسم المدخلات و المخرجات إلى نوعين من النماذج هي [3] :

- **النماذج الساكنة (الستاتيكية):**

هي النماذج التي يتوازن فيها الإنتاج والاستهلاك خلال دورة إنتاجية واحدة لا تتجاوز عادة السنة، حيث لا يؤخذ فيها التراكم الرأسمالي اللازم لتكرار العملية الإنتاجية في الدورة التالية بعين الاعتبار .

- **النماذج الحركية (الديناميكية):**

تختلف مع النماذج الساكنة كونها تعالج الاستثمار كمتغير خارجي يتحدد كبقية عناصر الطلب النهائي خارج النظام، في حين تعالج النماذج الديناميكية الاستثمار كمتغير داخلي يتحدد داخل النظام.

---

[1] Heinz D. Kurz and Neri Salvadori , **The Dynamic Leontief Model and the Theory of Endogenous Growth**, A paper to be presented at the Twelfth International Conference on Input-Output Techniques, New York, 18-22 May 1998 (Special session 11), Department of Economics Department of Economics, University of Graz University of Pisa, Austria Italy, p 03.

[2] ناصر دادي عدون وشعيب شنوف، **الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص62.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 119– 125

من أهم الانتقادات الموجهة لنموذج ليونيتيف هو اعتمادها الشديد على التوفر الدقيق للبيانات الإحصائية اللازمة غير أن هذا أمر يصعب تحقيقه خصوصا في البلدان المتخلفة كما تواجه البلدان المتخلفة صعوبة تقسيم القطاعات الاقتصادية حتى تستفيد جيدا من هذا النموذج.

ثانيا– نموذج فان نيومان

قام Ven.Neumann بإعداد نموذجه الخطي الأكثر تطورا للنمو الداخلي في ورقة نشرت لأول مرة باللغة الألمانية سنة 1937 م وترجمت إلى الانجليزية سنة 1945م [1]، ويفترض **نموذج نيومان** وجود سلعتين منتجتين ، حيث أن العمل الذي يدخل في إنتاجهما ثابت وآلية الإنتاج تتميز بـ[2]:

1. إن إدخال وحدة L_I تستخدم a_{i1} في لإنتاج السلعة **1** و a_{i2} لإنتاج السلعة 2 بالمقادير b_{i1} و b_{i2} على التوالي في الفترة اللاحقة؛
2. وإذا استعملنا λ_i وحدة من اليد لإنتاج L_I فان المدخلات الضرورية تتضاعف وفق λ_i ومن ثم يتضاعف إنتاج كل سلعة؛
3. كل إجراء أو آلية يحتاج إلى مدخلات a_{i1} أو a_{i2} موجبة؛
4. كل سلعة يمكن أن تنتج على الأقل بقيمة b_{i1} أو b_{i2} موجبة.

ليكن x_i المبلغ المتاح في الزمن t للسلعة i و x_{I_t+1} مبلغهما في الزمن $t+1$ ومنه:

$$x_j = \sum b_{ij}\, \lambda_{i(t)}$$

ثالثا– نموذج نيومان موريشيما Neuman–Morishima

تطرق هذا النموذج **لنموذج نيومان** بإضافة متغير جديد هو الاستهلاك، وبيّن هذا النموذج تبعية معدل النمو الأقصى للأجر الحقيقي كما يفترض هذا النموذج إدخار جزء من رؤوس الأموال فقط لدى الأفراد ذوو رؤوس الأموال أما أصحاب المرتبات فيستهلكون اغلب دخلهم .

يعتبر هذا النموذج أن النمو الديمغرافي m معطى ولتحقيق التوازن لابد من[3]:

[1] Heinz D. Kurz & Neri Salvadori ,**Theories of Economic Growth – Old and New**, The European journal of the History of *Economic* Thought I :1 Autumn 1993, p129.

[2] إسماعيل محمد بن قانةٍ مرجع سابق، ص ص 132–133

[3] نفس المرجع السابق، ص 134.

$$m = sr$$

حيث:

- r: معدل الفائدة؛
- s: معدل الأجر الحقيقي.

يمكن ملاحظة أن هذا النموذج يجمع الكثير من أعمال **روبنسون** وكالدور باعتماده على دوال الادخار ومعدل الفائدة والتوظيف الكامل فكانت إضافته فقط تتعلق بالنمذجة الرياضية[1].

المطلب الثالث نماذج النمو الذاتي (النمو من الداخل)

على الرغم مما قدمته النماذج السابقة من تحليل ونمذجته للنمو خلال فترات ظهورها إلا أن الفترات اللاحقة أظهرت تفاوتا كبيرا يتمثل في فجوة معدلات النمو بين الدول المتقدمة والمتخلفة بالإضافة إلى تسارع معدلات النمو، من هنا ظهرت بعض النماذج لمحاولة تفسير وتحليل الظاهرة ومن أهم هاته النماذج:

- نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية؛
- نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة؛
- النماذج الخطية للنمو من الداخل.

أولا– نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية

تعتمد هذه النماذج على فرضيات أساسية وهي أن التقدم التكنولوجي تتحكم به عوامل داخل النظام الاقتصادي مع إمكانية مضاعفة الإنتاج نتيجة مضاعفة المدخلات وتحقق المنافسة الكاملة للنشاط الاقتصادي، من أهم النماذج يوجد[2] :

1. **نموذج رومر ورأس المال المادي 1986**: يقدم نموذجه للمدى الطويل بافتراض تناقص عائد رأس المال لكل فرد المستخدم في الإنتاج المتوسط، وما يتبع هذا الفرض من نتائج من أنه في غياب التغير التكنولوجي فان الناتج المتوسط من المفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو .
2. **نموذج لوكاس رأس المال البشري 1988**: ركز هذا النموذج على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو حيث قام بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وإعدادهم وتكوينهم وفي هذه الحالة

[1] إسماعيل محمد بن قانةٍ مرجع سابق، ص ص 134-135.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 135-141.

تتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات (مخزون رأس المال المادي، وتراكم العمال الفعال) أي عرض العمل المادي بعد إعادة تقويمه باستخدام مؤشر الفاعلية وثم التوصل إلى نتيجتين هما:

- فصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل الناتج عن واقع وجود وفورات خارجية ايجابية ؛
- إن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره سيظل على الدوام في وضع نمو أفضل من غيره .

ثانيا–النماذج الخطية للنمو من الداخل

من أهم هاته النماذج **نموذج روبلو ، نموذج جونز ومانولي . نموذج بيكر وميرفي**؛ نحاول التعرف على كل نموذج وافتراضاته فيما يأتي.

1. نموذج روبلو1991

يفترض هذا النموذج تجانس دالة الإنتاج الكلية ، وأن رأس المال المادي يسهم في إنتاج رأس المال البشري ليتحقق ثبات النمو الداخلي (الاستهلاك، رأس المال المادي والبشري ، الدخل) ويطلق عليه معدل النمو المشترك[1].

2. نموذج بيكر وميرفي

استند النموذج إلى جملة فرضيات لإثبات شدة ارتباط العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو هاته الفرضيات هي[2]:

- معدل النمو السكاني من العوامل التي تتحدد بمتغيرات من داخل النظام الاقتصادي؛
- كل ما ارتفع رصيد رأس المال البشري ارتفعت عوائد الاستثمارات برأس المال المادي؛
- لارتفاع الأجور اثر إحلال متوقع من إنتاج وتربية الأطفال بدل إنتاج السلع المادية بسبب ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الأطفال؛
- إن معدل الخصم الذي يستخدمه الجيل الحاضر لحساب القيمة الحالية للاستهلاك المتوسط للأجيال التالية يعتمد سلبيا على معدل الخصوبة للجيل الحاضر .

ثالثا– نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة

[1] Sergio RebeloSource, **Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth** ,The Journal of Political Economy, Vol. 99, No. 3 (Jun., 1991), pp. 500-503.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 146.

وفق ما رأينا من نماذج سابقة كنا نتكلم عن النمو ضمن افتراضات وجود منافسة كاملة للنشاط الاقتصادي غير أن توفر هذا الافتراض غير محقق في كل الظروف لذلك نحاول التعرف على نماذج للنمو وفق افتراض منافسة غير كاملة كالآتي [1]:

1. نموذج رومر (النمو من خلال ابتكار سلع رأس مالية جديدة 1990)

اعتمد فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم المال التكنولوجي الذاتي ، فوفقا لهذا النموذج يتم البدء في إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية (الوسيطة) والتي من المتوقع أن تساهم بمزيد من العمل الجماعي الذي يعد مصدرا حقيقيا للنمو.

2. نموذج اجيون– هويت (النمو من خلال الهدم البناء 1992)

يعتمد هذا النموذج على ثلاث قطاعات هي (البحث والتطوير، السلع الوسطية، وسلع الاستهلاك) ويتمثل التقدم فيه في ابتكار سلعة وسيطية جديدة تخلف التي كانت موجودة من قبل، ويترتب من ذلك إما نقص في تكاليف الإنتاج أو زيادة في كفاءة المنتجات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فان معدل الإنتاجية المستقبلية سيزيد؛ هذه الابتكارات الجديدة يمكن أن تتميز بمزيتين هما :

- أنها مؤقتة وآنية؛
- بالإضافة إلى انه يترتب عنها أو ينتج عنها خسائر.

3. نموذج جروسمان ـ هيلبمان1991

يفترض نموذجهما أن الاقتصاد ممثل بعدد محدد من السلع كلها ضرورية للاستهلاك نظرا لان كل منها يلبي حاجة معينة لدى المستهلكين؛ وان كل نوع منها يتم قياسه بمستوى معين من الكفاءة، فلا شك أن تحسين كفاءة السلع يشبه بالنسبة لمستوى الإنفاق المعطى، إنقاص ثمن السلعة بالنظر إلى ما يسمح به من زيادة حجم الإشباع فهذا النموذج اهتم بسلع الاستهلاك كما اهتم قبله **رومر** بأثر التحديات التكنولوجية على سلع الإنتاج.

يمكن القول أن نماذج النمو من الداخل أضفت تحليلا واقعيا وذو جدوى يضاف إلى ما قبله من إسهامات، غير انه يمكن ملاحظة بعض الانتقادات حولها والتي منها:

- إهمالها لبعض عناصر النمو الأساسية كالتنظيم؛
- كما أن الواقع اثبت أن عديد الدول الفقيرة لم تنمو بشكل ملحوظ رغم ارتفاع معدل الاستثمار البشري مقارنة بالدول المتقدمة .

المبحث الرابع: ديناميكية العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

[1] اسماعيل محمد بن قانة،مرجع سابق، ص ص 149-151.

تعتبر النتائج التي توصل إليها تعتبر أبحاث ARTHUR OKUN في دراسة حول الاقتصاد الأمريكي والتي تطورت لتصبح قانون اوكن فيما بعد؛ تعتبر الأولى من نوعها حيث تناول علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة، كما يهتم صانعو السياسة الاقتصادية بقانون اوكن كونه منفذ حقيقي لحلول الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: الخلفية النظرية وعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي

أولا: الخلفية النظرية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي

إن الطرح الذي قدمه اوكن في دراسته لسلسة زمنية محددة للولايات المتحدة الأمريكية لم ينطبق على الفترة اللاحقة بصفة مطلقة للعديد من الدول، حيث ظهر أمام متخذي القرار مشكلة تتعلق بتأثر معدلات النمو الاقتصادي والبطالة بحجم التضخم ومستوياته المرتفعة، كما بينت مجمل الأبحاث التي اعتمدت على قانون اوكن وجود اختلاف يتعلق بهيكلية الاقتصاد والفترة الزمنية المدروسة؛ فالبحث في موضوع العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

وقد يحدث أن يتحقق نمو اقتصادي دون مقابل له من نمو في الشغل أي عدم التوسع في فتح مناصب شغل جديدة ويفسر ذلك بـ[1]:

- إعادة الهيكلة التنظيمية
- التغير الهيكلي بين القطاعات المختلفة
- الابتكارات في مجال الطلب على العمل
- التغيرات الهيكلية في عرض العمل

يمكن ملاحظة أن هاته التفسيرات تشير إلى وضعين مختلفين يجب أخذهما بعين الاعتبار وهما التغير الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي والتغير على مستوى الاقتصاد الجزئي المتعلق بوضع المؤسسات ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي وما يقابله من إمكانية في دعم الاقتصاد بالتخفيف من حجم البطالة في حدود الفعالية والجدوى الاقتصادية.

ثانيا: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي

إن التغير في معدلات البطالة والنمو الاقتصادي مرده إلى التذبذب الحاصل لكل المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تهدف السياسات الاقتصادية إلى دعم النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت اعتماد طرق وأساليب

[1] مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة شمال افريقيا ، ص 145.

تساهم في امتصاص معدلات البطالة غير المرغوبة، فالعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن تبسيطها وفق ما يلي [1]:

ارتفاع معدل النمو ⟵ ارتفاع نسبة التشغيل ⟵ انخفاض معدل البطالة

فحالة الركود الاقتصادي تعبر عن وجود فائض من العمالة لم يتم إيجاد وظائف لها، بينما حالة الازدهار والانتعاش فتعبر عن وجود طلب عن العمل يساهم بسحب الطاقات العمالية من حالة البطالة؛ لكن السؤال المطروح هو كيفية التعرف على النسب اللازمة من النمو الاقتصادي التي تساهم في تخفيض البطالة للمستويات المرغوبة، والتعرف على هاته النسب وفقا لخصوصيه كل اقتصاد والمقومات التي يتمتع بها.

للإجابة على السؤال نتعمق في اتجاهات النمو الاقتصادي وطبيعة تغيره فالنمو الاقتصادي قد يحدث بسبب زيادة إنتاجية العمل أو بسبب التوسع في عرض العمل، فالأول لا يساهم بتخفيض حجم البطالة بنسب مرتفعة أما الثاني فتأثيره واضح في تخفيض حجم البطالة، فسعي واضعي السياسة الاقتصادية الى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وتخفيض حجم البطالة تقابله مجموعة عقبات أهمها التأثير على الإنتاجية والقيمة الحقيقة التي يضفيها الوافدون الجدد لسوق العمل، وحقيقة استيعاب الاقتصاد لوفود عمال جدد وعدم الوقوع في شرك البطالة المقنعة.

تعتبر أبحاث ARTHUR OKUN الأولى التي تطرقت في بحث العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة، ومن خلال دراسة للفترة الممتدة بين 1947-1960 حول الاقتصاد الأمريكي قام OKUN بتضمين نتائج دراسة في مقال نشر سنة 1962 بعنوان:

"Potentiel. GNB: itsme.sur.ment and. Significan ce"

حيث توصل الى وجود علاقة عكسية تبادلية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغير في معدل البطالة[2].

فنتائج دراسات OKUN بينت انه إذا انخفض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%)، فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في معدل البطالة بنسبة (1%) مع ثبات العوامل الأخرى؛ وتفسير ذلك يعزى لحالة تباطؤ النمو الاقتصادي؛ نظرا لقلة رغبة الشركات في الاستثمار بإعادة توظيف أموالها في شراء معدات جديدة أثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع الحالية، كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة اقل لرأس المال ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية، وبمرور الوقت يفقد العاطلون دورياً ما لديهم من مهارات، وشعور

[1]– مختاري فيصل، **العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية** ، 2006، الجزائر، ص04.

[2]–مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال إفريقيا، ص142.

بالاعتزاز بالنفس، كما يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كاف، مما يترتب على ذلك الإضرار بقدرتهم الإنتاجية التي غالباً يستحيل إعادتها حتى لو تمكنوا من العثور على وظيفة جديدة[1].

قدم Okun علاقته التفسيرية حول البطالة والنمو الاقتصادي وفق صيغتين هما [2]:

- التغير في البطالة (ΔU) بالتغير في الناتج المحلي (ΔY)فكانت نتيجة التقدير كمايلي:

$$\Delta Ut= -0.3\ \Delta Yt+ 0.3 + Ut$$

وتعني العلاقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل 03 أشهر .

- تبين الصيغة الثانية، حجم الفارق في العلاقة بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي، والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أو ما يسمى بفجوة Okun أي:

$$Ut=0.36gap_t+3.72+U_t$$

مما سبق تحصل أوكن على العلاقتين الآتيتين:

$$\Delta U = \alpha - \beta\Delta\gamma + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1 .$$

$$U - \overline{U} = -\delta(\gamma - \bar{\gamma}) + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

حيث :U معدل البطالة الفعلي

$\overline{U}$معدل البطالة الطبيعي

γ النمو الاقتصادي مغير عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$\overline{\gamma}$النمو الاقتصادي مغير عنه بالناتج المحلي الإجمالي الممكن

$\alpha. \beta. \delta$معالم النموذج

ε المتغير العشوائي

[1] جلال شيخ العيد وبهدي عيسى، **قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011**، مجلة الباحث، عدد 2012/11 ، ورقلة–الجزائر، ص 26.

[2]–كمال بوصافي، مرجع سابق، ص 77–78

المعادلة (1) تعني أنه إذا ارتفع معدل النمو الاقتصادي سيؤدي ذلك إلى تخفيض حجم البطالة ، كما أثبتت نتائج دراسة أوكن لعلاقة البطالة والنمو الاقتصادي لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي،ومنه يسهل بناء سياسات اقتصادية دقيقة تستهدف معدلات بطالة مرغوبة بمستوى معين من النمو الاقتصادي.

يصف نموذج okun العلاقة الخطية ما بين معدل التغير في البطالة، ومعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي. حيث أنه يربط بين سوق الإنتاج، وسوق العمل. لذا فالقانون تقريبي لعوامل أخرى غير العمل مثل الإنتاجية والأجور الحقيقية وغيرهما. وتختلف نتائج الدراسات المطبقة على القانون حسب الفترة الزمنية، والبيئة الاقتصادية للدولة.

وهذا يجعلنا نتساءل لماذا يتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بسرعة أكبر من التغير في البطالة في عكس الاتجاه؟ ربما تتجلى الإجابة في النقاط التالية[1]:

- انخفاض في الأثر المضاعف الناتج عن تداول الأموال من قبل العمال.
- توقف بعض العاطلين عن العمل عن البحث عن فرص عمل، لذا يتم شطبهم من قوائم وسجلات البطالة لسنوات قادمة.
- بعض العمال يعملون بنظام العمل الجزئي.
- قد تتناقص إنتاجية العمل، ربما لرغبة أرباب العمل في الاحتفاظ بحجم عمالة أكثر مما يحتاجونه. كما يحدث في القطاع العام، مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

ساهمت أبحاث okun في فتح الباب أما الباحثين لتكميمه للعلاقة التي تربط البطالة بالنمو الاقتصادي وإثباته وجود علاقة تبادلية تفيد في رسم السياسة الاقتصادية، فقام العديد من الباحثين بإجراء دراسات وفقا لعلاقة أوكن لدول مختلفة وسلاسل زمنية متنوعة. من أهم هاته الأبحاث ظهرت دراسة لكل من " Huchet-Durand" التي تناولت الفترة 1990- 2002 لاقتصاديات دول أوربا، حيث وجد أن الصيغتين السابق ذكرهما، غير مستقرتين ذلك أنهما لا تخضعان لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث تفترض العلاقة الأولى تغيرا مستقرا في قيمة المشاهدات المتضمنة في السلسلة الزمنية، في حين تفترض الصيغة الثانية استقرار البطالة حول معدلها الطبيعي، لهذا تم الاعتماد على علاقات مطورة لقانون Okunمقترحة من (R.j.Bordou سنة 1984)، بحيث يرى أنه بالإمكان تقدير الفارق بين البطالة والناتج المحلي عن طريق الاتجاه العام لكليهما، كذلك تقدير علاقة

[1]- جلال شيخ العيد وبهدي عيسى، مرجع سابق، ص 26.

التغيير بين البطالة والناتج المحلي، بافتراض عدم الاستقرار في التغيير، وذلك بتقدير ديناميكي لعلاقة تأثير التغير في الناتج على التغير في البطالة، ومن ثم تقدير عامل المرونة في المدى الطويل [1].

المطلب الثاني : علاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية

تعتبر الإنتاجية أساس أسواق الشغل فهي ترتبط ارتباط وثيق ولها انعكاس مباشر على الوضع الاقتصادي، لذلك يجب توضيح علاقتها وتأثيرها المتبادل مع البطالة كونها عنصر اقتصادي فاعل، هذا بالإضافة إلى أهمية التعرف على مدى تأثير تغير معدلات التضخم في البلد صعودا ونزولا على مستويات البطالة والرواج الاقتصادي حيث نتطرق في هذا المبحث إلى علاقة البطالة بكل من الإنتاجية والتضخم .

أولا: علاقة البطالة بالإنتاجية

تزداد الإنتاجية عند حدوث ارتفاع في الناتج مقترن بارتفاع اقل تناسبا مع عوامل الإنتاج أو عندما ينتج الناتج ذاته بعوامل إنتاج اقل، فضلا عن أن التغيرات في العمل والإنتاج تؤثر تأثيرا عميقا على الإنتاجية إذ أن نمو الإنتاجية يمكن أن يزيد الدخل ويخفض تكاليف الإنتاج ويزيد عائدات الاستثمار التي يتحول بعضها إلى دخل لأصحاب المشاريع والبعض الآخر إلى أجور أعلى ويمكن أن تنخفض الأسعار وينمو الاستهلاك والعمالة، إذ تؤثر الإنتاجية على العمالة من خلال الابتكارات التكنولوجية وتراكم رؤوس الأموال المستثمرين إضافة إلى تحسين نوعية العمالة التي أدت إلى نمو الإنتاجية ومن ثم توافر المزيد من فرص العمل إلا انه عادة عند حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد ومصاحبته للنمو الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض مستوى التشغيل وبالتالي تتوفر فرص عمل من جديد بسبب التوسع في قطاعات الاقتصاد ومن ثم فان الاقتصاد سوف يستجيب لهذا التغير إلا أن العمالة تكون لها تكلفة لأنه من غير الممكن تجاهلها إذ تكون العمالة محور السياسة في هذا المضمار[2].

ثانيا: علاقة البطالة والتضخم.

لا شك أن تخفيض معدل البطالة يعتبر هدفا رئيسيا في أي اقتصاد، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية وفي مقدمتها استقرار الأسعار[3]، يعرف التضخم انه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار[4]، حيث افتقد التحليل الكنزي للإشارة إلى اثر تغير الأسعار وارتفاع معدلات التضخم على

---

[1]–العقون سليم، مرجع سابق، ص 42.

[2]–نبيل مهدي الجنابي وعيسى محمد مهدي، **البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية لمدة(1990–2010)**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 2، العراق ، 2012، ص 158.

[3]–منى الطحاوي، **اقتصايات العمل** 1995، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة مصر، ص89.

[4]– محمد تيسير الديري، مرجع سابق ، ص23.

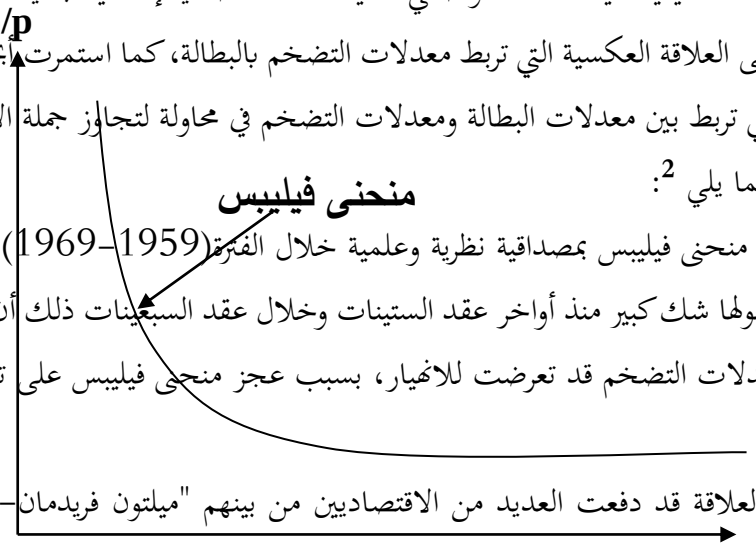
مستويات البطالة، كون معدلات التضخم ترتبط ارتباطا مباشرا بمعدلات الأجور وبالتالي لها اثر سلبي أو إيجابي على معدلات البطالة.

وبالتعمق في تطور العلاقة بين البطالة والتضخم نجد الأبحاث التي قام بها أ.ويليام فيليبس A.W.Philips في سنة 1958 حيث قام بنشر بحثه بعنوان :

The Relation between. Unmployn.ent and the Rate of change change of mony. Wage. Rates in the. United kingdom 1861–1957

حول العلاقة التاريخية بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية لمدة تفوق 90 سنة ؛ حيث أوضحت الدراسة أن هناك علاقة دالية مستقرة وثابتة تربط بين معدل التغير في الأجور النقدية (dw/w)، وبين معدل البطالة (U) وهي العلاقة التي أصبحت تعرف فيها بعد بمنحنى فيليبس [1] ، المنحنى التالي الذي يعرف العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم يدعى بمنحنى فيليبس.

الشكل رقم (2– 3): منحنى فيليبس



المصدر: رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 363.

جاءت دراسة فيليبس بإضافة حقيقية حيث قدمت لواضعي السياسات الاقتصادية إمكانية جديدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باعتمادهم على العلاقة العكسية التي تربط معدلات التضخم بالبطالة، كما استمرت أبحاث الاقتصاديين في البحث عن العلاقة التي تربط بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في محاولة لتجاوز جملة الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس والمتمثلة فيما يلي [2]:

إن كان قد تمتع منحنى فيليبس بمصداقية نظرية وعلمية خلال الفترة(1959–1969) فإنها قد تعرضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينات وخلال عقد السبعينات ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم قد تعرضت للانهيار، بسبب عجز منحنى فيليبس على تفسير حالة الركود التضخمي.

إن فشل هذه العلاقة قد دفعت العديد من الاقتصاديين من بينهم "ميلتون فريدمان–Fridman" و "أدموند فالبس–Phelps"، إلى تطوير النظرية المتقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ في عين الاعتبار "عامل التوقعات–Expectation" عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيليبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم، التي يقوم عليها منحنى فيليبس، لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل [3].

[1]– أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق ، ص 196.

[2] العقون سليم، مرجع سابق، ص 37.

[3] أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 266.

حيث وصف فريدمان في نقده الشهير لمنحنى فيليبس بأنه مضلل تماما، لان المحور الرئيسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من معدل الأجر الحقيقي، حيث يعتقد فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ فيليبس بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون متساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية.

رفض فريدمان هذا الافتراض واقترح أن يشير المحور الرئيسي(الرأسي) في منحنى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار، وبالتالي فان معادلة تكوين الأجور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية.

إن هدف واضعي السياسات الاقتصادية هو التقليل من معدلات التضخم ومعدلات البطالة، وهذا ما لا يتناسب وطرح فيليبس الذي يرى بوجود علاقة طردية، من هنا ظهرت أفكار "ريتشارد ليبسي-1960R.Lipsey " في موضوع العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة ضمن طرفين أساسيين هما[1]:

- وجود علاقة خطية، وموجبة (طردية) بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية، وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل .
- وجود علاقة سالبة(عكسية) وغير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة وبين مستوى البطالة.

أما فريدمان فكانت إضافته بافتراض أن معدل التغيير في الأسعار وبالتالي معدل التضخم،(dp/p) ليس عاملا مهما في التأثير على الأجر النقدي ، أو في تغيره (dw/w) وهذا يعني ضمنيا أن سلوك العمال بالنسبة إلى الأجور لا يقوم على أساس من الرشد، بل هم يعانون من وهم وخداع نقدي ما دامت قراراتهم تبنى على أساس من الأجر النقدي وبمعزل عما يحدث للمستوى العام للأسعار[2].

إذا كان تخفيض كل من البطالة والتضخم على حساب الآخر، وإذا كان كل منهما يمثل هدفا حيويا للاقتصاد، فهنا لابد من الموازنة الدقيقة والرشيدة بين الهدفين حتى يتسنى لنا الوصول إلى أعلى مستوى يمكن تحقيقه للعمالة في حدود معدلات التضخم التي يستطيع الاقتصاد تحملها.[3] بعبارة أخرى أمام الاقتصادي أن يفاضل بين أوضاع عديدة كل منها يتضمن معدل للبطالة يقابله معدل معين للتضخم، بعض هذه الأوضاع يكون أفضل بالنسبة للبطالة أي يكون فيها معدل البطالة منخفضا للغاية ولكن معدلات التضخم التي تصحبها مرتفعة جدا مما يهدد النشاط الإنتاجي للاقتصاد، وبعضها يكون ملائما بالنسبة للتضخم حيث ترتفع الأسعار في ظلها بمعدلات بسيطة ولكن المقابل هو تفشي البطالة وتدهور مستوى العمالة.[4]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 198.

[2]-أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص 218-219.

[3]-منى الطحاوي، مرجع سابق، ص 99.

[4]-نفس المرجع السابق، ص 99.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على مفهوم النمو الاقتصادي واهم المفاهيم المرتبطة به، إذ يقصد بالنمو الاقتصادي تحقيق الارتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد الحقيقي كما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية المتطورة، أما التنمية الاقتصادية فتعني إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد وفي سلوك الأفراد الاقتصادية إضافة إلى تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد.

كما تناولنا أهم النظريات الاقتصادية التي ساهمت بالتعريف بظاهرة النمو الاقتصادي، من خلال فهم هاته العلاقة في شقها النظري، حيث ساهمت العديد من النظريات الاقتصادية بتقديم تصورها لآلية النمو الاقتصادي بداية برواد المدرة الكلاسيكية ادم سميث وريكاردو ومالتوس ، أما ماركس فعبر عن الطرح الاشتراكي والذي يعتبر نقيض الطرح الكلاسيكي بالإضافة إلى عديد الاقتصاديين الذين ينتمون لمدارس مختلفة،ولم تتوقف الأبحاث على الشرح النظري حيث ساهم العديد من الباحثين في نمذجة وشرح عملية النمو الاقتصادي ومن بين هاته النماذج تناولنا نماذج النمو المتوازن ونماذج النمو الخطية ونماذج النمو الذاتي.

أما فيما يتعلق بديناميكية العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي فنجد النتائج التي توصل إليها ARTHUR OKUN في دراسة حول الاقتصاد الأمريكي والتي تطورت لتصبح قانون اوكن فيما بعد؛ إذ تعتبر الأولى من نوعها حيث تناول علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة، كما يهتم صانعو السياسة الاقتصادية بقانون اوكن كونه منفذ حقيقي لحلول الاقتصاد الكلي.

الفصل الثالث

تطور وقائع كل من الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية

تمهيد:

مع تطور المجتمعات وترابط المصالح الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، كان اهتمام الباحثين يتوجه نحو بعض المتغيرات الاقتصـــادية لاعتقادهم بتأثيرها على الواقع الاقتصـــادي للدول، ومن بين هذه المتغيرات نجد معدل البطالة، حيث ناقش العديد من الاقتصـاديين هذا الموضـوع فكانت الإشـارة لأهميته الحفاظ على النسـيج الاقتصـادي إذا ما تم التحكم بنسـبه في الحدود الدنيا بالإضـافة إلى أن معدل البطالة المنخفض يسـمح بتحقيق معدلات نمو اقتصـادي، مما ينعكس بالإيجاب على الوضـع الاقتصـادي للدولة ومسـتوى معيشـة الأفراد، وللتعرف على تطور هاته المتغيرات يجب التعرف على وقائع التطور الاقتصادي لكل بلد .

في دراستنا لوقائع الاقتصاد الجزائري يمكن ملاحظة انه يعتمد على ريوع الصادرات النفطية بشكل رئيسي بنســبة 97% من إجمالي الصــادرات، حيث كان لأزمة النفط ســنة 1986 بالغ الأثر في انخفاض مداخيل الجزائر مما تسبب في ضـغط المشـاريع الاسـتثمارية المبرمجة وانخفاض التمويل اللازم لتغطية نفقاتها، الأمر الذي أدى بها إلى الاســـتدانة من الخارج، ومن هنا ظهر اختلال بالاقتصـــاد الوطني الكلي وتدهورت الحالة الاجتماعية والاقتصـــادية للبلاد، أما بقية الدول العربية والتي تم اعتمادها ضـــمن هاته الدراســـة يمكن ملاحظة تميز كل منها بخصوصية حيث نجد كل من الاقتصاد التونسي والمغربي والمصري يعتمدون بالأساس على السياحة وبعض الموارد الطبيعية لتمويل اقتصادياتهم، أما المملكة العربية السعودية فاعتمادها بشكل أساسي على عوائد النفط.

وفي هذا الفصل نحاول التعرف على وقائع تطور كل من اقتصاديات الدول محل الدراسة(الجزائر- تونس- المغرب- مصـر- السـعودية)، وهذا تمهيدا للفصـل الموالي والذي يتم من خلاله معاينة تطور المتغيرات محل الدراسـة، حيث قسـمنا هذا الفصـل إلى ثلاث مباحث هي: واقع ومراحل تطور الاقتصـاد الجزائري، واقع ومراحل تطور اقتصـاد بعض دول المغرب العربي (المغرب-تونس) ، واقع ومراحل تطور اقتصـــاد بعض دول المشـــرق العربي (مصـــر- السعودية) .

المبحث الأول : واقع ومراحل تطور الاقتصاد الجزائري

تنقسـم مراحل الاقتصـاد الجزائري إلى أجزاء مختلفة سـاهمت الظروف المحلية والدولية في رسـم معالمها، فمع بداية الاســتقلال كان الاقتصـــاد الموجه هو المنظم للحياة الاقتصـــادية لتليه مرحلة التخطيط اللامركزي مع بداية الثمانينات قبل البدء بعملية إصلاح النظام الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط

اعتمدت الجزائر على التوجه الاشـتراكي كنظام اقتصـادي للدولة، حيث تم تسـيير الاقتصـاد الوطني بالية التخطيط المركزي خلال الفترة 1967- 1979، والتحول إلى التخطيط اللامركزي خلال الفترة 1980- 1989 كنتيجة لغياب الجدوى الاقتصادية خلال فترة التخطيط المركزي وارتفاع تكلفتها.

اولا– الوضع الاقتصادي غداة الاستقلال 1962–1967

تميز الوضع الاقتصادي في المرحلة الأولى من الاستقلال بغياب القاعدة الصناعية والاعتماد على الزراعة، إثر مغادرة الإطارات والتقنيين الفرنسيين وترك فجوة في إدارة القطاعات الاقتصادية، أما القطاع المصرفي فيعتبر ضعيف إذ يتكون من أربعة بنوك متواجدة في الشـمال تقدم خدمات للمعمرين، ومع الظروف السـلبية للاقتصـاد الجزائري اتبعت الجزائر النهج الاشـــتراكي كنظام لإدارة دفة الحكم في البلاد، حيث نصـــت على ذلك كل المواثيق الرسمية انطلاقا من مؤتمر الصـومام سـنة 1956م وميثاقي طرابلس1962م والجزائر1964م[1]، ويمكن عرض مضـمون هذه المواثيق كالآتي[2]:

- **ميثاق طرابلس1962م:** اعتمدت الجزائر نظام التخطيط المركزي كأداة لتخطي عقبة التخلف وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، وذلك بالتركيز على الصـــناعات القاعدية الضـــخمة، بالإضـــافة إلى تأميم قطاعات عدة كالزراعة سنة 1963م والمناجم 1966م.
- **ميثاق الجزائر1964م:** أكدت بنود هذا الميثاق على ضـــرورة إقامة مجمعات صـــناعية تمتص معدلات البطالة المرتفعة.

ولتطبيق مضـمون هذه المواثيق وتجسـيدها على ارض الواقع قامت الجزائر بإتباع إسـتراتيجية الصـناعات المصنعة للاقتصادي الفرنسي ديستان دوبرنيس، حيث يتم إنشاء صناعات ضخمة تكون دعامة لقيام صناعات جديدة في المستقبل كالصناعات الخفيفة، وتجدر الإشارة إلى أن من خصائص الأقطاب الصناعية استنزافها لمبالغ رأسمالية ضخمة وتميزها بتكنولوجيا حديثة[3].

ثانيا– المخططات التنموية خلال الفترة 1967–1979م

تميزت هذه الفترة بالتخطيط المركزي كأداة مهمة بغرض تحقيق مســـتويات متقدمة من التنمية وكانت البداية مع المخطط الثلاثي الأول (التمهيـدي) ســـنـة 1967–1970م، ثم المخطط الرباعي الأول والرباعي الثـاني بالإضـافة إلى فترة انتقالية خلال سـنتي 1978–1979، ويمكن توضـيح مبالغ الاسـتثمارات المبرمجة لكل مخطط من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 3–1 : تطور الاستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1967–1979

المخططات / الحالة	المخطط الثلاثي الأول 1967–1969م			المخطط الرباعي الأول 1970–1973			المخطط الرباعي الثاني 1974 –1977			الفترة انتقالية 1978–1979	
	المخطط	الفعلي	التكلفة	المخطط	الفعلي	التكلفة	المخطط	الفعلي	التكلفة	المخطط	الفعلي

مسعود درواسي ، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990– 2004**" (أطروحة دكتوراه دولة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2005–2006، ص 340. [1]

مولود كبير، **واقع الادخار في الجزائر**، الطبعة الأولى، الاغواط – الجزائر، مطبعة رويغي، 2009، ص99. [2]

مولود كبير ، مرجع سابق، ص99. [3]

مبلغ الاستثمارات	**9.06**	**9.16**	**19.58**	**27.75**	**36.31**	**68.56**	**110.22**	**121.3**	**311.3**	**95.63**	**64.71**	**52.65**	**54.78**

***SOURCE** : Mohamed Cherif ilmane **, bilan de la biens d'equipement en Algérie**, crea.eng- Alger,1984 ,pp126-127.*

من الجدول السابق نلاحظ الفجوة في كل مخطط نتيجة التأخر في تنفيذ الاستثمارات ويمكن عرض أهم التغيرات التي مست الجانب الاقتصادي خلال كل مخطط فيما يلي :

1- المخطط الثلاثي الأول (التمهيدي) 1967-1969م

امتدت فترة هذا المخطط لثلاث سـنوات كاملة من 1967الى غاية 1969 إذ خصـص له 9.06 مليار دج لتبلغ تكلفته 19.58 مليار دج في نهاية المخطط، أما نصـيب الاسـتثمارات فقدر بأكثر من 50% من مخصصات هذا المخطط.

وبالنسـبة للهدف من هذا المخطط هو إعداد الوسـائل المادية والبشـرية لما يليه من مخططات، غير أن ما يعاب على هذا المخطط افتقاره للشـمول وعدم تحديده للأهداف بدقة، حيث لم تنجز سـوى 82% من حجم الاستثمارات المبرمجة[1].

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973م

خصـص لهذا المخطط 27.75 مليار دج وارتفعت نسـبة الاسـتثمارات الصـناعية فيه مقارنة بالمخطط السـابق لتصـل الى57.3%، وهذا لتوجه الدولة نحو الاسـتثمار في صـناعات جديدة تتعلق بقطاع المحروقات والصـناعات الميكانيكية، كما تميزت هذه المرحلة بعدة تغييرات مسـت الاقتصـاد الوطني كتأميم الشـركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات بنسـبة 51% سـنة 1971، والإعلان في نفس السـنة عن الثورة الزراعية لإعادة تنظيم القطاع، ويمكن تلخيص أهم أهداف هذا المخطط فيما يلي[2]:

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج المحلي الخام؛
- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي[3]؛
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية** –، الطبعة الأولى، دار الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 209-210.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 210.

[3] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص342.

تطلبت اسـتثمارات هذا المخطط مبالغ ضـخمة عجز عن توفيرها الاقتصـاد المحلي، فكان الحل بالتوجه نحو الاسـتدانة من الخارج لسـد الفجوة في تمويل الاسـتثمارات المبرمجة، إذ إرتفعت الديون الخارجية باسـتمرار حيث انتقلت من3.3مليار$ إلى 4.6 مليار$ سنة1973م[1].

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977م

يهدف هذا المخطط إلى محاولة الرفع من الناتج المحلي بنسـبة 10% سـنويا[2]، حيث خصـص له غلاف مالي قدره 110 مليار دج خلال مدة 4 سـنوات (1974-1977) وبلغت تكلفته الحقيقية 311.3 مليار دج، كما تمت الاسـتفادة من تجارب المخططات السـابقة وذلك بتدعيم الاسـتقلال الاقتصـادي وتعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والملاحظ في هذا المخطط ارتفاع المديونية لمستويات غير مسبوقة، حيث قدرت بـ 4.9 مليار $ مع بداية المخطط لترتفع إلى 6 مليار $ سنة 1975م و 12 مليار $ في نهاية هذا المخطط[3].

وبالعودة لطبيعة الاقتصاد الجزائري تعتبر المحروقات شريان الحياة الاقتصادية فهي تشكل اغلب صادراتها نحو الخارج بنسب مرتفعة، حيث قدرت هذه النسبة مع مطلع السبعينات بـ 69% لتبلغ أكثر من 96 % مع نهاية 1978م.

وكغيرها من الدول النفطية اعتمدت الجزائر على عائداتها من المحروقات لتمويل مخططاتها، حيث قدر سـعر البترول بالقيم الحقيقية سنة 1970م بـ 2.41 $، ليرتفع بنسب قليلة إلى غاية 1974م ثم إرتفع لأكثر من أربعة أضعاف اي9.7 $ وبقى بنفس المستوى لغاية 1979م، ففترة المخطط الرباعي الثاني استفادت من ارتفاع سعر البترول حيث قدرت عائدات الجزائر من المحروقات بـ5.5 مليار $ سـنة1974م بعد أن كانت لا تتعدى 0.977 مليار $ من السنة السابقة فالارتفاع في المداخيل يقدر بأكثر من خمسة أضعاف.

إن قطاع المحروقات لعب دورا أساسـيا في تغطية إجمالي الواردات في كل مخططات الفترة 1967-1977، فكانت نسـبة تغطية المحروقات لإجمالي الواردات 74% في المخطط التمهيدي و63%في المخطط الرباعي الأول، لتبلغ هذه النسـبة 83% في المخطط الرباعي الثاني أما في الفترة الانتقالية 1978-1979م فقدرت النسـبة بـ 89%[4].

4- الفترة الانتقالية 1978-1979م

[1] www.nationmaster.com/country/ag-algeria 01:34 12/03/2016.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 211.

[3] www.nationmaster.com/country/ag-algeria 05:34 12/03/2016.

[4] عمار زيتوني، "**المصادر الداخلية لتمويل التنمية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2004**"(أطروحة دكتوراه دولة)، معهد العلوم الاقتصادية باتنة، لخضر، الحاج وعلوم التسيير بجامعة 2006-2007، ص167.

سـجلت المخططات السـابقة تأخرا يتمثل في الفجوة بين ما تم تخصيصـه من أرصـدة مالية والتكلفة الحقيقة لكل مخطط، هذا الأمر انعكس سـلبا على الاقتصـاد الوطني حيث فاقت التكاليف قدرة الخزينة مع عدم توفر التمويل اللازم، حيث تم اللجوء إلى المديونية كحل بديل لإتمام مسـيرة هذه المخططات، كما اسـتمرت الجزائر في إتباع المنهج الاشـتراكي بصـفة مطلقة لتسـيير اقتصـاد الدولة وهذا ملاحظ من المظاهر العامة للاقتصـاد، "حيث انخفضـت اسـتثمارات القطاع الخاص ل5.5%سـنة 1978م بعدما كانت تسـاهم بأكثر من 45%في سـنة 1967م"[1].

وفي الفترة الانتقالية تم برمجة مشاريع استثمارية جديدة خصصت لها مبالغ مالية مقدرة بـ 95.8 و64.71 مليار دج خلال سـنتي 1978و1979م بالترتيب، بالإضـافة إلى إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني والمقدر بـ190.07مليار دج، مع إعادة تقييم مجموعة البرامج السابقة وذلك نظرا لتغير الأسعار[2].

مع نهاية الفترة الانتقالية ظهرت بعض المؤشـرات السـلبية التي تبين هشـاشـة الوضـع الاقتصـادي رغم ما تم التخطيط له، حيث بلغت معدلات البطالة25% مع نهاية 1979م بالإضـافة إلى إنخفاض حقيقي لمسـتويات المعيشة، غير أن الناتج المحلى الخام تميز بنمو متوسط ايجابي قدر بـ7%[3]، وهذا النمو في الناتج المحلي يعود في اغلبه إلى العائدات من المحروقات، أي أن الجهاز الإنتاجي الضـخم الذي خصـصـت له مبالغ كبيرة لم يسـاهم بالقدر الكافي في الناتج المحلي.

هناك من يعتقد بأن التأخر في انجاز المخططات يعود إلى عدم النجاعة والكفاءة في تنفيذها، حيث تم التوجه نحو اللامركزية في التسيير وإعتبار ذلك كحل يمكن أن يفيد في فترات مقبلة.

ثالثا– مرحلة التخطيط اللامركزي1980–1989م

في هذه المرحلة تم القيام بمجموعة من الإجراءات لتصحيح الإختلالات الناتجة عن الفترات السابقة، حيث لوحظ في هذه الفترة تغير في هيكل توزيع الاسـتثمارات بين القطاعات المختلفة (صـناعة، زراعة، بنية تحتية، وغيرها).

فكان هدف هذه المرحلة هو التخفيض من نسب الاستثمارات الصناعية وتوجيه هذه النسب إلى الاستثمار الزراعي والصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الجهوية في توزيع المصانع والسعي نحو اكتساب تكنولوجيا رخيصة وبسيطة الاستعمال[4].

لقد تميزت مرحلة التخطيط اللامركزي بمخططين خماسيين هما كالآتي:

1– المخطط الخماسي الاول1980–1984م

[1] *AHMED BENBITOUR, **l'Algérie en troisième millénaire defis et potentialites**. e'dition Marinoor, Algérie 1998, p50.*

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 344.

[3] عمار زيتوني، مرجع سابق، ص 157.

[4] *Hocine Benissad, **Algérie Restructuration et Réformes économiques 1973/1993**, OPU, Algérie 1994, p7.*

مع بداية هذا المخطط تم اعتماد التخطيط اللامركزي، وتخصـــيص غلاف مالي قدره 363.6 مليار دج، كما بلغت نسـبة الاسـتثمارات الصـناعية منه 36.36%[1] حيث نلاحظ انخفاض هذه النسـبة مقارنة بالفترات السـابقة وهذا يدل على التوجه نحو تنمية القطاعات الأخرى التي لم يتم التركيز عليها في المخططات السـابقة، أما بالنسبة للاستثمارات المتبقية والتي لم تنجز خلال المرحلة الانتقالية فتم تخصيص مبلغ 79.5 مليار دج لإتمامها.

كما قامت الحكومة بتجزئة 100 مؤسـسـة عمومية كبيرة تضـم ثلاثة أرباع النشـاط الاقتصـادي ليصـبح عددها 500 مؤسسة جديدة وذلك سنة 1983م[2]، وهذا كتوجه نحو إشراك القطاع الخاص.

كما انخفضت الاستثمارات الإنتاجية من 56%الى24% خلال سنتي 1980و1984م بالترتيب، وهذا لصـالح الاسـتثمار في البنية التحتية حيث ارتفعت نسـبة اسـتثماراتها من 30% إلى 55% خلال سـنتي 1980و 1984م بالترتيب، ويفسر هذا الاختيار بمحاولة تحسين القدرة الاستيعابية والرفع من وتيرة الاستثمارات المنتجة[3].

أما بالنسبة للمديونية فشـهدت انخفاضـا مسـتمرا حيث بلغت قيمتها في نهاية المخطط 15.9 مليار $ بعد أن وصـل حجم الدين الخارجي إلى أقصـى مسـتوى له سـنة 1979 والمقدر ب 20مليار $، ويعود السـبب في انخفاض حجم الديون الخارجية لعاملين أساسيين هما:

- الارتفاع في سعر البترول نتيجة للازمة البترولية بعد تغير نظام الحكم الإيراني سنة 1979م؛
- انخفاض القدرة الشرائية لعملة الدولار بسبب ظهور عملات منافسة بعد إلغاء اتفاقية بروتن وودز.

وكنتائج اقتصـــادية لهذه الفترة تضـــاعف الناتج الداخلي الخام بالســـعر الجاري حيث ارتفعت قيمته من 113مليارد ج سـنة 1979م إلى 225.4 مليار دج سـنة 1984م وسـجل نمو سـنوي قدره 5.8% خارج المحروقات[4].

2- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989م

قدر الاعتماد المالي لهذا المخطط بـــ 828.38 مليار دج، مع ارتفاع حصـة القطاع الفلاحي إلى 15% مقارنة مع المخطط السابق، كما انخفضت حصة القطاع الصناعي إلى 31.7%، وكغيره من المخططات جاء هذا المخطط لإتمام ما تبقى من المخطط السابق فخصص لذلك غلاف مالي قدره 306.77 مليار دج.

يهدف المخطط الخماسـي الثاني إلى مواصـلة نمو الإنتاج والاسـتثمار تلبية لاحتياجات السـكان المسـتمرة، والذين يتزايد عددهم بمعدل سنوي قدره 3.2%[5].

---

[1] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 354.

[2] عبد السلام مخلوفي، " **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي** "، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالمركز الجامعي بشار – الجزائر: 20-21افريل 2004، ص9.

[3] *AHMED BENBITOUR, **Op.Cit**, p63.*

[4] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص ص 357-358.

[5] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص ص 354-355.

وبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية خلال فترة هذا المخطط لوحظ ارتفاع حجم المديونية الخارجية من 15.9 مليار$ سنة 1984 إلى 28.6 مليار $ سنة 1989م. حيث يرجع سبب ذلك إلى تدهور حصة الجزائر من مدا خيل المحروقات بعد الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986بنسبة تقدرب50%[1]، فانخفض دخل الجزائر الناتج عن تصدير المحروقات من 64564 مليون دج سنة 1985م إلى 34935 مليون دج سنة 1986م[2]، كما ألقت هذه الأزمة بظلالها لتزيد من الضغوط المالية خلال السنوات المقبلة وذلك للارتفاع الكبير لحجم خدمة الدين بالنسبة للصادرات حيث بلغت هذه النسبة 78% سنة 1988م رغم أنها لم تتجاوز الـــ 36% سنة 1985م.

لقد تميزت هذه الفترة باضـــطرابات اقتصـــادية متعددة كانخفاض أســـعار البترول وارتفاع معدل التضـــخم وضـغوط المديونية، كل هذه العوامل وغيرها كانت سـببا في خوض الجزائر لتجارب اقتصـادية جديدة خلفت أثارا واضـحة على البنية الاقتصـادية والاجتماعية، وسـاهمت في التحول الحتمي من الاقتصـاد الاشـتراكي إلى اقتصـاد السوق، بعد المرور بالتعديل والتثبيت الهيكلي وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني :الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1989–1998م

تعرف سياسات الإصلاح الاقتصادي بأنها تلك الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية قصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي لبلد ما وفق قواعد معينة، وتتنوع هذه السياسات وفق عمق المشاكل القائمة في هذا البلد[3]، حيث تهدف برامج الإصلاح الاقتصادي إلى استعادة التوازنات الداخلية والخارجية وتحسين كفاءة اســتخدام الموارد في القطاعات العامة والخاصــة، فمرحلة الإصــلاحات تأتي بعد حدوث إختلالات في التوازن الداخلي والخارجي للبلد، وكغيره من الاقتصاديات المتخلفة شهد الاقتصاد الجزائري عدة اختلالات تمثلت في تدهور مؤشراته الاقتصادية الكلية ومن بين الأسباب المؤدية لهذه الاختلالات نجد[4]:

- إتباع نظام التخطيط أهمل قاعدة التسيير الاقتصادي الراشد، بالإضافة إلى إهمال القطاع الخاص والتوجه نحو القطاع العام؛
- اعتماد الجزائر على التمويل بالعجز لسـد متطلبات مشـاريعها الاسـتثمارية أدى إلى نمو غير متوازي بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي؛
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية وتدهور شروط التبادل التجاري؛
- الأمن الغذائي بحيث لا يوجد توازن بين النمو السكاني والنمو في إنتاج الغذاء؛

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص214.

[2] WWW.ONS.DZ 02:33 15/02/2016

[3] خليل عبد القادر وسليمان بوفاسة، " **الإصلاحيات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم**"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس– الجزائر: 04–05 ديسمبر 2006، ص4.

[4] **الاقتصاد الهيكلي**"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني **التعديل الاقتصادي ومطرقة والإنعاش الهيكلية الاختلالات سندان بين الجزائري** نعيمة برودي، " من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس– الجزائر: 04–05 ديسمبر 2006، ص ص2–5.

- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- انعكاس أزمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية حيث انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7 مليار$ سنة 1985 إلى 7,9 مليار$؛
- أثر المديونية الخارجية على الاســتقرار النقدي و التزايد المســتمر لمعدلات خدمة الدين، حيث تطورت خدمة الديون من 0,3 مليار$ سنة 1970 إلى 5 مليار$ سنة 1987 و 7 مليار$ سنة 1989.

ونظرا للوضــعية المتردية التي يعاني منها الاقتصــاد الجزائري كانت أنظار الحكومة الجزائرية موجهة نحو الحل الخارجي بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية، قصد الخروج من الموقف الحرج والقبول بكافة اقتراحات صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فكانت البداية مع رسالة حسن النية التي أرسلها وزير المالية إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989 حيث أكد فيها على "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية و الإعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار، بما في ذالك سياسة سعر الصرف "[1]، ليتم بعد ذلك الانطلاق في تطبيق الاتفاقيات والتي تمثلت في:

- برنامج الاستعداد الائتماني الأول 1989؛
- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني1991؛
- برنامج التثبيت الهيكلي1994؛
- برنامج التعديل الهيكلي 1995؛

اولا– برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1989م

قامت الجزائر بالتوقيع على برنامج الاستعداد الائتماني الأول والذي يمتد خلال الفترة 31 ماي 1989 – 30ماي 1991، وذلك بسبب عجز ميزان المدفوعات[2] حيث استفادة الحكومة الجزائرية من السحب غير المشروط من حصتها والمقدرة بـ 623 مليون وحدة سحب خاصة*، وتحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض قيمته 886 مليون $[3].

كما قامت الجزائر بعدة إجراءات تمثلت في[4] :

---

[1] فاتح ساحل ولطفي شعباني، "**آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس– الجزائر: 04–05 ديسمبر 2006، ص4.

* وحدة سحب خاصة تساوي 1.456234 دولار.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص220.

[3] عزيزة بن سمينة، "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس– الجزائر: 04–05 ديسمبر 2006، ص ص6–7.

[4] نفس المرجع السابق، ص7.

- ضـغط عجز الموازنة والتقليل من الإنفاق الحكومي لمحاربة التضـخم والعجز الخارجي، بالإضـافة إلى تبني سياسة نقدية صارمة وتخفيض قيمة الدينار[1]؛
- تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي؛
- إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛
- إنشـاء قانون النقد والقرض 90-10 في 1990/4/14، والذي يهتم بتنظيم القطاع المصـرفي وإعادة الاعتبار لمساهمة السوق النقدي في رسم الملامح العامة للاقتصاد الوطني[2]؛
- الإعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة وأسعار الصرف؛
- تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

ثانيا– برنامج الاستعداد الائتماني الثاني في جوان 1991م

في 3 جوان 1991 أبرم الاتفاق الثاني مع صـندوق النقد الدولي حيث التزم بمنح قرض قدره 400 مليون $، ويتم اخذ هذا القرض على أربع دفعات كل دفعة مقدارها 100 مليون$ مع ضرورة مواصلة

الإصلاحات وفق الشروط الآتية[3]:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم وتخفيض الدينار؛
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات[4]؛
- تحرير التجارة الخارجية وتشجيع تدفق رأس المال الأجنبي؛
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبة والجمركية.

وكحصـيلة للفترة 1989-1994 سـجل معدل التضـخم أعلى مسـتوى له سـنة 1992 حيث بلغ 31.7%، كما انخفض متوسط دخل الفرد من 3524 $ سنة 1990 إلى 1853$ سنة 1993، مما أدى إلى انخفاض الاسـتهلاك الفردي ب 6,4 %، أما بالنسـبة للمديونية فحافظت على نفس المسـتوى المحقق خلال سـنة 1990، في حين ارتفعت نسـبة خدمة الدين من 73.9% سـنة 1991 إلى 76.5% سـنة 1992م، وشـهدت أسـعار النفط انخفاضـا كبيرا سـنة 1993 حيث بلغ سـعره 14.1$ بعدما تعدى عتبة ال20 $

---

1. وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص221.
2. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006، ص 188.
3. بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 190.
4. وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص221.

سـنة1992،كما تميزت هذه الفترة بانفلات امني وتدهور للحالة الاجتماعية وارتفاع لمعدل البطالة من 20 ٪ سـنة 1990 إلى 29.25٪ سـنة 1993، هذا بالإضـافة إلى تسـجيل متوسـط معدل نمو سـالب يقدر بـ (0.26-٪) خلال الفترة 1990-1994؛ كل هذه المؤشـرات أعطت انطباعا سـلبيا لسـير الإصـلاحات، حيث جمد القسـط الأخير من القرض المسـتحق تحريره خلال شـهر مارس 1992 لعدم احترام الحكومة الجزائرية محتويات الاتفاقية[1].

ثالثا- برنامج التثبيت الهيكلي1994-1995م

رغم الإصـلاحات التي اعتمدتها الجزائر اسـتمرت موجة الاختلالات الهيكلية، فطلبت الحكومة الجزائرية مسـاعدة صـندوق النقد الدولي لإيجاد وصـفة العلاج المناسـبة؛ والتي تهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فكان التوجه لإبرام اتفاق جديد لبرنامج الاسـتقرار الاقتصـادي القصـير المدى ولمدة سـنة كاملة إبتداءا من 11-افريل-1994 إلى غاية 31-مارس-1995، حيث اسـتفادت الجزائر من قرض قدره 1.037 مليار$ يتم تسـليم 551.5 مليون $ مباشـرة بعد الاتفاق ويقدم الباقي على دفعات، كما تم الاتفاق على إعادة الجدولة للديون وتتمثل أهداف هذا الاتفاق فيما يلي[2]:

- تحقيق معدل نمو 3٪ سنة 1994 و6٪ سنة 1995 بنية استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشطين التي تدور حول نسبة 4٪ اليد العاملة؛
- تخفيض معدل التضخم ومقاربته لمعدل التضخم العالمي واستعادة التوازن الخارجي؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن، ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة[3].
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاسـتثمارات العمومية ب5.5٪ من الناتج المحلي الخام ما بين 95/94-98/97.

نتج عن هذه الإصلاحات ارتفاع لرصيد العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار$ نهاية سنة 1994، ليبلغ رصيد الجزائر الكلي من العملات الأجنبية 2.6 مليار$، كما انخفض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7 % من الناتج الداخلي الخام، في حين قدرت قيمة الدولار الواحد ب35.1 دينار جزائري[4].

---

1. لمزيد من الاطلاع انظر : - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص190-194.
   - عزيزة بن سمينة ، مرجع سابق، ص8.
   - 19/02/2016 00:05 www.opec.org
   - فاتح ساحل ولطفي شعباني، مرجع سابق، ص5.
2. وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، 222.
3. مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 376.
4. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

كل هذه المؤشـرات كانت محل إعجاب صـندوق النقد الدولي حيث أشـاد المدير العام للصـندوق بالنتائج المحققة في قوله[1]:(البرنامج مع الجزائر خاصة فيما تعلق بسياسة الميزانية والنقدية وتحرير التجارة الخارجية، تم تنفيذه بدقة)، الأمر الذي مكن الجزائر من الاسـتمرار في الإصـلاحات الموسـعة لثلاث سـنوات أخرى مع إعادة جدولة ثانية للديون.

رابعا– برنامج التعديل الهيكلي(التمويل الموسع) 1995–1998م

جاء هذا البرنامج كمرحلة تكميلية لبرنامج التثبيت الهيكلي ويمتد خلال الفترة ما بين (ماي1995 و ماي 1998)، وبمقتضى هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على مبلغ مالي يقدر بـــ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاص DTS[2]، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية بالإضـــافة إلى الحد من التضخم وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

كما تميز هذا البرنامج بإعادة جدولة الديون لكل من نادي باريس ونادي لندن، حيث تقدر الديون التي أعيد جدولتها خلال (1994–1995) مع نادي باريس بأكثر من13 مليار$، وتضـمن الاتفاق حول إعادة جدولة ديون نادي باريس عدة بنود تمثلت في تمديد فترة التسديد إلى 16 سنة مع مدة عفو تقدر بـــ 4 سنوات على الأكثر، و يبدأ التسديد مع انتهاء فترة الإعفاء أي إبتداءا من 31 ماي 1998[3].

وبالنســبة لنادي لندن كان الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار$ من الديون في جوان و جويلية 1996، و هي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية11 ديسمبر 1998؛ حيث تم إعادة جدولة هذا الدين على أساس فترة استحقاق 15,5 سنة منها 6,5 سنة عفو[4].

ويمكن تلخيص أهم النتائج الايجابية للإصلاحات فيما يلي[5]:

- شـهد معدل التضـخم انخفاضـا مسـتمرا فانتقل من 29% سـنة 1994الى 5.7% سـنة 1997 و 2.7% سنتي 1999؛
- ارتفاع احتياطي الصـرف من 1.5 مليار$ سـنة 1993 إلى2.1 مليار$ سـنة1995 ليبلغ8 مليار$ 1997سنة؛
- تراجع نسـبة خدمة الديون إلى الصـادرات حيث انخفضـت من 83% سـنة 1993 إلى 30% سـنة 1997 و 28% سنة 2000؛

1.222 وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص

2.377 مسعود درواسي، مرجع سابق، ص

3 نعيمة برودي، مرجع سابق، ص5.

4. نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

5.145 عمار زيتوني، مرجع سابق، ص

- كما شـــهد الناتج المحلي الخام نموا متواصـــلا حيث ارتفع من 2% ســـنة 1993 إلى 4% ســـنتي 1994-1995 واستمر نموه لمعدل يفوق 4.2% سنة 2000.

أما النتائج السلبية للإصلاحات نلخصها فيما يلي:

- تسبب البرنامج في تكلفة اجتماعية كبيرة جدا، حيث ألحق ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم توفير مناصب جديدة[1]؛
- إن سياسة صندوق النقد الدولي تهدف إلى تحقيق التوازنات الكلية، حيث تم استعمال أدوات السياسة المالية للوصول إلى معدل مناسب للتضخم بغرض التأثير على الطلب الكلي، فكان ذو جدوى اقتصادية بالنسـبة لحالة الجزائر وسـاهم في تحقيق ملاءة مالية تجاه الدائنين، غير أن برنامج التعديل الهيكلي لم يجدي نفعا في التأثير على العرض الكلي[2]؛
- بقي مستو الناتج خارج قطاع المحروقات ضعيف جدا، فاستمر قطاع المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني بنسبة 95% من صادرات الجزائر، هذا الوضع كان سببا مباشرا في التأثر بالصدمات الخارجية كالأزمة الآســيوية ســنة 1998 والتي تســببت في انخفاض أســعار البترول من 18.68$ ســنة 1997 إلى 12.28$ سنة 1998[3].

مع سنة 1999 ارتفع سعر البترول ليبلغ 17.28$ حيث واصل ارتفاعه خلال السنوات الموالية، فكانت البداية لمرحلة جديدة شهدها الاقتصاد الجزائري مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، خلال الفترتين 2001/2003 و2005/2009 على التوالي.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة

رغم الارتفاع المتواصل لأسعار البترول بعد سنة 1998، لم تطمئن الحكومة الجزائرية لوضعها الاقتصادي إلا بعد توضح الرؤية لمسار المداخيل من الصرف الأجنبي، والتي استمرت في التراكم حيث بلغت 11.9 مليار$ ســنة 2000، وللاســتفادة من ذلك اعتمدت الجزائر خلال الفترة 2001/2009 على برنامجين يتعلق الأول ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والثاني ببرنامج دعم النمو.

اولا- برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2003م

---

[1] حاكمي بوحفص، " **الاقتصاد الجزائري الإصلاح النمو والإنعاش** "، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة البليدة – الجزائر: 21-22 ماي 2002 04، ص 3.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص223.

[3] انظر:

- *MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2001, Octobre 2000, p5.*
- *www.opec.org 17:48 19/02/2016.*

تم صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي خلال الفترة الممتدة بين 2001-2003 بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، إذ تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين الأمر الذي شكل ضغطا على الحكومة حيث قامت برفع كتلة الأجور والتي كلفت الخزينة 130 مليار دج[1]، وللحد من البطالة الناتجة عن معدل النمو السكاني وغياب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد تم توفير 728500 منصب شغل دائم و 271000 منصب شغل مؤقت.

وزعت مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مجمل القطاعات، فكانت الحصة النسبية لقطاع الأشغال العمومية 40% أما التنمية المحلية فقدرت بـــ 21.5%، في حين وجهت باقي النسبة إلى دعم الإصلاحات والموارد البشرية بالإضافة إلى قطاعي الفلاحة والصيد البحري[2].

وشهدت سنة 2002 عجزا في الموازنة قدر بـــ 100مليار دج أي بنسبة 23.9% من الناتج المحلي، كما استحوذت هذه السنة على تنفيذ اكبر جزء من البرنامج فتم استهلاك 380 مليار دينار من أصل 525 مليار دينار المبرمجة للمخطط[3]، كما ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الخام من 3.3% سنة 2002 إلى 4.7% مع نهاية البرنامج، كما تميز سعر الصرف بالثبات النسبي تجاه الدولار حيث تراوح سعر الصرف مقابل الدولار بين 77.2 دج و 79.6دج خلال فترة المخطط، ولمعرفة الوضع الاقتصادي يمكن الإشارة لأهم المؤشرات الاقتصادية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 3-2: بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2004

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
احتياطات الصرف مليار $	11.9	17.9	23.1	32.9	43.1
واردات مليار $	9.17	9.9	12.0	13.5	18.3
سعرالبترول $/برميل	27.6	23.1	24.3	28.1	36
مداخيل الجزائر من المحروقات مليار $	21.4	18.4	18	23.9	31.3
رصيد صندوق ضبط الموارد في 31-12 مليار دج	232.1	171.5	27.9	320.8	721.6

من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات :

- *Statical Bulletin of Arab Countries, Arab Monetary Fund,2010.*
- *www.opec.org* *19:18* *19/02/2016*
- *www.ONS.DZ* *19:03* *15/02/2016*
- *www.perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/* *21:07* *05/03/2016*
- *MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2008.*

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص230.

[2] *Conseil National Economique et Social.*

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص230.

من الجدول السابق نلاحظ التحسن المستمر في احتياطي الصرف الأجنبي، حيث ارتفع من 11.9مليار$ إلى أكثر من ثلاث أضعاف خلال الفترة الممتدة بين بداية ونهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويعود هذا الارتفاع في الصرف الأجنبي إلى تحسن مداخيل الجزائر البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول كما هو موضح في الجدول، حيث قامت هذه المداخيل بتغطية الواردات التي كانت في تزايد مستمر والتي إرتفعت بالضعف بين سنتي 2000 و 2004.

كذلك من الجدول نلاحظ الرصيد الموجب لصندوق ضبط الموارد خلال فترة البرنامج، عدا التدهور الكبير خلال سنة 2002 حيث انخفض رصيد صندوق ضبط الموارد إلى 29.9 مليار دج بعدما كان يقدر بـ 171.5 مليار دج، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض أسعار البترول لسنتي 2001 و2002، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة الواردات بنسبة 17.5% مقارنة بالسنة السابقة.

أما بالنسبة للمديونية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي فشهدت انخفاضا طفيفا نتيجة التحسن في مداخيل الجزائر، حيث انخفضت المديونية من 25.2 مليار $ سنة 2000 إلى 22.5 مليار$ لتحافظ على هذا المستوى لغاية 2004، كما انخفضت خدمة الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 31.8% سنة 2002 مع تواصل انخفاضها إلى مستوى 17.6%سنة 2004، أما إذا تكلمنا عن قيمة خدمة الدين فنجدها تراوحت بين 4.1 و5.6 مليار$ خلال سنتي 2002-2004 .

والجدول التالي يلخص أهم التغيرات فيما يخص المديونية والناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 3-3: أهم التغيرات المتعلقة المديونية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2000-2004

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
إجمالي ديون خارجية مليار $	25.2	22.5	22.6	23.3	21.8
الناتج المحلي الإجمالي مليار $	79	55.1	57	68	85
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي مليار $	31.8	40.8	39.7	34.4	25.6

من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات:

- *www.bank-of-algeria.dz/ 01:19 01/03/2016*
- *WWW.ONS.DZ 03:22 15/02/2016*
- *CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL*

ثانيا- برنامج دعم النمو 2005-2009م

إستمرت الجزائر في تحسين الوضعية الاقتصادية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي فتم رصد غلاف مالي قدر ب 55 مليار $ ما يعادل 4200 مليار دينار ممول من طرف صندوق ضبط الإيرادات[1].

فكان الاهتمام بالبنية التحتية بنسبة 40% من الغلاف المالي الكلي للبرنامج، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع ضخمة كمشروع مليون وحدة سكنية والطريق السيار شرق- غرب وتجديد السكك الحديدية، كل هذه المشاريع كان الهدف منها محاولة تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية[2].

وارتفعت الواردات السلعية لسنة 2008 إلى 30 مليار$ بعدما كانت لا تتجاوز الـ 26 مليار$ في السنة الماضية فالزيادة قدرت بـــ13.3%، كما قامت الحكومة برفع سعر البترول المرجعي خلال سنة 2007 حيث حدد بـــ 37$ بدلا من 19 $[3]، وهذا يعكس الصورة الايجابية المتوقعة لأسعار البترول في السوق الدولية، كما واصل الناتج المحلي نموه الايجابي حيث بلغت نسبة نموه 5.5%سنة 2005 و9.2% سنة 2006، لينخفض بعد ذلك إلى 5.4% سنة 2007، وبالنسبة لسعر الصرف مقابل الدولار لم يشهد تغيرا كبيرا حيث قدر ب73.3دج سنة 2005 لينخفض إلى 72.6 و 69.9دج خلال سنتي 2006 و2007 بالترتيب، والجدول التالي يبين بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 3-4: بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطات الصرف مليار $	56.1	77.7	110.1	143.10	147.22
واردات مليار $	20.3	21.4	27.4	39.4	39.2
سعر البترول $/برميل	54.6	65.85	74.94	99.97	62.10
مداخيل الجزائر من المحروقات مليار $	45.09	53.42	58.20	77.19	44.41
إجمالي ديون خارجية مليار $	16.8	5.7	5.7	5.8	5.3
ناتج محلي إجمالي مليار دج	7564.7	8512.2	9408.3	11042.8	10212
صادرات مليار $	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18

المصدر من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات:

- النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، 11 سبتمبر 2010، ص ص 15-26.
- *www.bank-of-algeria.dz/ 12:13 01/03/2016*
- *http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/ 22:23 05/03/2016*
- *www.opec.org 23:04 19/02/2016*
- *http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD.htm 00:50 31-03-2016*
- *MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2008.*

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص231.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص231.

[3] http://www.mf.gov.dz/economie 05:39 13/01/2016

من خلال الجدول السـابق نلاحظ بأن هذه الفترة تميزت بطفرة مسـت الأسـواق الدولية، فارتفع سـعر البترول لمستويات قياسية متخطيا عتبة الـ 99$ سنة 2008، حيث انعكس بصفة ايجابية على احتياطي الصرف والذي استمر في التزايد ليبلغ 147.22 مليار $ أي بقيمة اكبر من الضعف لما كان عليه سنة 2005، بالمقابل نلاحظ الانخفاض الكبير للمديونية الخارجية من 16.8مليار$ سـنة 2005 إلى 5.7مليار$ خلال 2006، محافظة على هذا المسـتوى خلال بقية الفترة مثلما يوضـحه الجدول، أما بالنسـبة للناتج المحلي الإجمالي فكان في تزايد مستمر ليبلغ 11042.8 مليار دج سنة 2008 و 10212دج سنة 2009، إذ لم تؤثر عليه الزيادة في فاتورة الإيرادات والتي كانت بدورها ترتفع باستمرار.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014م

تم اعتماد برنامج التنمية الخماسـي للفترة 2010-2014 كمرحلة مكملة لبرنامج دعم النمو حيث تم تخصيص 21.214 مليار دج (286 مليار دولار)، ويشمل البرنامج جزئين[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل حوالي 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

تم تخصيص هذا البرنامج ضمن ست محاور تتعلق بالتنمية البشرية، المنشآت الاساسية، تحسين الخدمة العمومية، التنمية الاقتصادية، محور البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال، كما كان من اولوياته مكافحة البطالة بالرهان على خلق 3 مليون منصب شغل الى غاية 2014 وتخفيض نسب البطالة الى حدود 9 %[2].

الجدول رقم 3-5 :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة المحدد بين 2010-2014

االبرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج "مليار دينار جزائري"	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج	االبرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج "مليار دينار جزائري"	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج	االبرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج "مليار دينار جزائري"	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:- السكن. -التربية، التعليم العالي، التكوين المهني. -الصحة	9903 3700 1898 619 1800 1886	% 45,42	2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية	8400 5900 2000 500	% 38,52	3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية : - الفلاحة والتنمية الريفية -دعم القطاع الصناعي العمومي	3500 1000 2000 500	%16.05

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)**، الاثنين 24 ماي 2010، ص 01.

[2] عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق،الطبعة الاولى 2011، دار الخلدونية ، الجزائر،ص ص 309-319.

-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية - باقي القطاعات					**-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل**			

المصدر : بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي

مع بداية البرنامج الخماسي وفي ظل تحسن اغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي (الإنتاج الداخلي الخام الاستثمار العمومي أسعار البترول النفقات العمومية...)، لم تشهد معدلات البطالة أي تغير إذ حافظت على نسبها في حدود 10% أما معدلات التضخم فتراوحت نسبتها بين 3.9- 5% الى غاية 2010-2018.

المبحث الثاني : واقع ومراحل تطور اقتصاد بعض دول المغرب العربي (المغرب–تونس)

تعتبر كل من المغرب وتونس بالإضـافة إلى الجزائر من أهم الدول ذات الوزن الاقتصـادي في شمال إفريقيا، كما أنها تحظى باهتمام مجموعة دول جنوب أوربا لأهمية الشـراكة ضـمن حوض البحر المتوسـط وانعكاسـات ذلك بايجابية على كل الدول ذات التبادل التجاري والاقتصـادي، وبدراسـة تطور كل من اقتصـاديات هاته الدول نجد أنها مرت بمراحل مكنتها من التحسين المستمر لوضعها والرفع من أهميتها الاقتصادية خصوصا بعد إجراء جملة الإصلاحات الاقتصادية برعاية الهيئات الدولية وهذا ما نحاول التعرف عليه خلال هذا المبحث.

المطلب الاول : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المغربي والتونسي قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية

كان توجه المغرب اقتصاديا نحو الاقتصاد الحر ولتسيير الاقتصاد اعتمد على جملة مخططات بداية من الاستقلال– **سنة 1956 –** وصولا إلى فترة الإصلاحات الاقتصادية سنة 1983؛ تمثلت في المخططات(الخماسي –الإنعاش الاقتصادي- 1964/1960 ، الثلاثي 1967/1965 ،الخماسي الثاني 1972/1968، الخماسي 1977/1973 الثلاثي 1980/1978).

أولا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المغرب قبل الاصلاحات الاقتصادية

تميز الاقتصاد المغربي بتواضع امكانياته مع بداية الاستقلال والتي سرعان ما تم تحسين استغلالها وفق جملة المخططات الخماسية والثلاثية حتى سنة 1980، نتعرف على كل من هاته المخططات وفق مايلي:

1– الاقتصاد المغربي غداة الاستقلال1956–1959 : منذ الاستقلال اختار المغرب الاقتصاد ذو التوجه الليبيرالي المطبوع بطابع مختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، ويتميز الاقتصـاد المغربي بانه غير نفطي حيث تشـكل له

فاتورة النفط عبئا كبيراكما ان موارده الطبيعية متأتية اســاســا من الفوســفات والذي لايغطي كامل احتياجاته[1]، واعتمد المغرب إسـتراتيجية التنمية في قطاعين رئيسـيين هما: قطاع الصـناعة و الزراعة، و تم دعم هذه الإسـتراتيجية من المواد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات و المحاصيل الزراعية، و أصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية[2] (تمثل إيرادات الفوســفات 50% من إيرادات الدولة)، وذلك لأن هذا الأخير يمثل ما يقارب 20% من الإنتاج العالمي و حوالي ثلث الصادرات الدولية من الفوسفات[3].

2- المخطط الخماسـي (الإنعاش الاقتصـادي) 1960-1964: و الهدف من هذا المخطط هو مباشـرة الإصـلاح الزراعي والعمل على التوجه للصـناعة ، وجعل الصـناعة الثقيلة هي الأسـاس و المحرك الرئيسـي لباقي القطاعات، و إنشـاء صـناعات أولية تحويلية، كما تم إقرار فك الربط بين العملة المغربية والفرنك الفرنسـي ، بالإضـافة إلى محاولة التحكم في التحويلات المالية خصـوصـا تحويلات الفرنسـيين الذين يهربون أموالهم إلى الخارج؛ بتأسيس مكتب للصرف[4].

شـهدت هاته المرحلة نسـب نمو معتبرة قدرت 5.7% سـنة 1963 ناتجة عن تحسـن أداء القطاع الفلاحي وخدمات القطاع العام، لكن هاته النسبة انخفضـت إلى 1.5% في السـنة الموالية نتيجة تردي المناخوانعكاس ذلك على المنتج الفلاحي؛ وتبعية الاقتصاد بنسبة كبيرة للعائدات الفلاحية.

3- المخطط الثلاثي 1965-1967: تم التركيز في هذا المخطط على الفلاحة و الصـادرات و السـياحة، مع التوجه نحو تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصـادية، وتكريس الحرية الاقتصـادية بالاهتمام بالقطاع الخاص و اعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد، فتم توجيه الاستثماراتها إلى إنشاء السدود و تطوير آليات الاستغلال في القطاع الفلاحي، و إنشـاء شـبكات كهربائية على مسـاحة شـاسـعة، أما في مجال السـياحة فقط اعتمد المخطط إنشـاء تجهيزات كبيرة مهمة والمتمثلة في بناء الفنادق و تحسـين جودة الخدمات في المناطق الأكثر جلبا للسـياح فالاهتمام الكبير للدولة بقطاع الفلاحة و السياحة كان من أجل جلب العملة الصعبة.

4- المخطط الخماسي 1968 – 1972: جاء هذا المخطط استكمالا لبقية المخططات فكانت اهتماماته تنصب حول الفلاحة والسياحة مع الاهتمام بالصناعة، حيث تم تشـجيع الفلاحة التصـديرية و تطوير و تحديث

---

[1] حاكمي بوحفص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009، ص 12.

[2] جمال عمورة ، **دراسة تحليلية و تقييميه لاتفاقيات شراكة عربية الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 99.

[3] أحمد صديق، **إتحاد المغرب العربي في العالم العربي**، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية ، 1991، ص 78.

[4] www.marocdroit.com 20-12-2016 (13.42)

وسـائل الإنتاج الضـرورية للحصـول على كميات مضـاعفة من الإنتاج؛ يمكن الاشـارة الى ان هذا المخطط والذين تميزا بمركزية الاقتصاد.

5- المخطط الخماسـي الثالث 1973 – 1977: جاء هذا المخطط بسـياسـة جديدة ذات طابع نقدي للأوضـاع الاقتصـادية، والاجتماعية التي أفرزتها مرحلة السـتينات، و لذلك أعتبر هذا المخطط بمثابة سـياسـة تصـحيحية لاسـتراتيجيات الدولة السـابقة في معالجة الأوضـاع العامة للبلاد، حيث أعطى بعض الأولوية للقطاع الصناعي، و قرر بعض الإصـلاحات في الميدان المالي و الضـريبي كما أقر بعض الإصـلاحات الاجتماعية، و عمل على تشـجيع عمليات النمو في الأقاليم المهشـمة و انتهاج سـياسـة اللامركزية، بالتشـجيع على شـراء أسـهم الأجانب[1]، اذ انتقل نتيجة ذلك حجم الاستثمارات من 1.2 مليار درهم إلى 10.2 مليار درهم في الفترة ما بين 1973 – 1977، ولكن المشـاكل التي عرفها انخفاض الطلب على الفوسـفات و الزيادة آنذاك في أسـعار البترول، ساهمت في التوجه نحو تبني برامج وسياسات التصحيح الهيكلي.

المخطط الثلاثي (1978 – 1980): تم التوجه نحو المؤسسات الدولية لطلب امكانية المساعدة والترتيب لاصـلاحات اقتصـادية وتعديل هيكلي يمس كامل البتنية الاقاتصـادية للبلد، غير ان المفاوضـات مع البنك الدولي لت توصـل لنتيجة تذكر، غير ان ارتباط الاقتصـاد بالفلاحة والتي ترتبط بتأثير المناخ سـاهمت في تذبذب الوضـعية الاقتصادية مع تطور مستوى المديونية؛ واهم مظاهر تدهور الحالة الاقتصادية للمغرب نتيجة ذلك لوحظ[2]:

- بالنسـبة للميزان التجاري بلغت تغطية الصـادرات للواردات 55.08% فقط في 1983،ومما سـاهم فيه انخفاض في قيمة الفوسفات في السوق الدولية؛
- بلغ العجز في سنة 1980 للميزانية العامة 9.9%، أي ما يكافئ 9.9%من الناتج الداخلي الخام[3]؛
- ضـعف النمو الاقتصـادي مع ارتفاع الكثافة السـكانية (3%)، حيث انتقل من 6.8% بين (1973 – 1977) إلى 4.1% بين (1978 – 1980) ليصل إلى 2.5% (بين 1981 و 1983)[4].

ثانيا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد التونسي قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية

---

[1] مولاي أحمد العمراني، **اقتصاد المغرب من خلال برنامج التقويم الهيكلي**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2007، ص 29 .

[2] http://www.hcp.ma/ موقع المندوبية السامية للتخطيط (15.22) 8/10/2016 Haut-Commissariat au Plan du Maroc © 2009 Centre National de Documentation .

[3] عبد الباقي روابح ، **المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "دراسة تحليلية مقارنة"** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2006، ص 162 .

[4] فطيمة حفيظ ، **الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010 – 2011 ، ص 148 .

يعتبر الاقتصـاد التونسي من الاقتصـاديات الناشئة فمنذ الاستقلال يوم 20 مارس 1956 كان اعتماده الأسـاسـي على الزراعة والمناجم والطاقة والسـياحة والصـناعات التحويلية، فالاقتصـاد التونسـي يحقق اكتفاءه الـذاتي وأمنـه الغـذائي في بعض المنتجـات كمـا انـه يحوي ثروات طبيعيـة يتصـــــدر بهـا مراتـب مميزة في العـالم كالفوسـفات[1]، ومنذ سـنة 1962-1971 كان توجه الاقتصـاد وفق التجربة الاجتماعية حيث كانت سـنة 1962 مرحلة اشـتراكية بامتياز، واسـتمرت تسـع سـنوات،حيث شـرعت الحكومة التونسـية في إتباع هذه السياسـة الجديدة ، وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصـاد، وسميت هذه المرحلة بتجربة التعاضـد حيث قامت الحكومة بإلغاء الملكية واستغلال الأراضي من قبل الخواص .

ومنذ سنة 1972 عرف الاقتصـاد التونسي تغيرات جوهرية حيث أخذت السياسـة الاقتصـادية المنتهجة نمطا جديدا من خلال الانفتاح على الخارج وذلك عن طريق إمضـاء عدة اتفاقيات للتبادل الحر، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التحفيزية لتشـجيع الاسـتثمارات الأجنبية وكذا الصـادرات التي اعتمدت بصـفة خاصـة على قطاعات زراعية وتصـنيعية ومنجميه بالإضـافة إلى السـياحة التي تلعب دور مهم في تمويل الاقتصـاد[2]؛ والجدول الاتي يوضـح اهم التغيرات الاقتصـادية لمعدلات التضـخم والسـكان والدين الخارجي بالاضـافة الى النفقات والايرادات والاحتياطيات للاقتصاد التونسي خلال الفترة 1975-1986.

الجدول رقم 3-6: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس خلال الفترة 1975- 1986.

السنوات	تعداد السكان	الاحتياطيات الدولية"الدولار"	النفقات"مليون دينارتونسي"	الايرادات"مليون دينار تونسي"	الدين الخرجي"مليون دولار أمريكي"	التضخم" %"
1975	5611000	398032765	542,7	517,5	830	9,40
1976	5742339	383275560	618,7	9601	1025,3	1,19
1977	5889693	375924060	789,6	12338	1334,9	4,40
1978	6049539	479213954	908,1	13346	1678	4,01

[1] كلثوم كبابي، **التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 20072008، ص 145.

[2] قارة ملاك، **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، وتونس والسنغال**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2010/2009، ص 76.

1979	6215690	666557300	1091,6	15803	2032,1	6,71
1980	6384000	700155131	1935,1	17502	3229,6	11,00
1981	6555185	610305951	1439,6	20418	3320,8	12,30
1982	6729178	691731919	1935,1	24388	3561,4	17,15
1983	6905136	638499659	2313,3	24516	3858,2	4,33
1984	7042550	463854174	2592,7	26684	4096	8,96
1985	7260361	293749095	2685,9	30213	4880	7,25
1986	7492633	378244420	2892,5	32884	5898	6,16

المصدر : بيانات البنك الدولي .***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank*** وصندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 31، 2011. و صندوق النقد العربي و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير وزارة المالية التونسية أعداد متفرقة . وتقارير البنك المركزي التونسي أعداد متفرقة .

من خلال الجدول يمكن ملاحظة تذبذب معدلات التضخم صعودا ونزولا منذ 1975 حيث بلغت معدلات التضخم 9.4 بالمئة لتشهد انخفاض خلال اربع سنوات متوالية ثم الارتفاع الى 11 بالمئة سنة 1980، وتبلغ اقصى مستوياتها سنة 1982 بنسبة 17 بالمئة حيث تقابل سنة ازمة . اذ مر الاقتصاد التونسي بعدة أزمات أهمها: أزمة 1982 و 1986 الذي بلغ فيه العجز في الميزان التجاري 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الدين الخارجي بنسبة 5.6% ، كما ارتفعت الديون الخارجية طويلة الأجل بالنسبة للصادرات من 8.6%إلى 155% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تخفيض بشكل كبير لأجور العمال[1] .

بالرغم من الإمكانيات الهائلة للاقتصاد التونسي وتنوع قطاعاته فان عدم الاستغلال الأمثل لهاته الموارد شكل ضغطا على الاقتصاد التونسي نظرا لظهور العديد من المشاكل الاقتصادية؛ كعدم كفاية خلق فرص العمل، وضعف الصادرات، ومستويات عالية من التضخم ... الخ. الأمر الذي استدعى القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسات التنموية للوصول إلى مستويات عالية من التوازن الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، حيث تستند إلى حرية السوق والقدرة على المنافسة بين الوحدات والتي تساعد على تعبئة، و توجيه الموارد المتاحة لما يخدم جهود التنمية الاقتصادية[2] فكانت هاته الإصلاحات تحت رعاية الهيئات المالية الدولية بداية من سنة 1986 مع مباشرة مخططات تنموية متوسطة وطويلة الأجل إلى غاية الفترات اللاحقة من الألفية الثالثة.

المطلب الثاني : واقع ومراحل تطور كل من الاقتصاد المغربي والتونسي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية

[1] المنصف عباس، **تجربة** في الخوصصة وسياسات الاقتصادية بالإصلاحات الخاصة الفكرية الندوة **والخوصصة، الهيكلي الإصلاح في تونس** ، بيروت "لبنان " العربية، الوحدة الدراسات مركز الأولى، الطبعة العربية، البلدان 1999 ، ص25.

[2] فريد بن عبيد ة ، **السوق النقدية و دورها في تمويل الاقتصاد دراسة مقارنة (الجزائر، تونس)** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة " الجزائر "،2013-2014، ص265 .

يعتبر المغرب سباقا بإدخال الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بالجزائر وتونس؛ حيث في سنة 1983 م أقـدم على تطبيق برنامج التقويم الهيكلي تحت رعاية صـندوق النقد الدولي وذلك بعد تدهور المؤشـرات الاقتصـادية الأسـاسـية بسـبب الأزمة الاقتصـادية الحادة التي عرفها الاقتصـاد المغربي، اما تونس فكانت التوجه نحو الإصـلاحات الاقتصـادية سـنة 1986 نظرا لظروف ومؤشـرات الاقتصـاد المتدهور بهدف تأهيل الاقتصـاد والسعي نحو الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل ترفع من مستوى معيشة الأفراد.

اولا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المغربي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية

يرتكز برنامج الإصـلاح الاقتصـادي على إعادة هيكلة القطاع العام عن طريق منح بعض المقاولات العمومية والشركات ذات الاقتصاد المختلط استقلالية في التسيير مع تحرير بعض أسعار خدماتها و تقليص الدعم المخصص لها؛ ويمكن إرجاع العوامل التي أدت إلى نشوء تلك الاختلال إلى ما يلي[1]:

- العامل يتمثل بالصدمات الخارجية
- العامل الثاني يتمثل بالسياسة الاقتصادية المتبعة

وتمثلت أهداف برنامج التصحيح الهيكلي في المغرب فيما يلي[2]:

- تحسين التوازنات الداخلية من خلال سياسة مالية ونقدية متشددة.
- تعبئة الادخار العمومي وتحسـين تخصـيص الموارد مع ترقية الاسـتثمار لإعادة بعث النمو الاقتصـادي من خلال إتباع سياسة مرنة لمعدلات الفائدة.
- تحسين التوازنات الخارجية، أي إعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- خلق ظروف ملائمة لتحقيق النمو.

يمكن ملاحظة أن نسـبة إجمالي الدين إلى الناتج الإجمالي بلغت سـنة واحدة قبل مباشـرة الإصـلاحات الاقتصـادية حوالي 65.67% سـنة 1982 مما جعل المغرب من أكثر الدول مديونية في العالم؛ بينما قدر معدل التضخم ب 10.5% . فكانت سنة 1983 هي بداية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في محاولة لخلق سـوق تنافسـي وترقية الصـادرات مع تفعيل دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي[3]، والجدول التالي يوضـح بعض مؤشرات الاقتصاد المغربي:

جدول رقم 3-7 : تطور المؤشرات الاقتصادية للمغرب خلال الفترة 1981-1983

---

[1] ايمان عبد الكاظم جبار وسحر عباس، **تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)**، الغري للعلوم الاقتصادية، ص134.

[2] روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

[3] كلثوم كبابي، **التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 20072008، ص 134.

السنوات	معدل التضخم%	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة اجمالي الدين الى الناتج المحلي الاجمالي%	العجز (الفائض) في الموازنة العامة%	الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي%
1981	12.5	18.8-	59.27	11.9	12
1982	10.5	0.9	65.67	11.1	12.1
1983	6.3	9.6-	78.72	7	6.4

المصدر: ايمان عبد الكاظم جبار وسحر عباس، **تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)**، *مرجع سبق ذكره، ص 136.*

لتحقيق اهداف البرنامج العام والممثلة كما ذكرنا سـابقا في (إعادة التوازن لميزان المدفوعات و التقليل من الإنفاق العام، و زيادة الإيرادات و تحرير المبادلات و تخفيض سعر الصرف ...،)؛ تم اعتماده على ثلاث مراحل[1]:

- **المرحلة الأولى**: بدأت سنة 1983 اتفاقية التثبيت بـ 300مليون حقوق سحب خاصة (**DTS**).
- **المرحلة الثانية** : سنة 1985 بـ 200 مليون حقوق سحب خاصة (**DTS**).
- **والمرحلة الثالثة**: هي اتفاقية التأييد بمبلغ 210 مليون حقوق سحب خاصة (**DTS**).

اعتمد المغرب خيار الخوصصة كإحدى توجهات الإصلاحات الهيكلية ذات الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و المالية، فقانون الخوصصة الصادر في سنة 8/1988 أفريل 1988 ، حيث أعتمد عندما أعلن الحسن الثاني عن قرار الدولة لتحويل قسط مهم من نشاطها الصناعي و التجاري إلى القطاع الخاص، و مصادقة الحكومة على القانون رقم (93- لسنة 1989) الذي أدى بموجبه خوصصة 112 مؤسسة عمومية و شبه عمومية مع شبكة من الفنادق، فالحكومة المغربية رأته البديل الهام لتجاوز و تخطي الصعاب والإكراهات الاقتصادية و المالية للقطاع العام الذي لم يعد في وسع الدولة مواجهته عن طريق تدخلاتها العمومية المتمثلة أساسا في الإمدادات و المساعدات المالية و التمويلية[2].

لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات تغيرا واضحا في مؤشراته الاقتصادي كما يبنه الجدول الآتي:

جدول رقم 3-8 : تطور المؤشرات الاقتصادية للمغرب خلال الفترة 1983-1999

السنوات	النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي%	معدل التضخم%	العجز في الموازنة العامة%	خدمة الدين الخارجي % من الصادرات	المديونية الخارجية مليار دولار
1983	0.6-	6.2	9.2-	38.9	13.2

[1] Abd el adim Leila, **les privatisations d'entreprise public dans les pays du Maghreb**, ENAG,.Reghria, Alger, 1998, p31.

[2] مصطفى الكثيري، حسن صبار، **مقاربة تقييم الحصيلة تجربة الخوصصة بالمغرب، الندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، الجزائر ، ص 24 .

16.3	33.2	8–	7.7	6.3	1985
20.1	32.7	5.7–	2.7	2.7–	1987
21.6	22.8	6–	3.1	2.5	1989
21.6	23.7	2.9–	8	6.8	1991
21.3	32.1	2.3–	5.2	0.1–	1993
23	50.0	5.6–	6.1	6.6–	1995
19.1	3.2	1.5–	1.0	2.2–	1997
17.5	28.0	0.9	0.7	0.1–	1999

المصدر: روابح عبد الباقي، **المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية مقارنة**، اطروحة دكتوراه في العلوم *الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص185*

سجل معدل النمو الاقتصادي نسبة في حدود 3 % في نهاية الثمانينات ، وانخفض عجز الميزانية إلى حوالي 1 % في نهاية الفترة أما معدل التضخم فكان في تذبذب بين نسبة 1 الى 6% ، واهم ما يلاحظ خلال هاته الفترة هو خدمة الدين وحجم المديونية المرتفعين في اغلب السنوات وان انخفاضهم يكون لفترة بسيطة سرعان ما تتراجع حيث خدمة الدين سنة 1983 بلغت 38.9% لترتفع سنة 1995 إلى 50% ثم تنخفض إلى 28% سنة 1999، وفي المقابل كانت المديونية سنة 1983 تقدر بـــــ 13.2 مليار دولار لترتفع سن 1995 الى تقدر بـــ 23 مليار دولار ثم تنخفض الى 17.5 مليار دولار سنة 1999.

تم خفض قيمة الدرهم المغربي في محاولة لتشجيع الصادرات و السياحة، أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصـــادرات المغربية ارتفاعا قدر بأكثر من 36% بين (1970 – 1980) و بحوالي100% ما بين(1980– 1992) و كان سعر الصرف الرسمي للمغرب وهو سعر الصرف الثابت فأصبح سنة 1993 قابلا للتحويل، و قد فرضت الرقابة على الصرف من وزارة المالية باستثناء ما هو مخصص للمواد الصيدلانية و الطاقة و الأقمشة النسيجية، و يتم استيراد جميع المنتوجات بشكل حر، كما يجب الإشارة إلى أنه في سنة 1992 سجل الميزان التجاري عجزا قدر ب ما يزيد عن 2.7 مليار دولار ســـنة 1992 أي بنســـبة 10 % من الناتج المحلي الإجمالي.

في نوفمبر 1995 أبرم المغرب اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي لتوطيد التعاون الاقتصادي المتبادل، فوصلت الاســـتثمارات الأجنبية بالمغرب في العام 1995– 1996 إلى حوالي 4 مليار درهم مغربي، و تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، و من ضمنها نظام مصرفي متطور وبورصة للقيم (سوق الأوراق المالية) أدخل عليها الإصلاحات، و نهجه لسياسة ليبرالية و نظام ضرائبي تشجيعي.

يمثل القطاع الزراعي في المغرب أكثر من 17% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث تعرض المغرب للســـنة الثانية على التوالي للجفاف تسببت في خسائر كبيرة حيث قدرت الخسائر حتى نهاية 2000 حوالي 12 مليار درهم (1.2 مليار دولار)، أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد بلغت في بداية 1995 نحو15.8 مليار دولار،

أما المديونية الداخلية فقد ارتفعت إلى 136 مليار درهم، و ترجع أســـباب ارتفاع المديونية إلى توقف الدعم الأوروبي لقطاع الصيد (150 مليون دولار) بعد تطبيق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و انخفاض قيمة الأورو.

بالرغم من أهمية برامج التعديل الهيكلي في إعادة بعث ركائز الاقتصـــاد الوطني لأي بلد وفق حركية الاقتصـــاد العالمي وقوانين سليمة تضمن النمو والتطور بالرغم من ذلك فانه يمكن ملاحظة الانعكاسات السلبية على الجبهة الاجتماعية مثلما شـــهدته المغرب نظرا لإجراءات التقشـــف وما قابلها من تقليل للنفقات مع محدودية لمناصـــب العمل وحجم بطالة مرتفع.

ثانيا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد التونسي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية

عقدت تونس اتفاق الاستعداد اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات[1]، تم اعتماد برامج الإصـلاح الاقتصـادي نظرا لظروف ومؤشـرات الاقتصـاد المتدهور، فكان برنامج التصـحيح الهيكلي أول نقاط التغيير نحو اقتصاد أكثر تماسكا وأهداف هذا البرنامج في المدى القصير هي كالآتي[2]:

– إيقاف تـدهور الوضـــع وتوفير الظروف الكفيلة بإعـادة بعث الإنتـاج وذلـك في إطـار توازنات داخلية وخارجية مقبولة.

– بالنســـبة للمالية العامة فالعمل إنصـــب على إعادة التوازن المالي الكلي وتعبئة الموارد من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة والضغط على النفقات العمومية من جهة ثانية.

– بالنسـبة للموارد الخارجية فقد تم وضـع برنامج عاجل يهدف إلى تعبئة المصـادر الخارجية بشـروط ميسـرة حيث يتضـــمن هذا البرنامج (215 مليون دولار من صـــندوق النقد الدولي. 130 مليون دولار من البنك العالمي85 مليون دولار من ايطاليا)

يضـاف إلى هاته الأهداف أهداف متوسـطة وبعيدة المدى ترتبط أسـاسـا ببعث الصـادرات خارج قطاع الطاقة والفوسفات، بالإضافة إلى تخفيض الطلب والتحكم فيه بما يتناسب ومستواه الحقيقي[3].

سـاهمت هاته الإصـلاحات بتحسـين الوضـع الاقتصـادي للدولة حيث ومقارنة بسـنة 1991تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة اللاحقة 1997-2001 (**المخطط التاسع**).

---

[1] حاكمي بوحفص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص 191-190.

تشير مختلف تقارير الهيئا المالية الدولية عن مدى نجاعة ونجاح التجربة التونسية في الوصول الى الاهداف المرجوة من برنامج الاصـلاح الاقتصـادي والجدول الموالي يوضـح اهم المؤشـرات الاقتصـادية للاقتصـاد التونسـي خلال الفترة 1986-2001.

الجدول رقم 3-9 : اهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التونسي خلال الفترة 1986-2001.

السنوات	الاحتياطيات الدولية"الدولار"	النفقات"مليون دينار تونسي"	الايرادات"مليون دينار تونسي"	ميزان المدفوعات"مليون دولار أمريكي"	الدين الخرجي "مليون دولار أمريكي"	التضخم"%"
1986	378244420	2892,5	32884	-209	5898	6,16
1987	615850771	2891,5	37089	-396	6741	8,23
1988	975873234	3085,4	45454	-566	6675	7,20
1989	1036736124	3482,7	49238	-495	6889	7,74
1990	866664132	3981,8	56635	-300	7470	6,55
1991	866047296	4233,5	62437	-353	7109	8,19
1992	923750971	4513,9	69907	-454	7201	5,82
1993	937958414	4970,8	77653	-662	7417	3,97
1994	1544397774	5241,3	81442	-570	8007	4,73
1995	1689070754	5710,1	79795	-765	9024	6,24
1996	1977688474	6311,4	79180	-581	9378	3,73
1997	2041032920	6868	95115	-605	9334	3,65
1998	1912569283	7258,4	97327	-54	9500	3,13
1999	2324618219	7825,5	103221	210	9495	2,69
2000	1871427115	8421,5	100907	-218	80869	2,96
2001	2049572905	9,377	118,964	-463	11,63	1,98

المصدر : بيانـات البنـك الـدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*** وصـندوق النقـد العربـي، نشـرة الإحصـائيات الاقتصـادية للـدول العربيـة، العـدد 31، 2011. و صـندوق النقـد العربـي، نشـرة الإحصـاءات الاقتصـادية للـدول العربيـة، العـدد 35، 2015. و الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة و آخـرون، التقريـر الاقتصـادي العربـي الموحـد للسـنوات: 1987، 1991. وتقـارير وزارة الماليـة التونسـية أعـداد متفرقـة . وتقـارير البنـك المركـزي التونسـي أعـداد متفرقة .

بالنظر لأهم مؤشر في هذا الجدول والذي يعتبر من اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي نلاحظ ان الإصلاحات الاقتصـادية حققت نتائج ايجابية حيث التضـخم وصـل سـنة 1992 إلى 5.75 % وقد انخفض مقارنة بسـنة 1987،بعدما كان يقدر بحوالي 8.22% ، ليصـل سـنة 1995 إلى حوالي 6.27 % و بنسـبة 3.70% سـنة 1996؛ بسـبب انخفاض الإنفاق الحكومي من 32.86 %سـنة 1997 إلى 31.6% 2000 ، وذلك نظرا للسـياسـة التقشـفية كما قلنا سـابقا المتبعة من طرف الحكومة التونسـية ،بالإضـافة إلى التحكم في عرض النقد[1].

المطلب الثالث : واقع ومراحل تطور كل من الاقتصاد المغربي والتونسي مع مطلع الألفية الثالثة

[1] وليد بو تياح ، **دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "1995-2005** " ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006- 2007، ص 85 .

مع مطلع الالفية الثالثة بدأت تظهر ملامح واثار الاصـــلاحات الاقتصـــادية في كل من المغرب وتونس حيث اصبح الاقتصاد اكثر استقرارا وثباتا ومعالم اندماجه ضمن المنظومة الاقتصادية العالية واضحة، وعلى الرغم من ان بعض المؤشـــرات لم تكن في مســـتوياتها المرغوبة (كالتضـــخم والبطالة ...)؛لكن تم اعتبارها ضـــمن المشـــكلات الاقتصادية التي تقع فيها حتى الدول المتقدمة والمتحكمة في اقتصادياتها.

اولا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المغربي مع مطلع الألفية الثالثة

مع مطلع الألفية الثالثة شـهد الاقتصـاد المغربي نسـبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسـعار الثابتة من 1.5% في سـنة إلى 7.55% في سـنة 2001 و3.2% سـنة 2002 ما يثبت تحسـن هدا المؤشـر، و ظل مسـتوى التضخم و إن ارتفع فهو معتدلا (2.8%) مقابل (0.6%) سنة 2001 ،بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار المنتجات غير الغذائية و الخدمات التي لا تخضـــع لتقلبات موسمية هامة عرفت تباطؤا إذ تراجع ســـنة 2002 إلى 1.6% مقابل 5.2% سنة 2001، كما أبرز الحساب الجاري لميزان الأداء فائض من جديد، في حين أن عجز الميزانية شهد انخفاضا و إن ظل أعلى من معدل 3% .

بالنســـبة للناتج الداخلي الإجمالي المســـتهدف حيث بلغ 4.1% ســـنة 2002 مقابل 2.6% ســـنة 2001، كما أن الصـــادرات عرفت نموا بمعدل 7.1% ســـنة 2002 مقابل 2.3% ســـنة 2001، ونتيجة لذلك تقلص العجز التجاري الذي يظل عاليا بشكل طفيف، و بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات سنة 2002 نســـبة 66.2% مقابل 64.7% ســـنة 2001، كما قرر البنك المركزي في ديســـمبر 2002 رفع معدل الاحتياطي النقدي من 10% إلى 14%، كما أن معدل البطالة وصـــل ســـنة 2002 إلى 11.6% حيث انخفض مقارنة بسنة 2001 الذي كان 12.5%؛ وفي الجدول التالي يمكن ملاحظة تغير اهم المؤشرات الاقتصادية في المغرب خلال الفترة 2000-2012.

الجدول رقم 3-10 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في المغرب خلال الفترة 2000-2012.

السنوات	تعداد السكان	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	النفقات "مليون درهم"	الايرادات "مليون درهم"	ميزان المدفوعات "مليون دولار أمريكي"	الدين الخارجي "مليون دولار أمريكي"	التضخم "%"
2000	28950553	5016935107	113,653	100907	-475	13,98	1,89
2001	29250983	8669348413	129,005	118,964	1,611	12,527	0,62
2002	29535591	10375315440	116132	98,882	1,477	15,823	2,80
2003	29812685	14146568750	120,347	100,822	1,582	16,492	1,17
2004	30093109	16646737756	132,597	117,481	970	19,372	1,49
2005	30385479	16550640421	152,947	132,223	1,041	20,798	0,98
2006	30691434	20790793863	156,026	147,105	1,411	22,048	3,28
2007	31011322	24713570381	168,959	167,119	-122	25,222	2,04
2008	31350544	22719558239	203,597	213,743	-5,659	1235,2	3,71

2009	31714958	23568386800	207,094	191,919	-5,362	1757,6	0,99
2010	32107739	23609251321	222,581	195,703	-4,209	2643,4	0,99
2011	32531964	20611298055	252,114	215,694	-8,337	3531,1	0,92
2012	32984190	17535001424	286,41	226,064	-9,843	4298,2	1,28

المصدر : بيانات البنك الدولي ***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank.*** و صـندوق النقـد العربـي، نشـرة الإحصـائيات الاقتصـادية للـدول العربيـة، العـدد 31، 2011. و صـندوق النقـد العربـي، نشـرة الإحصـاءات الاقتصـادية للـدول العربيـة، العـدد 35، 2015. و الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة و آخـرون، التقريـر الاقتصـادي العربـي الموحـد للسنوات: 1987، 1991. وتقارير بنك المغرب أعداد متفرقة. وتقارير وزارة المالية أعداد متفرقة.

مع انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل الأورو وتزايد نشاط الأسواق المالية وارتفاع أسعار البترول، ظلت وتيرة النمو ضـعيفة نسـبيا في أوروبا الشـريك الاقتصـادي الرئيسـي للمغرب، انخفض معدل النمو الاقتصـادي سـنة 2004 إلى 4.8% مقابل 6.3% سـنة 2003، كما أن النفقات تزايدت إثر ارتفاع أسـعار النفط وبعض التأثيرات المناخية، كما وصـل عجز الميزانية سـنة 2004 إلى 3.1%من الناتج الداخلي الخام متجاوزا بقليل نسـبة 3% المحدد ضـمن قانون المالية، و دون احتسـاب عائدات الخوصـصـة بلغ العجز 4.4% من الناتج الداخلي مقابل 4.8% سـنة 2003 و معدل 5.8% المدرج ضـمن قانون المالية؛ وبالنسـبة لمعدل المديونية الإجمالية للخزينة عرف تحسـنا حيث تراجع من 80.4% سـنة 2003 إلى 76.6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2004.

أما فيما يخص المعاملات الخارجية فتفاقم التدهور للميزان التجاري في سـنة 2004 نتيجة لاسـتمرار عدة عوامل غير ملائمة كارتفاع أسـعار النفط، و تقلص إنتاج الصـيد البحري ، حيث سـجلت الواردات ارتفاعا قويا نسبته 16.6% مقابل 15.5% سنة 2003، شملت المنتجات المرتبطة بالإنتاج وكذا أمتعة الاستهلاك، وفي المقابل فإن الصادرات التي كانت قد تراجعت بمقدار 2.9% سنة 2003 قد عرفت ركودا دون احتساب مبيعات الفوسـفات و مشـتقاته، و هكذا نلاحظ تفاقما للعجز التجاري بما يفوق الثلث ليمثل 14.9% من الناتج الداخلي الإجمالي، بينما تراجع معدل تغطية الواردات بالصادرات من نسبة 61.5% إلى 55.3%، و بالنظر إلى النمو الذي عرفته التجارة العالمية فإن هذا التطور يعكس تقلص الميزان التجاري بفضـل اسـتمرار المداخيل السـياحية و تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي ارتفعت في سـنة2003 و2004 بما مقداره على التوالي: 12.6% و 8.2%، و بالتالي فإن الحسـاب الجاري لميزان الأداءات أفرز من جديد فائضـا قدره 2.2% من الناتج الداخلي الإجمالي. و فيما يتعلق بسـعر الصـرف الفعلي للدرهم فقد ظل مسـتقرا بالقيمة الاسمية وعرف انخفاضـا طفيفا بالقيمة الحقيقية، كما عرفت سـنة 2004 مقارنة بسـنة 2003 ارتفاعا طفيفا في معدل التضـخم الذي وصـل إلى حدود 1.5%، بينما سـنة 2003 وصـل إلى حدود 1.2%، كما أن معدل البطالة انخفض مقارنة بسـنة 2003 حيث وصـل إلى حدود 10.8% عندما كان 11.9% سـنة 2004 .

شـهد العالم أزمة مالية عصفت بأركانه سنة 2008 ؛ وهي الأشد إذا ما قورنت بأزمة الكساد العالمي سنة 1929 وذلك لخصوصية الاقتصاد العالمي شديد الترابط والاندماج حاليا. والملاحظ بالنسبة للاقتصاد المغربي والمنفتح على بقية العالم كان تأثره بالأزمة اقل تضررا وذلك للإطار التنظيمي الذي يتميز بالتقيد الصارم بقواعد المخاطر التي تنص عليها اتفاقية بازل 2، و الثانية تتعلق بضـــعف اندماج النظام المالي الوطني في النظام المالي العالمي، حيث أن حصـة الأصـول الأجنبية من أصـول البنوك المغربية لا تمثل إلا أقل من 4%، كما أن حصـة غير المقيمين في رسملة بورصة القيم، باستثناء الشركات الإستراتيجية تقل عن 1.8% في نهاية سنة 2007[1]، في حين أن الاقتصاد الخارجي فقد تأثر بالركود الذي عرفه الشركاء الاقتصاديون الأوروبيون و خاصة فرنسا و إسبانيا، حيث تجدر الإشارة إلى أن أربعة مجالات رئيسية تأثرت من جراء الأزمة بشكل مباشر و هي المبادلات التجارية و النشاط السياحي و تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في ســنة 2009 انخفضــت حجم التجارة الدولية بنســبة 11.9% ، و انخفض الطلب العالمي الموجه للمغرب بنسبة 10%، و قد أدى هذا الوضع إلى انخفاض حجم الصادرات المغربية من السلع و الخدمات، حيث عرفت عجزا بنسبة 27.4% مقارنة بسنة 2006 التي عرفت نسبة 12.8%، كما أن حجم الواردات أيضا عرف عجزا يقدر ب 1.9% سنة 2009 مقابل 14.2% سنة 2006.

شـهد معدل النمو الاقتصـادي تباطؤ طفيف قدر بـــ 5.6% سنة 2008 و 4.8% سنة 2009 مقارنة بســنة 2006 و2007 و الذي وصــل فيه معدل النمو الاقتصــادي إلى حدود 7.8% و 2.7% ســنة 2007)، وذلك بفضـــل الطلب الداخلي الجيد و النتائج الفلاحية المتميزة حيث ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي من 16.6% سنة 2008 إلى 28.9% سنة 2009 مقارنة بسنتي 2006 و 2007، والذي وصــل إلى حدود 21.6 % و 20 % على التوالي، كما أن معدل التضــخم انخفض مقارنة بســنتي 2006– 2007 حيث بلغ إلى حدود1% سنة 2009 و 3.7% سنة 2008 مقارنة بسنتي 2006 و 2007، و الذي وصل إلى حدود 2.05% سنة 2007 و 3.3% سنة 2006، و يرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع أسعار أهم المنتجات المستوردة .

بلغ نمو الناتج الداخلي الإجمالي 5% سنة 2011 مقابل 3.6% سنة 2010 ويرجع هذا التطور إلى الأداء الجيد للقطاع الفلاحي حيث وصل إلى 5% سنة 2011 مقابل عجز في سنة 2010 ب(2.3%)، و ذلك نتيجة التقلبات الجوية التي شـهدتها نهاية الموسـم الفلاحي و التي سمحت بتفادي موسـم الجفاف، كما شــهدت هاته الســنة ارتفاعا ملموســا أيضــا للقيمة المضــافة للقطاعات غير الفلاحية حيث بلغت نســبتها 4.9%، و على صعيد المالية العمومية شـهدت النفقات تزايدا ملحوظا أثر بشـكل سـلبي على وضـعية الميزانية

[1] المندوبية السامية للتخطيط للملكة المغربية جوان 2010 .

حيث قارب عجزها 7% من الناتج الداخلي الإجمالي، على الرغم من ارتفاع المداخيل الضـــريبية، كما شـــهد ميزان الأداءات أيضا تفاقم عجزه مما أدى إلى تراجع جديد في احتياطات الصرف.

في سنة 2012 سجل الاقتصاد الوطني نمو قدره 2.7% مقابل 5% للسنة الماضية ،و ذلك في سياق تميز بركود اقتصـــادي عالمي، و ظروف منافية داخلية غير مواتية ، حيث تراجعت وتيرة الأنشـــطة الفلاحية من 5.2% إلى 4.4% ،و انخفاض القيمة المضـــافة للفلاحة ب 8.9% ، حيث أن هذا النمو يرجع بالأســـاس لقطاع الخدمات و الارتفاع النسبي للطلب الداخلي . كما لوحظ في سنة 2012 أن معدل التضخم لم يتجاوز 1.3% على الرغم من الزيادة في أسعار الوقود شهر جوان 2012 .

ثانيا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد التونسي مع مطلع الألفية الثالثة

خلال هاته الفترة تم الاعتماد على جملة مخططات بداية من العاشـــر ســـنة 2000 ثم الحادي عشـــر ســـنة 2007ويليه المخطط الثاني عشر سنة 2010-2014.

المخطط العاشـــر للتنمية 2000-2006 : خلال هذا المخطط تم تحقيق معدلات نمو مرتفعة نظرا للاهتمام المتزايد بقطاع الفلاحة وانعكاسات ذلك بالاضافة الى تحسين القدرة التنافسية وتعزيز قطاع الخدمات في مجالات التكنولوجيا والتصـال والسـياحة والنقل، كما منحت عديد من الحوافز لجعل تونس مركزا اسـتراتيجيا للاستثمار، وهو ما يسمح لنا بالقول ان معدلات النمو كانت في ارتفاع مستمر[1] .

تم التركيز في المخطط العاشـر للتنمية على الارتقاء بالاداء الاقتصـادي وتطوير مؤشـرات التنمية البشـرية وتعزيز المكاسب الاجتماعية ودعم التنمية الجهوية[2].

المخطط الحادي عشـــر للتنمية 2007-2011: هو مخطط يهدف الى تكريس الاندماج الاقتصـادي ضـمن المحيط العالمي، وبالتالي تسـريع نسـق النمو للاسـتجابة لتحديات الشـغل[3] والملاحظ انه لم يتم إكمال هذا البرنامج ضـــمن اطاره الزمني حيث اقتصـــر على الفترة 2007-2009 نظرا لتأثيرات الازمة المالية العالمية ســـنة 2008 حيث تم الولوج لبرنامج التنمية الثاني عشـر (2010-2014) وتضـمين اهم الاجراءات المناسـبة لحالة الاقتصـاد العالمي.

المخطط الثاني عشـــر للتنمية 2010-2014 : من اهم اهداف هذا البرنامج اسـتحداث ما يقارب نصـف مليون منصـب شـغل (425 الف) ورفع مسـتوى الدخل الى 7000دينار تونسـي بالاضـافة الى تقليل مسـتوى الفقر، مما يسـاهم في رفع مسـتوى التنمية البشـرية ورفع مسـتوى المعرفة والامن الغذائي[4]، لكن التغيرات

---

1. حاكمي بوحفص، الاصلاحات والنمو الاقتصاديفي شمال افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 16.
2. المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011، المجلد الاول، ص04.
3. حاكمي بوحفص، الاصلاحات والنمو الاقتصاديفي شمال افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 16.
4. المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، المجلد الاول، ص08.

السـياسـيةالتي شـهدها العالم العربي جعلت من هذا المخطط وبنوده مجرد حبر على ورق؛ حيث شـهدت تونس تغير ســـياســـي ســـنة 2011(ثورة الياسمين) كانت هذه الثورة بمثابة نقطة انعطاف توجت بإقالة الرئيس والحكومة، يشـار الى ان اهم سبب لهاته الاضـطرابات السياسية هو الضـغط الاقتصـادي والاجتماعي وارتفاع معدلات البطالة مع استشراء الفساد الاقتصادي، يوضح الجدول الآتي اهم المؤشرات الاقتصادية خلال المراحل سابقة الذكر .

الجدول رقم 3–11:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس خلال الفترة 2000–2012.

التضخم"%"	الدين الخرجي "مليون دولار أمريكي"	ميزان المدفوعات "مليون دولار أمريكي"	الايرادات "مليون دينار تونسي"	النفقات "مليون دينار تونسي"	الاحتياطيات الدولية "الدولار"	السنوات
2,96	80869	-218	100907	8421,5	1871427115	2000
1,98	11,63	-463	118,964	9,377	2049572905	2001
2,72	12,078	-469	98,882	9,552	2364943975	2002
2,71	12,979	-11,04	100,822	10,594	3036243867	2003
3,63	15,373	-1323	117,481	11,235	4031139123	2004
2,02	17,467	-537	132,223	12,035	4548431968	2005
4,49	18,995	-774	147,105	12,802	6911623341	2006
3,42	19,291	-478	167,119	14,475	8032361952	2007
4,92	21,929	-595	213,743	16,587	9038905609	2008
3,52	20,984	-675	191,919	18,653	1,1294E+10	2009
4,42	21,544	-443	195,703	19,292	9764263623	2010
3,54	23,634	-821,3	215,694	22,336	7785306752	2011
5,14	24,47	-841	226,064	24,129	8717830233	2012

المصدر : بيانات البنك الدولي .***DATABASE, World Development Indictors(WDI) of the World bank*** و صـندوق النقـد العربـي، نشـرة الإحصـائيات الاقتصـادية للـدول العربيـة، العـدد 31، 2011. و صـندوق النقـد العربـي، نشـرة الإحصـاءات الاقتصادية للدول العربية، العدد 35، 2015. و الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

تميز معدل التضـخم بالثبات في هوامش معقولة وكان اعلى مستوى له سنة 2008 و يرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات و الموارد الأساسية بالأسواق العالمية بداية من سنة 2007.

تعتبر سـنة 2011 نقطة انعطاف حقيقية فلقد تميزت بداية سـنة 2011 بتقلبات اجتماعية وسـياسـية حادة رافقها نوع من التراخي للأمن العمومي، مما أدى إلى تعطيل النشـــاط الاقتصـــادي بلغ في بعض الأحيان حد التوقف شبه التام للاقتصـاد، خصـوصـا في بلد يعتمد أسـاسـا على الموارد من قطاع السـياحة حيث شـهد النشاط السياحي بدوره تراجعا ناتجا عن تردي الأوضاع الأمنية وانخفض عدد السياح لأكثر من النصف.

المبحث الثالث : واقع ومراحل تطور اقتصاد بعض دول المشرق العربي (مصر–السعودية)

يمتلك الاقتصاد المصري ميزة التنوع من حيث مصادر تمويله فهو يعتمد على مداخيل السياحة والخدمات والزراعة وبعض الصـناعات؛ وبالمقابل عند مقارنته بالاقتصـاد السـعودي نلاحظ الفرق الجوهري كون الأخير يعتمد

بشـكل شـبه كلي على مداخيل المحروقات والثروات الباطنية لامتيازه بامتلاك حصـة اكبر مصـدر للنفط في الترتيب العالمي.

المطلب الأول : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري قبل وخلال فترة الإصلاحات الاقتصادية

اعتمد التوجه الاشـــتراكي كنموذج لتســـيير الاقتصـــاد المصـــري بعد ثورة 1952، وكبقية دول العالم الثالث التي اعتمدت هذا التوجه ومع الضغوط الاقتصادية وعدم جدوى ذلك قامت مصر بتغيير نمطها الاقتصادي؛ باللجوء لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف وفق شروط وتوصيات الهيئات الدولة.

أولا – واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية: شـهد الاقتصـاد المصـري العديد من المراحل منذ سنة 1952 نتعرف عليها وفق ما يأتي من عرض.

الفـترة 1952–1959 : تميـزت هاتـه الفـترة بتـدخل الدولـة الواضـح في النشـاط الاقتصـادي بهـدف إعـادة توزيـع الثـروة مثـل صـدور قـانون الإصـلاح الزراعـي وتأميم قنـاة السـويس، اقترضـت مصـر خـلال هـذه الفترة من الاتحاد السوفياتي لتمويل بناء السد العالي.

الفترة 1960–1966: تطبيق أول خطة خماسية في مصر وذلك بعد انتهاج أسلوب التخطيط المركزي، ثم تطبيق مبادئ الاشتراكية والتركيز على التصنيع من خلال العمل على زيادة الاستثمارات المطروحة في عملية التصنيع وعلى بناء السد العالي، لزيادة الإنتاج الزراعي و كمصدر أساسي للطاقة الصناعية [1]، فكانت الاستثمارات المطروحة في الخطة سنة 1961 حوالي 5 مليارات دولار، حيث أن 1.6 مليار دولار من خلال القروض الخارجية أساسا من الاتحاد السوفياتي، و 496 مليون دولار للمشاريع الصناعية و325 مليون دولار للسد العالي و 200 مليون دولار قروض من الولايات المتحدة الأمريكية تحت مشروع الغذاء للسلام و 840 مليون جنيه قروض من بلدان أخرى بالإضافة إلى الرأسمال المؤمم الذي توفر للدولة وحصيلة نهب الفلاحين [2] ، وفي ماي 1962 كان اتفاق الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي حيث استلمت قرضا بلغ 20 مليون جنيه واضطرت إلى تخفيض قيمة الجنيه وفق شروط صندوق النقد الدولي.

الفـترة 1967–1973 : مـع انـدلاع حـرب وفقـد جـزء مـن أراضـي الدولـة المصـرية خصوصـا مـع فقـد الـتحكم في أهـم مصـدر حيـوي (قنـاة السـويس)؛ اشـتدت الأزمـة الاقتصـادية بفعـل المجهـود الحـربي والإنفـاق العسـكري، كمـا أن الحكومـة المصـرية في هـذه المرحلـة كانـت تحـاول إعـادة جدولـة ديونهـا، انعكـس كـل ذلك على الوضع الاقتصادي الكلي والفردي .

---

[1] يسرى فاروق داود بطرس ، **عوامل النمو الاقتصادي دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة ،2011 ، ص 97 .

[2] وحدة الدراسات ، **تحولات الاقتصاد المصري" ملاحظات أولية "** ، **مصر مركز الدراسات الاشتراكية**، مصر، 1999 ، ص 8 .

الفترة 1974 –1990: تميزت بالانفتاح الاقتصادي وتغير السياسة الاقتصادية من التخطيط الشمولي الى برامج قصيرة الامد سنوية؛ حيث شهدت هذه المرحلة اهم حدث سياسي انعكس بصفة مباشرة على الوضع الاقتصادي وذلك بعد اتفاقية السلام المنعقدة برعاية امريكية سنة 1979؛ حيث استفادت مصر باعادة اهم مورد اقتصادي المتمثل في ايرادات قناة السويس والاستفادة من مساعدات سنوية امريكية.

توصلت الحكومة مع صندوق النقد الدولي إلى اتفاق مساندة لمدة سنة واحدة مع صندوق النقد الدولي في مارس 1977، وطبقا لهذا الاتفاق تلقت مصر 125 مليون وحدة ون حقوق السحب الخاصة ، أما الاتفاق الثاني فقد ابرم في جوان 1978 وبمقتضاه وضع الأساس للحصول على التسهيلات من الصندوق الموسع بمبلغ 600 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة خلال 3 سنوات (1979-1981).

قدرت ديون مصر بـ 13 مليار دولار سنة 1977 نسبة 95 % من الناتج المحلي الإجمالي ، ثم إلى 20.4 مليار دولار سنة 1980 وبذلك نسبة 128% من إجمالي الناتج المحلي شكلت عبئا على الاقتصاد المصري وذلك من خلال زيادة خدمة الديون ذات الفائدة المرتفعة [1].

تراجع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1983- 1986) لتصل إلى 5.1 % تقريبا في المتوسط، و تفاقمت الديون الخارجية حيث بلغت سنة 1986 حوالي 41.83 مليار دولار أي ضعف حجم الديون الخارجية لسنة 1980 و الذي كان حوالي 12.37 مليار دولار[2].

كما وصل معدل التضخم إلى نسبة عالية جدا حيث وصل في هذه الفترة إلى أكثر من 18% سنويا، كما وصل العجز في ميزان المدفوعات إلى 24% في سنة (1986) ، و ذلك سبب الانخفاض الكبير لسعر لبترول سنة 1986 و انخفاض الاستيراد لقناة السويس ، وتصدير البترول و تحويلات المصريين العاملين في الخليج.

استمرت نسبة الديون الخارجية في الارتفاع نسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي إلى ما يقارب 200% مع نهاية الثمانينات، و في سنة 1987 كانت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات 343% ، و ارتفعت نسبة خدمة الدين الإجمالي الناتج المحلي من حوالي 4% في سنة 1970 إلى 85% سنة 1988 ،

[1] وحدة الدراسات ، مرجع سابق ، ص 10 .

[2] صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، سنة 1993 ، صفحات متفرقة .

و 91.7% سنة 1990[1]، كما ارتفع معدل البطالة من 5% سنة 1980 إلى 8.6% سنة 1990. كل هذه المؤشرات الاقتصادية كانت السبب في التوجه نحو اعتماد خطة إصلاح اقتصادي برعاية هيئات دولية.

ثانيا: واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية

مع تدهور الوضع الاقتصادي واشتداد الأزمة كان التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي أكثر من ضروري، وبفعل بعض المتغيرات السياسية (حرب الخليج) تحصلت مصر على إمكانية الرفع من المساعدات المقدمة لها مع الإعفاء عن جزء من ديونها أو إعادة جدولتها، وفي ماي 1991 تم توقيع اتفاق التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، و اتفاق آخر في نوفمبر 1991، (برنامج التكيف الهيكلي)، و يشار إلى البرنامجين: برنامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي.

كان الهدف من هذا البرنامج تقليص الدور النسبي للدولة في النشاط الاقتصادي، و زيادة تحفيزه للقطاع الخاص، مع إضفاء مزيد من الحرية الاقتصادية أي الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا ومدار بواسطة التدخلات الحكومية و محكوم بواسطة القطاع العام إلى اقتصاد سوق الحر الذي يقوده القطاع الخاص، حيث يتطلب ذلك إحداث تغيير جذري في العقلية و الفلسفة الاقتصادية وتقوم على أساس اقتصاد السوق والتخلي عن القطاع العام الذي زاحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد الاقتصادية[2]؛ وشمل هذا البرنامج ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى: ركزت على تحقيق التثبيت والذي كان هدفه هو معالجة الاختلال المالي و النقدي وتقليله في خلال ثلاث سنوات الأولى، وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي ، ويتم ذلك عن طريق تحقيق الاستقرار و استعادة التوازن الكلي[3] ؛
- المرحلة الثانية: فكانت هيكلية في طبيعتها تهدف إلى تحسين الكفاءة في تعبئة عناصر الإنتاج عن طريق تقليص دور القطاع العام وتحسين كفاءته ، و تحرير أسعار السلع، وتحرير التجارة الخارجية والعودة إلى الاقتصاد الحر ومبادرة الاقتصاد الخاص[4] ؛
- المرحلة الثالثة: خصصت لترسيخ انجازات المرحلتين السابقتين .

---

[1] صندوق النقد العربي **الاقتصادي العربي الموحد** ، سنة 1993، صفحات متفرقة.

[2] علي احمد البلبل و آخرون ، **التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي ، حالة مصر ، 1974-2002** ، أوراق صندوق النقد العربي ، عدد 09 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، افريل 2004،ص 11 .

[3] خيري أبو العزايم فرجاني ، **ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية** ، مكتبة صيد الفوائد ، بدون سنة نشر، ص 11.

[4] سعد طه علام ، **التنمية و الدولة** ، دار طيبة ، الإسكندرية ، 2003، ص 38 .

استفادت مصر من 372مليون دولار كقروض لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي ركز على[1] :

- تخفـيض العجـز في الميزانيـة العامـة للدولـة لسـنة 1992 إلى اقـل مـن 10% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي مقابـل 17.3% سـنة 1991 ، وان يسـتمر في التخفـيض ليصـل إلى 3% سـنة 1994 .
- فـرض ضـريبة علـى المبيعـات (تخـص الإنفـاق علـى السـلع والخـدمات) ، بنسـبة 10% باسـتثناء المواد الغذائية (إصلاح ضريبي)
- رفع أسعار منتوجات الطاقة كي تعكس الكلفة الحقيقية للإنتاج و تتوافق مع الأسعار العالمية .

مـن خـلال تطبيـق الـبرنامج اسـتطاعت مصـر تحقيـق نتـائج في العديـد مـن النـواحي الاقتصـادية نستعرض أهمها فيما يلي:

- السـيطرة علـى معـدلات التضـخم بتطبيـق حزمـة مـن السياسـات و الإجـراءات الانكماشـية. حيـث انتقـل معـدل التضـخم مـن 21.22 % سـنة 1990 إلى 11.1% سـنة 1993 إلى 3.9 سـنة 1998 والى نسبة 2.8 % سنة (2000-2001)[2]؛

- انخفـض الـدين الخـارجي مـن 49.2 مليـار دولار سـنتي (1990- 1991) إلى 26.1 مليـار دولار سـنتي (2001- 2000)، وإذا مـا قمنـا بحسـابها نسـبة للنـاتج نجـد أن الـديون الخارجيـة انخفضـت مـن 151% مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي سـنتي (1990-1991) إلى حـوالي 32.2% سنتي (2000-2001)[3].

- تـدهور سـعر الصـرف الجنيـه المصـري مقابـل الـدولار وفقـدان العملـة مـا يقـارب 30% مـن قيمتها؛

- لم يحقـق النـاتج المحلـي الإجمـالي تطـورا ملحوظـا خـلال المرحلـة الأولى مـن الإصـلاح، مسـجلا ارتفاعـا خـلال المراحـل المسـتقبلي حيـث ارتفـع ي النمـو الاقتصـادي حيـث ارتفـع مـن 4% سـنة 1993 الى6% سنة 1999 و 5.3 % سنة2001 [4]؛

---

[1] . 108-109 جمال عمورة ، مرجع سابق ، ص

[2] محمد جبار طاهر الشمري ، **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر أنموذجا** ، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العراق، العدد 12 ، المجلد 2 ، 2009 ص 84.

[3] إبراهيم موسى ، **قياس و تحليل اثر التدفقات المالية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مختارة خلال المدة 1990**، مجلة جامعة بغداد، العراق، العدد التاسع ، 2009 ، ص 08 .

[3] مجدي الشربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، العدد السادس، 2006، ص 147.

- مع البدء ببرنامج الإصلاح الاقتصادي يلاحظ أن معدل البطالة ارتفع إلى نسبة 11.31% سنة 1995 بعد ما كان هذا المعدل يتراوح سنة 1990 نسبة 8.6 % [1]، لكنه سجل انخفاضا بعد ذلك حيث وصل سنة 2001 معدل 9.2 %.

المطلب الثاني : واقع ومراحل تطور الاقتصاد السعودي خلال فترة المخططات الاقتصادية

يعود إنشاء هاته الدولة إلى تاريخ توحيد المملكة العربية السعودية سنة 1917، ونحاول التعرف على التطور الاقتصادي لهاته الدولة منذ انتهاج مبدأ التخطيط واهم ما جاءت به المخططات التنموية بداية من 1970 من خلال وضع أول خطة تنموية خماسية (1970-1974) ، و قد أسندت هذه المهمة إلى الهيئة المركزية للتخطيط؛ الملاحظ انه ورد في خطة التنمية الخماسية الأولى مصطلح السياسات و الأهداف و لم يرد مصطلح الاستراتيجيات، و ربما لم يكن هناك تفريق بين مفهوم الأهداف و الاستراتيجيات، و قد حصل التطوير في المفاهيم المتعلقة بالتخطيط و التفريق بين الأهداف و الاستراتيجيات في خطة التنمية الخماسية الثانية، حيث ورد فيها مفهوم إستراتيجية التنمية و حددت فيها بثلاث استراتيجيات هي[2]:

تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق التركيز على الإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي.

سرعة تنمية الموارد البشرية في المملكة السعودية.

التنمية الاقتصادية لمناطق المملكة السعودية عن طريق توزيع الاستثمارات و تطبيق البرامج الاجتماعية حسب الحاجة.

أولا- خطة التنمية الخماسية الأولى (1970-1974)

كانت خطة التنمية الخماسية الأولى (1970-1974) بداية للتخطيط الشامل لتنمية الاقتصاد السعودي، و كان الاهتمام خلال هذه الفترة يتركز على إيجاد قاعدة واسعة لبناء و تجهيز البنية الأساسية للاقتصاد[3]؛ و في هذه الخطة لم يتم التركيز بالشكل الكبير على القطاع الخاص، إنما الاتجاه نحو تنمية مصادر الموارد البشرية و إعداد الكوادر الوطنية[4].

ثانيا- خطة التنمية الخماسية الثانية (1975-1979)

---

[1] ابراهيم موسى، مرجع سابق، ص 12.

[2] وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام- ،الإصدار 20، 2003، ص 38.

[3] وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام- ، الإصدار 20، 2002، مرجع سابق، ص 06.

[4] غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1425هـ/ 2004م، ص 47.

لقد جاءت هذه الخطة من حيث الأهداف العامة استمرار للمرحلة التخطيطية الأولى، و بعد الخبرة التي تم اكتسابها خلال المرحلة الأولى جاءت هذه الخطة لتحدد أهمية القطاع الخاص و الاستثمار به و تهيئة الظروف التي تمكنه من العمل و تقديم الخدمات الضرورية و اللازمة في النشاط الاقتصادي[1].

لقد كانت الظروف الاقتصادية في بداية الخطة الثانية مختلفة تماما عن تلك التي سادت خلال الخطة الأولى، فقد زادت إيرادات المملكة بشكل واضح، نتيجة زيادة الطلب على النفط الخام، و تحسن أسعاره، مما أدى على التغلب على القيود المالية، إلا أن عدم توافر القدر الكافي من التجهيزات الأساسية و نقص القوى العاملة و بروز الضغوط التضخمية شكلت أهم معوقات هذه الخطة.

ثالثا–خطة التنمية الخماسية الثالثة (1980–1984)

تميزت هذه الخطة بإتباع أساليب علمية تحليلية تخطيطية يتم بواسطتها تحليل مسيرة الاقتصاد الوطني بقطاعاته و أبعاده المختلفة و لمختلف المتغيرات، واتجهت خطة التنمية الثالثة إلى التركيز على تحقيق تغيرات في بنية الاقتصاد الوطني من خلال تحديد مستويات إنتاج النفط و الغاز للمحافظة على هذه الثروة الوطنية و الاستمرار في بناء الصناعات الهيدروكربونية و مواصلة استكمال التجهيزات الأساسية، و دعم مقومات النمو و إمكانات التنمية في جميع مناطق المملكة، إضافة إلى الاهتمام بزيادة الفعالية الاقتصادية.

رابعا–خطة التنمية الخماسية الرابعة: (1985–1989)

أعدت الخطة الرابعة في ظل استكمال الجانب الأكبر من التجهيزات الأساسية و زيادة إمكانات القوى البشرية السعودية، علاوة على انخفاض مستوى عائدات المعيشة و قد تميزت سنوات هذه الخطة بانخفاض عام في مستوى الأسعار و تكاليف المعيشة، حيث انخفض متوسط الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في السنة الخامسة للخطة بنسبة (5.9%)[2]، كما تميزت هذه الخطة باعتمادها على الأساليب الفنية المتاحة، مثل الوسائل العلمية، و النماذج المصممة لأغراض التخطيط و التي تم اختيارها و تحديد جدواها في عملية إعداد الخطة و تكميم عناصرها المختلفة، فقد تم الاستعانة بالنماذج الرياضية.

خامسا– خطة التنمية الخماسية الخامسة (1990– 1994)

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط، منجزات خطط التنمية– حقائق و أرقام–، 2002، مرجع سابق، ص 06.

[2] مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثلاثين، 1411هـ– 1412هـ (1991)، ص 13.

مما لا شك فيه أن خطة التنمية الخامسة كانت مرحلة تعزيز للخطط السابقة، خاصة أن الخطة الرابعة كانت تمثل مرحلة انتقالية في تنمية الاقتصاد السعودي، و لذلك أخذت هذه الخطة في اعتبارها عاملين رئيسيين رأت تأثيرهما على عملية التكيف الاقتصادي سيكون جوهريا[1]:

اكتمال معظم برامج الدولة الاستثمارية في التجهيزات الأساسية، و بالتالي ما يؤدي إليه ذلك من انخفاض في الإنفاق الحكومي، ومن اتجاه تنازلي عام في الأجور و الأرباح و الإيجارات.

الاستغلال الأمثل لاعتمادات ميزانية الدولة، و الذي يتحقق من خلال ترشيد الإنفاق من ناحية، و الحد من المبالغة في المواصفات عند تنفيذ المشروعات من ناحية أخرى.

إلا أن انتظام سير التنفيذ خطة التنمية الخماسية الخامسة تأثر سلبا إلى حد ما و ذلك بسبب اندلاع حرب الخليج 1991م الأمر الذي استدعى إجراء بعض التعديلات في أولويات الإنفاق الحكومي مما أثر بدوره على استثمارات القطاع الخاص، و مع ذلك و رغم تلك الظروف أحرزت خطة التنمية الخماسية الخامسة تقدما ملموسا في تحقيق أهدافها.

سادسا– خطة التنمية الخماسية السادسة (1995– 1999):

تم إعداد خطة التنمية الخماسية السادسة في ظروف محلية و دولية غير عادية نتيجة استمرار آثار حرب الخليج، بالإضافة إلى التطورات السلبية التي سادت خلال السنوات السابقة في سوق النفط العالمي، و على الرغم من ذلك فقد سعت الخطة إلى تحقيق أهدافها و خاصة التركيز على زيادة دور القطاع الخاص في تنويع القاعدة الاقتصادية، و تقليل الاعتماد على عائدات النفط، لذلك أكدت الخطة على أهمية تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

تنمية القوى البشرية، و ذلك بزيادة الطاقات الاستيعابية للجامعات، و مؤسسات التعليم الأخرى، و التدريب المهني، و الكليات التقنية، مع التركيز على نوعية و تطوير المناهج في جميع مستويات التعليم و التدريب لتواكب متطلبات التنمية و احتياجات القطاع الخاص.

تحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاعيين الحكومي و الخاص، لأنها شرط أساسي لنجاح سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية، و ترشيد الإنفاق الحكومي.

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط، خطة التنمية الخامسة (1410هـ– 1415هـ/ 1990م– 1994م)، المملكة العربية السعودية، ص 121.

تعزيز دور القطاع الخاص و تحفيزه على الاستثمار لزيادة إسهامه في عملية التنمية من خلال السياسات و المبادرات التنظيمية، و البدء في تنفيذ برامج التخصيص.

و في خطة التنمية السادسة كانت تركز التوجهات الإستراتيجية في تنمية الموارد البشرية، و رفع إنتاجية العمل،و تحسين مستويات المعيشة للمواطنين، فقد بلغ الإنفاق الفعلي على قطاعات التنمية 420.4 مليار ريال خصص منها 216.6 مليار ريال لتنمية الموارد البشرية، أي بنسبة (51.5%) من الإجمالي1. كما تميزت الخطة بالمحافظة على استقرار أسعار السلع الاستهلاكية و قيمة العملة الوطنية، حيث لم يتجاوز معدل التضخم (1.2%) في المتوسط سنويا، و يعكس هذا المعدل المنخفض حالة الاستقرار الاقتصادي العام السائدة في البلاد، كما ركزت الخطة السادسة على التوجه الاستراتيجي الهادف لزيادة نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المطلب الثالث : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري والسعودي مع مطلع الألفية الثالثة

– في العرض السابق تطرقنا لوقائع تطور كل من الاقتصاد المصري والسعودي عبر كل المراحل واهم السياسات الاقتصادية المتبعة وفق الظروف المحلية والدولية؛ كل ذلك له أهمية في شرح وتوضيح مكانة هاته الاقتصاديات ضمن المرحلة الحالية مع مطلع الألفية الثالثة.

أولا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري مع مطلع الألفية الثالثة

– لم يشهد الاقتصاد المصري استقرارا وفق ما كان منتظر بعد جملة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة برعاية الهيئات الدولية، ويعود السبب في ذلك للتغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي لمصر؛ فحدوث أي أزمة اقتصادية عالمية ينعكس بالسلب على الاقتصاد المصري وفي المقابل حصول اي انفراج في الحالة الاقتصادية العالمية (مثل ارتفاع أسعار النفط) ينعكس بالإيجاب على الواقع الاقتصادي المصر، وللتعرف أكثر على واقع الاقتصاد المصري مع مطلع الألفية الثالثة نستعرض أهم المؤشرات الدالة على ذلك[2]:

– استمرت الديون الخارجية في التصاعد ووصلت عند 27.9 مليار دولار سنة 2000 و 28.7 مليار دولار سنة 2003 بعدما سجلت سنة 2001 و 2002 ما قيمته 26.6 مليار دولار 28.7 مليار دولار على التوالي؛

[1] وزارة التخطيط و الاقتصاد، **منجزات خطط التنمية– حقائق و أرقام–**، 2002، ص 09.

[2] البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2002–2003 ص 5.

– ارتفعت معدلات النمو من 4 % في السنة 2004 إلى أكثر من 7 % في العام المالي 2007 ويرجع هذا النمو الهائل إلى الإصلاحات الاقتصادية المنفذة من قبل الحكومة المصرية ونتيجة الأزمة المالية العالمية تباطأ النمو حتى بلغ 4.7% في سنة (2008-2009)؛

– ارتفعت معدلات البطالة بنسب بسيطة طفيفة حيث بلغ معدلها 9.4 % سنة 2008 بعدما سجلت نسبة 8.9% سنة 2007 علما أنها كانت تتراوح في حدود 11.2% و 10% سنوات 2003- 2006؛

– كما ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال (2008- 2009) إلى 251.73 مليار دولار (تمثل 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي) أي بزيادة قدرها 7.5% عن (2007- 2008).

– انخفاض معدل التضخم خلال 2008 حيث بلغ نسبة 9.9 % مقابل 20.2 % في 2007 ويرجع تراجع معدل التضخم خلال هذه السنة أساسا إلى انخفاض الأسعار للعديد من السلع الغذائية خلال 2008-2009 قبل عودتها للارتفاع في جوان 2009، ومما أدى أيضا إلى تراجع معدل التضخم متأثرا الأزمة المالية العالمية؛

– في سنة 2011 شهدت مصر اضطراب سياسي تمثل في مطالب بتغيير النظام السياسي والاقتصادي، مما تسبب في حالة من الركود العام انعكست سلبا على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وهروب رؤوس الأموال الأجنبية وتباطؤ أسواق المال والسياحة؛ حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوياته بـ 2.1% سنة 2012، كما تراجعت الاستثمارات الكلية خلال العام 2012 – 2013 بنسبة 6.7 %، كما انخفض معدل الاستثمار العام خلال 2011 – 2012 ليسجل 14.2% مقابل 16.4% خلال السنة 2010 – 2011.

– وانعكاسا لهذه التطورات ارتفع معدل البطالة إلى 13.3 %خلال سنة 2012 نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة التي تمر بها البلاد، كما سجل معدل التضخم ارتفاعا سنة 2013 قدر بـ 9.8 % ،أما بالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي فقد ارتفع إجمالي مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى نحو 3.1 مليار دولار سنة 2012 بارتفاع قدر بـ 185.5 مليون دولار عن سنة سابقة.

من خلال العرض السابق نلاحظ أن الاقتصاد المصري تعرض للعديد من الأزمات الداخلية و الخارجية والتي كانت سببا في عدم استقراره وتحقيق النتائج الايجابية المنتظرة بعد سلسلة الإصلاحات

الاقتصادية المنتهجة، ودليل ذلك تذبذب وعدم استقرار ايجابي لكل المؤشرات الاقتصادية التي تطرقنا إلى تغيراتها (البطالة ، المديونية، التضخم، معدل النمو، عجز الميزان التجاري..).

ثانيا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد السعودي مع مطلع الألفية الثالثة

كانت البداية مع خطة التنمية الخماسية السابعة وصولا الى خطة التنمية التاسعة بنهاية 2014، حيث استمرت جهود التنمية وفق نماذج التخطيط الخماسية.

1-خطة التنمية الخماسية السابعة(2000- 2004)

اعتمدت خطة التنمية السابعة في تحديد أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية على المنجزات الإنمائية للخطط السابقة، كما حرصت على أن تتماشى مع متطلبات الظروف المرحلية آنذاك، و قد أعطت الخطة الأولية لتنمية الموارد البشرية و توفير الفرص الوظيفية، و تنفيذ سياسة التخصيص بصيغه المتعددة، و تحسين الكفاءة الإنتاجية و التنظيمية للأجهزة الحكومية، و تحسين الخدمات العامة، و تعزيز التطور التقني في المملكة، هذا بالإضافة إلى التكيف المرن و الفعال مع التطورات الاقتصادية الدولية.

و من أبرز الأهداف الاقتصادية للخطة السابعة كان السعي لتحقيق نمو القطاعات غير النفطية بمعدل سنوي يبلغ (4.1%)، و تشجيع القطاع الخاص على تحقيق معدل نمو سنوي متوسط قدره (5%)، و أن تزداد استثمارات القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (3.6%)، هذا بالإضافة إلى استهداف تحسين رصيد الحساب الجاري بميزان المدفوعات و تحويله من عجز كان يقدر بنسبة (-3.0%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 19/ 1420هـ (1999) إلى فائض يقدر بنحو 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الخطة 24/ 1425هـ (2004م)[1].

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام،العدد 23، 2006، ص 19.

2-خطة التنمية الثامنة (2005- 2009)

و ركزت خطة التنمية الثامنة على عدد من الأولويات من أهمها رفع مستوى المعيشة، كما أكدت على المضي في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية سيستمر و يتواصل في دعم القطاع الخاص، و تعزيز الاستقرار الاقتصادي داعية إلى استمرار جهود تحقيق التوازن في أوضاع الموازنة العامة للدولة و ميزان المدفوعات و إبقاء التضخم عند مستوياته المتدنية.

تعد خطة التنمية الثامنة الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للاقتصاد الوطني يمتد لعشرين سنة قادمة، ويتضمن أربع خطط خماسية متتابعة و هو ما يشكل في حد ذاته تطويرا لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بالمملكة، و تمثلت أهم أهداف الخطة الثامنة فيما يلي[1]:

رفع مستوى المعيشة، و تحسين نوعية الحياة، و توفير فرص العمل للمواطنين، و ذلك من خلال تسريع عملية التنمية، و رفع معدلات النمو الاقتصادي، و التوسع الكمي و النوعي في الخدمات التعليمية و الصحية و الاجتماعية.

تنمية القوى البشرية و رفع كفاءتها، و زيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

تنويع القاعدة الاقتصادية مع التركيز على المجالات الواعدة مثل الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة و مشتقاتها، و صناعة التعدين و السياحة و تقنية المعلومات.

تحسين إنتاجية الاقتصاد الوطني، و تعزيز قدراته التنافسية، و تهيئته للتعامل بمرونة و كفاءة أكبر مع المتغيرات و المستجدات الاقتصادية على الأصعدة المحلية و الإقليمية و الدولية.

زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، و تضييق الفجوة التنموية فيما بينها.

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام، الإصدار 26، 2010، ص 10.

تطـوير منظومـة العلـوم و التقنيـة، و الاهتمـام بالمعلوماتيـة، و دعـم و تشـجيع البحـث العلمـي و التطـور التقني لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، و مواكبة التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

و شـكلت فـترة خطـة التنميـة الثامنـة 1425هـ- 1430هـ (2005- 2009) بدايـة " المرحلـة الثالثـة " و الـتي اتسـمت بتبـني سياسـة ماليـة توسـعية مدعومـة بارتفـاع الإيـرادات العامـة النفطيـة النـاجم عـن الارتفـاع النسـبي في الأسـعار العالميـة للـنفط، كمـا اتسـمت هـذه المرحلـة بالاعتمـاد علـى العديـد مـن الاسـتراتيجيات القطاعيـة، و تعـد خطـة التنميـة الثامنـة بمثابـة " الحلقـة الأولى " مـن منظومـة مسـار استراتيجي بعيد المدى يمتد لعشرين سنة و يشتمل على أربع خطط خماسية متتابعة[1].

كمـا أكـدت خطـة التنميـة السـعودية الثامنـة علـى الانضـمام في المسـتقبل القريـب لمنظمـة التجـارة العالمية و تفعيل التعاون مع جميع التكتلات الإقليمية.

3-خطة التنمية التاسعة (2010- 2014)

أعـدت هـذه الخطـة وفـق منهجيـة علميـة، اسـتندت إلى دراسـات مستفيضـة و مسـوحات إحصـائية، غطـت مختلـف الجوانـب الاقتصـادية و الاجتماعيـة، و اعتمـد خـلال عمليـة الإعـداد و التحليـل، علـى حزمـة مـن بـرامج التحليـل الإحصـائي، إضـافة إلى نمـاذج اقتصـادية طورتهـا الـوزارة. و اسـتعين بالـرؤى الـتي بلورتهـا الجهـات الحكوميـة ضـمن اسـتراتيجياتها و برامجهـا و سياسـاتها القطاعيـة و بصـفة خاصـة الاستراتيجيات و الخطط طويلة المدى المعتمدة[2].

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط، **منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام**، الإصدار 27، 2011، ص 03.

[2] وزارة الاقتصاد و التخطيط، **تقرير موجز لخطة التنمية التاسعة**، (1431هـ- 1435هـ/ 2010-2014م)، ص 09.

تزامن إعداد خطة التنمية التاسعة مع مرور الاقتصاد العالمي بأزمة مالية و اقتصادية، عصفت بالأسواق المالية، فانهارت عشرات البنوك و شركات التأمين، و بمرور الوقت انتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي، فأشهرت الكثير من الشركات العالمية الكبرى إفلاسها و تمت إعادة هيكلة الكثير منها، كما تراجعت مختلف المؤشرات الاقتصادية العالمية كمعدلات التجارة الدولية و أحجامها، و الاستثمار الأجنبي المباشر، و الناتج الصناعي العالمي، و إستراتيجية الرعاية الصحية. ثم خضعت هذه الخطة لمراجعات دقيقة من قبل خبراء متخصصين (داخل المملكة و خارجها)، حيث شملت المراجعة منهجية الإعداد، و المحتوى وما انطوى عليه من توجهات و أهداف تنموية و استراتيجيات و برامج تستهدف تحقيق التوجهات و بلوغ الأهداف، و ترتكز خطة التنمية التاسعة على خمسة محاور رئيسية، تشكل فيما بينها إطارا متكاملا لمواصلة التنمية الشاملة و المتوازنة للاقتصاد الوطني خلال السنوات الخمس القادمة، فضلا عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد، و تتمثل هذه المحاور في[1]:

يرتكز المحور الأول على " تعزيز و تكثيف جهود تحسين مستوى معيشة المواطن و الارتقاء بنوعية حياته " انطلاقا من مبدأ " أن الإنسان هو أداة و غاية عملية التنمية ".

المحور الثاني فيشتمل في تنمية القوى البشرية الوطنية و زيادة توظيفها.

يرتكز المحور الثالث: على التنمية المتوازنة بين المناطق.

المحور الرابع: يتمثل في التطور الهيكلي و ذلك بمواصلة تطوير هيكل الاقتصاد السعودي.

المحور الخامس: يرتكز على رفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني و المنتجات الوطنية.

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط، **خطة التنمية التاسعة**، 1431هـ- 1435هـ/ 2010م- 2014م، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 03.

و قد تمثلت أبرز أهداف الخطة التاسعة في[1]:

زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

تقليص الفقر المطلق و القضاء على الفقر المدقع.

زيادة معدلات التوظيف للمواطنين و تخفيض معدلات البطالة.

زيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

تحقيق درجة عالية من التوازن الاقتصادي و استقرار الأسعار.

تحقيق التنمية بين مناطق المملكة.

[1] وزارة الاقتصاد و التخطيط – الخطة التاسعة، مرجع سابق، ص 61.

خلاصة:

من خلال هذا الفصـــل تعرفنا على تطور وقائع الدول محل الدراســـة بداية بالاقتصـــاد الجزائري بمراحله المختلفة، فمع خروج الاحتلال الفرنســـي تميزت مظاهر الاقتصـــاد بالبدائية وقلة التكوين، لتبدأ مرحلة المخططات تحت مظلة الاقتصـــاد الاشـــتراكي فكانت المخططات الثلاث الأولى تتســـم بمركزية التســـيير، والتي لم تعط النتائج المرجوة منها لغياب الفعالية الاقتصادية، لتعتمد الجزائر مع مطلع الثمانينات على توجه أكثر استقلالية يمنح هامش من الحرية في التســـيير على أمل أن تتحســـن مردودية القطاعات الاقتصـــادية، وهذا ما لم يتحقق بفعل الضـــغوط الخارجية ممثلة في نمو خدمات الدين وارتفاع فاتورة الاستهلاك بالإضـافة إلى تدهور أسـعار المحروقات في الأسـواق العالمية، فكانت أزمة النفط لسـنة 1986 نقطة تغير وذلك بمراجعة التوجه الاقتصـــادي العام بعد الفشـــل المتتالي لسياسـة الاقتصـاد الموجه، جاءت فترة الإصـلاحات الاقتصـادية بإشـراف الهيئات الدولية بعد إعلان الجزائر سـنة 1989 نية التزامها بمتطلبات الإصـــلاح، حيث تم إعادة هيكلة الاقتصـــاد الجزائري بالإضـــافة إلى إعادة جدولة ديونه، غير أن هذه الإصـــلاحات تركت أثارا اجتماعية مكلفة، حيث تدهورت ظروف المعيشـــة بفعل تغير هيكل توزيع الدخل وتثبيت الأجور بالإضـافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، غير أن هذه الأوضـاع تغيرت مع برنامجي دعم النمو وبرنامج الإنعاش، إذ تحسـنت ظروف الاقتصـاد الجزائري بارتفاع مداخيل الجزائر بعد ارتفاع أسـعار المحروقات مساهمة في تخفيض خدمة الديون.

أما بالنسبة للاقتصاد المغربي والتونسي والمصري؛ فأهم ما يميز الفترة قبل الإصلاحات الاعتماد على تسيير الاقتصـاد وفق المخططات المتتالية، لتليه مرحلة الإصـلاح الاقتصـادي تحت رعاية صـندوق النقد الدولي بعد تدهور الوضـع الاقتصـادي وتذبذب اهم المؤشـرات للاقتصـاد، حيث حققت الإصـلاحات الاقتصـادية نتائج ايجابية وفق مؤشـرات الاقتصـاد لهاته الدول في مطلع الألفية، وفي حالة الاقتصـاد السـعودي فتطوره اعتمد على جملة مخططات تنموية تهدف بالأساس إلى الحفاظ على الوضع الاقتصادي وتحسين معدلات النمو.

الفصـــل الرابع

دراسة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الجـــزائري وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018

تمهيد:

الفصـــل الرابع

دراسة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الجـزائري وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018

تمهيد:

تتعدى دراسة موضوع البطالة والنمو الاقتصادي في حل مشكل توازن سوق العمل واستقرار الاقتصاد الكلي؛ فهي تستهدف مبدأ اقتصادي راسخ ضمن كتابات كل المفكرين الاقتصاديين وهو مبدأ التوزيع العادل للثروة مما يضمن استقرار اقتصاديا واجتماعيا لكل أفراد المجتمع، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال فهم وتحليل أسباب تذبذب معدلات البطالة والنمو الاقتصادي وسن تشريعات وقوانين وهيئات تنظيمية تسهر على تحقيق ذلك وتطبيق أي برامج تنموية بنجاعة.

في هذا الفصل سنحاول التعرف على متغيرات البطالة والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى بعض المتغيرات المرتبطة بها (التضخم، النمو السكاني، تكوين رأس المال، الإنفاق الاستهلاكي...)، خلال فترة الدراسة لكل دول العينة (الجزائر-تونس-المغرب-مصر-السعودية) واستخدام الأساليب الكمية للوقوف على نقاط التغير وربطها بالأحداث الاقتصادية الموافقة لها.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؛ وذلك بدراسة العلاقة التحليلية التي تربط البطالة بالنمو الاقتصادي والمقارنة بين دول العينة وصولا لنتائج تحليل أهم المتغيرات الدراسة باستخدام تقنية ACP، وبنفس الطريقة يتم تناول المبحثين لبقية دول العينة (علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في بعض دول المغرب العربي تونس والمغرب، وبعض دول المشرق العربي مصر والسعودية)

المبحث الأول: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

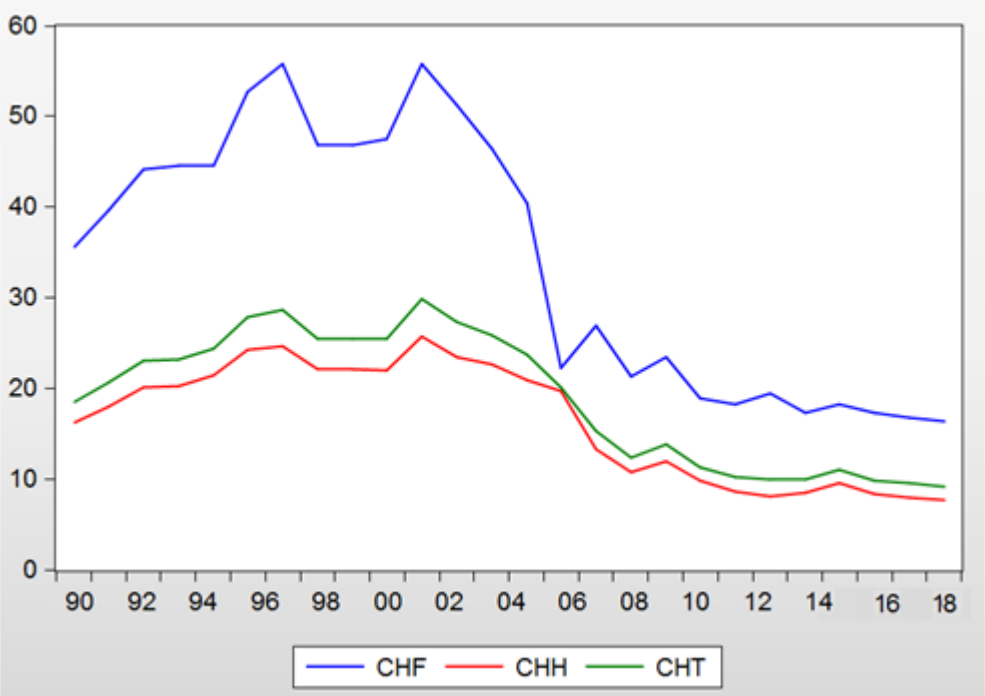
في دراســتنا نجد أن البطالة والنمو الاقتصــادي من أكثر المتغيرات الاقتصــادية التي شــهدت تذبذبا في الاقتصاد الجزائري ؛ ولإيجاد سبب عدم استقراريتها يجب تحليل العلاقة بين المتغيرين والعناصر المرتبطة بهما ومن ثم مقارنة تطور أهم المتغيرات بين مختلف دول العينة والجزائر ،كما نقوم في هذا الجزء من الدراسة إلى استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

من خلال هذا المطلب نقوم بالتعرف ضمن الاقتصاد الجزائري على تطور أهم متغيرات البطالة بكل أنواعها (البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث)، بالإضافة إلى التعرف على تطور متغيرات الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم.

من خلال الشكل رقم (4-1) الذي يوضح تطور نسبة البطالة الكلية بالإضافة إلى تطور نسبة البطالة لدى الجنسين الإناث و الذكور يمكن ملاحظة ما يلي :تعتبر نسبة البطالة الكلية مرتفعة و بنسب كبيرة خلال الفترة 1990-2000، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 29٪ ، لتنخفض تدريجيا بعدها خلال الفترة 2001-2005 إلى 11٪، ثم تستقر في حدود 10 ٪ خلال الفترة المتبقية 2006-2018 .

الشكل رقم (4-1): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور – حالة الجزائر

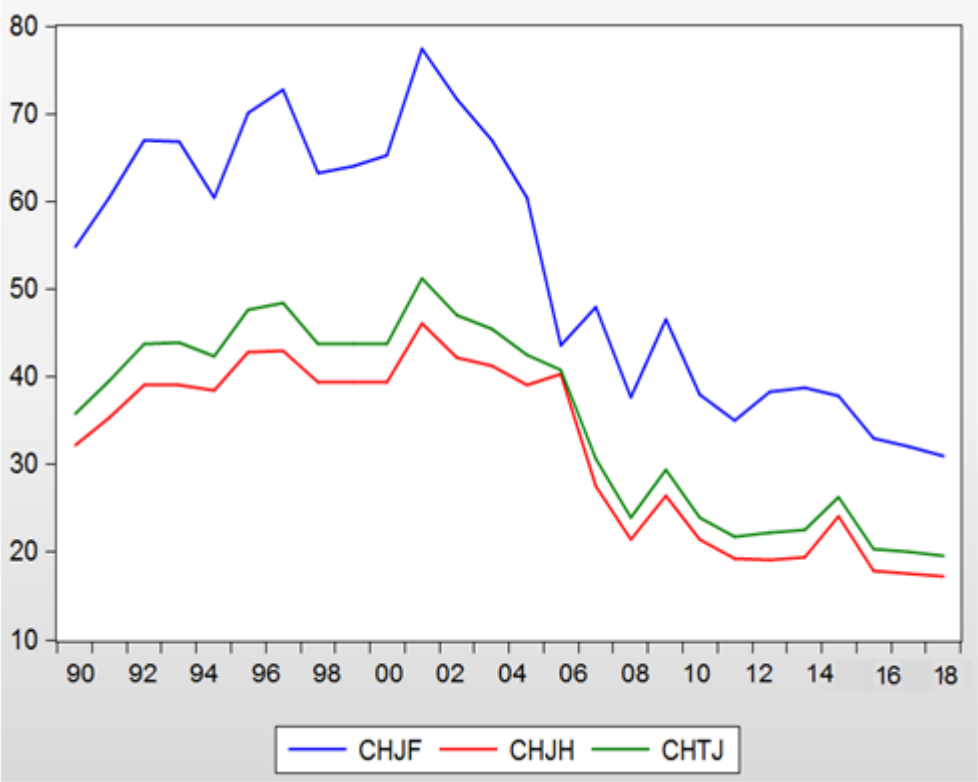


المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

شهدت البطالة لدى الذكور مسارا مقاربا و شبه مسايرا لتغير نسبة البطالة الكلية و بنسب متقاربة ، أما البطالة لدى الإناث فبلغت مستويات قياسية و مرتفعة إذا ما قورنت بنسب البطالة الكلية خصوصا في الفترة 1990- 2005حيث تعتبر الفجوة كبيرة جدا ، لتنخفض هاته الفجوة بعدها خلال الفترة 2006 - 2018 بفعل تغيرات الواقع الإقتصادي و توجه الحكومة لسياسة المساواة بين الجنسين في عملية التوظيف مع توفر الظروف المناسبة لذلك.

ومن خلال الشكل رقم (4-2) نلاحظ أن نسبة البطالة الكلية للشباب مرتفعة خلال المرحلة 1990 - 2004 محققة اقصى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 46٪ لتنخفض بعدها خلال المرحلة 2004- 2018 متراوحة بين 20٪ و 26٪ .أما نسب البطالة لدى الشباب الذكور فهي أقل من نسب البطالة الكلية للشباب لكن بفجوة ضئيلة حيث نلاحظ أن المنحنيين متسايرين طيلة سنوات الدراسة .

الشكل رقم (4-2): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة الجزائر

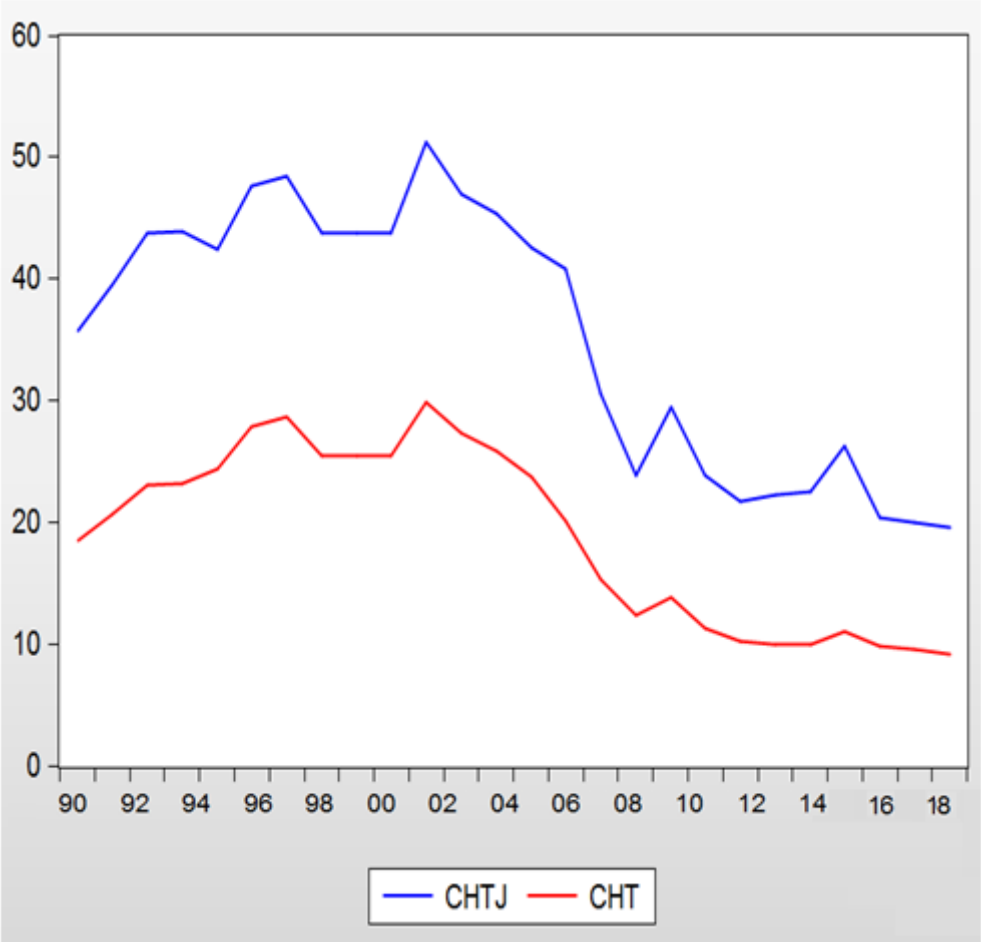


المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

كما نلاحظ ارتفاع نسب البطالة لدى الشابات الإناث بشكل كبير وبفجوة كبيرة عن نسب البطالة الكلية للشباب ، حيث تزايدت خلال 1990 – 2000 لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 77٪ ، لتبدأ في الإنخفاض لتبلغ نسبة البطالة لدى الإناث الشابات 46٪ سنة 2018.

من خلال الشكل رقم (4-3) نلاحظ أن نسبة البطالة للشباب تعتبر مرتفعة نسبيا خلال كل الفترة الزمنية للدراسة ، وهذا مقارنة بنسب البطالة الكلية . حيث نجد أن في سنة 2000 بلغت نسبة البطالة الكلية 29٪ و هي أقصى نسبة خلال فترة الدراسة ، كما بلغت نسبة البطالة عند الشباب أكثر من 50٪ و يفسر ذلك بارتفاع نسبة الشباب و هو ما يميز المجتمع الجزائري بأكثر من 75٪ شباب.

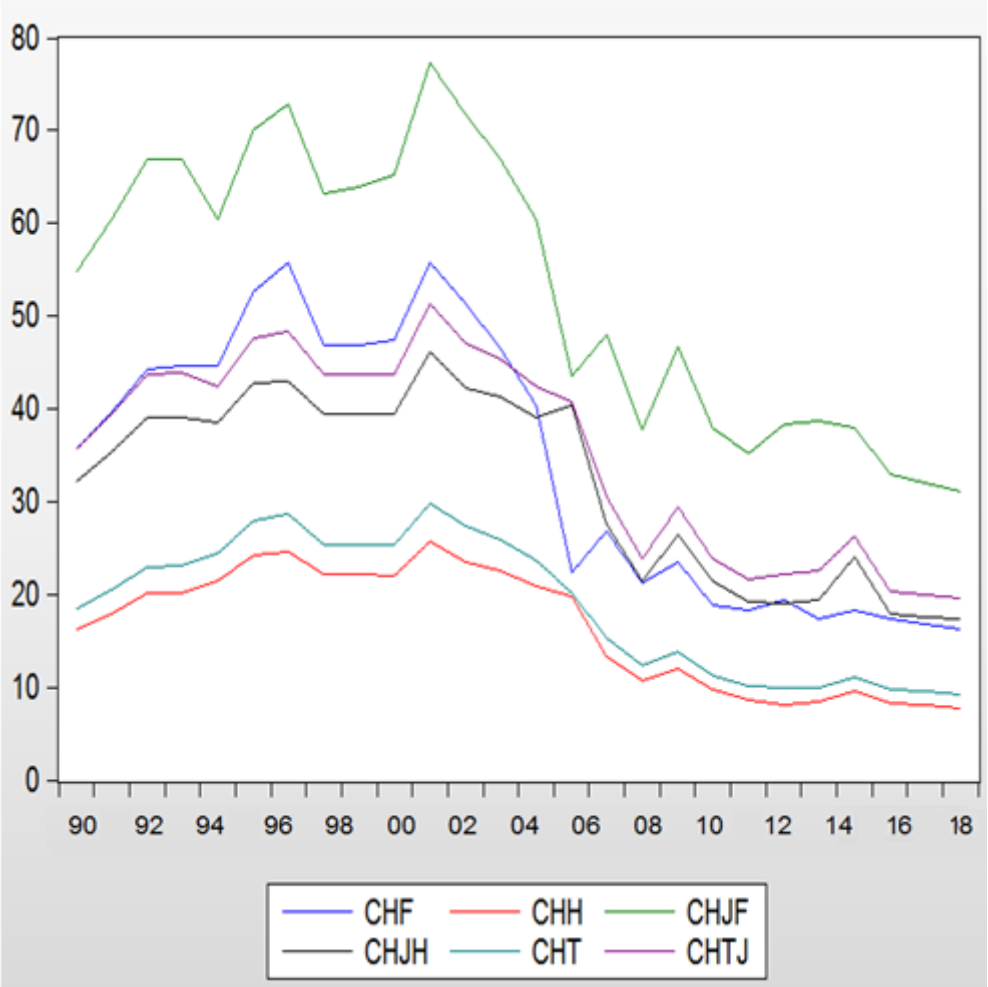
الشكل رقم (4-3): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب– حالة الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

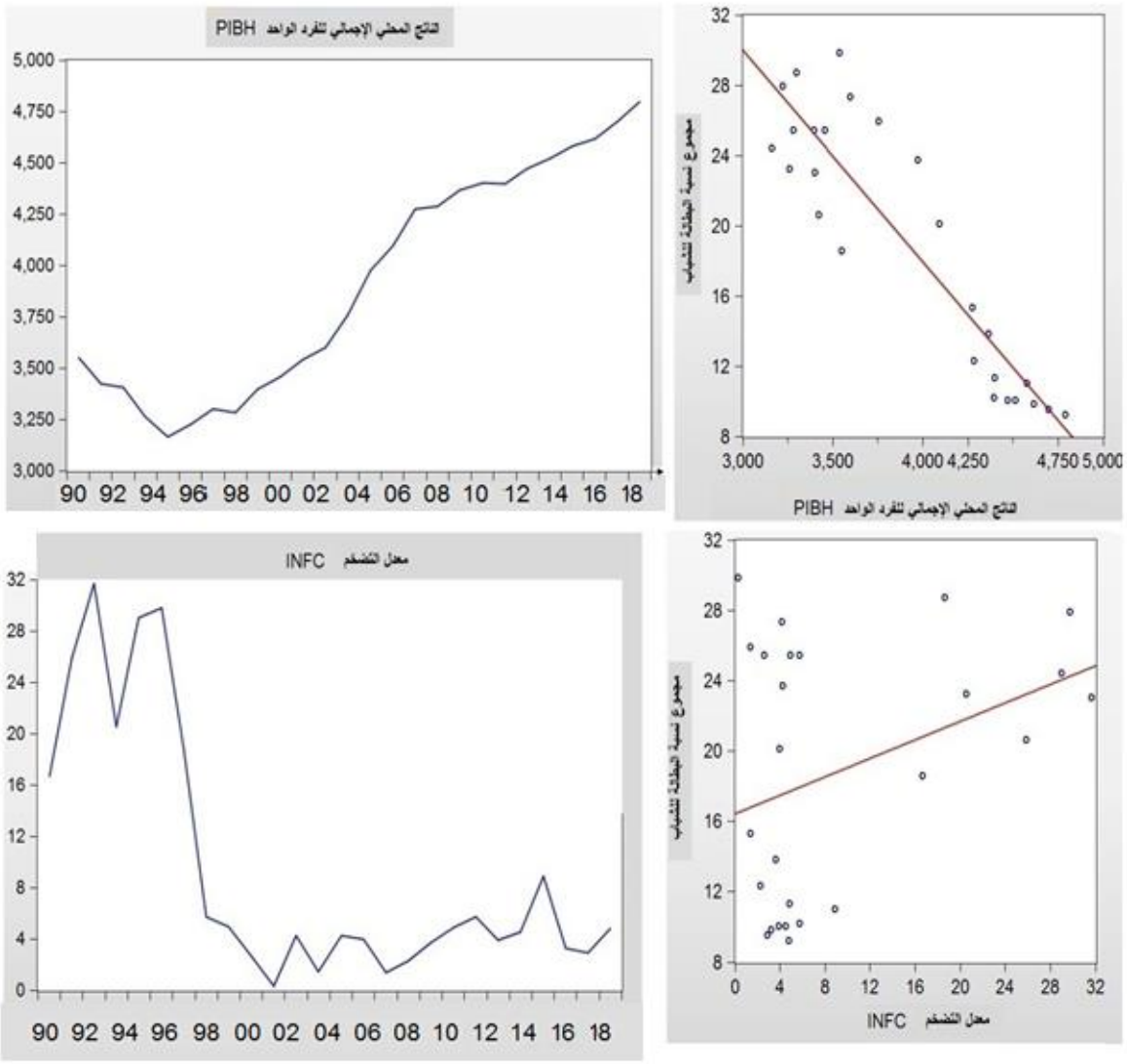
من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة البطالة للإناث الشابات أكبر منها لدى جنس الذكور الشباب حيث تعتبر الفجوة كبيرة خلال الفترة 1990-2003 ، ثم تبدأ في التناقص هاته الفجوة خلال الفترة 2004-2018 حيث تعتبر أقل مقارنة بالفترة السابقة.

الشكل رقم (4-4): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث– حالة الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

الشكل رقم (4-5): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم- حالة الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

يمكن تقسيم تطور الناتج المحلي للفرد خلال فترة الدراسة إلى مرحلتين : الفترة الأولى 1990-1994 حيث شهد الناتج المحلي للفرد انخفاضا بلغ أدنى مستوياته سنة 1994 ب 3165$ ثم بدأت هاته المعدلات في الإرتفاع بشكل تصاعدي خلال الفترة المتبقية 1995-2018 حيث بلغت 4815 $ سنة 2018 .

إنتقلت معدلات التضخم بشكل كبير جدا خلال الفترة 1990-1995 حيث ارتفعت من 16.6٪ إلى 31.66٪ ، لتنخفض خلال الفترة 1996-1998 إلى 18٪ ، ثم تحافظ على استقرارها في حدود 2٪-5٪ خلال الفترة 1997-2018.

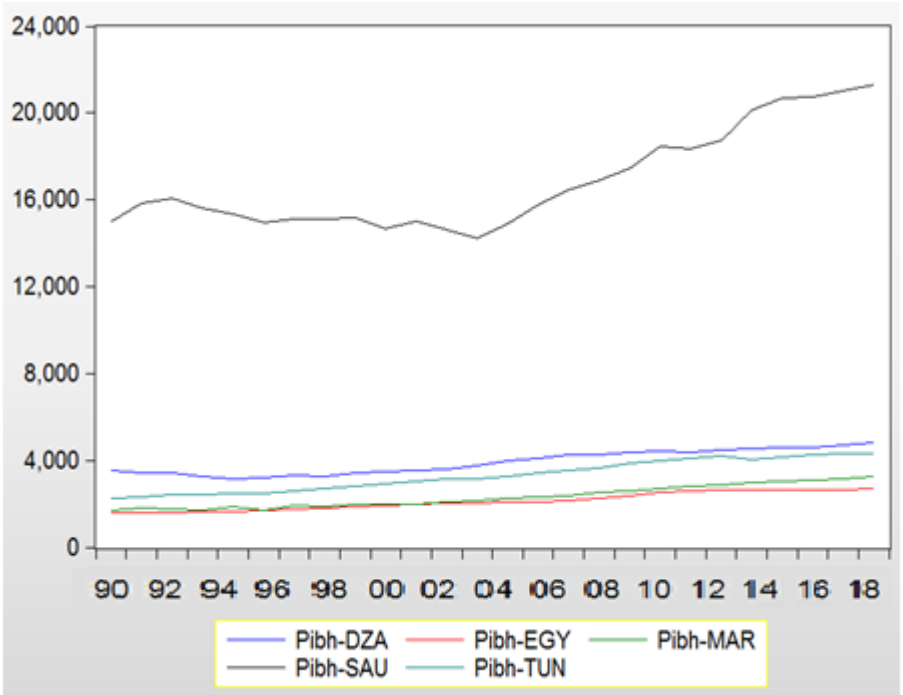
المطلب الثاني: مقارنة دول العينة من حيث مستوي النمو الاقتصادي ، معدلات البطالة، معدلات التضخم.

في هذا المطلب نحاول التعرف على أهم المتغيرات في اقتصاديات دول العينة (الجزائر-تونس-المغرب-مصر-السعودية) والفرق بينها ضمن الفترة الزمانية المحددة، حيث قمنا باختيار متغير النمو الاقتصادي والبطالة ومعدل التضخم.

أولا- مقارنة دول العينة من حيث مستوي النمو الاقتصادي

من خلال المنحنى نلاحظ أن مستوى النمو للمملكة العربية السعودية كان يتراوح بين 15000 و 16000 دولار خلال الفترة 1990-1998 لينخفض بعدها لأدنى قيمة له سنة 2002 بقيمة 14000$ ليتصاعد بعدها خلال باقي فترة الدراسة ليبلغ سنة 2018 ب 20775 $أما مستوى النمو الاقتصادي للجزائر فنلاحظ أنه مستقر تقريبا خلال 1990-2004 في حدود 3800$ ثم ارتفع بشكل طفيف في باقي فترات الدراسة في حدود 4200 $أما مستوى النمو لتونس فنلاحظ أنه تزايد بشكل تدريجي من 2100$ سنة 1990 إلى 4402$ سنة 2018 .

الشكل رقم (4-6): تطور مستوي النمو الاقتصادي في دول العينة



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

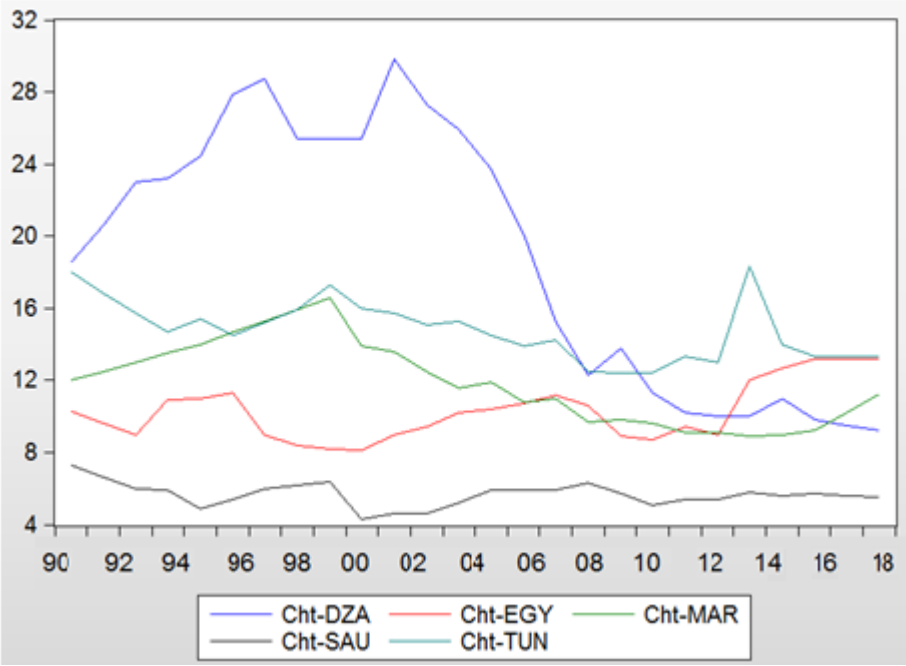
أما مستويات النمو عند المغرب و مصر فنلاحظ ثبوتهما خلال الفترة 1990-2003 في حدود 1800$ لنلحظ زيادة طفيفة ليبلغ أعلى قيمة له في الدولتين سنة 2018 المغرب ب 3357$ و مصر ب

2907 $مما سبق نلاحظ وجود فجوة ضخمة بين مستوى النمو للسعودية مع باقي الدول نظرا للمداخيل الضخمة للبترول ، و احتلت الجزائر بعدها المرتبة الثانية كونها دولة ريعية تعتمد على البترول و الغاز في اقتصادها .بينما حققت تونس مستوى نمو أكبر منه لدى كل من المغرب و مصر بفجوة معتبرة.

ثانيا– مقارنة معدلات البطالة

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدلات البطالة لكل من السعودية و مصر و المغرب و تونس لم تشهد تغيرا كبيرا خلال كامل فترة الدراسة ، حيث حافظت على استقراريتها بشكل عام باستثناء بعض التذبذب للمغرب و تونس و مصر مع مطلع الألفية الثالثة بفعل أحداث الربيع العربي . وتعتبر السعودية أقل نسبة للبطالة تليها مصر ثم المغرب و تونس خلال كامل فترة الدراسة . أما بالنسبة للجزائر فنلحظ عدم استقرار نسب البطالة مع ارتفاعها الكبير ، حيث بلغت مستويات قياسية وصلت إلى 29٪ و شهدت انخفاضا خلال الفترة 2005-2018 مع استقرارها.

الشكل رقم (4-7): تطور مستوي معدلات البطالة في دول العينة

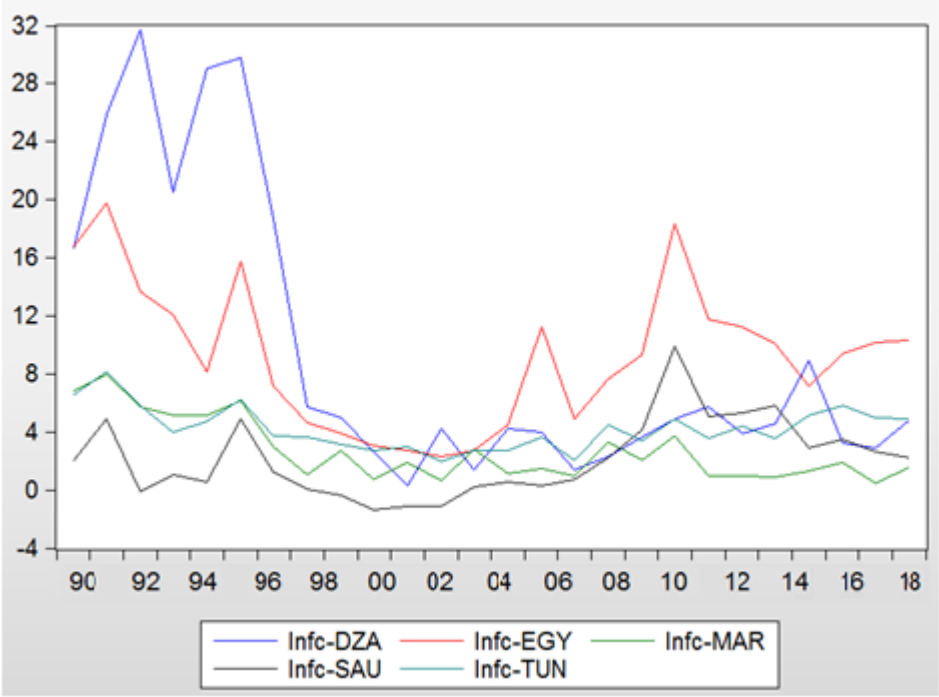


المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

ثالثا– مقارنة التضخم

تعتبر الفترة 1990-1997 مرحلة ارتفاع معدلات التضخم بشك كبير خصوصا لمصر و الجزائر ، لتنخفض بعد ذلك لمستويات منخفضة مع بعض التذبذب خلال الفترة1995-2001 لتعاود الارتفاع لنسب معتبرة في حالة الجزائر ومصر، أما السعودية و المغرب و تونس فقد شهدت استقرارا بشكل عام خلال كل فترة الدراسة في حدود لا تتعدى 12 بالمئة.

الشكل رقم (4-8): تطور مستوي معدلات التضخم في دول العينة



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

المطلب الثالث: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله الجزائر باستعمال طريقة (ACP)

نتناول في هذا الجزء طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)[1]، و تستخدم هذه الطريقة في تحليل الجداول الإحصائية بشرط أن تكون كل متغيرات الجدول الإحصائي ذات طبيعة كمية. و تهدف هذه الطريقة إلى البحث عن فضاء شعاعي جزئي اقل درجة عادةً ما يكون ذو البعد 2 أي المستوي، يسمح لنا هذا الفضاء الشعاعي الجزئي بأحسن تمثيل ويحفظ لنا اكبر كمية من المعلومات، و تساعدنا هذه الطريقة على دراسة و تحليل العلاقة بين المتغيرات فيما بينها خلال فترة الدراسة و العلاقة بين المتغيرات و الأفراد في حالتنا هذه السنوات.

اولا- المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات:

[1] Analyse en composante principale (ACP).

من خلال مؤشرات معدلات البطالة في الجدول أدناه يمكننا أن نميز أن معدل البطالة بالنسبة للنساء الشباب هو الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة وبنسبة قدرها 53.14%، غير أن معدل البطالة بصفة عامة بالنسبة للنساء هو الأكثر اضطرابا بمعدل يقدر بـ 34.20%.

أما فيما يخص بقية متغيرات الدراسة فإن حصة الفرد من الناتج الحقيقي هو الأكثر استقرارا وبمتوسط قدره 3917$ للفرد لأنه يحوز على اقل قيمة لمعامل التغاير CV [1]؛ وعلى العكس من ذلك فإن متغير معدل التضخم والاستثمار الأجنبي الوارد هي المتغيرات الأكثر تشتتا خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل التضخم خلال فترة الدراسة ككل نسبة تقدر بـ 9.46%

الجدول رقم (4-1): المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات– حالة الجزائر

Variable	Moyenne	Ecart-type	cv	Variable	Moyenne	Ecart-type	cv
Chf	34.1956	14.4683	0.42	**Dcfm**	42.8105	9.2871	0.22
Chh	16.4622	6.4673	0.39	**Invt**	33.3481	7.0121	0.21
Chjf	53.1351	15.0542	0.28	**Imp**	26.1767	3.9830	0.15
Chjh	31.8693	10.0199	0.31	**Infc**	9.4635	9.9513	1.05
Cht	18.9138	7.3135	0.39	**Invtede**	0.8510	0.6568	0.77
Chtj	35.3925	10.8641	0.31	**Invteds**	0.0601	0.0954	1.59
Cpop	1.7361	0.3767	0.22	**Pibh**	3916.9127	551.1290	0.14
Dcfap	16.0874	2.6321	0.16	**EXP**	33.9373	8.3415	0.25

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثانيا– نسبة التمثيل على مستوي الدراسة:

و نلاحظ في الجدول أدناه أن المحور الأول يشرح حوالي 59% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 22% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، و عليه فالمستوي الأول يشرح حوالي 81% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة. و هذه القدرة التفسيرية الكبيرة توحي بالتجانس الكبير بين متغيرات الدراسة و قوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات و التي تصل إلى 81% و هي نسبة عالية.

[1] معامل التغاير هو نسبة الانحراف المعياري بالنسبة للمتوسط

الجدول رقم (4-2): نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة الجزائر

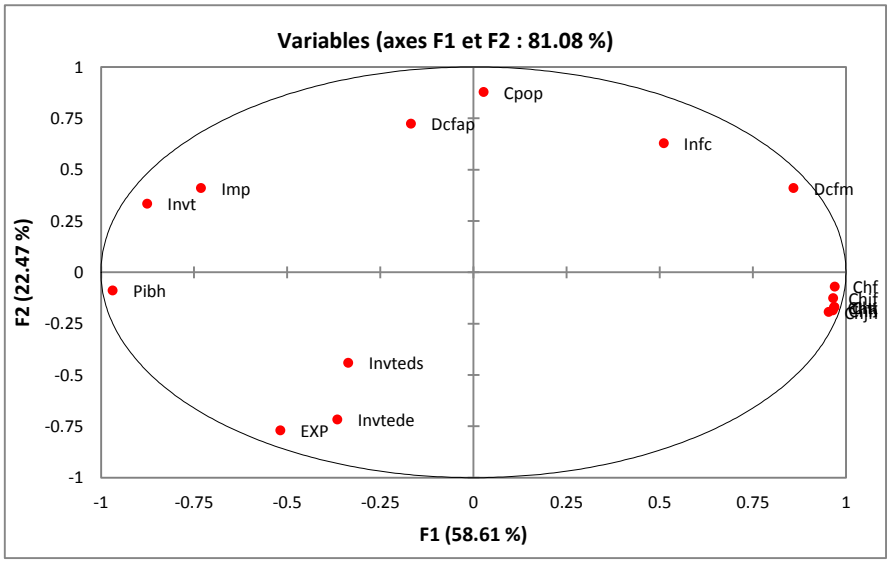
	F1	F2
Valeur propre	9.3769	3.5957
Variabilité (%)	58.6056	22.4730
% cumulé	58.6056	81.0787

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثالثا– التمثيل البياني للمتغيرات:

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن كل المتغيرات مقبولة في التحليل و الدراسة بسبب قربها من دائرة الارتباطات و بعدها عن المركز.

الشكل رقم (4-9): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة الجزائر



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

و نلاحظ أن لمتغيرات معدل البطالة المتعددة (نسبة البطالة الكليةCHT - نسبة البطالة للإناثCHF –نسبة البطالة للإناث الشاباتCHJF ...) لها ارتباط قوي وسالب مع متغير الناتج المحلي للفرد PIBH بسبب بعده الاعظمي عنها، كذلك ترتبط ارتباط سالب مع بعض المتغيرات كإجمالي تكوين رأس المال ونسبة الواردات من السلع والخدمات، أما بالنسبة لمتغير النمو السكاني CPOP والإنفاق الاستهلاكي DCFAP فهي تتميز بالاستقلالية عن متغيرات البطالة.

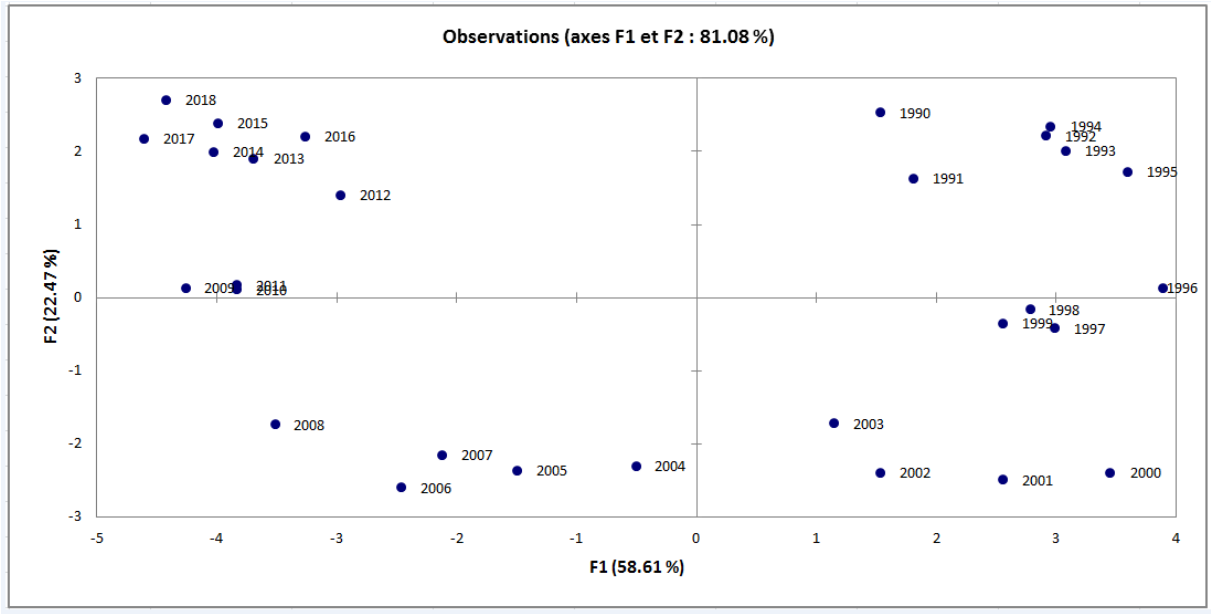
أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فالمحور الأول له ارتباط قوي و موجب مع كل من المتغيرات البطالة المتعددة، و ارتباط سالب مع متغير الناتج المحلي للفرد وإجمالي تكوين رأس المال ونسبة الواردات من السلع والخدمات.

أما المحور الثاني فله ارتباط قوي و موجب مع كل من متغيري نسبة النمو السكاني CPOP والإنفاق الاستهلاكي DCFAP وارتباط قوي و سالب مع متغيرات نسبة الصادرات والاستثمار الأجنبي لصافي التدفقات الوافدة من الناتج.

رابعا–التمثيل البياني للأفراد (السنوات):

من خلال التمثيل البياني أدناه فإننا نسجل الفترة من 1993 إلى غاية 2000 ممثلة تمثيل جيد على المحور الاول و بقيم موجبة، و على العكس من ذلك فان الفترة من 2008 إلى غاية 2018 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور. أما الفترتين من 1990 إلى غاية 1995 و2012الى غاية 2018 ممثلتين تمثيل جيد على المحور الثاني و بقيم موجبة، وعلى العكس من ذلك فان الفترة من 2000 إلى غاية 2008 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور.

الشكل رقم (4–10): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)– حالة الجزائر



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

و من خلال الربط بين التمثيل البياني للمتغيرات و السنوات يمكننا أن نستنتج أنه خلال الفترة 1990-2002 نسجل ارتفاع مختلف متغيرات البطالة، وتدهور كبير في حصة الفرد من الناتج وإجمالي تكوين رأس المال للفرد؛ مما يعني أن الاقتصاد الجزائري كان يعاني بعض الصعوبات خلال هاته الفترة أدت إلى تدهور الوضع الاجتماعي.

أما خلال الفترة 2004-2007 سجلت الجزائر انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم ومعدلات النمو السكاني وارتفاع في نسبة الصادرات ونسبة الاستثمار الأجنبي، أما خلال الفترة 2008-2018 نسجل تحسن ملحوظ في حصة الفرد من الناتج وإجمالي تكوين رأس المال وانخفاض كل مؤشرات البطالة.

المبحث الثاني: علاقة البطالة بالنمو الاقتصـــادي في بعض دول المغرب العربي(تونس-المغرب) خلال الفترة 1990-2018

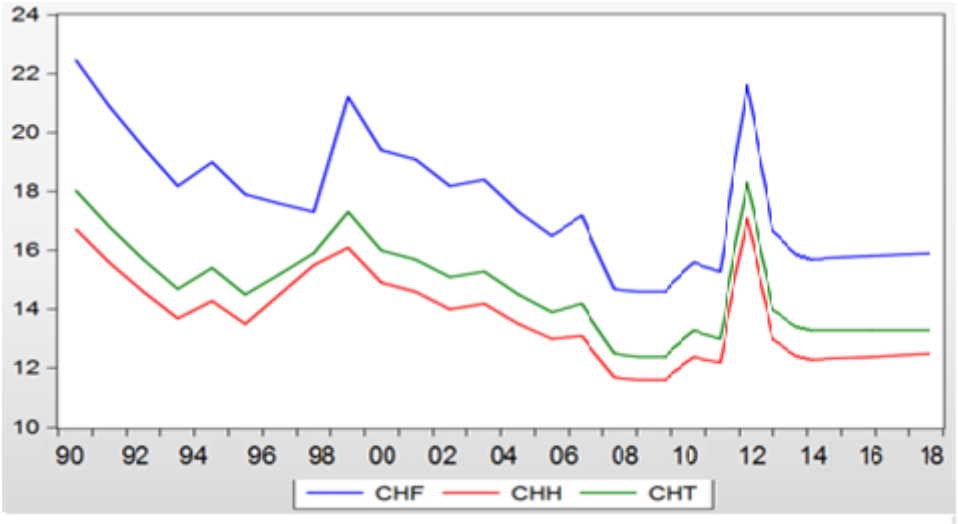
نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على علاقة البطالة بالنمو الاقتصـــادي ضـــمن كل من الاقتصـــاد التونسي والمغربي، والذي يعتمد اقتصادهما بشكل أساسي على مداخيل السياحة وبعض المصادر الطاقوية، حيث نقوم بشرح تحليلي لتطور كل من البطالة والنمو الاقتصادي واهم المتغيرات المرتبطة بهما، هذا بالإضافة إلى التحليل باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP .

المطلب الأول: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1990-2018

من خلال هذا المطلب نقوم بالتعرف ضمن الاقتصاد التونسي على تطور أهم متغيرات البطالة بكل أنواعها (البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث)، بالإضافة إلى التعرف على تطور متغيرات الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم.

من الشـــكل رقم (4-11) نلاحظ أن نســـبة البطالة الكلية في المجتمع التونســـي بدأت تتناقص في الفترة 1990-1995 لتبلغ نســـبة 15٪ ســـنة 1995 ، لترتفع من جديد في الفترة 1995-1998 بفعل الجفاف الذي مس البلاد لتبلغ 17.5٪ ســـنة 1998 . لتبدأ في الانخفاض بشـــكل تدريجي في الفترة 1998-2010 لترتفع فجأة لأعلى مســـتوى لها بنســـبة 18.5٪ ســـنة 2011 وذلك بســـبب الربيع العربي، لتبدأ في الإنخفاض وتستقر في الفترة 2012-2018 في حدود 15٪ .

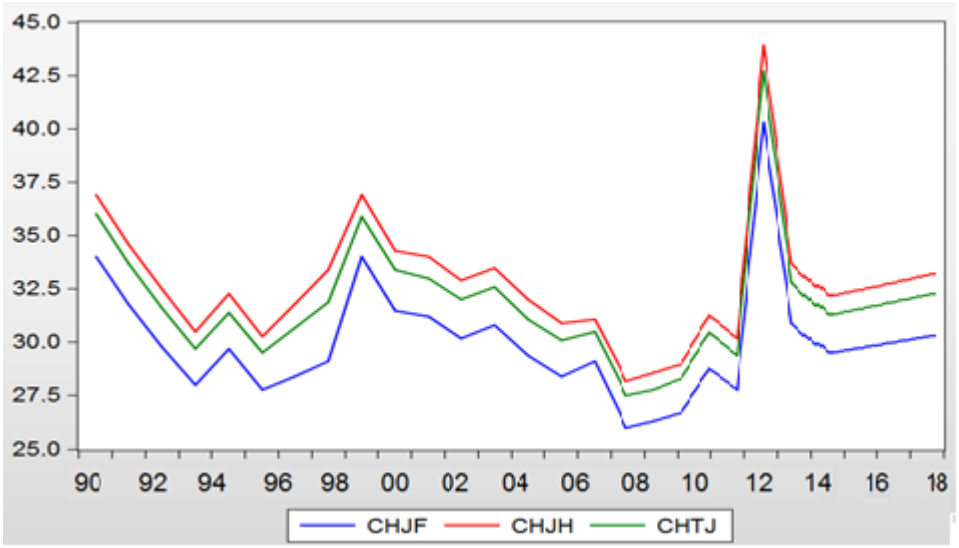
الشكل رقم (4-11): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور– حالة تونس



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

كما نلاحظ أن معدلات البطالة للذكور أقل مقارنة بنسب البطالة الكلية بفجوة ضئيلة نسبيا ، كما أن المنحنيان متسايران في جميع فترة الدراسة . أما نسب البطالة لدى الإناث فهي كبيرة مقارنة بنسب البطالة الكلية . و بفجوة كبيرة باستثناء سنة 1997 أين نلاحظ ان الفجوة صارة صغيرة لتدني نسبة البطالة لدى الإناث لتبلغ 17.5٪ ، أما باقي فترة الدراسة فنلاحظ أن النسب متسايرة.

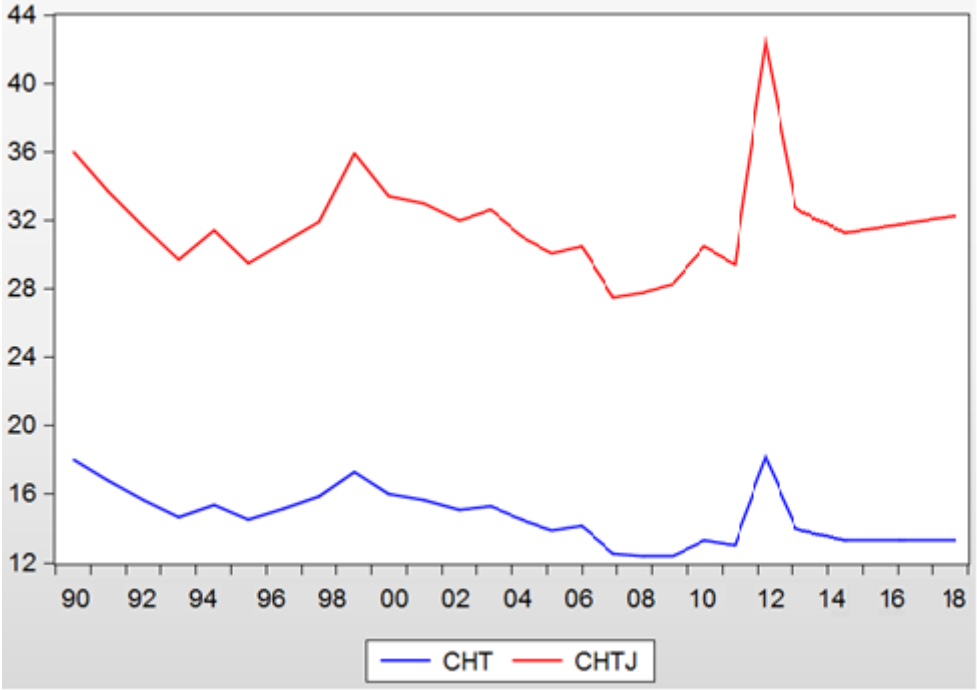
الشكل رقم (4-12): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة تونس



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

من المنحنى نلاحظ أن نسب البطالة الكلية للشباب أعلى منها عند الإناث الشابات و أقل منر معدلات البطالة لدى الذكور الشباب و ذلك بفجوات صغيرة نسبيا و نفسر ذلك بتفتح و طبيعة المجتمع التونسي . وقد تسايرت هاته النسب صعودا و نزولا خلال كامل فترة الدراسة حيث ارتفعت سنة 1998 بفعل الجفاف الذي ضرب المنطقة حيث وصلت نسبة البطالة الكلية إلى 35٪ بينما وصلت نسبة البطالة عند الذكور الشباب إلى 36٪ فيما حققت البطالة عند الإناث الشابات نسبة 33٪ لتأخذ هاته النسب في التناقص إلى غاية 2010 ، أين ارتفعت بشكل فجائي متجاوزة 40٪ محققة أقصى قيمة لها وذلك لتأثر الإقتصاد بما يسمى الربيع العربي ، لتنخفض بعدها و تثبت في باقي مرحلة الدراسة 2013-2018.

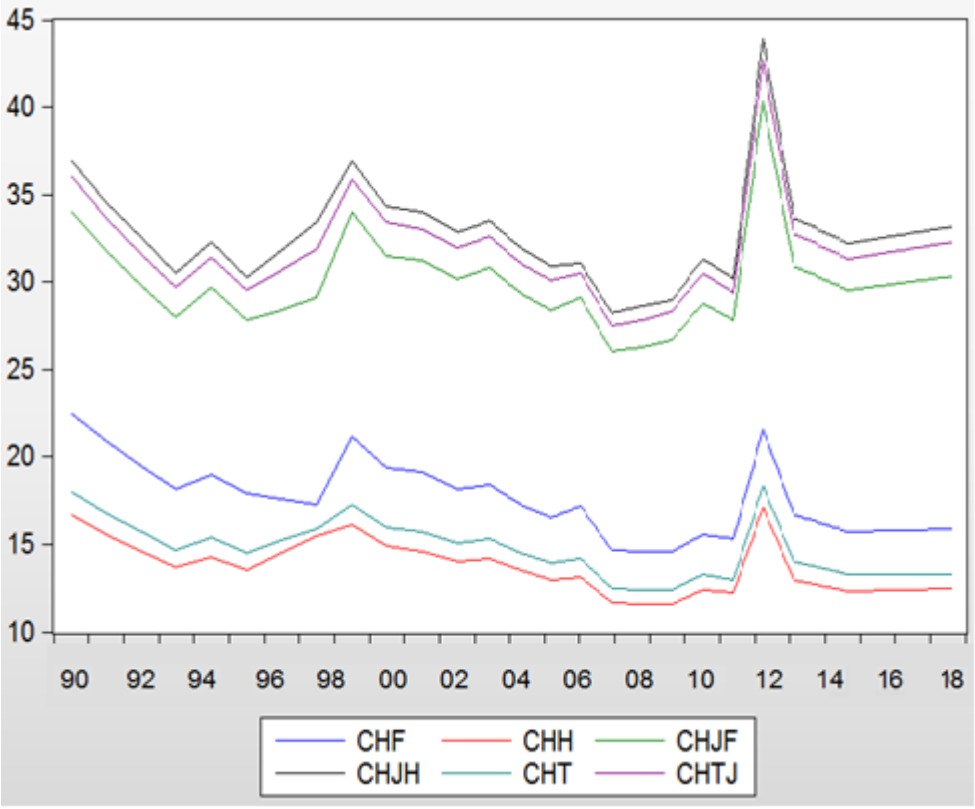
الشكل رقم (4-13): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب- حالة تونس



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة البطالة لدى الشباب مرتفعة بشكل كبير مقارنة بنسبة البطالة الكلية خلال مرحلة الدراسة بفجوة كبيرة ، كما نلاحظ تساير النسبتين صعودا و نزولا حيث قدرت نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة عند الشباب أعلى قيمة لهما سنة 2011 ب 16٪ و 44٪ على الترتيب وذلك لتأثير أحداث الربيع العربي.

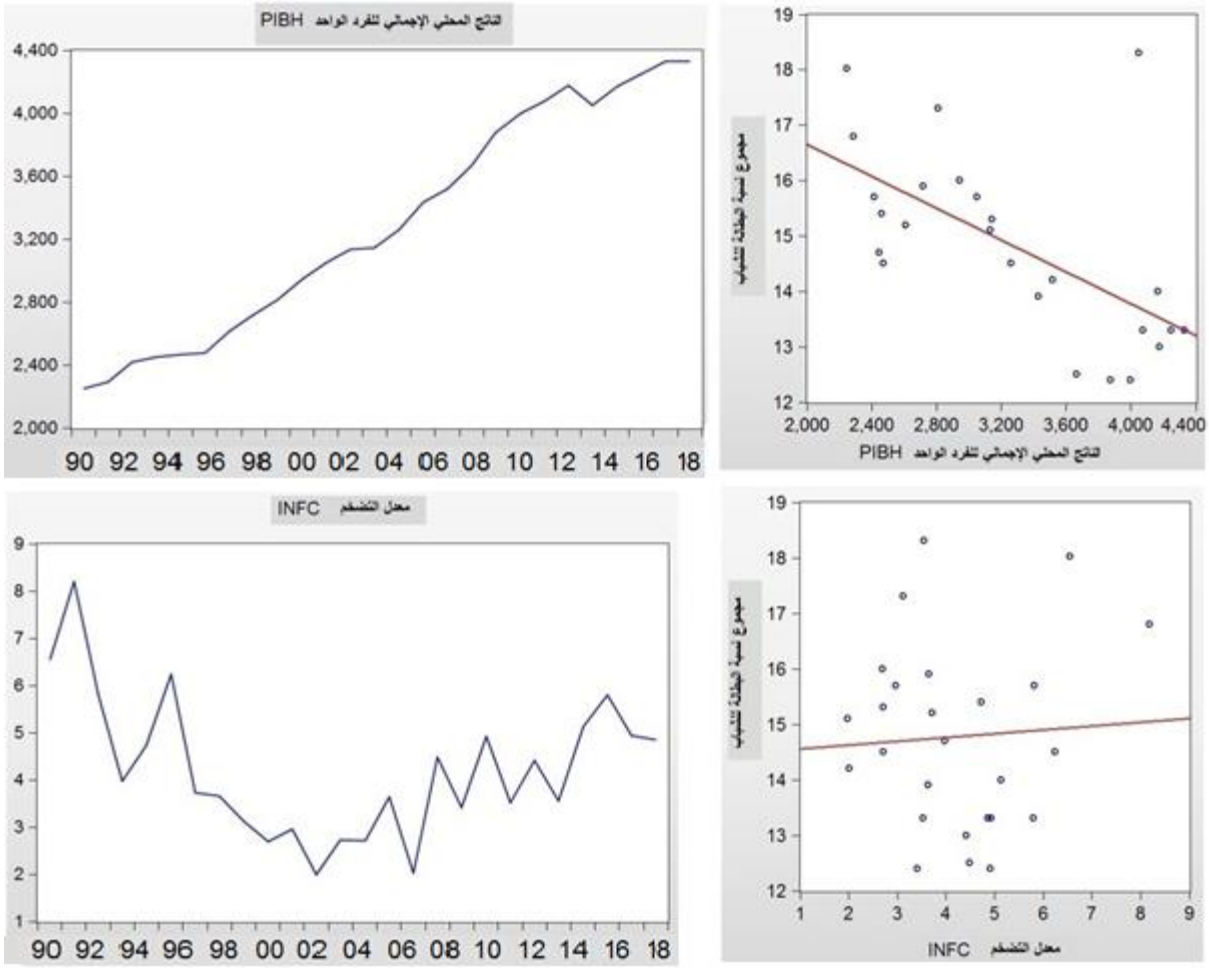
الشكل رقم (4-14): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث- حالة تونس



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسبة البطالة لدى الشباب الذكور أكبر منها عند الشابات الإناث بفجوة ضئيلة و ذلك لتفتح المجتمع التونسي اتجاه توظيف الإناث .حيث أخذت نسب البطالة عند الذكور تتراوح بين 27٪ و 35٪ طيلة الفترة 1990-2010 .لتشهد هاته النسب ارتفاعا كبيرا لتبلغ 40٪ سنة 2011 ثم تنخفض بعدها لتستقر في حدود 33٪ في الفترة 2012-2018.

الشكل رقم (4-15): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم- حالة تونس



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

نلاحظ أن الناتج المحلي للفرد في تصـــاعد و زيادة مســـتمرة حيث ســـجل أدنى معدل له ســـنة 1990 بمعدل 2150 $بينما سجل أعلى معدل له سنة 2018 ب 4402$ كما نلاحظ أن هذا المنحى التصاعدي قد تعثر سنة 2011 وانخفض الناتج المحلي ليصل إلى 4047$ و ذلك بتأثير أحداث ما يسمى الربيع العربي.

شـهدت معدلات التضـخم ارتفاعا بلغ 8٪ سـنة 1991 ثم انخفضـت إلى 4٪ سـنة 1993 ، أما باقي سـنوات الدراسة فقد تراوحت معلات التضخم بين 7٪ و 3٪ وسجلت أضعف معدلات التضخم بـــ 2٪ سنتي 2005 و 2003.

المطلب الثاني: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله تونس باستعمال طريقة (ACP)

نتناول في هذا الجزء طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) ، و تستخدم هذه الطريقة في تحليل الجداول الإحصائية من خلال تحليل كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات، نسبة التمثيل على مستوي الدراسة والتمثيل البياني للمتغيرات بالإضافة إلى التمثيل البياني للأفراد (السنوات).

أولا–المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات:

من خلال مؤشرات معدلات البطالة في الجدول أدناه يمكننا أن نميز أن: معدلات البطالة بالنسبة للنساء الشابات ومعدل البطالة للشباب الذكور ومعدل البطالة الكلي للشباب هم الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة وبنسبة قدرها (29.9% - 32.7 % - 31.8 % بالترتيب) ، غير أن معدل البطالة بصفة عامة بالنسبة للنساء هو الأكثر اضطرابا خلال فترة الدراسة بمعدل يقدر بـ 17.7%.

أما فيما يخص بقية متغيرات الدراسة فإن نفقات الاستهلاك النهائي للأسر هو الأكثر استقرارا وبمتوسط قدره 62.9% لأنه يحوز على اقل قيمة لمعامل التغاير CV ؛ وعلى العكس من ذلك فإن متغير الاستثمار الأجنبي صافي التدفقات خارج الناتج هو الأكثر تشتتا خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (4-3): المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات- حالة تونس

Variable	Moyenne	Ecart-type	cv
Chf	17.7176	2.2216	0.13
Chh	13.7926	1.5577	0.11
Chjf	29.9889	2.8973	0.10
Chjh	32.7275	3.1508	0.10
Cht	14.7700	1.6616	0.11
Chtj	31.8277	3.0565	0.10
Cpop	1.2822	0.4744	0.37
Dcfap	16.8762	0.9458	0.06
Dcfm	62.9613	2.5222	0.04
Invt	24.8310	1.8832	0.08
Imp	48.6563	5.7245	0.12
Infc	4.2224	1.4838	0.35
Invtede	2.7759	1.7848	0.64
Invteds	0.0453	0.0450	0.99
Pibh	3303.5655	721.6070	0.22
EXP	43.9878	4.6027	0.10

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثانيا-نسبة التمثيل على مستوي الدراسة:

نلاحظ في الجدول أدناه أن المحور الأول يشرح حوالي 43% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 23% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، و عليه فالمستوي الأول يشرح حوالي 67% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة. و هذه القدرة التفسيرية الكبيرة توحي بالتجانس الكبير بين متغيرات الدراسة و قوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات و التي تصل إلى 67% و هي نسبة عالية.

الجدول (4-4): نسبة التمثيل على مستوي الدراسة- حالة تونس

	F1	F2
Valeur propre	7.0025	3.8019

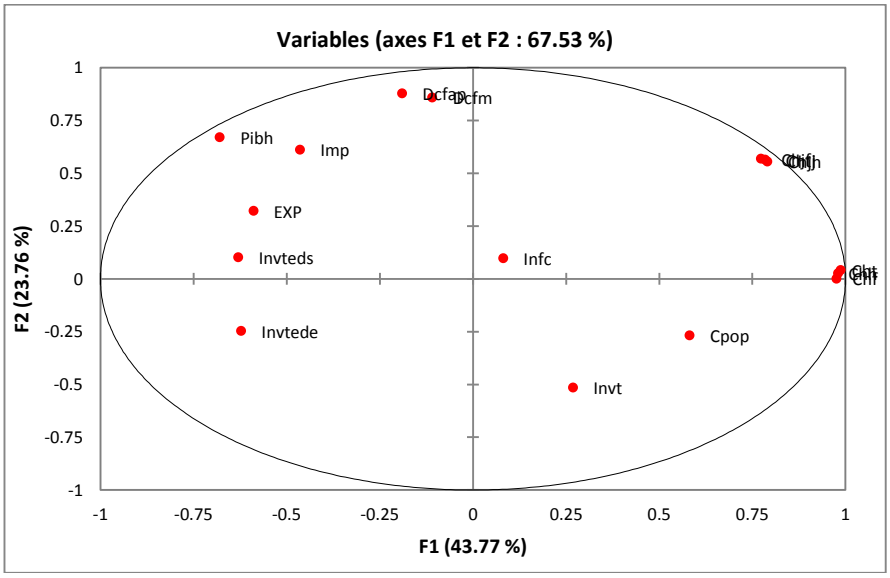
Variabilité (%)	43.7657	23.7621
% cumulé	43.7657	67.5279

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثالثا–التمثيل البياني للمتغيرات:

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن اغلب المتغيرات مقبولة في التحليل و الدراسة بسبب قربها من دائرة الارتباطات و بعدها عن المركز، مع ملاحظة متغير واحد قريب من المركز هو التضخم.

الشكل رقم (4–16): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة تونس



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

نلاحظ أن لمتغيرات معدل البطالة المتعددة لها ارتباط قوي وموجب مع متغير النمو السكاني ولها ارتباط سالب وقوي مع متغيري الناتج المحلي للفرد ونسبة الواردات من السلع والخدمات بسبب بعدها الأعظمي.

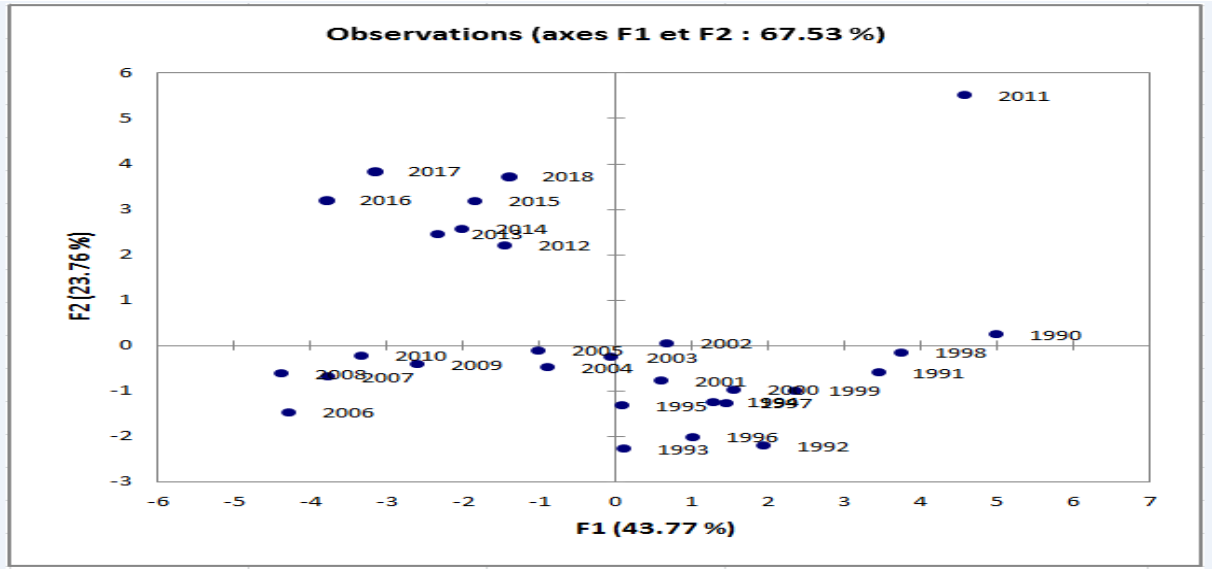
أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فالمحور الأول له ارتباط قوي و موجب مع كل من المتغيرات البطالة المتعددة ونسبة النمو السكاني، و ارتباط سالب وقوي مع متغير والاستثمار الأجنبي لصافي التدفقات الوافدة من الناتج ومتغير والاستثمار الأجنبي لصافي التدفقات الخارج من الناتج.

أما المحور الثاني فله ارتباط قوي و موجب مع كل من متغيري والإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي للأسر.

رابعا– التمثيل البياني للأفراد (السنوات):

من خلال التمثيل البياني أدناه فإننا نسجل السنوات 1990–1991–1998–2001 من ممثلة تمثيل جيد على المحور الاول و بقيم موجبة، و على العكس من ذلك فان الفترة من 2006 إلى غاية 2008 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور. أما الفترة من 2011 إلى غاية 2018 ممثلة تمثيل جيد على المحور الثاني و بقيم موجبة، وعلى العكس من ذلك فان الفترة من 1992 إلى غاية 1993 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور.

الشكل رقم (4-17): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)- حالة تونس



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

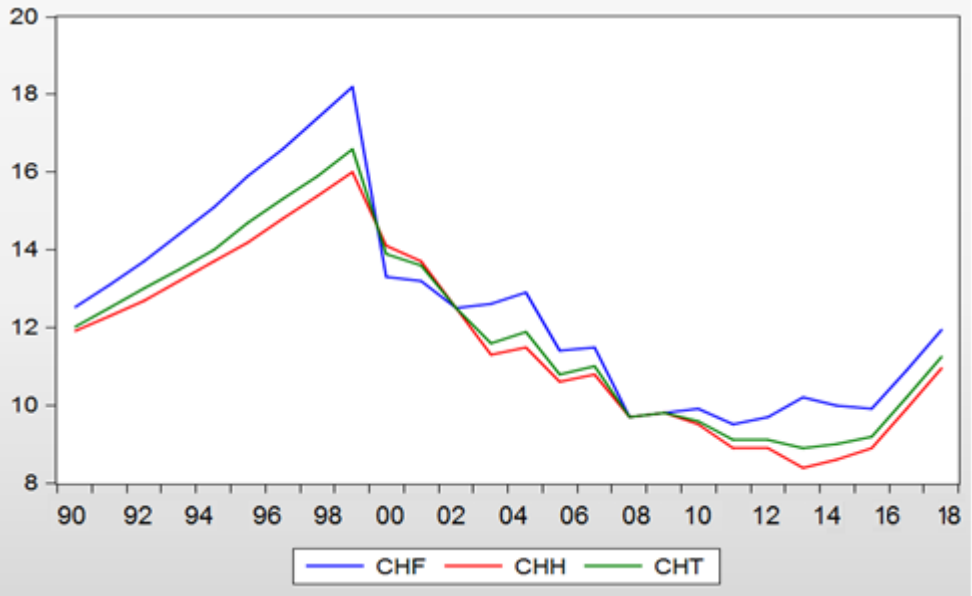
من خلال الربط بين التمثيل البياني للمتغيرات و السنوات يمكننا أن نستنتج أنه خلال السنوات 1990-1991-1998-2001 كانت مختلف معدلات البطالة مرتفعة مع تسجيل انخفاض لمعدلات النمو الاقتصادي، ما يفسر مرور الاقتصاد التونسي بصعوبات خلال هاته الفترة.

أما خلال الفترة 1992-1998 شهد الاقتصاد التونسي انخفاض كبير في الإنفاق الاستهلاكي للأسر والحكومي، وفي الفترة 2006-2010 كانت معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة بالإضافة إلى معدلات الاستثمار الأجنبي، مع تسجيل لانخفاض معدلات البطالة بمختلف أشكالها، وفي الفترة اللاحقة 2012-2018 شهدت مستويات الإنفاق الاستهلاكي تحسنا كبيرا.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1990-2018

من خلال هذا المطلب نقوم بالتعرف ضمن الاقتصاد المغربي على تطور أهم متغيرات البطالة بكل أنواعها (البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث)، بالإضافة إلى التعرف على تطور متغيرات الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم.

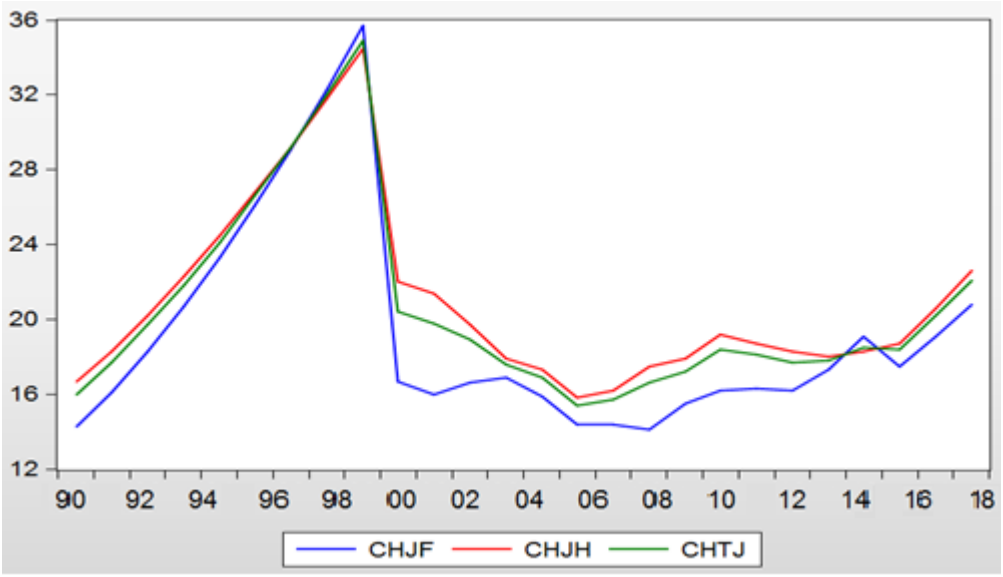
الشكل رقم (4-18): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور- حالة المغرب



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

من المنحنى نلاحظ أن نسب البطالة الكلية أخذت قيم أكبر من نسب البطالة لدى الذكور ، بينما فاقت نسب البطالة عند الإناث نسب البطالة الكلية ، فنلاحظ ان النسب قد تسايرت و أخذت تقريبا نفس المنحى بفجوات غير منتظمة لكنها ضئيلة طيلة فترة الدراسة . وشهدت هاته النسب إرتفاعا خلال الفترة 1990-1998 فسجلت أقصى قيمها سنة 1998بالتحديد فسجلت نسبة 16٪ بالنسبة للبطالة الكلية ، و 15.5٪ للبطالة عند الذكور ، و 18٪ عند الإناث، وهذا راجع للجفاف الذي ضرب البلاد ، لتشهد انخفاضا خلال الفترة اللاحقة.

الشكل رقم (4-19): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة المغرب

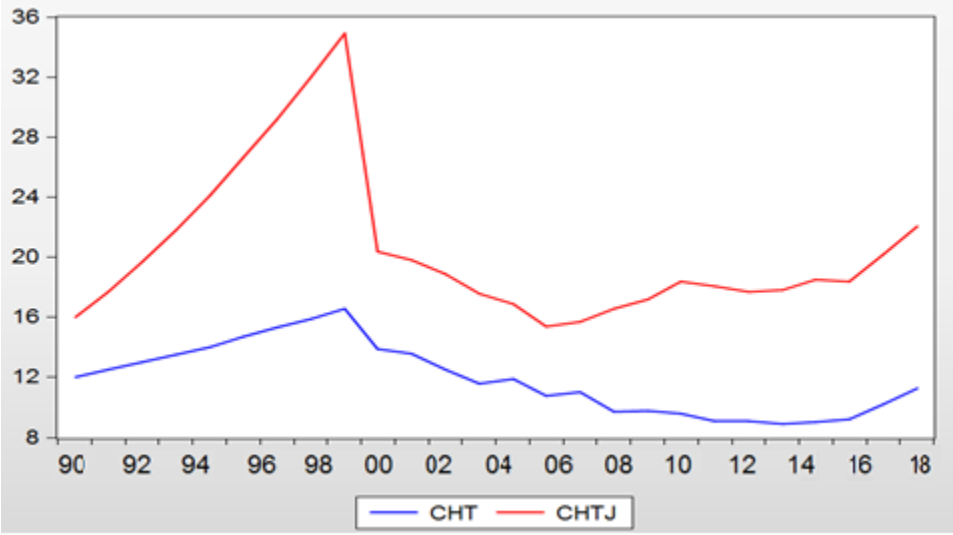


المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

من خلال المنحنى نلاحظ أن نسب البطالة لدى الذكور الشباب أكبر من نسب البطالة الكلية للشباب بفجوة ضئيلة جدا طيلة سنوات الدراسة ، حيث نلاحظ أن المنحنيان متسايران.

بينما نلاحظ أن نسب البطالة لدى الإناث الشابات أقل مقارنة بنسب البطالة الكلية للشباب بفجوة ضئيلة خلال الفترة 1990-1999لتتسع هاته الفجوة نسبيا خلال 2000-2012 ثم ترتفع معدلات البطالة لدى الإناث و تصبح أكبر من معدل البطالة الكلية للشباب سنة 2013 وتنخفض بعدها و ترجع إلى طبيعتها الأولى؛ عموما نلاحظ تساير هاته المعدلات أين سجلت أعلى معدل لها سنة 1998 بسبب الجفاف الذي مس البلاد.

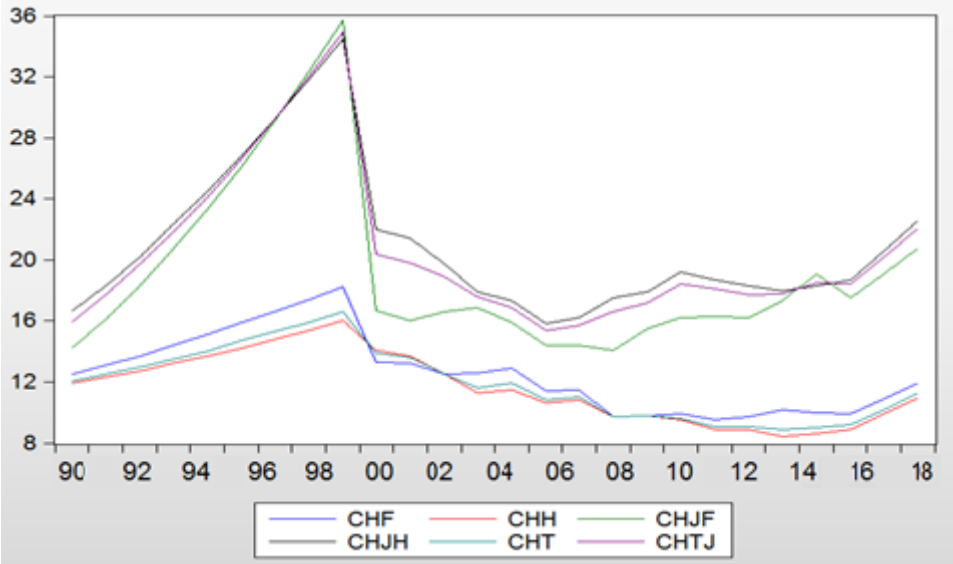
الشكل رقم (4-20): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب- حالة المغرب



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

نلاحظ أن نسبة البطالة لدى الشباب مرتفعة مقارنة بنسب البطالة الكلية ، حيث بلغت البطالة لدى الشباب أعلى قيمة لها سنة 1998 بمعدل 35٪ مشكلة أكبر فجوة خلال مرحلة الدراسة لتبدأ هاته الفجوة في التناقص نسبيا خلال 1999-2005 ، ثم تبدأ هاته الفجوة في الإتساع تدريجيا خلال باقي مرحلة الدراسة لتبدأ هاته الفجوة في التناقص نسبيا خلال 1999-2005 ، ثم تبدأ هاته الفجوة في الإتساع تدريجيا خلال باقي مرحلة الدراسة.

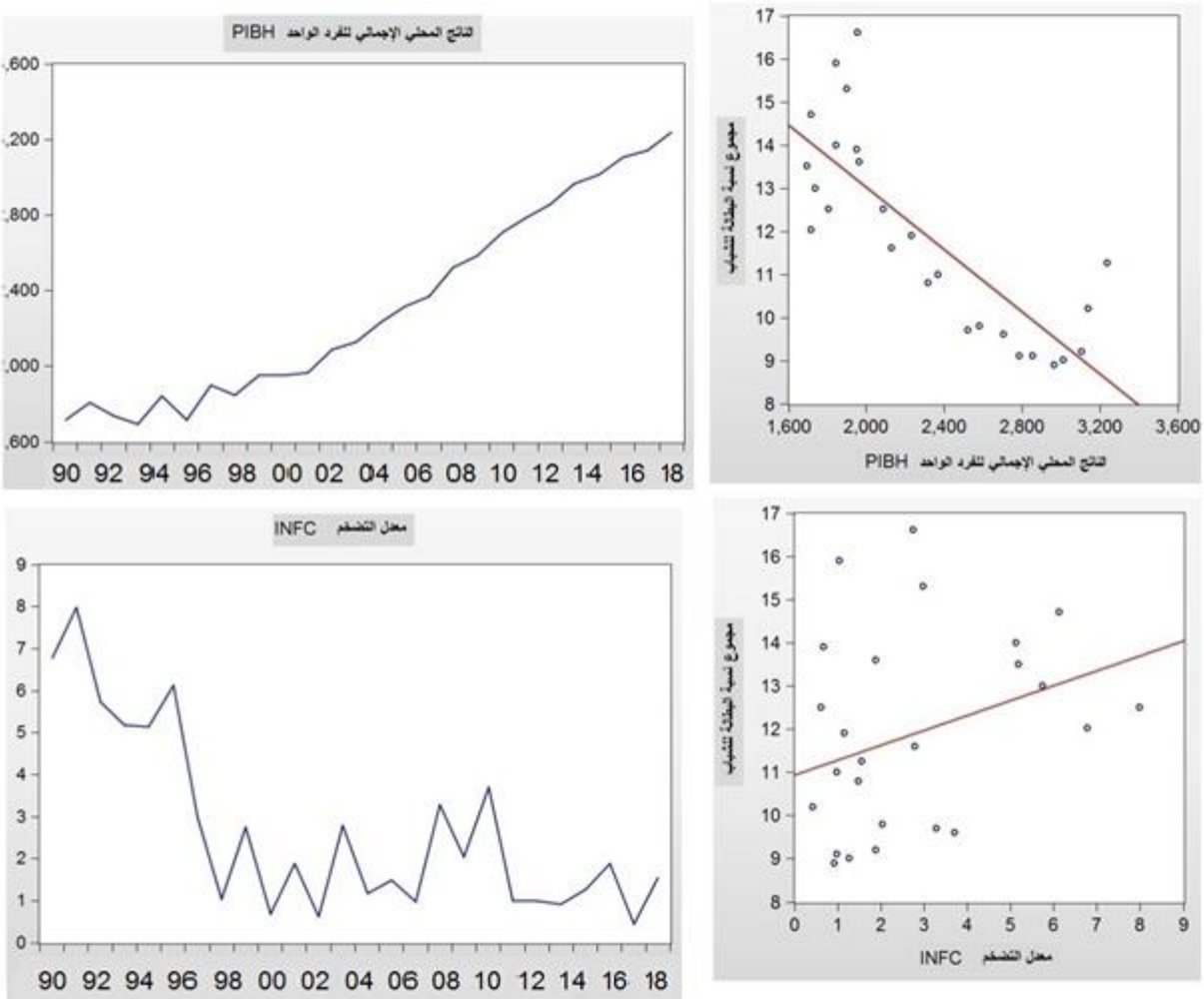
الشكل رقم (4-21): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث- حالة المغرب



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

نلاحظ ارتفاع نسب البطالة لدى الشباب الذكور مقارنة بالإناث الشابات و ذلك بفجوة ضئيلة جدا خلال الفترة 1990-1999 حيث نلاحظ أن النسبتين متسايرتين حيث ارتفعتا الى حدود 36٪ سنة 1998 و هي أقصى وصلت إليها ، لتنخفض سنة 1999 ثم تتسع الفجوة نسبيا في باقي فترة الدراسة.

الشكل رقم (4-22): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم- حالة المغرب



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

يمكن تقسيم هذا المنحنى إلى فترتين 1997-1990 /2015-1998 :حيث شهدت الفترة الاولى تذبذبا في الناتج المحلي للفرد صـــعودا و نزولا حيث تراوحت بين 1700$ و 1900 $ ، أما الفترة الثانية شـــهد خلالها الناتج المحلي للفرد تزايدا بشكل تصاعدي ليبلغ أقصى قيمة له سنة 2018 ب 3357.4$.

سـجلت معدلات التضـخم أعلى قيمة لها بمعدل 8٪ سـنة 1991 بعدما كانت تقدر ب 6.5٪ سـنة 1990 ، لتبدأ في الإنخفاض إلى غاية 1٪ ، وفي الفترة 1997- 2018 تراوحت بين 3.7٪ و 1٪ .

المطلب الرابع: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله المغرب باستعمال طريقة (ACP)

نتناول في هذا الجزء طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) ، و تستخدم هذه الطريقة في تحليل الجداول الإحصائية من خلال تحليل كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات، نسبة التمثيل على مستوي الدراسة والتمثيل البياني للمتغيرات بالإضافة إلى التمثيل البياني للأفراد (السنوات).

أولا–المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات:

من خلال مؤشرات معدلات البطالة في الجدول أدناه يمكننا أن نميز أن: معدلات البطالة بالنسبة للشباب الذكور هو الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة وبنسبة قدرها 11.6 % ، غير أن معدل البطالة بالنسبة للنساء الشابات هو الأكثر اضطرابا خلال فترة الدراسة بمعدل يقدر بـ 19.1%.

أما فيما يخص بقية متغيرات الدراسة فإن نسبة الانفاق الاستهلاكي للاسر هو الأكثر استقرارا وبمعدل قدره 59.68% لأنه يحوز على اقل قيمة لمعامل التغاير CV ؛ وعلى العكس من ذلك فإن متغير الاستثمار الأجنبي صافي التدفقات الواردة من الناتج هو الأكثر تشتتا خلال فترة الدراسة.

الجدول (4-5): المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات– حالة المغرب

Variable	Moyenne	Ecart-type	cv
Chf	12.5341	2.5331	0.20209623
Chh	11.6259	2.2666	0.19496491
Chjf	19.1863	5.6704	0.29554694
Chjh	20.9365	4.8108	0.2297828
Cht	11.8723	2.3118	0.19472548
Chtj	20.4490	5.0272	0.24584137
Cpop	1.3045	0.2867	0.21981549
Dcfap	17.6822	1.2247	0.06925961
Dcfm	59.6897	1.9963	0.03344408
Invt	29.9607	3.9944	0.13332258
Imp	35.5566	8.3844	0.23580536
Infc	2.7105	2.1564	0.79556846
Invtede	1.6886	1.3472	0.79779407
Invteds	0.2356	0.2435	1.03357316
Pibh	2315.3694	515.9096	0.22281955
EXP	28.2240	4.9975	0.17706443

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثانيا– نسبة التمثيل على مستوي الدراسة:

و نلاحظ في الجدول أدناه أن المحور الأول يشرح حوالي 62% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 14% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، و عليه فالمستوي الأول يشرح حوالي 76.9% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة. و هذه القدرة التفسيرية الكبيرة توحي بالتجانس الكبير بين متغيرات الدراسة و قوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات و التي تصل إلى 76.9% و هي نسبة عالية.

الجدول (4-6): نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة المغرب

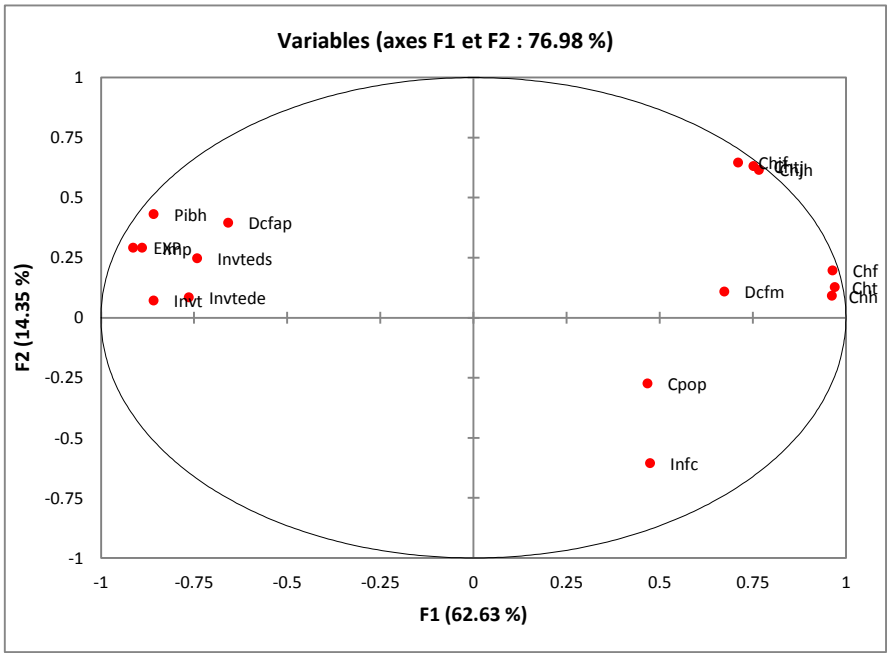
	F1	F2
Valeur propre	10.0207	2.2963
Variabilité (%)	62.6292	14.3518
% cumulé	62.6292	76.9809

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثالثا– التمثيل البياني للمتغيرات:

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن كل المتغيرات مقبولة في التحليل و الدراسة بسبب قربها من دائرة الارتباطات و بعدها عن المركز.

الشكل رقم (4–23): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة المغرب



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat–2014

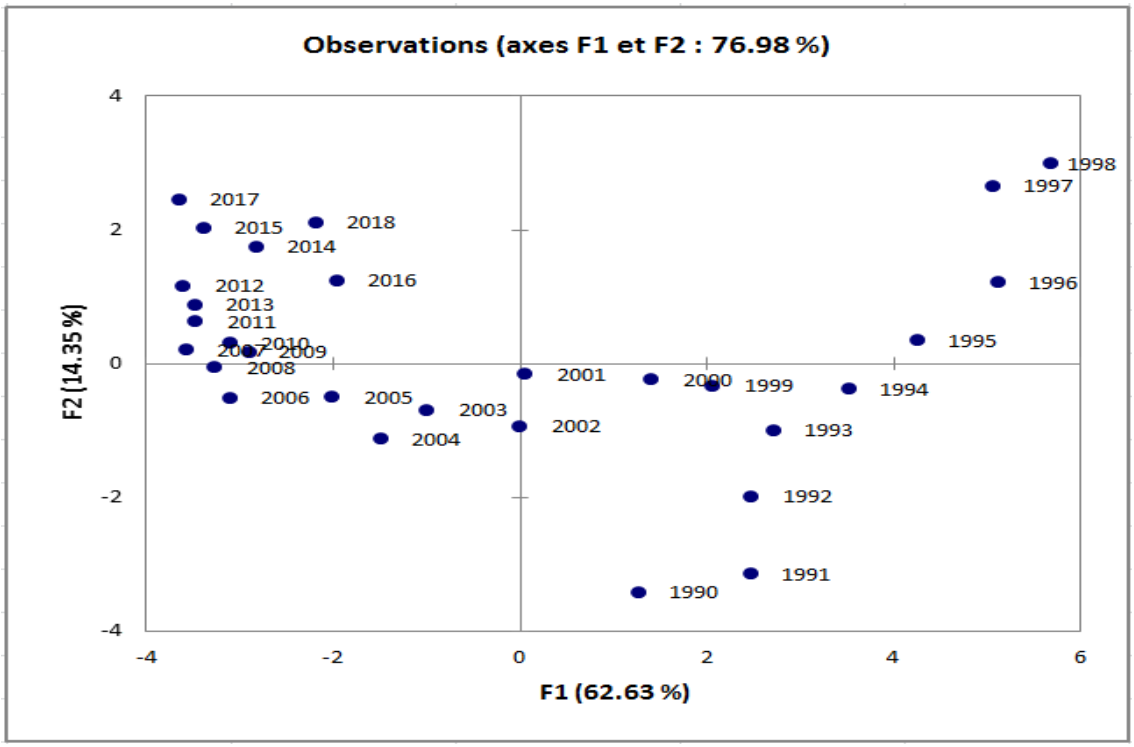
و نلاحظ أن لمتغيرات معدل البطالة المتعددة لها ارتباط قوي وسالب مع جملة من المتغيرات والتي من بينها الناتج المحلي للفرد PIBH بسبب بعده الاعظمي عنها،كما انها تتمتع بالاستقلالية عن متغير التضخم.

أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فالمحور الأول له ارتباط قوي و موجب مع كل من المتغيرات البطالة المتعددة، و ارتباط سالب مع متغيري الناتج المحلي للفرد وإجمالي تكوين رأس المال الاستثمار الاجنبي، أما المحور الثاني فله ارتباط قوي و موجب مع متغير التضخم.

رابعا – التمثيل البياني للأفراد (السنوات):

من خلال التمثيل البياني أدناه فإننا نسجل الفترة من 1992 إلى غاية 1998 ممثلة تمثيل جيد على المحور الأول و بقيم موجبة، و على العكس من ذلك فان الفترة من 2005–2018 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور. أما الفترة 1990–1992 لها تمثيل جيد على المحور الثاني و بقيم سالبة، وعلى العكس من ذلك فان الفترة من 1997 إلى غاية 1998 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم موجبة على نفس المحور.

الشكل رقم (4–24): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)– حالة المغرب



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

و من خلال الربط بين التمثيل البياني للمتغيرات و السنوات يمكننا أن نستنتج أنه خلال الفترة 1992-1998 كانت مختلف معدلات البطالة مرتفعة بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر، مع تسجيل انخفاض في معدلات الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، أما خلال الفترة 1990-1991 تميزت بارتفاع معدلات التضخم ومعدلات النمو السكاني ما يفسر مرور الاقتصاد المغربي بصعوبات خلال هاته الفترة.

وخلال الفترة 2005-2018 تم تسجيل ارتفاع في معدلات الاستثمار الأجنبي، الإنفاق الحكومي، معدلات التضخم، الصادرات من الناتج المحلي، وانخفاض في معدلات البطالة والإنفاق الاستهلاكي للأسر.

المبحث الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في بعض دول المشرق العربي(مصر-السعودية) خلال الفترة 1990-2018

باختيارنا لبعض دول المشرق العربي تصبح الدراسة والنتائج المقارنة أكثر تنويعا ووضوحا، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار خصوصية اقتصاد كل بلد؛ حيث يعتبر الاقتصاد المصري خدمي بشكل كبير ومصادر دخله الأساسية من مداخيل السياحة، في حين أن الاقتصاد السعودي ريعي ويعتمد على مصادر النفط مثل الجزائر بشكل كبير، ولتوضيح نمط اقتصاد كل بلد نقوم بشرح تحليلي لتطور كل من البطالة والنمو الاقتصادي واهم المتغيرات المرتبطة بهما، هذا بالإضافة إلى التحليل باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP .

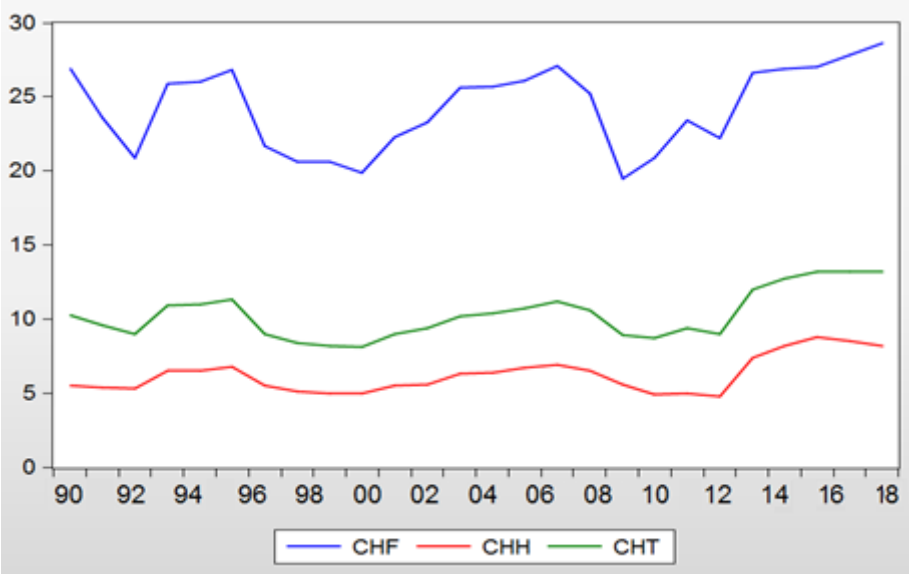
المطلب الأول: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2018

من خلال هذا المطلب نقوم بالتعرف ضمن الاقتصاد المصري على تطور أهم متغيرات البطالة بكل أنواعها (البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث)، بالإضافة إلى التعرف على تطور متغيرات الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم.

من الشكل رقم (4-25) نلاحظ ثبوت نسب البطالة الكلية في حدود 10٪ - 13٪ خلال كل فترة الدراسة و مسايرة لمنحنى البطالة لدى الذكور بنسب تراوحت بين 5٪ و 9٪ بفجوة قدرت ب 4٪ .

أما معدلات البطالة لدى الإناث فقد سجلت إرتفاعا كبيرا مقارنة بمعدلات البطالة الكلية حيث تراوحت بين 19٪ و 27٪ خلال كل فترات الدراسة.

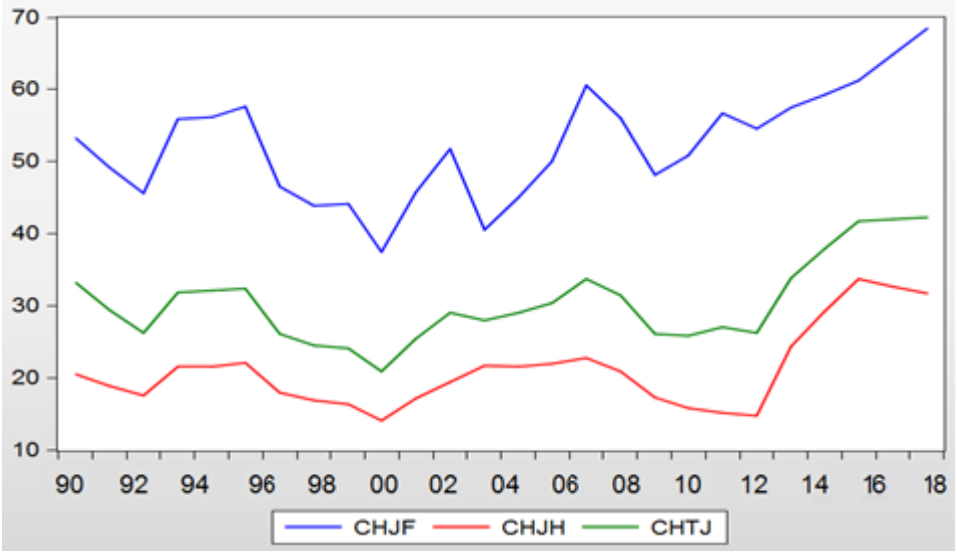
الشكل رقم (4-25): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور– حالة مصر



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

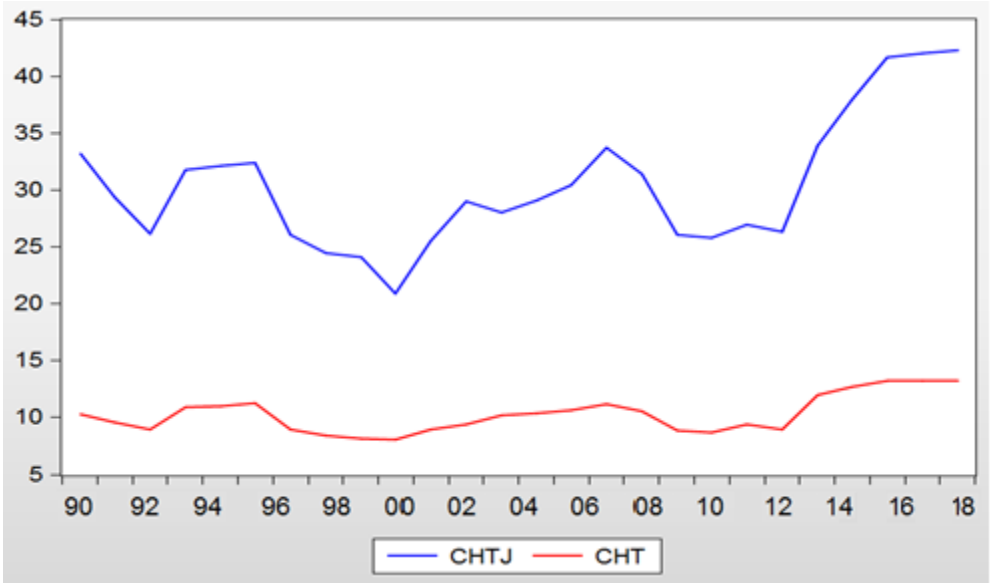
شهدت نسب البطالة عند الإناث الشابات فهي مرتفعة بشكل كبير مقارنة بمعدلات البطالة الكلية للشباب وبفجوة كبيرة جدا ، حيث نلحظ أن هاته المعدلات قد تراوحت بين 37٪ و 60 ٪ خلال كل الفترة بين 1990 و 2018 .

الشكل رقم (4-26): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة مصر



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

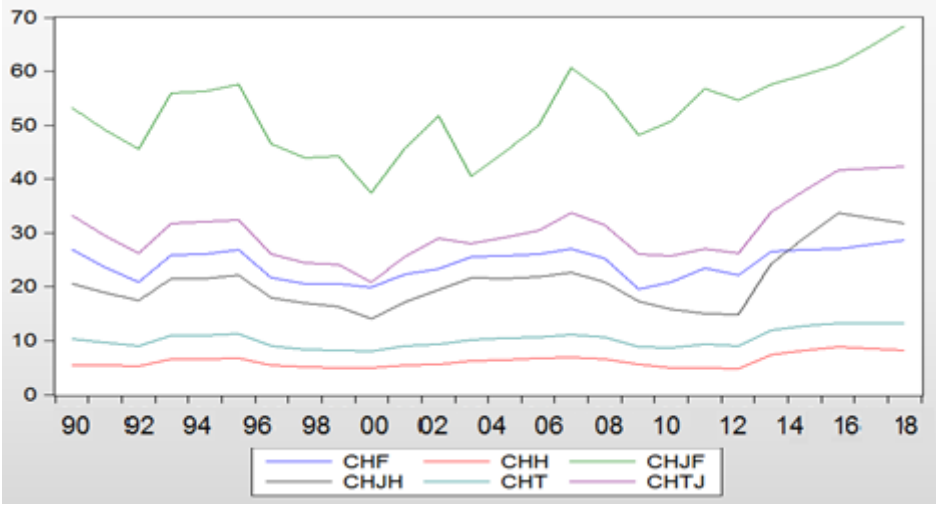
الشكل رقم (4-27): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب– حالة مصر



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

نلاحظ أن نسب البطالة لدى الشباب مرتفعة جدا مقارنة بنسب البطالة الكلية ، حيث بلغت سنة 1999 أدنى قيمة لها بمعدل 21٪ ، لترتفع بعد ذلك إلى غاية نهاية فترة الدراسة حيث بلغت سنة 2018 حوالي 32.6٪ لتشكل فجوة كبيرة جدا بينها و بين نسب البطالة الكلية التي بقيت تتراوح بين 8٪ و 13٪ طيلة فترة الدراسة.

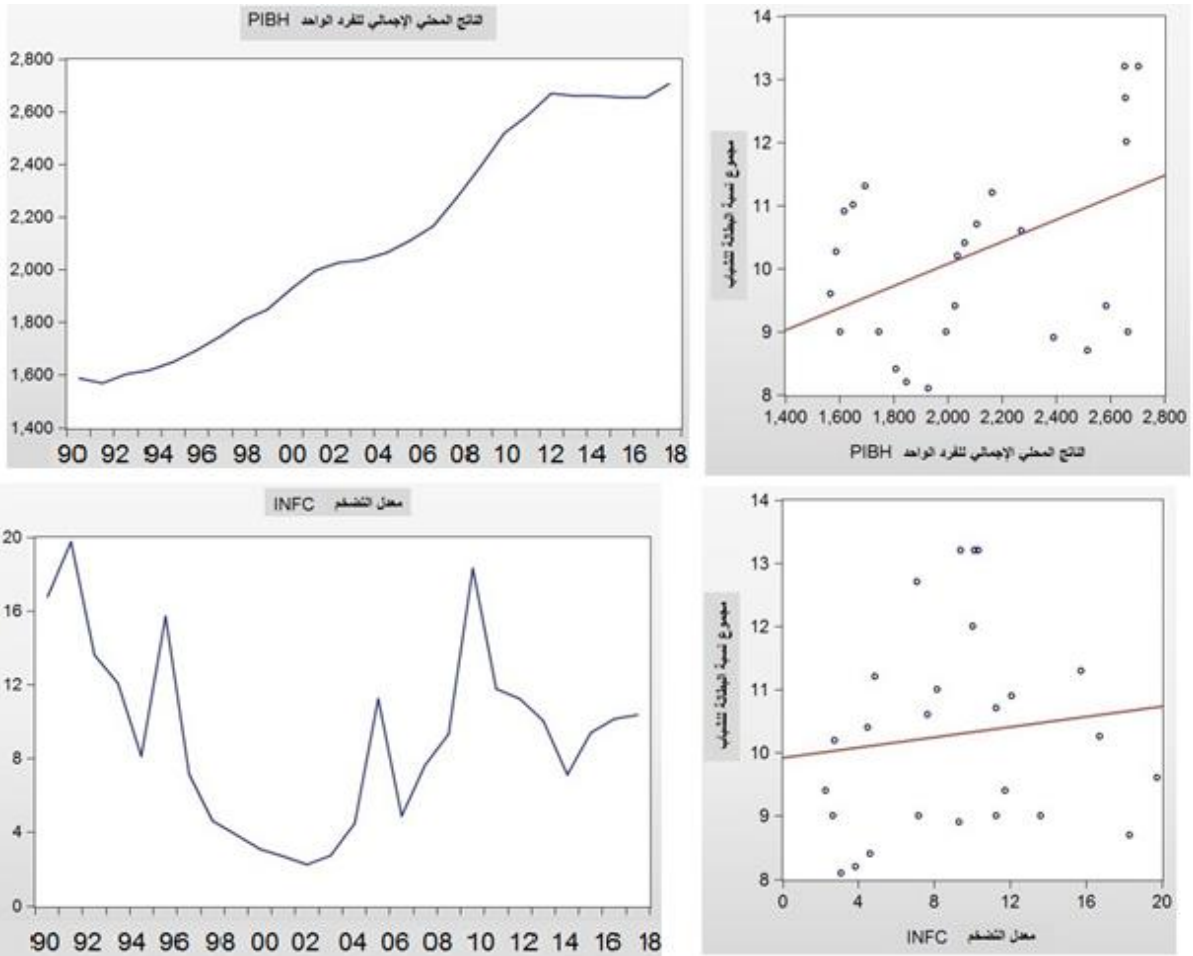
الشكل رقم (4-28): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث– حالة مصر



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

من الواضح ارتفاع نسب البطالة لدى الإناث الشابات بشكل كبير جدا مقارنة بالبطالة لدى الذكور الشباب و بفجوة كبيرة جدا خلال كامل فترة الدراسة باستثناء سنتي 2002 و 1999 اللتان شهدتا انخفاضا نسبيا لهاته الفجوة.

الشكل رقم (4-29): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم- حالة مصر



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

يمكن تقسيم هذا المنحنى إلى فترتين 2010-1990 : شهد تزايدا مستمرا و تصاعديا ، حيث سجلت أدنى قيمة للناتج المحلي للفرد سنة 1991 ب 1570$ و تزايدت لتبلغ سنة 2018 قيمة 2907.32 $.

بلغت معدلات التضخم أعلى قيمة لها سنة 1991 بمعدل 19.75٪ ، لتبدأ في التذبذب خلال الفترة 2018-1992 لنسجل أدنى معدل سنة 2000 ب 2٪ ، و لنسجل ارتفاعا كبيرا في نهاية الفترة الى 31 ٪ سنة 2018.

المطلب الثاني: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله مصر باستعمال طريقة (ACP)

نتناول في هذا الجزء طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) ، و تستخدم هذه الطريقة في تحليل الجداول الإحصائية من خلال تحليل كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات، نسبة التمثيل على مستوي الدراسة والتمثيل البياني للمتغيرات بالإضافة إلى التمثيل البياني للأفراد (السنوات).

اولا-المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات:

من خلال مؤشرات معدلات البطالة في الجدول أدناه يمكننا أن نميز أن معدلي البطالة بالنسبة للذكور ومعدل البطالة الكلي للشباب هما الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة وبنسب قدرها 6.2% و 30.4%، غير أن معدل البطالة للشباب الذكور هو الأكثر اضطرابا بمعدل يقدر بـ 21.04%.

اما فيما يخص بقية متغيرات الدراسة فإن نسبة الانفاق الاستهلاكي للاسر هي الأكثر استقرارا وبمتوسط قدره 75.32دولار للفرد لأنه يحوز على اقل قيمة لمعامل التغاير CV؛ وعلى العكس من ذلك فإن متغير والاستثمار الاجنبي المباشر خارج الناتج هي المتغيرات الاكثر تشتتا خلال فترة الدراسة ككل.

الجدول (4-7): المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات- حالة مصر

Variable	Moyenne	Ecart-type	cv
Chf	24.2721	2.7881	0.11
Chh	6.2272	1.1954	0.19
Chjf	52.3478	7.5979	0.15
Chjh	21.0496	5.4460	0.26
Cht	10.2909	1.5882	0.15
Chtj	30.4165	5.6725	0.19
Cpop	1.9555	0.1965	0.10
Dcfap	11.4225	0.7392	0.06
Dcfm	75.3272	3.2226	0.04
Invt	18.9625	3.0334	0.16
Imp	27.7101	4.7051	0.17
Infc	9.1784	4.9484	0.54
Invtede	2.2807	2.4865	1.09
Invteds	0.1707	0.2481	1.45
Pibh	2124.6144	407.5393	0.19

EXP	21.9980	5.7097	0.26

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثانيا–نسبة التمثيل على مستوي الدراسة:

و نلاحظ في الجدول أدناه أن المحور الأول يشرح حوالي 45% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 20% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، و عليه فالمستوي الأول يشرح حوالي 65% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة. و هذه القدرة التفسيرية الكبيرة توحي بالتجانس الكبير بين متغيرات الدراسة و قوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات و التي تصل إلى 65% و هي نسبة عالية.

الجدول (4–8): نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة مصر

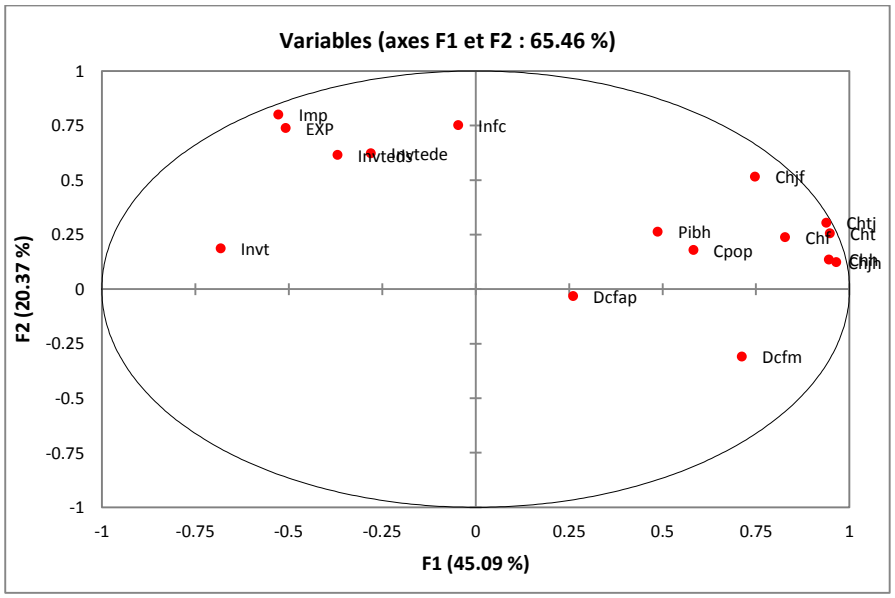
	F1	F2
Valeur propre	7.2146	3.2592
Variabilité (%)	45.0915	20.3701
% cumulé	45.0915	65.4617

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثالثا–التمثيل البياني للمتغيرات:

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن اغلب المتغيرات مقبولة في التحليل و الدراسة بسبب قربها من دائرة الارتباطات و بعدها عن المركز، مع ملاحظة متغير واحد قريب من المركز هو الانفاق الاستهلاكي للاسر.

الشكل رقم (4–30): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة مصر



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

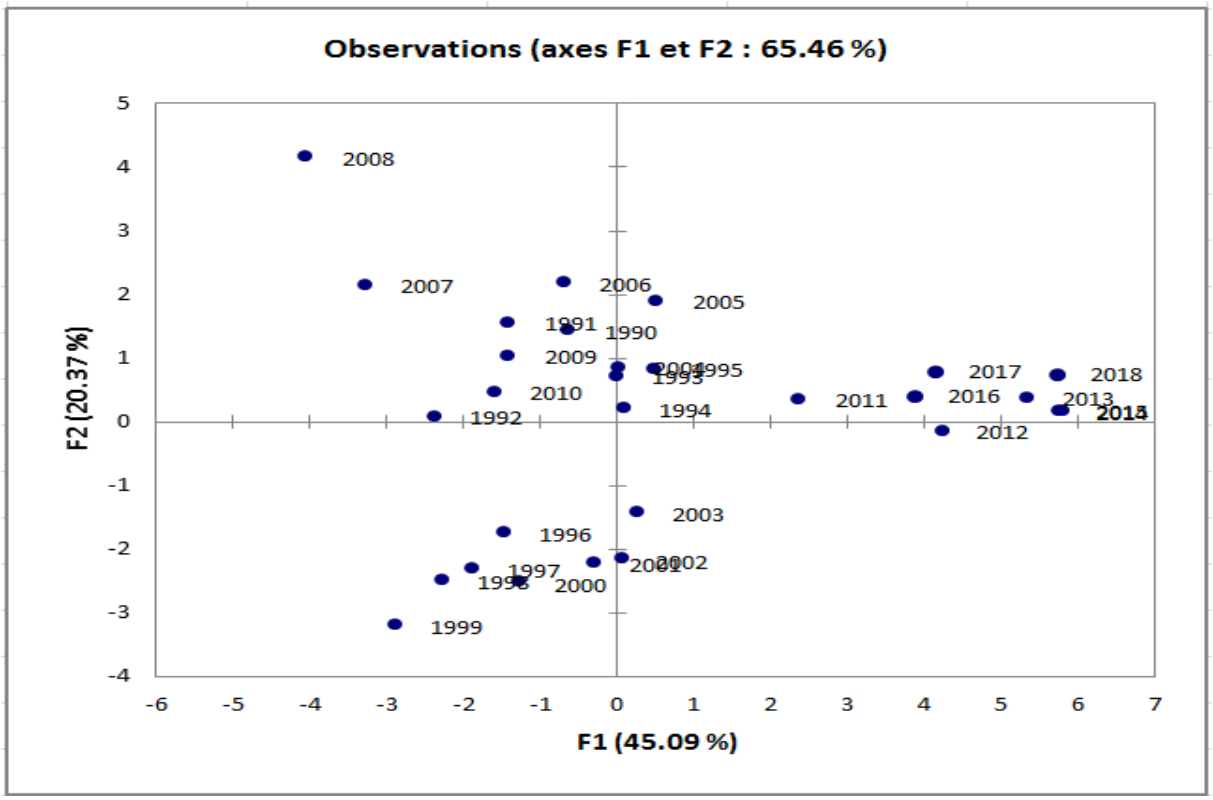
نلاحظ أن لمتغيرات معدل البطالة المتعددة لها ارتباط قوي وموجب مع متغير النمو السكاني والناتج المحلي للفرد ، ولها ارتباط سالب وقوي مع متغير إجمالي تكوين رأس المال لبعده الاعظمي، أما فيما يخص استقلاليتها عن المتغيرات فهي مستقلة عن معدل التضخم.

أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فالمحور الأول له ارتباط قوي و موجب مع كل من المتغيرات البطالة المتعددة ونسبة النمو السكاني والناتج المحلي للفرد، و ارتباط سالب وقوي مع متغير إجمالي تكوين رأس المال، أما المحور الثاني فله ارتباط قوي و موجب مع متغير التضخم.

رابعا–التمثيل البياني للأفراد (السنوات):

من خلال التمثيل البياني أدناه فإننا نسجل الفترة من 2012 إلى غاية 2018 ممثلة تمثيل جيد على المحور الأول و بقيم موجبة، و على العكس من ذلك فان الفترة من 2007 إلى غاية 2008 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور. أما الفترة من 2005 إلى غاية 2008 ممثلة تمثيل جيد على المحور الثاني و بقيم موجبة، و على العكس من ذلك فان الفترة من 1997 إلى غاية 2000 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور.

الشكل رقم (4–31): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)– حالة مصر



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

و من خلال الربط بين التمثيل البياني للمتغيرات و السنوات يمكننا أن نستنتج أنه خلال الفترة 2012–2018 نسجل ارتفاع في مستويات البطالة والنمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر، مع ملاحظة انخفاض في إجمالي تكوين رأس المال؛ أما خلال الفترة 2007–2008

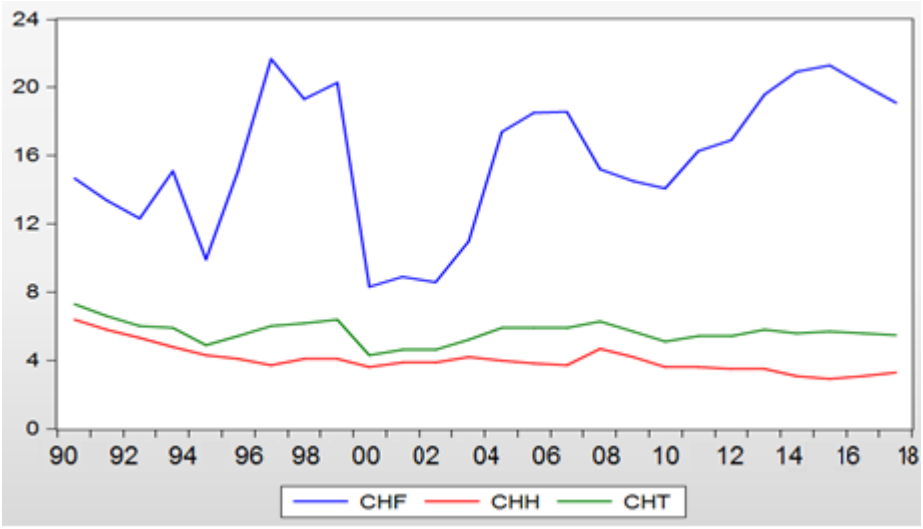
نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة والنمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر، مع ملاحظة ارتفاع في إجمالي تكوين رأس المال.

خلال الفترة 1996-2003 شهدت انخفاض في نسبة التضخم ومعدلات الاستثمار الأجنبي وارتفع لنسب الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي؛ أما خلال الفترة 2005-2008 فشهدت ارتفاع في نسبة التضخم ومعدلات الاستثمار الأجنبي وانخفاض لنسب الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1990-2018

من خلال هذا المطلب نقوم بالتعرف ضمن الاقتصاد السعودي على تطور أهم متغيرات البطالة بكل أنواعها (البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث)، بالإضافة إلى التعرف على تطور متغيرات الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم.

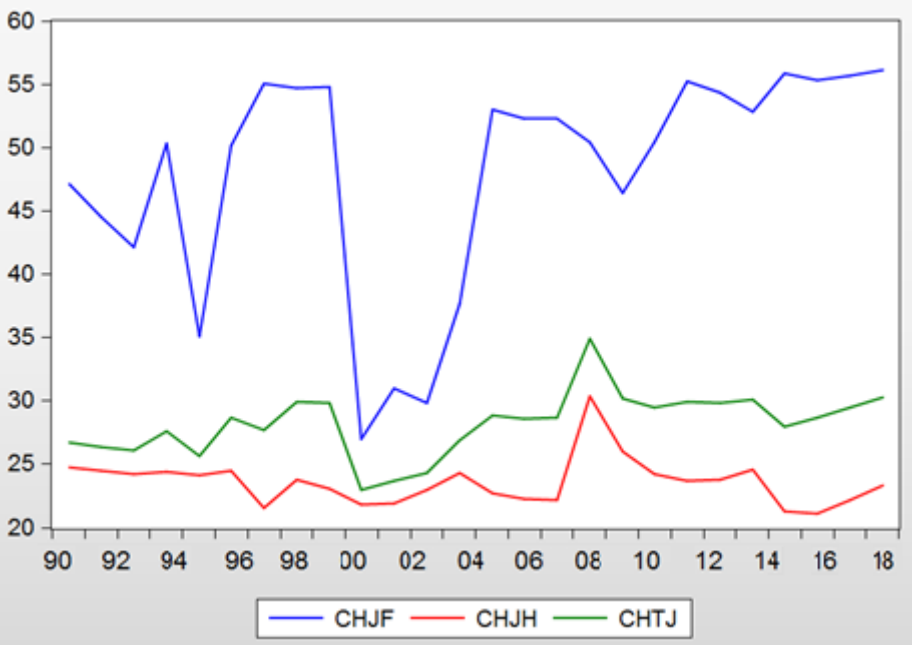
الشكل رقم (4-32): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور- حالة السعودية



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

من خلال الشـــكل رقم (4-32) يمكن ملاحظة أن معدلات البطالة الكلية تراوحت خلال كامل فترة الدراســـة بين 8٪ و 4٪ ، و ســـايره منحنى البطالة لدى الذكور ، حيث تراوحت بين 3٪ و 6٪ و نلاحظ ان الفجوة بينهما ضئيلة جدا ، بينما شـهدت نسـب البطالة لدى الإناث ارتفاعا و اتسـاعا في الفجوة عن معدلات البطالة الكلية ، حيث ســـجلت أدنى معدلاتها بين 2002 و 1999 ب 8٪ ، أما باقي فترات الدراســـة فهي مرتفعة جدا في حدود 21٪ و 14٪ ، و هذا نظرا لطبيعة المجتمع السعودي الذي لا يشجع المرأة عن العمل.

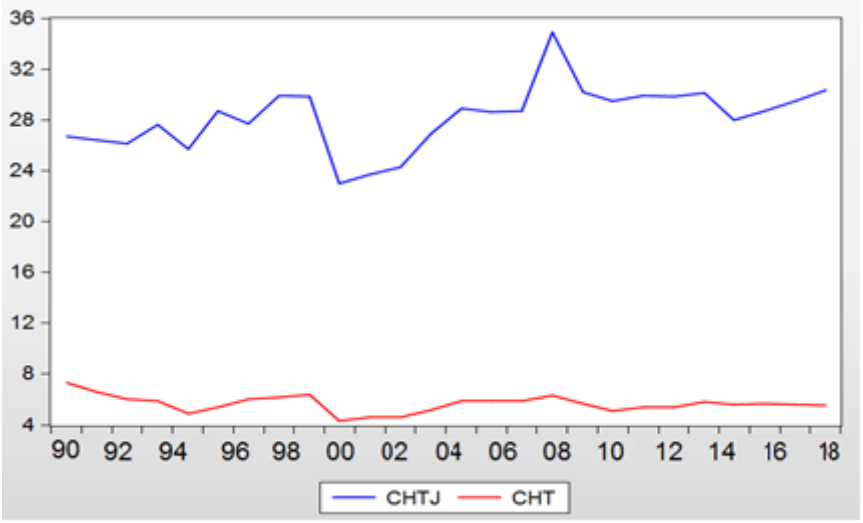
الشكل رقم (4-33): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة السعودية



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

نلاحظ من المنحنى أن معدلات البطالة الكلية للشباب سجلت أعلى مستوى لها سنة 2006 بمعدل 34٪ ، أما باقي فترات الدراسة فقد تراوحت بين 30٪ و 25٪ ، بينما معدلات البطالة لدى الشباب الذكور فهي أقل منها بفجوة غير ثابتة ، حيث سجلت خلال الفترتين 1990-1994 و 1999-2002 فجوة ضئيلة ، أما في باقي الفترات فهي أكبر نسبيا .كما نلاحظ أن البطالة لدى الإناث الشابات قد حققت معدلات كبيرة جدا مقارنة بالبطالة الكلية للشباب بفجوة كبيرة باستثناء الفترة 1999-2002 أين انخفضت هاته الفجوة.

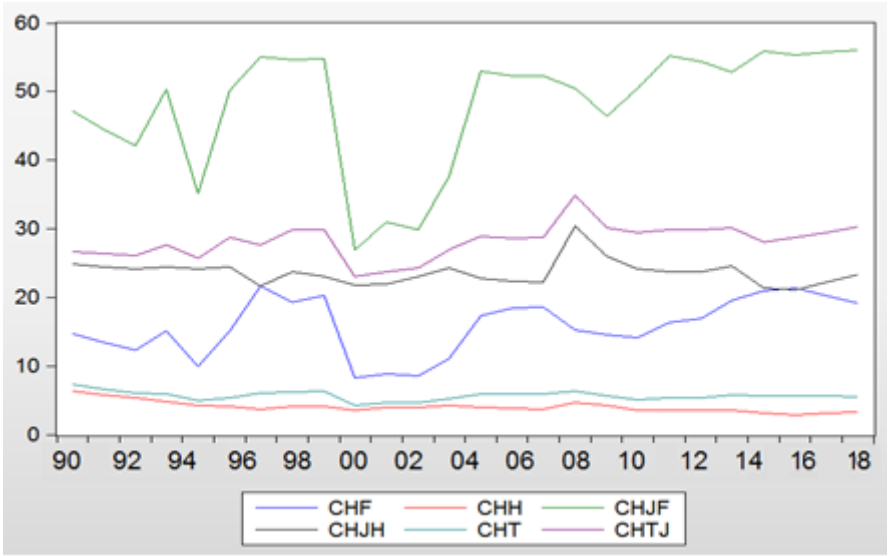
الشكل رقم (4-34): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب- حالة السعودية



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

من المنحنى نلاحظ ارتفاع نسب البطالة لدى الشباب بشكل كبير مما خلق فجوة كبيرة جدا بينها و بين نسب البطالة الكلية التي بقيت منخفضة طيلة فترة الدراسة ، حيث تراوحت بين 4٪ و 8٪ ، كما نلاحظ أن أعلى قيمة سجلتها نسب البطالة لدى الشباب بلغت 35٪ سنة 2006.

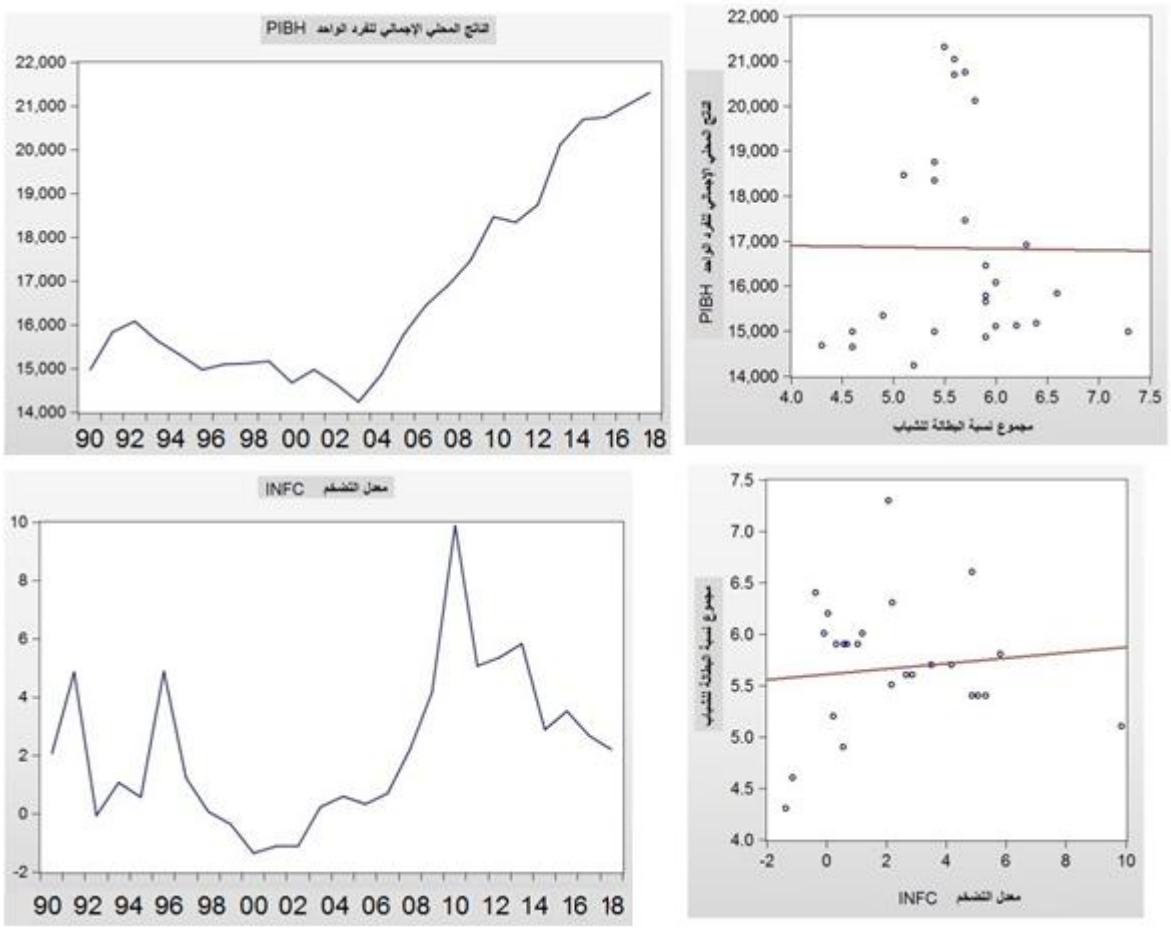
الشكل رقم (4-35): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث- حالة السعودية



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

نلاحظ ارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث الشابات بقيم كبيرة جدا إذا ما قورنت بنسب البطالة لدى الشباب الذكور بفجوة كبيرة جدا باستثناء الفترة 1999-2002 أين انخفضت هاته الفجوة بشكل محسوس.

الشكل رقم (4-36): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم- حالة السعودية



المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

يمكن تقسيم المنحنى الى ثلاث فترات :1992-1990 :حيث شهد الناتج المحلي للفرد ارتفاعا بلغ 16000$ سنة 1992 بعدما كان يتراوح سنة 1990 في حدود 15000 :2003-1993 $شهد الناتج المحلي للفرد خلالها انخفاضا محسوسا حيث بلغ أدنى قيمة له سنة 2003 ب 14500 :2015-2004 $حيث بدأ الناتج المحلي للفرد في الإرتفاع ليبلغ 20775$ سنة 2018.

تراوحت معدلات التضخم بين 5٪ و 00٪ خلال الفترة 1996-1990 لتواصل الإنخفاض لتحقق معدلات سالبة خلال الفترة 2001-1997 ثم تبدأ في الارتفاع إلى مستويات كبيرة جدا قدرت ذروتها ب 9.87٪ سنة 2008 ، لتبدأ في الإنخفاض بشكل تدريجي خلال الفترة 2018-2009 إلى أن تصل إلى 2.47٪ سنة 2018.

المطلب الرابع: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله السعودية باستعمال طريقة (ACP)

نتناول في هذا الجزء طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) ، و تستخدم هذه الطريقة في تحليل الجداول الإحصائية من خلال تحليل كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات، نسبة التمثيل على مستوي الدراسة والتمثيل البياني للمتغيرات بالإضافة إلى التمثيل البياني للأفراد (السنوات).

اولا–المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات:

من خلال مؤشرات معدلات البطالة في الجدول أدناه يمكننا أن نميز أن: معدلات البطالة بالنسبة للشباب الذكور هو الأكثر استقرارا خلال فترة الدراسة وبنسبة قدرها 23.6 % ، غير أن معدل البطالة بالنسبة للنساء هو الأكثر اضطرابا خلال فترة الدراسة بمعدل يقدر بـ 15.8%.

أما فيما يخص بقية متغيرات الدراسة فإن حصة الفرد من الناتج المحلي للفرد هو الأكثر استقرارا وبمتوسط قدره 16833.9 $ لأنه يحوز على اقل قيمة لمعامل التغاير CV ؛ وعلى العكس من ذلك فإن متغير الاستثمار الأجنبي صافي التدفقات الواردة من الناتج هو الأكثر تشتتا خلال فترة الدراسة.

الجدول (4–9): المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات– حالة السعودية

Variable	Moyenne	Ecart-type	cv
Chf	15.8148	4.1298	0.26
Chh	4.0454	0.8093	0.20
Chjf	48.0582	8.8644	0.18
Chjh	23.6090	1.8659	0.08
Cht	5.6614	0.6550	0.12
Chtj	28.2160	2.4787	0.09
Cpop	2.6560	0.2986	0.11
Dcfap	24.6745	3.8315	0.16
Dcfm	37.0081	7.6702	0.21
Invt	23.0509	4.8653	0.21
Imp	29.7411	4.8799	0.16
Infc	2.1638	2.6728	1.24
Invtede	1.8132	2.6740	1.47
Invteds	0.2953	0.3827	1.30
Pibh	16833.9085	2311.0465	0.14
EXP	45.0076	9.2576	0.21

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثانيا–نسبة التمثيل على مستوي الدراسة:

و نلاحظ في الجدول أدناه أن المحور الأول يشرح حوالي 40% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 20% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، و عليه فالمستوي الأول يشرح حوالي 60% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة. و هذه القدرة التفسيرية الكبيرة توحي بالتجانس الكبير بين متغيرات الدراسة و قوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات و التي تصل إلى 60% و هي نسبة عالية.

الجدول (4–10): نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة السعودية

	F1	F2

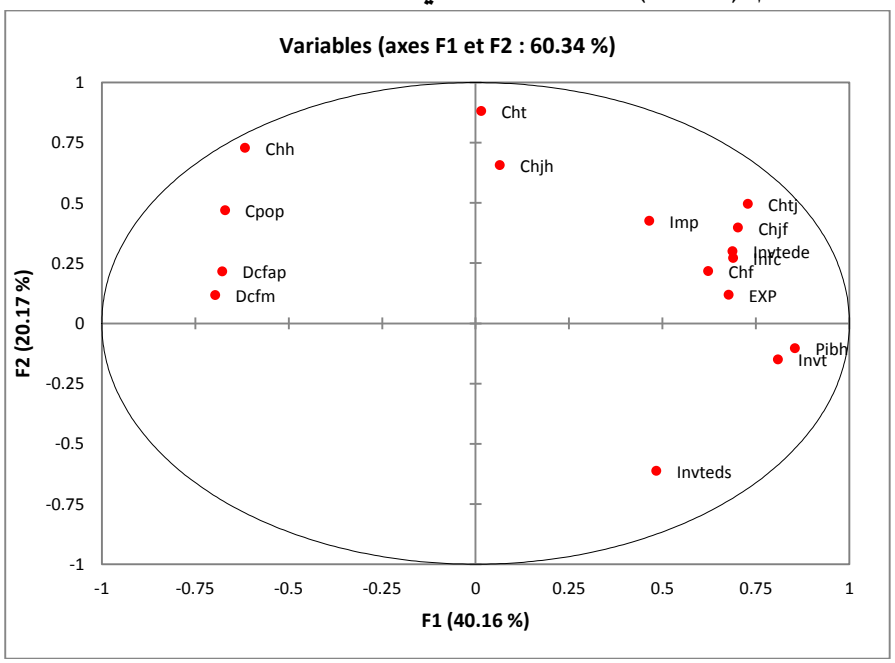
Valeur propre	6.4260	3.2277
Variabilité (%)	40.1628	20.1730
% cumulé	40.1628	60.3358

المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

ثالثا–التمثيل البياني للمتغيرات:

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن كل المتغيرات مقبولة في التحليل و الدراسة بسبب قربها من دائرة الارتباطات و بعدها عن المركز.

الشكل رقم (4–37): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة السعودية



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

نلاحظ في حالة هاته الدولة أن متغيرات البطالة موزعة ولها استقلالية عن بعضها البعض بعكس بقية الدول التي تم تناولها في هاته الدراسة؛ إذ نجد أن معدل البطالة الكلي للشباب ومعدل البطالة للنساء الشابات ومعدل البطالة للإناث لهم ارتباط موجب وقوي فيما بينهم.

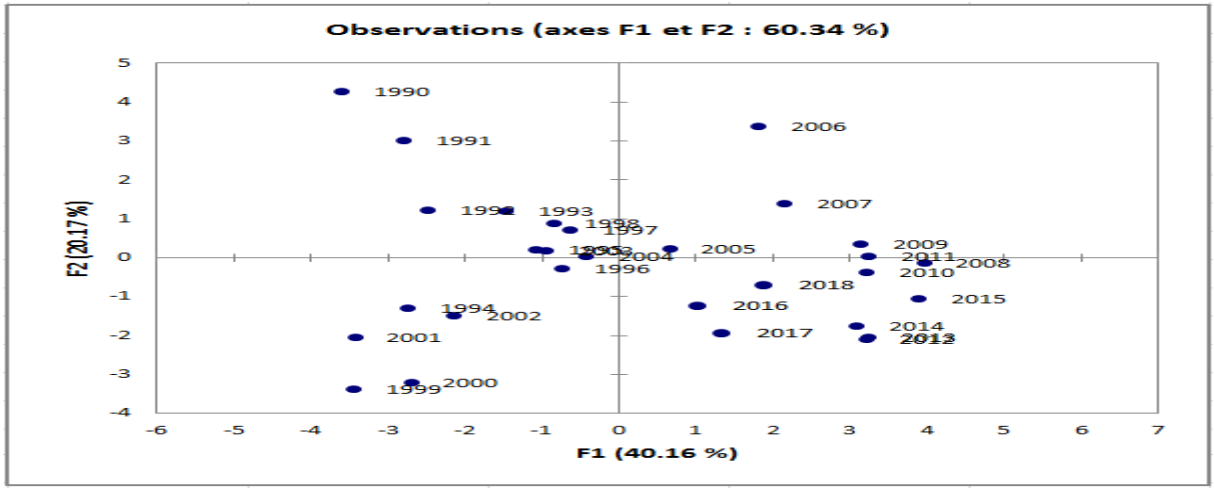
كما أنهم مستقلون عن معدل البطالة الكلي ومعدل البطالة للذكور الشباب، ولهم ارتباط سلبي وقوي مع معدل البطالة للشباب ومتغير نسبة النمو السكاني.

أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فالمحور الأول له ارتباط قوي و موجب مع كل من الناتج المحلي للفرد وإجمالي تكوين رأس المال بالإضافة إلى معدل البطالة الكلي للشباب ومعدل البطالة للنساء الشابات ومعدل البطالة للإناث، و ارتباط سالب وقوي مع والإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستهلاكي للأسر، أما المحور الثاني فله ارتباط قوي و موجب مع كل من معدل البطالة الكلي ومعدل البطالة للذكور الشباب..

رابعا–التمثيل البياني للأفراد (السنوات):

من خلال التمثيل البياني أدناه فإننا نسجل الفترة من 2008 إلى غاية 2011 ممثلة تمثيل جيد على المحور الأول و بقيم موجبة، و على العكس من ذلك فان السنوات 1990وسنة1999 وسنة 2001 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور. أما السنوات1990-1991 وسنة2006 لها تمثيل جيد على المحور الثاني و بقيم موجبة، وعلى العكس من ذلك فان الفترة من 1999 إلى غاية 2001 ممثلة أحسن تمثيل و بقيم سالبة على نفس المحور.

الشكل رقم (4-38): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)- حالة السعودية



المصدر: إعداد الطالب من مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2014

و من خلال الربط بين التمثيل البياني للمتغيرات و السنوات يمكننا أن نستنتج أنه خلال الفترة 2008-2018 شهدت ارتفاع في معدلات البطالة الكلية للشباب ومعدلات البطالة للنساء الشابات ومعدلات البطالة للنساء، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الناتج المحلي للفرد والاستثمار الأجنبي ومستوى الصادرات والواردات، كما تميزت هاته الفترة بانخفاض في معدلات البطالة للشباب ومعدلات النمو السكاني والإنفاق الاستهلاكي، أما خلال السنوات 1991-1990-1999-2001 ارتفاع في معدلات البطالة للشباب ومعدلات النمو السكاني والإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض في معدلات البطالة الكلية للشباب ومعدلات البطالة للنساء الشابات ومعدلات البطالة للنساء، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الناتج المحلي للفرد والاستثمار الأجنبي ومستوى الصادرات والواردات.

خلال الفترة 1999-2001 انخفاض معدلات البطالة الكلية، شباب، شباب ذكور، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي التدفقات الوافدة من الناتج المحلي، أما خلال السنوات 1990-1991-2006 ارتفاع معدلات البطالة الكلية، شباب، شباب ذكور، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي التدفقات الوافدة من الناتج المحلي.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في دول دراسة الحالة، حيث قمنا بتحليل متغيرات الدراسة ضمن الاقتصاد الجزائري ودول العينة ومن ثم المقارنة بينها، وباستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) في تحليل الجداول الإحصائية من خلال تحليل كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات، نسبة التمثيل على مستوي الدراسة والتمثيل البياني للمتغيرات بالإضافة إلى التمثيل البياني للأفراد (السنوات).

عند دراسة متغير البطالة في بعض دول العينة نجد الفجوة كبيرة بين مستويات البطالة لدى الجنسين(ذكور وإناث)، وهذا ما يعبر عن وجود مشكل هيكلي وله انعكاسات اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت، ونجد أن كل برامج الإصلاحات الاقتصادية ساهمت بتقليل هاته الفروقات خلال الفترة الزمنية التي اعتمدت فيها برامج الإصلاح الاقتصادي، تحت رعاية الهيئات الدولية، بالإضافة إلى ذلك لاحظنا ارتفاع مستويات بطالة الشباب مقارنة بمستويات البطالة الكلية وهذا بسبب النمو الديمغرافي المتزايد وعدم القدرة اقتصاديات هاته الدول الاستيعابية في فتح مناصب شغل لتتوافق وهاته الزيادة.

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي نجد أن كل دولة لها خصوصية تحدد تطوره حيث في حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية يتم الاعتماد على العائدات من المحروقات، بينما يعتمد كل من مصر– المغرب–تونس على عوائد القطاع السياحي، فكل دول العينة لا تملك إمكانية التحكم في استقرار اقتصادها لان أسعار النفط تحددها الأسواق الدولية ووفود السياحة ترتبط بالاستقرار الأمني في هاته الدول.

الفصل الخامس

دراسة تحليلية قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018

- باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) -

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الجانب النظري لأغلب النظريات و أهم النماذج التي تناولت مواضيع النمو الاقتصادي والبطالة و تتبعنا كذلك كل محاولات البحث عن مصادر النمو الاقتصادي وكيفية بناء نماذج اقتصادية قابلة للقياس. و بغرض اختبار المفاهيم السابقة تطبيقياً فإننا نعمل في هذا الفصل على القيام بدراسة تطبيقية حول علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي على عينة تتكون من خمس دول هي (الجزائر-تونس-المغرب-مصر-المملكة العربية السعودية) خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018.

من خلال هاته الدراسة نحاول التعرف على نموذج قياسي يفسر العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والبطالة في هاته الدول، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات المتخصصة والتي قامت بالبحث في هذا الموضوع؛ تبين عدم فعالية تطبيق نموذج اوكن-OKUN كمفسر لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي خصوصا في الجزائر خلال فترة الدراسة.

تهدف دراستنا إلى تحليل ودراسة علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في دول العينة باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، حيث نتناول في المبحث الأول تطبيق أسلوب نماذج ARDL على بيانات الجزائر ثم بنفس الطريقة كل من تونس والمغرب في المبحث الثاني ومصر والسعودية في المبحث الثالث، ونعمل في هذا المبحث الرابع على تقديم مجموعة من المفاهيم العامة حول نماذج البيانات الطولية (économétrie des données de panel) حيث نشرح كيفية تنضيد البيانات الطولية و تقديم مختلف النماذج لهذا النوع من البيانات و شرح كيفية اختيار النموذج الأمثل عن طريق سلسة من الاختبارات الإحصائية، ثم تطبيقها على الدول محل الدراسة وتحليل نتائج ذلك.

المبحث الأول: تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات الجزائر

بغرض القيام بدراسة اقتصادية قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 و هي أطول فترة ممكنة للحصول على بيانات الدراسة، فإننا نعتمد على حصة الفرد من الناتج و معدلات التضخم كأهم مؤشرين لشرح و تفسير الظاهرة المدروسة، و هذا بالرجوع إلى أهم النظريات التي تطرقنا لها في بحثنا هذا و التي تنص على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة كما تنص على وجود علاقة طردية بين التضخم و البطالة، أي أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض قيم مؤشر التضخم يخفف من عبئ البطالة. و نقتصر على هذين المتغيرين التفسيريين فقط بسبب قصر فترة الدراسة و اعتماد نماذج (ARDL) على الإبطاء في متغيرات النموذج، فزيادة عدد المعالم المقدرة يقلل من درجات الحرية و بالتالي يخفض من معنوية المعالم.

المطلب الأول: منهجية الدراسة وتحديد النموذج

كمنهج للعمل فإننا في البداية ندرس استقرارية السلاسل الزمنية وفق العديد من الاختبارات القبلية التي تمكننا من الكشف عن درجة تكامل متغيرات النموذج و عندئذٍ يمكننا تحديد نوع النموذج الأمثل للبيانات المدروسة، و التأكد من صلاحية النموذج المقدر يكون وفق العديد من الاختبارات الإحصائية البعدية، كما أننا نعتمد في دراستنا هذه على الجدول الإحصائي للبنك الدولي في جلب بيانات متغيرات الدراسة.

أولا– المنهجية المتبعة:

نستعمل في دراستنا بيانات تغطي الفترة 1990 – 2018 و هي أطول فترة ممكنة تسمح لنا بالحصول على البيانات المطلوبة و لكل دول العينة المقترحة (ملحق 32)، و نعتمد في جلب المعطيات اللازمة للدراسة على قاعدة البيانات للبنك العالمي[1]، كما أننا نستخدم برنامجEviews9.0 بنسخته الحديثة التي تمكننا من استخراج نتائج تقدير نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة (ARDL).

[1] WWW.Banquemodiale.Org

ثانيا– بناء نموذج الدراسة المقترح:

بناءا على ما سبق عرضه في الإطار النظري والدراسات السابقة في هذا البحث، فإننا نعمل على شرح و تفسير معدلات البطالة على أساس معدلات النمو الاقتصادي و معدلات التضخم كمتغيرين تفسيرين، و تكون صياغة النموذج على شكل اللوغاريتم الخطي و يعتبر هذا الشكل الأكثر اعتماداً في الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالظواهر الكلية، و يتم استخدام اللوغاريتم في قياس الظواهر الاقتصادي المتعلقة بالمؤشرات الكلية بسبب ضغط الزمن، وعليه يصبح النموذج المقترح للتقدير على النحو التالي:

$$LCH_t = \alpha_0 + a_1 LPIBH_t + a_2 LINF_t + \varepsilon_t \qquad (*)$$

حيث أن:

CH_t : المعدل السنوي للبطالة و هو يمثل المتغير التابع في النموذج؛

$PIBH_t$: الحصة السنوية للفرد من إجمالي الناتج المحلي بأسعار ثابت؛

$LINF$: المعدل السنوي للتضخم مقاس على أساس أسعار الاستهلاك؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي و هو يضم مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع و التي لم يتم تحديدها ضمن المتغيرات المستقلة بالإضافة إلي كل أخطاء القياس؛

L : يرمز للوغاريتم النيبيري؛

t : يرمز للزمن مقاس بالسنوات؛

α_0 : تمثل الحد الثابت، (a_1, a_2) تمثلان مرونات معدلات البطالة للتضخم و النمو الاقتصادي على التوالي.

ثالثا– منهجية التكامل المشترك باستعمال نماذج (ARDL):

تعتبر نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أو المبطئة (**ARDL**) هي الأسلوب الأكثر تطوراً و المقاربة الأكثر حداثة في معالجة النماذج المبنية على قواعد السلاسل الزمنية، و لقد تم تطوير هذا الأسلوب لتجاوز المشاكل التي واجهت نماذج التكامل المشترك و تصحيح الخطأ (**VECM**) لجهونسن (**Johansen, 1988**) أو طريقة اختبار الخطوتين الذي وضعه (Engle and Granger, 1987) ، نذكر منها مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها، الأمر الذي يصبح معه استخدام طريقة (ARDL) هو الخيار الأفضل، لان هذا الأسلوب لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة. بالإضافة إلى ذلك فقد لاحظ (Kremers et al, 1992) أنه في حالة صغر حجم العينة، فإنه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة وأن استقرار السلاسل الزمنية يؤدي إلى انخفاض معنوية مقدرات المعالم[1]، غير أن أسلوب (ARDL) يتمتع بخصائص أحسن في حالة السلاسل الزمنية القصيرة تمنحنا مقدرات أفضل مقارنة بطرق التقدير الأخرى.

و كانت بداية الأبحاث في هذا الأسلوب عام **1999** على يد الباحث الأمريكي من أصول إيرانية باسيران (Pesaran) وساعده في ذلك الباحث شان (Shain) ليكتمل البحث في أسلوب (ARDL) و بالطريقة التي نستعملها الآن عام **2001**، و على أساس أن هذا الأسلوب يعتمد على اختبار حدود الارتباط الذاتي المتباطئ التوزيع في النموذج (Autoregressive Distributed Lag) يمكننا تسميته بطريقة اختبارات الحدود (Bounds Test Methodology).

و يعتبر الشرط الضروري لاستعمال أسلوب (ARDL) هو أن تكون كل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة عند المستوى أو الفرق الأول على أعلى تقدير، أما إذا كانت إحدى السلاسل مستقرة عند درجة أعلى فيجب استبعادها حتى يمكننا استخدام هذا الأسلوب، و يسمي هذا النوع من الاختبار بالاختبارات القبلية.

[1] Siaplay, M., Kambo. J.S.N., and Collins, J.M., "**The Impact of Foreign Exchange Intervention on Liberian Dollar Money Supply (2006-2015): An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Modeling Approach",** Central Bank of Liberia, Working Paper No.01, 2016, p10.

و من خلال إخضاع المعادلة المستهدفة (*) لأسلوب نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع (ARDL)، يكون التغير في لوغاريتم معدلات البطالة كمتغير تابع، والذي يكتب بدلالة إبطاء لسنة واحدة في المتغير التابع و المتغيرات التفسيرية الجزء (1)، وتركيبة خطية من الفروق المبطئة للمتغير التابع الجزء (2) و وتركيبة خطية من الفروق المبطئة والحالية للمتغيرات التفسيرية الجزء (3)، يكون النموذج على النحو التالية[1]:

$$\Delta LCH_t = c + \gamma t + \overbrace{\lambda LCH_{t-1} + \beta_1 LPIBH_{t-1} + \beta_2 LINF_{t-1}}^{(1)} + \overbrace{\sum_{i=1}^{m} \alpha_{1,i} \Delta LCH_{t-i}}^{(2)} + \overbrace{\sum_{i=0}^{k} \alpha_{2,i} \Delta LPIBH_{t-i} + \sum_{i=0}^{l} \alpha_{3,i} \Delta LINF_{t-i}}^{(3)} + \eta_t \qquad (**)$$

حيث أن:

c : تمثل الحد الثابت؛

t : تمثل الاتجاه العام؛

m, k, l : تمثل أبطأت المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع على التوالي.

إن الجزئيين (2) و (3) من المعادلة (**) يمثلان منطقة معلومات الأجل القصير و هي تضم الهيكل الديناميكي للأجل القصير لفروق المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المبطئة، أما الجزء (1) فيمثل منطقة معلومات الأجل الطويل (التكامل المشترك).

رابعا– معادلة الأجل الطويل:

تعتبر معادلة الأجل الطويل الأهم ضمن أجزاء نموذج (ARDL) و هذا على حسب النظرية النيوكلاسيكية التي تهتم بتتبع تصحيح انحرافات الأجل القصير على المدى البعيد. ففي الجزء (1) يعبر (λ) عن معامل تصحيح

[1] Ismail Aliyu Danmaraya, Sallahuddin Hassan , "**Electricity Consumption and Manufacturing Sector Productivity in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag-bounds Testing Approach**", International Journal of Energy Economics AND Policy, 2016, p 197.

الخطأ، و هو يمثل النسبة المئوية من اخطأ الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، و يكون هذا التفسير مقبول فقط في حالة إذا كان (λ) ذو معنوية إحصائية مقبولة و بإشارة سالبة ويكون عندئذٍ النموذج مقبول. و في الأجل الطويل يمكننا اعتبار أن كل التغيرات الحاصلة في المتغير التابع أو المتغيرات التفسيرية معدومة و نكتب:

$$\Delta LCH_{t-i} = \Delta LPIBH_{t-i} = \Delta LINF_{t-i} = 0 \Rightarrow \begin{cases} LCH_t = LCH_{t-1} \\ LPIBH_t = LPIBH_{t-1} \\ LINF_t = LINF_{t-1} \end{cases}$$

و بالتعويض في المعادلة (**) ينتج أن:

$$LCH_t = \frac{-c}{\lambda} - \frac{\beta_1}{\lambda} LPIBH_t - \frac{\beta_2}{\lambda} LINF_t \qquad (***)$$

بالمطابقة بين المعادلتين (*) و (***) تكون معلمات الأجل الطويل هي:

$$\alpha_0 = \frac{-c}{\lambda} \quad \wedge \quad \alpha_1 = -\frac{\beta_1}{\lambda} \quad \wedge \quad \alpha_2 = -\frac{\beta_2}{\lambda}$$

خامسا– اختبارات الحدود (Bounds test)

يعتبر اختبار الحدود من أهم الاختبارات البعدية في نماذج (ARDL) و الذي يتم من خلاله التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع، وهذا الاختبار هو من نوع فيشر و يرتكز على الفرض المعدوم الذي ينص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل أي أن معلمات الجزء (1) في المعادلة (**) ذات معنوية إحصائية معدومة. و يتم مقارنة الإحصائية المحسوبة بقيم جدوليه خاصة موضوعة من طرف (Pesaran,2001) فإذا كانت الإحصائية المحسوبة اكبر من القيمة الجدوليه الكبرى نرفض الفرضية المعدومة و نقر بوجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع، أما إذا كانت الإحصائية المحسوبة اقل من القيمة الجدوليه الصغرى نقبل الفرضية المعدومة أي عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، غير انه إذا كانت الإحصائية المحسوبة تقع ضمن المجال فهذا يمثل حالة عدم التأكد.

المطلب الثاني: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات الجزائر

كمنهجية للعمل فإننا في البداية ندرس خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج و نكشف عن درجات تكاملها.

أولا– دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات الجزائر

تعتبر دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ضرورية قبل بدأ عملية النمذجة، فتكون مستقرة إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ليس له علاقة بالزمن، و من اجل القيام بهذه الخطوة نعمد إلى إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة (بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات) لاختبارين من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقرارية السلسلة و هما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP)* ، حيث أننا نتبع منهجية ديكي فولر في تحليل نماذج جذر الوحدة و نعتبر مستوي 10% كحد أعلى لفرض الفرضية المعدومة. و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول 5-1.

إن تحليل النتائج المسجلة في الجدول 5-1 و بالنسبة للمتغيرين LCH و LINF يدل على و جود جذر الوحدة و باستعمال الاختبارين ADF و PP و ذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon و ما يعزز هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10% ، و على أساس هذا التحليل يمكننا التأكيد على عدم استقرارية السلاسل المدروسة كما أنها تخضع للنموذج من نوع DS (انظر الملحق 1) و بالتالي حتى يمكننا جعلها مستقر فإننا نأخذ الفروق الأول لهذه السلاسل.

*) من أفضل اختبارات الاستقرارية لأنه يعمل على تصحيح مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي و عدم ثبات PP يعتبر اختبار فيليبس بيرون التباين ضمن نماذج جذر الوحدة.

و نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلتين DLINF DLCH وفتؤكد على عدم و جود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية 1% و هذا يؤكد على استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول، و بالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$.

أما بالنسبة لسلسلة المتغير LPIBH و باستعمال الاختبار ADF فهي لا تقبل جذر وحدة عند مستوي معنوية 7% أي أنها مستقرة عند هذا المستوي و باستعمال هذا الاختبار فقط. غير أن هذا لا يكفي بل يجب استعمال اختبار PP لما له من قدرة على تصحيح المشاكل القياسية ضمن نماذج جذر لوحدة. و نتيجة هذا الاختبار تؤكد على وجود جذر وحدة لهذا المتغير حتى عند مستوي معنوية 10% مما يقودنا إلى اخذ الفروق الأول لهذا المتغير، و كانت نتيجة اختبار PP للفروق الأولى تؤكد على أن هذا المتغير متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$.

الجدول5-1: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات الجزائر

نوع الاختبار	المتغيرات	عند المستوى				الفرق الأول		القرار
		النموذج	إ المحسوبة	الاحتمال	إ المحسوبة	الاحتمال		
ADF	LCH	نموذج6	-2.44	0.34	-3.91	0.02		$I(1)$
		نموذج5			-3.75	0.00		
		نموذج4			-3.57	0.00		
	LPIBH	نموذج6	-3.50	0.06				$I(0)$
		نموذج5						
		نموذج4						
	LINF	نموذج6	-2.42	0.35	-7.36	0.00		$I(1)$
		نموذج5	-2.25	0.19	-7.42	0.00		
		نموذج4			-7.50	0.00		
PP	LCH	نموذج6	-2.42	0.36	-3.91	0.02		$I(1)$
		نموذج5			-3.75	0.00		

		نموذج4	-3.57	0.00		
$I(1)$	LPIBH	نموذج6	-3.15	0.11	-3.11	0.12
		نموذج5			-3.23	0.03
		نموذج4				
$I(1)$	LINF	نموذج6	-2.28	0.42	-7.36	0.00
		نموذج5	-2.09	0.24	7.52	0.00
		نموذج4			-7.50	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحقين 1 و 2.

النموذج6: بثابت و اتجاه عام، النموذج5: بدون اتجاه عام و مع وجود الثابت و النموذج4: بدون ثابت و بدون اتجاه عام.

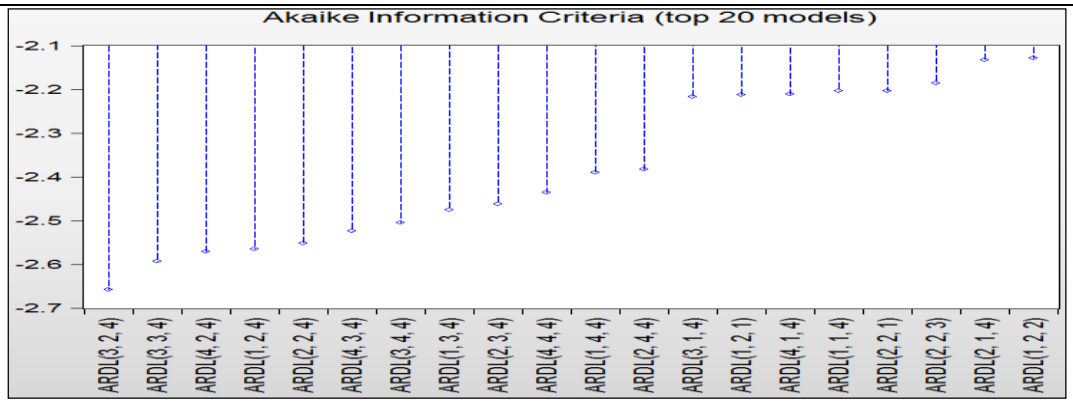
$I(0)$: المتغير مستقر في المستوى، $I(1)$: المتغير مستقر عند الفرق الأول.

بعدما تأكدنا من أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، و عليه فإننا نكون أمام إمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين المتغيرات السابقة (La Cointégration)، وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات نستخدم أسلوب اختبارات الحدود (Bounds test).

ثانيا– تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات الجزائر

لاستخدام منهجية (ARDL) نقوم أولا بتحديد طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة التي تتمثل في Akaike information criterion (AIC) و Schwarz information criterion (SBC) و Hannan Quinn criterion (HQ) بحيث يتم اختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علما بأنه تما قبول وجود حد ثابت و عدم وجود اتجاه عام ضمن النموذج (انظر الملحق 3). نتيجة اختيار طول الإبطاء الأمثل معروضة في الشكل التالي:

الشكل(5–1): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 4.

تعتمد هذه الطريقة على تقدير النموذج المقترح (ARDL) الشرطي و باستعمال كل الابطاءات الممكنة من 0 إلى 4 كحد أعلى، و النموذج الأمثل هو الذي يمنحنا أدنى قيمة لمعيار AIC لمتغيرات النموذج، ويمكننا التنويه هنا إلى أن قيم الإبطاء المثلى يمكن أن تختلف من متغير لأخر وليست متساوية كحالة نماذج (VAR).

و تشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(3,2,4) حسب معيار AIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة 2.66-، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع LCH هي 3 أما بالنسبة للمتغير التفسيري LINF هي 2 و بالنسبة للمتغير التفسيري LPIBH هي 3. غير انه في حالة التكلم بلغة المتغيرات المستقرة أي استعمال الفروق الأولى لمتغيرات النموذج و المذكورة في الجزئيين الثاني و الثالث ضمن المعادلة (**) تكون قيمة التأخير للمتغير التابع ΔLCH هي m=2 أما بالنسبة للمتغير التفسيري $\Delta LINF$ هي k=1 و بالنسبة للمتغير التفسيري $\Delta LPIBH$ هي l=2.

ثالثا–اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات الجزائر

الخطوة التالية تتمثل في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات البطالة، معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج عن طريق اختبار الحدود، فبعدما قمنا بتحديد قيم الإبطاء الأمثل ARDL(3,2,4)، يمكننا الآن تقدير نموذج (ARDL) الشرطي (ARDL-UECM) الممثل في

المعادلة (**) و ذلك بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، و نتيجة تطبيق اختبار الحدود على هذا النموذج مسجلة في الجدول التالي:

الجدول5-2: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات الجزائر

ARDL Bounds Test
Date: 04/10/19 Time: 10:59
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.685267	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

تم استخراج قيمة F بعد تقدير المعادلة (**).

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار و المرافقة لفرض العدم (F stat.=9.68) اكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10% و ذلك بالاعتماد على الجداول CI(iii) التي اقترحها كل من Pesaran et al. (2001) عند مستويات معنوية 1%، و5% و10%. وعليه يمكننا رفض فرضية العدم و التأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي نحو المتغير التابع معدلات البطالة في الجزائر و خلال فترة الدراسة.

رابعا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات الجزائر

بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، فإن نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل القصير لبيانات الجزائر موضحة في الجدول التالي:

الجدول 5-3: نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	0.087141	0.171932	0.506833	0.6233
D(LCHT(-2))	-0.234518	0.159557	-1.469807	0.1724
D(LINFC)	-0.009091	0.022350	-0.406746	0.6928
D(LINFC(-1))	0.048567	0.018354	2.646090	0.0245
D(LPIBH)	1.901889	0.849855	2.237899	0.0492
D(LPIBH(-1))	-0.861045	1.289631	-0.667668	0.5195
D(LPIBH(-2))	3.932999	1.318802	2.982252	0.0138
D(LPIBH(-3))	-3.402364	1.141213	-2.981357	0.0138
CointEq(-1)	-0.657353	0.218113	-3.013824	0.0130

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

أن معامل تصحيح الخطأ $(\lambda = -0.657)$ ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية اكبر قليلاً من 1%، و بإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فانه يمكننا القول أن 65% من اخطأ الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من اجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة إلى وضع التوازن في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد الجزائري عن وضع التوازن. وهذه النتيجة توحي بان معدلات البطالة، معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي في الجزائر متكاملة تكاملاً مشترك و لها علاقة توازن في الأجل طويلة.

أما فيما يخص معلمات الأجل القصير، فان معدلات البطالة في الجزائر تتأثر و بشكل ايجابي بمعدلات التضخم للسنة الماضية عند مستوى معنوية 5% و بمرونة قدرها حوالي 0.048 و هذا يوافق الطرح النظري على اعتبار أن ارتفاع معدلات التضخم للسنة الماضية يزيد في معدلات البطالة للسنة الحالية، غير أن لحصة الفرد من الناتج الحقيقي للسنة الحالية و حتى للسنتين الماضيتين أثار غير متوقعة على معدلات البطالة، و ممكن تفسير ذلك على أساس أن زيادة النمو الاقتصادي في السنتين الأوليتين يزيد في معدلات التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، غير أن حصة الفرد من الناتج الحقيقي بتأخير قدره ثلاث سنوات لها اثر سالب على معدلات البطالة وهذا مقبول من وجه اقتصادية و ما سنناقشه في نتائج تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات الجزائر.

خامسا–تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات الجزائر

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج لبيانات الجزائر، فان الجدول5-4 يلخص نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل:

الجدول5-4: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات الجزائر

Cointeq = LCHT - (-0.1704*LINFC -3.4388*LPIBH + 31.5035)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	-0.170357	0.077724	-2.191811	0.0532
LPIBH	-3.438794	0.183301	-18.760417	0.0000
C	31.503483	1.578055	19.963492	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

و بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل فهي مقبولة و ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فان معدلات البطالة في الجزائر تتأثر و بشكل سالب بمعدلات التضخم و بحصة الفرد من الناتج الحقيقي بمرونة قدرها حوالي 0.170- و 3.438- على التوالي. و على أساس قيم المرونات السابقة فان للنمو الاقتصادي في الجزائر اثر كبير في التخفيف من عبئ البطالة، فعلى المدى البعيد زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 1% يؤدي تراجع معدلات البطالة بثلاث أجزاء و نصف الجزء من المائة، و هذه النتيجة القياسية ضمن النموذج المقترح توحي بالعلاقة الكبيرة لعملية النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر خلال طول فترة الدراسة.

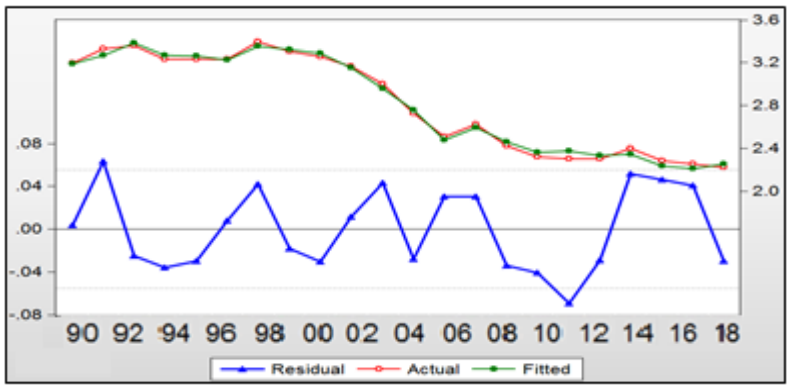
سادسا-اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع:

من خلال الشكل(5-2) يمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) والمقدرة (Fitted)، و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر ARDL(3,2,4) على بيانات السلسلة المدروسة.

أما عن المعنوية الكلية للنموذج، فباستخدام اختبار فيشر يمكننا القول أن النموذج ذو معنوية كلية مقبولة عند مستوى 1%، و باستعمال معامل التحديد المصحح R2 –ajusté فان 77% من التغيرات الحاصلة

في معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2018 تتحدد ضمن النموذج المعتمد و هي نسبة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة، وهذا ما يدعم الانخفاض الكبير لمجموع مربعات البواقي حيث بلغت القيمة 0.03 (انظر الملحق 5).

الشكل(5-2): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(3,2,4) لبيانات الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

سابعا–دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(3,2,4) لبيانات الجزائر

في إطار دراسة البواقي فإننا نختبر أنها مستقلة عن بعض و تمثل تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي، كما أننا نختبر ثبات تباين البواقي.

الجدول5–5 : نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.667785	Prob. F(1,9)	0.4349
Obs*R-squared	1.519610	Prob. Chi-Square(1)	0.2177

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

فنتيجة اختبار(Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي و مسجلة في الجدول-5 5 تؤكد على قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% و بالتالي التأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ضمن النموذج المعتمد ARDL(3,2,4) و هذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM؛

أما فيما يخص اختبار ثبات التباين فان نتيجة اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) مسجلة في الجدول5-6.

الجدول5-6: نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.468495	Prob. F(11,10)	0.8852
Obs*R-squared	7.481851	Prob. Chi-Square(11)	0.7588
Scaled explained SS	0.555918	Prob. Chi-Square(11)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

و على ضوء هذه النتيجة يمكننا قبول الفرضية المعدومة عند مستوى معنوية 1% و التأكيد على أن بواقي النموذج المعتمد ذات تباين ثابت ARDL(3,2,4) و هذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM. كما أن نتيجة استعمال اختبار (Jarque-Bera) يدعم قبول فرضية أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي (انظر الملحق 5)، و عليه فان بواقي النموذج المقترح ARDL(3,2,4) هي تشويش ابيض ذات تباين ثابت و تخضع للتوزيع الطبيعي. بعدما وفقنا في كل الاختبارات الإحصائية السابقة (اختبار التطابق، التقييم الإحصائي و القياسي للنموذج، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار التشويش الأبيض للبواقي، اختبار ثبات تباين البواقي) يمكننا اعتبار أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائي و قياسية و بالتالي فهو ذو مصداقية و يمكننا الاعتماد عليه في التحليل و الدراسة.

المبحث الثاني: تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على دول المغرب العربي (تونس و المغرب)

بغرض القيام بدراسة اقتصادية قياسية لمعدلات البطالة في كل من تونس والمغرب خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 و هي أطول فترة ممكنة للحصول على بيانات الدراسة، فإننا نعتمد على حصة الفرد من الناتج و معدلات التضخم كأهم مؤشرين لشرح و تفسير الظاهرة المدروسة مع ملاحظة وجود فرق يتعلق بخصوصية كل بلد من الناحية الاقتصادية مثلما رأينا ذلك في الفصل السابق.

المطلب الأول: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات تونس

نستهل هذا المطلب بدراسة خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج و الكشف عن مستويات استقراريتها ومن ثم نحدد درجات تكاملها.

أولا–دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات تونس

في هذه الخطوة نعمل على إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة للاختبارين من اختبارات جذر الوحدة و هما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP)، و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول5–7: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات تونس

نوع الاختبار	المتغيرات	عند المستوى				الفرق الأول		القرار
		النموذج	إ المحسوبة	الاحتمال		إ المحسوبة	الاحتمال	
ADF	LCH	نموذج6	-3.48	0.06				$I(0)$
		نموذج5	-2.93	0.05				
		نموذج4						
	LPIBH	نموذج6	-0.73	0.95		-4.32	0.01	$I(1)$
		نموذج5	-1.28	0.62		-4.09	0.00	
		نموذج4	6.31	1.00				
	LINF	نموذج6	-1.97	0.58		-9.84	0.00	$I(1)$
		نموذج5	-2.23	0.20				
		نموذج4						
PP	LCH	نموذج6	-3.47	0.06				$I(0)$
		نموذج5	-2.87	0.06				
		نموذج4						
	LPIBH	نموذج6	-0.88	0.94		-4.33	0.01	

			نموذج5	-1.28	0.62	-4.09	0.00	$I(1)$
			نموذج4	6.00	1.00		
		LINF	نموذج6	-2.46	0.34	-15.93	0.00	$I(1)$
			نموذج5	-2.68	0.09		
			نموذج4				

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحقين 7 و 8.

إن تحليل النتائج المسجلة في الجدول5-7 و بالنسبة للمتغيرين LPIBH و LINF تدل على و جود جذر الوحدة و باستعمال الاختبارين ADF و PP و ذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon و ما يدعم هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10% ، وبالتالي فان هذين السلسلتين غير مستقرتين في المستوي.

و نتائج اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى للسلسلتين LPIBH و LINF فتؤكد على عدم و جود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية 1% و هذا يؤكد على استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول، و بالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$.

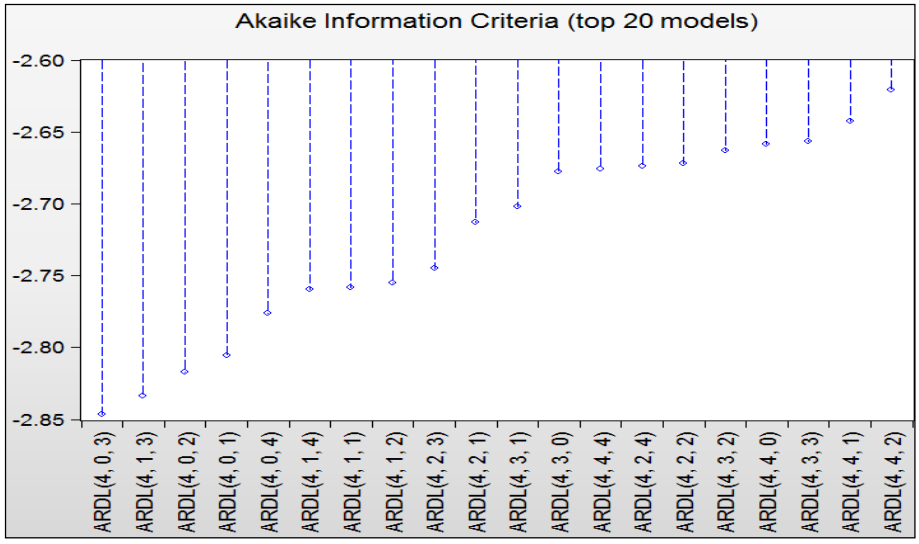
أما بالنسبة لسلسلة المتغير LCH و باستعمال الاختبارين ADF و PP فهي لا تقبل جذر وحدة عند مستوي معنوية 7% أي أنها مستقرة عند هذا المستوي. تؤكد على أن هذا المتغير مستقر في المستوي و بالتالي فهو متكامل من الدرجة $I(0)$.

ثانيا–تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات تونس

و بنفس الطريقة السابقة لاستخدام أسلوب (ARDL) يجب في البداية تحديد طول الإبطاء الأمثل للنموذج و ذلك بالاعتماد على معيار Akaike information criterion (AIC) بحيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار، و اختبار معنوية الاتجاه العام و الثابت أدى بنا إلى قبول

وجود حد ثابت و كذلك وجود اتجاه عام ضمن النموذج (انظر الملحق 9). و نتيجة اختيار طول الإبطاء الأمثل معروضة في الشكل التالي:

الشكل(5-3): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات تونس



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 9.

تشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(4,0,3) حسب معيار AIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة 2.84-، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع LCH هي 4 أما بالنسبة للمتغير التفسيري LINF هي 0 و بالنسبة للمتغير التفسيري LPIBH هي 3.

ثالثا-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات تونس

بعدما قمنا بتحديد قيم الإبطاء الأمثل ARDL(4,0,3)، يمكننا الآن تقدير نموذج (ARDL) الشرطي (ARDL-UECM) و ذلك بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، و نتيجة تطبيق اختبار

الحدود على هذا النموذج مسجلة في الجدول التالي:

الجدول5-8: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات تونس

ARDL Bounds Test
Date: 04/10/19 Time: 15:29
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.729126	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.19	5.06
5%	4.87	5.85
2.5%	5.79	6.59
1%	6.34	7.52

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

تم استخراج قيمة F بعد تقدير المعادلة (**).

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار و المرافقة لفرض العدم (F stat.=3.72) اقل من قيم الحد الأدنى للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10% و ذلك بالاعتماد على الجداول CI(iii). وعليه يمكننا قبول الفرضية المعدومة و التأكيد على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي نحو المتغير التابع معدلات البطالة في تونس و خلال فترة الدراسة.

أي أن المتغيرات معدلات التضخم، حصة الفرد من الناتج الحقيقي و معدلات البطالة للاقتصاد التونسي و خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 ليست في حالة تكامل مشترك، وعليه لا يمكننا متابعة منهجية (ARDL) بل نتجه فقط لدراسة و تحليل السببية بين متغيرات النموذج.

رابعا–نتائج دراسة العلاقة السببية بين معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج على معدلات البطالة –اختبار السببية لجرانجر (Granger-1988)

على حسب مفهوم جرانجر (Granger-1988) للسببية إذا كانت Y1 تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقعات المستقبلية بالنسبة لـ Y2 في هذه الحالة نقول عن Y1 أنها تسبب Y2، و لقد أشار جرانجر إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلابد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل.و

بالاعتماد على جرانجر إذا كانت إحدى السلاسل تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة لإحدى السلاسل الأخرى، ففي هذه الحالة نقول إن المتغير يسبب المتغير الآخر.

ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

وللتأكد من وجود علاقة سببية بين معدلات البطالة و التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي مثنى مثنى، فقد استخدمنا اختبار جرانجر للسببية وعلى المتغيرات المستقرة فقط و هذا حتى نتجنب اثر الزمن، و الفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص على عدم وجود علاقة سببية ونتيجة هذا الاختبار معروضة في الجدول 5-9.

الجدول5-9: نتائج تطبيق اختبار خرانجر للسببية على المتغيرات لبيانات تونس

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/10/19 Time: 10:15
Sample: 1990 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LINFC) does not Granger Cause LCHT	23	2.12948	0.1479
LCHT does not Granger Cause D(LINFC)		0.28278	0.7570
D(LPIBH) does not Granger Cause LCHT	23	0.31209	0.7358
LCHT does not Granger Cause D(LPIBH)		0.58170	0.5691
D(LPIBH) does not Granger Cause D(LINFC)	23	1.62419	0.2247
D(LINFC) does not Granger Cause D(LPIBH)		0.75425	0.4847

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

يتضح من خلال الجدول أعلاه و بالنسبة لكل اختبارات السببية الممكنة بين متغيرات الدراسة، أن إحصائية فيشر المحسوبة FC للفرضية المعدومة ضعيفة و اقل من الإحصائية المجدولة باحتمال أكبر من 5% مما يؤدي بنا إلى قبول فرض العدم لهذا الاختبار بمستوي معنوية حتى عند 10%، وعلى الرغم من زيادة التأخيرات في هذا الاختبار بغرض تحسين معنوية المعالم إلا أنها لم تعطي إلا نفس النتائج، و بالتالي عدم وجود أي علاقة سببية بين متغيرات الدراسة و في الاتجاهين بالنسبة لبيانات تونس و خلال فترة الدراسة من 1990 إلى غاية 2018.

المطلب الثاني: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات المغرب

أولا–دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات المغرب

في البداية نعمل على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات بيانات المغرب نستعمل اختباري جذر الوحدة ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP)، و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول5–10: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات المغرب

نوع الاختبار	المتغيرات	عند المستوى				الفرق الأول		القرار
		النموذج	إ المحسوبة	الاحتمال	إ المحسوبة	الاحتمال		
ADF	LCH	نموذج6	-1.46	0.81	-1.00	0.92		$I(1)$
		نموذج5	-0.82	0.79	-3.70	0.01		
		نموذج4	-0.26	0.58	-3.78	0.00		
	LPIBH	نموذج6	-1.07	0.91	-1.50	0.79		$I(1)$
		نموذج5	-1.10	0.69	-5.00	0.00		
		نموذج4	1.60	0.96				
	LINF	نموذج6	-4.47	0.00				

		نموذج5				
		نموذج4				
PP	LCH	نموذج6	-1.75	0.69	-3.64	0.04	$I(1)$
		نموذج5	-1.11	0.69	-3.78	0.00	
		نموذج4	-0.23	0.59	-3.68	0.00	
	LPIBH	نموذج6	-2.92	0.17	-10.25	0.00	$I(1)$
		نموذج5					
		نموذج4					
	LINF	نموذج6	-4.58	0.00			
		نموذج5					
		نموذج4					

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحقين 10 و 11.

إن النتائج المسجلة في الجدول5-10 و بالنسبة للمتغيرات LPIBH و LCH تدل على و جود جذر الوحدة و باستعمال الاختبارين ADF و PP و ذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon و ما يدعم هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10% ، وبالتالي فان هذين السلسلتين غير مستقرتين في المستوي.

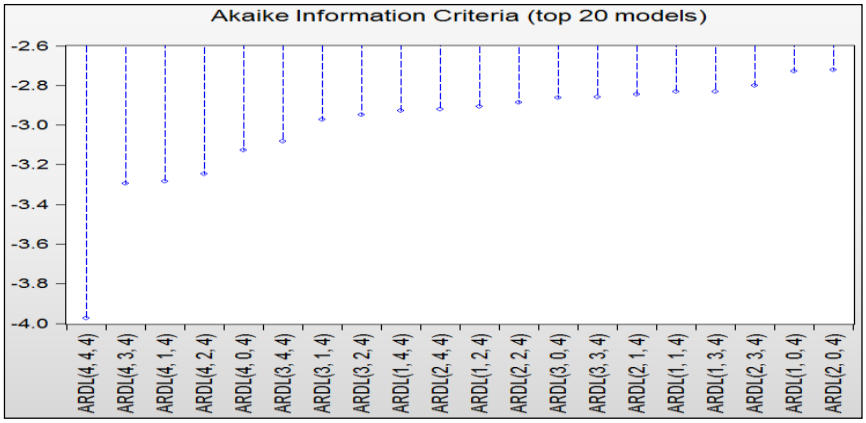
و نتائج اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى للسلسلتين LPIBH و LCH فتؤكد على عدم و جود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية 1% و هذا يؤكد على استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول، و بالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$.

أما بالنسبة لسلسلة المتغير LINF و باستعمال الاختبارين ADF و PP فهي لا تقبل جذر وحدة عند مستوي معنوية 1% وبالتالي فان هذا المتغير مستقر في المستوي و بالتالي فهو متكامل من الدرجة $I(0)$.

ثانيا–تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات المغرب

حتى يمكننا استخدام منهجية (ARDL) يجب في البداية تحديد طول الإبطاء الأمثل للنموذج و ذلك بالاعتماد على معيار (AIC) بحيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار، ولقد تما قبول النموذج بدون حد ثابت و بدون وجود اتجاه عام (انظر الملحق **12**). نتيجة اختيار طول الإبطاء الأمثل معروضة في الشكل التالي:

الشكل(5-4): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات المغرب



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 13.

تشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(4,4,4) حسب معيار AIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة **4.01-**، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع LCH هي 4 أما بالنسبة للمتغير التفسيري LINF هي 4 و بالنسبة للمتغير التفسيري LPIBH هي 4.

ثالثا-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات المغرب

بعدما تما تحديد قيم الإبطاء الأمثل ARDL(4,4,4)، يمكننا الآن تقدير نموذج (ARDL) الشرطي (ARDL-UECM) و ذلك بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، و نتيجة تطبيق اختبار

الحدود على هذا النموذج مسجلة في الجدول التالي:

الجدول5-11: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات المغرب

ARDL Bounds Test
Date: 04/10/19 Time: 20:25
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	13.95960	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.17	3.19
5%	2.72	3.83
2.5%	3.22	4.5
1%	3.88	5.3

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

بالاعتماد على الجدول5-11 فإن الإحصائية المحسوبة للاختبار الحدود (F stat.=13.95) اكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10% و ذلك بالاعتماد على الجداول CI(iii) المعتمدة من طرف باسيران. وعليه يمكننا رفض الفرضية المعدومة و التأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي نحو المتغير التابع معدلات البطالة ضمن بيانات المغرب و خلال فترة من 1990 إلى 2018؛ أي أن المتغيرات معدلات التضخم، حصة الفرد من الناتج الحقيقي و معدلات البطالة للاقتصاد المغربي و خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 في حالة تكامل مشترك، وعليه يمكننا متابعة منهجية (ARDL) و تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

رابعا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات المغرب

وبنفس الطريقة فإن نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل القصير لبيانات المغرب موضحة في الجدول التالي:

الجدول5-12: نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات المغرب

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	0.142874	0.117402	1.216970	0.2583
D(LCHT(-2))	0.723603	0.172441	4.196237	0.0030
D(LCHT(-3))	0.763988	0.208606	3.662346	0.0064
D(LINFC)	-0.057571	0.017440	-3.301125	0.0108
D(LINFC(-1))	-0.025711	0.013544	-1.898322	0.0942
D(LINFC(-2))	0.017657	0.014655	1.204869	0.2627
D(LINFC(-3))	0.041794	0.013699	3.050858	0.0158
D(LPIBH)	2.779232	0.825963	3.364838	0.0099
D(LPIBH(-1))	3.807592	0.952758	3.996389	0.0040
D(LPIBH(-2))	1.309677	0.368109	3.557849	0.0074
D(LPIBH(-3))	-3.089421	0.519086	-5.951660	0.0003
CointEq(-1)	-0.181461	0.036933	-4.913245	0.0012

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

من خلال نتيجة التقدير أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ بلغ القيمة **0.18-** و هو ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى **1%**، و بإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فانه يمكننا القول أن **18%** من اخطأ الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من اجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة إلى وضع التوازن في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد المغربي عن وضع التوازن. وهذه النتيجة توحي بان معدلات البطالة، معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي في المغرب متكاملة تكاملاً مشترك و لها علاقة توازن في الأجل طويلة.

أما فيما يخص معلمات الأجل القصير، فان معدلات البطالة في المغرب تتأثر و بشكل ايجابي لكل التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم للسنوات الماضية بتأخير قدره سنتين آو ثلاث سنوات و عند مستوى معنوية **1%** و بمرونات قدرها حوالي **0.72** و **0.76** على التوالي وهذا يعني أن ارتفاع معدل البطالة للسنة الحالية يزيد في معدلات البطالة لثلاث سنوات مستقبلية، و في نفس السياق فان ارتفاع معدل التضخم للسنة الحالية يزيد من معدل البطالة و بمرونة قدرها **0.04** و بمستوى معنوية **1%**.

غير أن لحصة الفرد من الناتج الحقيقي للسنة الحالية و حتى للسنتين الماضيتين آثار غير متوقعة على معدلات البطالة، و ممكن تفسير ذلك على أساس أن زيادة النمو الاقتصادي في السنتين الأوليتين يزيد في معدلات التضخم

مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، غير أن ارتفاع حصة الفرد من الناتج الحقيقي للسنة الحالية بـ 1% يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة بـ 3% و هو يعتبر الأثر الأكثر أهمية ضمن بيانات المغرب و خلال فترة الدراسة.

خامسا–تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات المغرب

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج لبيانات المغرب، فان الجدول5-13 يلخص نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل:

الجدول5-13: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات المغرب

Cointeq = LCHT - (-0.3553*LINFC + 0.3463*LPIBH)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	-0.355271	0.152974	-2.322423	0.0487
LPIBH	0.346313	0.025133	13.779035	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

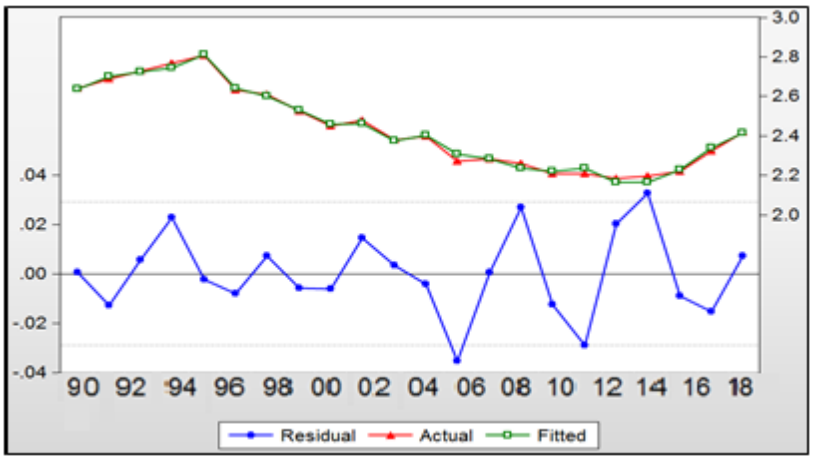
و فيما يخص معلمات الأجل الطويل فهي مقبولة إحصائياً و ذات معنوية عند مستوى 5%، و معدلات البطالة في المغرب تتأثر و بشكل سالب بمعدلات التضخم و بمرونة قدرها 0.35- و بشكل موجب بحصة الفرد من الناتج و بمرونة قدرها حوالي 0.34، ولقد جاءت علاقة البطالة بالتضخم و بعملية النمو الاقتصادي في المغرب بشكل لا يتوافق مع الطرح النظري.

سادسا–اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع

من خلال الشكل(5-5) يمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) و المقدرة (Fitted)، و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر ARDL(4,4,4) على بيانات السلسلة المدروسة في المغرب. أما فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج، فباستخدام اختبار فيشر يمكننا القول أن النموذج ذو معنوية كلية مقبولة عند مستوى 1%، و باستعمال معامل التحديد المصحح R2 –ajusté

فان 82% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة في المغرب خلال الفترة من 1990 إلى 2018 تتحدد ضمن النموذج المعتمد و هي نسبة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة، وهذا ما يدعم الانخفاض الكبير لمجموع مربعات البواقي حيث بلغت القيمة 0.006 (انظر الملحق 14). و تعتبر نتيجة التقدير هذه أكثر تمثيلاً مقارنةً بمثيلتها في الجزائر.

الشكل(5-5): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(4,4,4) لبيانات المغرب



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

سابعا–دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(4,4,4) لبيانات المغرب

في إطار دراسة البواقي فإننا نختبر أنها مستقلة عن بعض و تمثل تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي، كما أننا نختبر ثبات تباين البواقي.

الجدول5–14: نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.006377	Prob. F(1,7)	0.9386
Obs*R-squared	0.020008	Prob. Chi-Square(1)	0.8875

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

إن نتيجة اختبار(Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي و مسجلة في الجدول أعلاه تؤكد على قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% و بالتالي التأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي

ضمن النموذج المعتمد ARDL(4,4,4) و هذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM.أما فيما يخص اختبار ثبات تباين البواقي فان نتيجة اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) مسجلة في الجدول5-15

الجدول5-15: نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.093173	Prob. F(14,7)	0.4767
Obs*R-squared	15.09554	Prob. Chi-Square(14)	0.3717
Scaled explained SS	1.276311	Prob. Chi-Square(14)	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

و على اساس هذه النتيجة يمكننا قبول الفرضية المعدومة عند مستوى معنوية 1% و التأكيد على أن بواقي النموذج المعتمد ذات تباين ثابت ARDL(4,4,4) و هذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM. كما أن نتيجة استعمال اختبار (Jarque-Bera) يدعم قبول فرضية أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي (انظر الملحق 15)، و عليه فان بواقي النموذج المقترح ARDL(4,4,4) هي تشويش ابيض ذات تباين ثابت و تخضع للتوزيع الطبيعي. بعدما وفقنا في كل الاختبارات الإحصائية السابقة (اختبار التطابق، التقييم الإحصائي و القياسي للنموذج، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار التشويش الأبيض للبواقي، اختبار ثبات تباين البواقي) يمكننا اعتبار أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائي و قياسية و بالتالي فهو ذو مصداقية و يمكننا الاعتماد عليه في التحليل و الدراسة.

المبحث الثالث: تطبيق أسلوب نماذجARDL على بيانات المشرق العربي (مصر و العربية السعودية)

بغرض القيام بدراسة اقتصادية قياسية لمعدلات البطالة في كل من مصر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 و هي أطول فترة ممكنة للحصول على بيانات الدراسة، فإننا نعتمد على حصة الفرد من الناتج و معدلات التضخم كأهم مؤشرين لشرح و تفسير الظاهرة المدروسة.

المطلب الأول: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات مصر

نتناول في هذا المطلب خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج و الكشف عن مستويات استقراريتها ومن ثم نحدد درجات تكاملها.

اولا–دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات مصر

في هذه الخطوة نعمل على إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة للاختبارين من اختبارات جذر الوحدة و هما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP)، و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول5–16: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات مصر

نوع الاختبار	المتغيرات	عند المستوى			الفرق الأول		القرار
		النموذج	إ المحسوبة	الاحتمال	إ المحسوبة	الاحتمال	
ADF	LCH	نموذج6	-2.74	0.22	-4.28	0.01	$I(1)$
		نموذج5			-4.31	0.00	
		نموذج4			-4.34	0.00	
	LPIBH	نموذج6	-5.10	0.00			$I(0)$
		نموذج5					
		نموذج4					
	LINF	نموذج6	-1.94	0.60	-6.01	0.00	$I(1)$
		نموذج5	-1.99	0.28	-5.80	0.00	
		نموذج4			-5.90	0.00	
PP	LCH	نموذج6	-2.14	0.49	-4.28	0.01	$I(1)$
		نموذج5	-1.59	0.46	-4.30	0.00	
		نموذج4	0.38	0.78	-4.33	0.00	
	LPIBH	نموذج6	-2.10	0.51	-3.01	0.14	$I(1)$
		نموذج5	-0.47	0.88	-2.99	0.04	
		نموذج4	4.14	0.99			
	LINF	نموذج6	-1.94	0.60	-6.01	0.00	

		نموذج5	-1.93	0.31	-5.78	0.00	$I(1)$
		نموذج4			-5.89	0.00	

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحقين 16 و 17.

إن تحليل النتائج المسجلة في الجدول 5-16 و بالنسبة للمتغيرين LCH و LINF تدل على و جود جذر الوحدة و باستعمال الاختبارين ADF و PP و ذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon و ما يدعم هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10% ، وبالتالي فان هذين السلسلتين غير مستقرتين في المستوي.

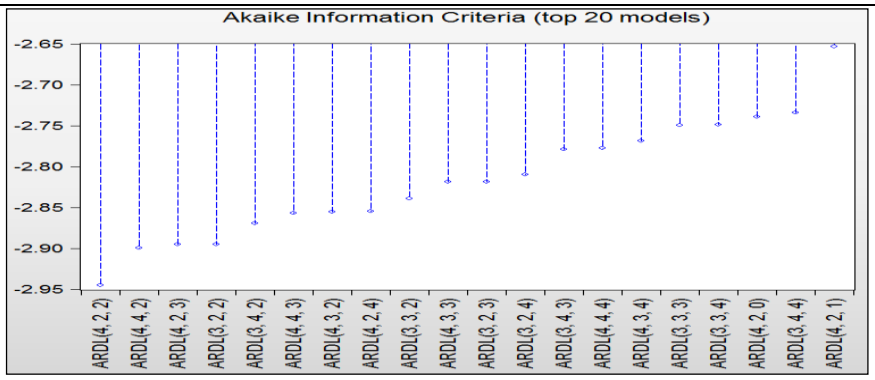
و نتائج اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى للسلسلتين LCH و LINF فتؤكد على عدم و جود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية 1% و هذا يؤكد على استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول، و بالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$.

أما بالنسبة لسلسلة المتغير LPIBH و باستعمال الاختبارين ADF و PP فهي لا تقبل جذر وحدة عند مستوي معنوية 7% أي أنها مستقرة عند هذا المستوي. تؤكد على أن هذا المتغير مستقر في المستوي و بالتالي فهو متكامل من الدرجة $I(1)$: .

ثانيا–تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات مصر

لاستخدام منهجية (ARDL) نقوم أولا بتحديد طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة التي تتمثل في Akaike information criterion (AIC) ، Schwarz information criterion (SBC) و Hannan Quinn criterion (HQ) بحيث يتم اختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علما بأنه تما قبول وجود حد ثابت و عدم وجود اتجاه عام ضمن النموذج (انظر الملحق 18). نتيجة اختيار طول الإبطاء الأمثل معروضة في الشكل التالي:

الشكل(5-6): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات مصر



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 18.

تشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(4,2,2) حسب معيار AIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة 2.95-، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع LCH هي 4 أما بالنسبة للمتغير التفسيري LINF هي 2 و بالنسبة للمتغير التفسيري LPIBH هي 2.

ثالثا–اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات مصر

بعدما قمنا بتحديد قيم الإبطاء الأمثل ARDL(4,2,2)، يمكننا الآن تقدير نموذج (ARDL) الشرطي (ARDL-UECM) الممثل في المعادلة (**) و ذلك بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، و نتيجة تطبيق اختبار الحدود على هذا النموذج مسجلة في الجدول التالي:

الجدول5–17: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات مصر

ARDL Bounds Test
Date: 04/10/19 Time: 11:18
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.648344	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.19	5.06
5%	4.87	5.85
2.5%	5.79	6.59
1%	6.34	7.52

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار و المرافقة لفرض العدم (F stat.=7.64) اكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10% و ذلك بالاعتماد على الجداول CI(iii).

وعليه يمكننا رفض فرضية العدم و التأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي نحو المتغير التابع معدلات البطالة في مصر خلال فترة الدراسة.

رابعا–تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات مصر

بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، فإن نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل القصير لبيانات مصر موضحة في الجدول التالي:

الجدول5–18: نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات مصر

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	1.270466	0.323395	3.928528	0.0028
D(LCHT(-2))	0.801797	0.235176	3.409350	0.0067
D(LCHT(-3))	0.256275	0.208343	1.230063	0.2468
D(LINFC)	0.087956	0.032505	2.705950	0.0221
D(LINFC(-1))	-0.097910	0.037531	-2.608779	0.0261
D(LPIBH)	-6.826311	1.430511	-4.771941	0.0008
D(LPIBH(-1))	4.012472	1.859338	2.158011	0.0563
D(@TREND())	0.188809	0.042722	4.419507	0.0013
CointEq(-1)	-2.146499	0.459533	-4.671039	0.0009

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

أن معامل تصحيح الخطأ $(\lambda = -2.146)$ ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية اكبر قليلاً من 1%، و بإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول؛ أما فيما يخص معلمات الأجل القصير، فان معدلات البطالة في مصر تتأثر و بشكل ايجابي بمعدلات التضخم للسنة الحالية عند مستوى معنوية 5% و بمرونة قدرها حوالي 0.087 و هذا يوافق الطرح النظري على اعتبار أن ارتفاع معدلات التضخم يزيد في معدلات البطالة، غير أن لحصة الفرد من الناتج الحقيقي للسنة الحالية أثار سلبية على معدلات البطالة.

خامسا–تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات مصر

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج لبيانات مصر، فان الجدول 5-19يلخص نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل:

الجدول5–19: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات مصر

Cointeq = LCHT - (0.0993*LINFC -3.1625*LPIBH + 25.1207 + 0.0880 *@TREND)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	0.099263	0.010677	9.296749	0.0000
LPIBH	-3.162542	0.419792	-7.533600	0.0000
C	25.120691	3.049998	8.236298	0.0000
@TREND	0.087961	0.011140	7.895991	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

و بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل فهي مقبولة و ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي فان معدلات البطالة في مصر تتأثر و بشكل سالب بحصة الفرد من الناتج الحقيقي وبشكل موجب بمعدلات التضخم بمرونة قدرها حوالي 3.16- و 0.09 على التوالي. و على أساس قيم المرونات السابقة فان للنمو الاقتصادي في مصر اثر كبير في التخفيف من عبئ البطالة، فعلى المدى البعيد زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 1% يؤدي تراجع معدلات البطالة بما يفوق ثلاث أجزاء من المائة اما تأثير التضخم فهامشي وان كان موجب لضعف مرونته.

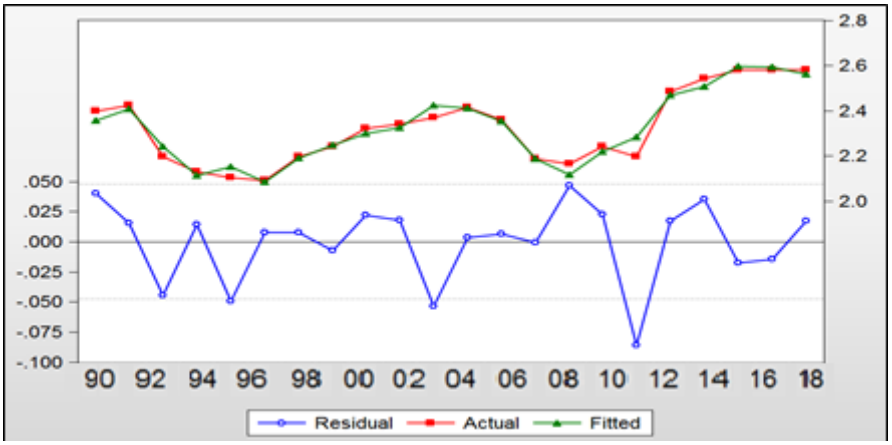
و هذه النتيجة القياسية ضمن النموذج المقترح توحي بالعلاقة الكبيرة لعملية النمو الاقتصادي بالبطالة في مصر خلال فترة الدراسة.

سادسا–اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع

من خلال الشكل(5-7) يمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) و المقدرة (Fitted)، و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر ARDL(4,2,2) على بيانات السلسلة المدروسة.

أما عن المعنوية الكلية للنموذج، فباستخدام اختبار فيشر يمكننا القول أن النموذج ذو معنوية كلية مقبولة عند مستوى 1%، و باستعمال معامل التحديد المصحح R2 –ajusté فان 77% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2018 تتحدد ضمن النموذج المعتمد و هي نسبة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة، وقد بلغ مجموع مربعات البواقي القيمة 0.04 (انظر الملحق 19).

الشكل(5-7): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(4,2,2) لبيانات مصر



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

سابعا–دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(4,2,2) لبيانات مصر

في إطار دراسة البواقي فإننا نختبر أنها مستقلة عن بعض و تمثل تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي، كما أننا نختبر ثبات تباين البواقي.

الجدول5–20: نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.204672	Prob. F(1,9)	0.3009
Obs*R-squared	2.597122	Prob. Chi-Square(1)	0.1071

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

فنتيجة اختبار(Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي و مسجلة في الجدول-20 5 تؤكد على قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% و بالتالي التأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ضمن النموذج المعتمد ARDL(4,2,2) و هذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM.

أما فيما يخص اختبار ثبات التباين فان نتيجة اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) مسجلة في الجدول5-21

الجدول5–21: نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.644503	Prob. F(11,10)	0.7592
Obs*R-squared	9.126622	Prob. Chi-Square(11)	0.6102
Scaled explained SS	2.364316	Prob. Chi-Square(11)	0.9968

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

و على ضوء هذه النتيجة يمكننا قبول الفرضية المعدومة عند مستوى معنوية 1% و التأكيد على أن بواقي النموذج المعتمد ذات تباين ثابت ARDL(4,2,2) و هذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM. كما أن نتيجة استعمال اختبار (Jarque-Bera) يدعم قبول فرضية أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي (انظر الملحق 20)، و عليه فان بواقي النموذج المقترح ARDL(4,2,2) هي تشويش ابيض ذات تباين ثابت و تخضع للتوزيع الطبيعي. بعدما وفقنا في كل الاختبارات الإحصائية السابقة (اختبار التطابق، التقييم الإحصائي و القياسي للنموذج، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار التشويش الأبيض للبواقي، اختبار ثبات تباين البواقي) يمكننا اعتبار أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائي و قياسية و بالتالي فهو ذو مصداقية و يمكننا الاعتماد عليه في التحليل و الدراسة.

المطلب الثاني: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات السعودية

نتناول في هذا المطلب خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج و الكشف عن مستويات استقراريتها ومن ثم نحدد درجات تكاملها.

اولا–دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات السعودية

في هذه الخطوة نعمل على إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة للاختبارين من اختبارات جذر الوحدة و هما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP)، و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول5-22: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات السعودية

نوع الاختبار	المتغيرات	عند المستوى				الفرق الأول		القرار
		النموذج	إ المحسوبة	الاحتمال	إ المحسوبة	الاحتمال		
ADF	LCH	نموذج6	-3.20	0.10				$I(0)$
		نموذج5	-3.40	0.02				
		نموذج4						
	LPIBH	نموذج6	-0.95	0.93	-4.15	0.01		$I(1)$
		نموذج5	0.76	0.99	-3.44	0.01		
		نموذج4	2.35	0.99	-3.21	0.00		
	LINF	نموذج6	-2.17	0.48	-5.94	0.00		$I(1)$
		نموذج5	-1.91	0.31	-5.97	0.00		
		نموذج4	-1.38	0.14	-6.10	0.00		
PP	LCH	نموذج6	-3.20	0.10				$I(0)$
		نموذج5	-3.40	0.02				
		نموذج4						
	LPIBH	نموذج6	-1.05	0.91	-4.15	0.01		$I(1)$
		نموذج5	-0.52	0.98	-3.47	0.01		
		نموذج4	2.03	0.98	-3.23	0.00		
	LINF	نموذج6	-2.21	0.46	-5.84	0.00		$I(1)$
		نموذج5	-1.98	0.28	-5.87	0.00		
		نموذج4	-1.38	0.15	-5.99	0.00		

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحقين 21 و 22.

إن تحليل النتائج المسجلة في الجدول 5-22 و بالنسبة للمتغيرين LPIBH و LINF تدل على و جود جذر الوحدة و باستعمال الاختبارين ADF و PP و ذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon و ما يدعم هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10% ، وبالتالي فان هذين السلسلتين غير مستقرتين في المستوي.

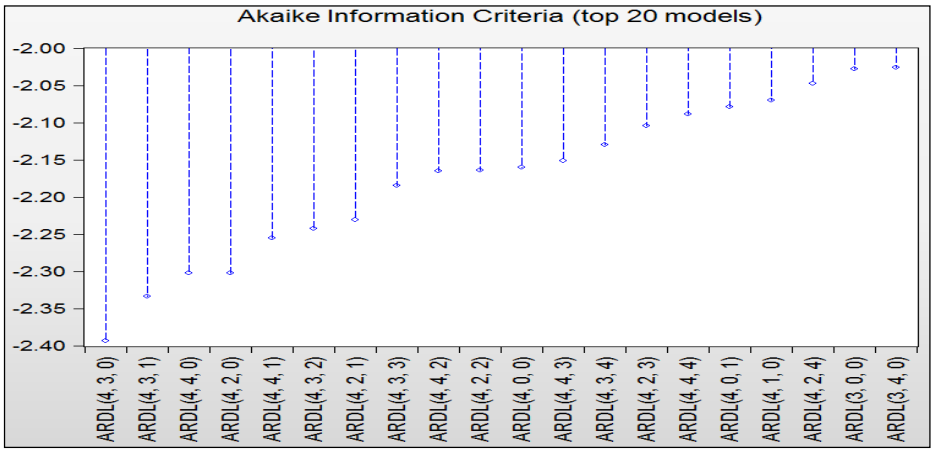
و نتائج اختبارات جذر الوحدة للفروق الأولى للسلسلتين LCH و LINF فتؤكد على عدم و جود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية 1% و هذا يؤكد على استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول، و بالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$.

أما بالنسبة لسلسلة المتغير LCH و باستعمال الاختبارين ADF و PP فهي لا تقبل جذر وحدة عند مستوي معنوية 7% أي أنها مستقرة عند هذا المستوي. تؤكد على أن هذا المتغير مستقر في المستوي و بالتالي فهو متكامل من الدرجة $I(0)$:.

ثانيا–تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات السعودية

باستخدام منهجية (ARDL) نقوم أولا بتحديد طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة التي تتمثل في Akaike information criterion (AIC) و Schwarz information criterion (SBC) و Hannan Quinn criterion (HQ) بحيث يتم اختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علما بأنه تما قبول وجود حد ثابت و عدم وجود اتجاه عام ضمن النموذج (انظر الملحق 23). نتيجة اختيار طول الإبطاء الأمثل معروضة في الشكل التالي:

الشكل(5–8): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات السعودية



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 24.

تشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(4,3,0) حسب معيار AIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة 2.95-، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع LCH هي 4 أما بالنسبة للمتغير التفسيري LINF هي 3 و بالنسبة للمتغير التفسيري LPIBH هي 0.

ثالثا–اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات السعودية

بعدما قمنا بتحديد قيم الإبطاء الأمثل ARDL(4,3,0)، يمكننا الآن تقدير نموذج (ARDL) الشرطي (ARDL-UECM) الممثل في المعادلة (**) و ذلك بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، و نتيجة تطبيق اختبار الحدود على هذا النموذج مسجلة في الجدول التالي:

الجدول5–23: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات السعودية

ARDL Bounds Test
Date: 04/10/19 Time: 10:10
Sample: 1994 2018
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.913438	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار و المرافقة لفرض العدم (F stat.=8.91) اكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10% و ذلك بالاعتماد على الجداول CI(iii).

وعليه يمكننا رفض فرضية العدم و التأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي نحو المتغير التابع معدلات البطالة في السعودية خلال فترة الدراسة.

رابعا–تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات السعودية

بالاعتماد على طريقة التقدير (MCO)، فإن نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل القصير لبيانات السعودية موضحة في الجدول التالي:

الجدول5–24: نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات السعودية

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LCHT
Selected Model: ARDL(4, 3, 0)
Date: 08/10/19 Time: 11:29
Sample: 1990 2018
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	1.001930	0.229512	4.365484	0.0009
D(LCHT(-2))	0.514668	0.219166	2.348302	0.0368
D(LCHT(-3))	0.487822	0.158487	3.077989	0.0096
D(LINFC)	0.110431	0.030154	3.662197	0.0033
D(LINFC(-1))	-0.051576	0.037047	-1.392189	0.1891
D(LINFC(-2))	-0.044521	0.028749	-1.548616	0.1474
D(LPIBH)	-0.529384	0.185220	-2.858133	0.0144
CointEq(-1)	-1.639758	0.299529	-5.474450	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

أن معامل تصحيح الخطأ $(\lambda = -1.639)$ ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية اكبر قليلاً من **1%**، و بإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول.

أما فيما يخص معلمات الأجل القصير، فان معدلات البطالة في السعودية تتأثر و بشكل ايجابي بمعدلات التضخم للسنة الحالية عند مستوى معنوية **5%** و بمرونة قدرها حوالي **0.11** وهذا يوافق الطرح النظري على اعتبار أن ارتفاع معدلات التضخم يزيد في معدلات البطالة.

خامسا–تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات السعودية

بعد إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج لبيانات السعودية، فان الجدول**5–25** يلخص نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع توضيح ديناميكية الأجل الطويل:

الجدول5–25: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات السعودية

Cointeq = LCHT - (0.0814*LINFC -0.3228*LPIBH + 4.7828)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	0.081443	0.016967	4.800182	0.0004
LPIBH	-0.322843	0.106778	-3.023499	0.0106
C	4.782825	1.027589	4.654416	0.0006

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

و بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل فهي مقبولة و ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية **5%**، و بالتالي فان معدلات البطالة في السعودية تتأثر و بشكل سالب بحصة الفرد من الناتج الحقيقي وبشكل موجب بمعدلات التضخم بمرونة قدرها حوالي **0.32-** و **0.08** على التوالي. و على أساس قيم المرونات السابقة فان للنمو الاقتصادي في السعودية اثر نسبي في التخفيف من عبئ البطالة، فعلى المدى البعيد زيادة حصة الفرد من الناتج

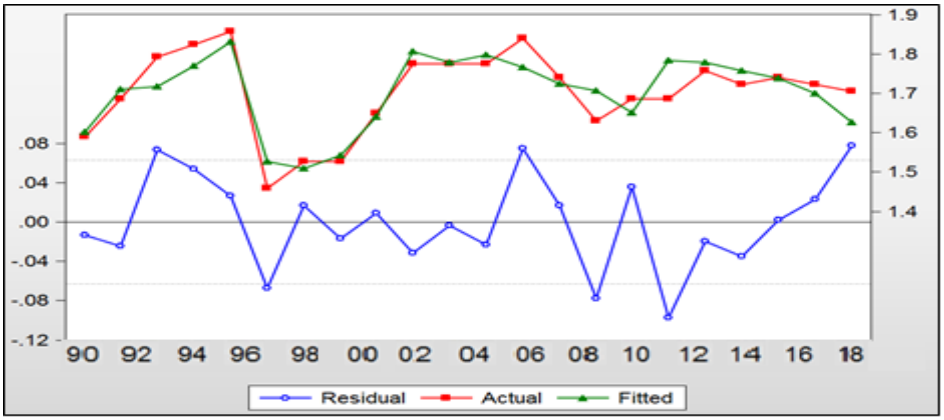
الحقيقي بـ 1% يؤدي تراجع معدلات البطالة ب 0.3 بالمئة اما تأثير التضخم فهامشي وان كان موجب لضعف مرونته.

سادسا–اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع

من خلال الشكل(5-9) يمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) والمقدرة (Fitted)، و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر ARDL(4,3,0) على بيانات السلسلة المدروسة.

أما عن المعنوية الكلية للنموذج، فباستخدام اختبار فيشر يمكننا القول أن النموذج ذو معنوية كلية مقبولة عند مستوى 1%، و باستعمال معامل التحديد المصحح R2 –ajusté فان 67% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2018 تتحدد ضمن النموذج المعتمد و هي نسبة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة، وقد بلغ مجموع مربعات البواقي القيمة 0.05 (انظر الملحق 25).

الشكل(5-9): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(4,3,0) لبيانات السعودية



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

سابعا–دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(4,3,0) لبيانات السعودية

في إطار دراسة البواقي فإننا نختبر أنها مستقلة عن بعض و تمثل تشويش ابيض يخضع للتوزيع الطبيعي، كما أننا نختبر ثبات تباين البواقي.

الجدول5–26: نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.139227	Prob. F(1,11)	0.7161
Obs*R-squared	0.274973	Prob. Chi-Square(1)	0.6000

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

فنتيجة اختبار(Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي و مسجلة في الجدول5–26 تؤكد على قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% و بالتالي التأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي ضمن النموذج المعتمد ARDL(4,3,0) و هذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM.

أما فيما يخص اختبار ثبات التباين فان نتيجة اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) مسجلة في الجدول5–27.

الجدول5–27: نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.723387	Prob. F(9,12)	0.6815
Obs*R-squared	7.737811	Prob. Chi-Square(9)	0.5608
Scaled explained SS	1.765340	Prob. Chi-Square(9)	0.9947

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

و على ضوء هذه النتيجة يمكننا قبول الفرضية المعدومة عند مستوى معنوية 1% و التأكيد على أن بواقي النموذج المعتمد ذات تباين ثابت ARDL(4,3,0) و هذا باستعمال إحصائية F-stat. أو إحصائية LM. كما أن نتيجة استعمال اختبار (Jarque-Bera) يدعم قبول فرضية أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي

(انظر الملحق 26)، و عليه فان بواقي النموذج المقترح ARDL(4,3,0) هي تشويش ابيض ذات تباين ثابت و تخضع للتوزيع الطبيعي. بعدما وفقنا في كل الاختبارات الإحصائية السابقة (اختبار التطابق، التقييم الإحصائي و القياسي للنموذج، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار التشويش الأبيض للبواقي، اختبار ثبات تباين البواقي) يمكننا اعتبار أن النموذج المعتمد مقبول من وجهة إحصائي و قياسية و بالتالي فهو ذو مصداقية و يمكننا الاعتماد عليه في التحليل و الدراسة.

المبحث الرابع: دراسة تحليلية قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي و التضخم خلال الفترة (1990-2018) ضمن دول العينة باستخدام البيانات الطولية

تمثل البيانات الطولية مجموعة من المشاهدات الإحصائية (لمتغير أو أكثر) للعديد من الوحدات أو الأفراد (Les individus) مثل: مؤسسات، دول،... خلال فترة زمنية محددة، و يمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية (Series chronologiques) و بيانات مقطعية (Coupes instantanée) و الذي يؤدي إلى تسميتها في بعض الأحيان بالبيانات التجميعية (Les données groupées)[1]؛ من خلال نماذج البيانات الطولية نقوم في هذا المبحث باختبار دول العينة خلال الفترة الزمنية المحددة.

المطلب الأول: المنهجية المتبعة في دراسات البيانات الطولية (Les modèles des données de panel)

و تتم عملية تنضيد البيانات الطولية (Empliment des données de panel) وفق طريقتين، الأولى على أساس الأفراد (Empliment par individus) و يتم فيها ترتيب كل المشاهدات التاريخية للفرد الأول ثم يليه الفرد الثاني و هكذا حتى ترتب كل مشاهدات العينة، أما في الطريقة الثانية فيتم تنضيد البيانات على أساس الزمن (السنوات أو الأشهر، .....) أي ترتب كل مشاهدات الوحدات لزمن بداية الدراسة

[1] Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, « **Econométrie** », 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004, P 634.

ثم يليه الزمن الذي بعده. غير أن الطريقة الأولى هي الأكثر استعمالاً في برامج الحاسوب. في بداية السبعينات و مع تنامي طرق و تقنيات جمع المعلومات الإحصائية و تطور برامج الحاسوب، لقت دراسة البيانات الطولية رواجاً كبيراً و خصوصاً بعد الأعمال الرائدة التي قام بها كل من نيرلوف (Nerlove-1966) و مادالا (Maddala-1971). و تمتاز دراسات البيانات الطولية بالعديد من المزايا نذكر منها:

- تملك البيانات الطولية خاصية البعد الثنائي و التي تسمح بدراسة ظاهرة الحركية (La dynamique) و عدم التجانس (Hétérogénéité) بين أفراد عينة الدراسة في آن واحد و ذلك عن طريق استعمال تقنيات التقدير لنماذج البيانات الطولية، كما أن هذا النوع من البيانات يسمح لنا بدراسة اثر الخصائص الفردية غير المشاهدة[1].
- تسمح دراسات البيانات الطولية بإثراء التحليل التجريبي و إمكانية المقارنة بين وحدات عينة الدراسة، فمثلاً تقدير دالة الإنتاج على أساس البيانات الطولية يعطي إمكانية مقارنة مستوى تطور العامل التكنولوجي بين دول عينة الدراسة.
- يؤدي استعمال البيانات الطولية إلى زيادة حجم العينة و بالتالي ارتفاع درجة الحرية (Le degré de liberté) و التخفيض من إمكانية الارتباط الخطي (La colinéarité) بين المتغيرات المفسرة (Les variables explicatives) و هي بذلك تزيد في قوة الاختبارات الإحصائية.

اولا– نمذجة البيانات الطولية (La modélisation des données de panel)

على أساس البعد الثنائي للبيانات الطولية يكون الشكل الخطي العام للنماذج التي تهتم بدراسة هذا النوع من البيانات على النحو التالي:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit} x_{kit} + u_{it} \qquad , \ i = \overline{1,N} \ , \ t = \overline{1,T} \qquad 1.1$$

[1] Yves Croissant, « **Les données de panel** », 29 Novembre 2005, P 1.

حيث أن y_{it} يمثل المتغير الداخلي أو التابع (La variable dépendante).

x_{kit} يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة k (k ème variable explicative).

α_{it} و β_{kit} معلمات النموذج (Les paramètres)، الثوابت و المعاملات.

u_{it} يعبر عن الخطأ العشوائي[1] و الذي يضم ثلاث أنواع من الأخطاء العشوائية ($u_{it} = v_i + \eta_t + \varepsilon_{it}$)، الأول v_i و هو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية و الذي يقيس الأخطاء فيما بين الأفراد (Effet individuelle)، و الثاني η_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن (Effet temporel)، أما الثالث ε_{it} فهو يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها (Idiosyncratique) و الذي نفترضه في هذا الفرع بأنه يحقق الفرضيات التالية:

- فرضية التجانس (Hypothèse d'homoscédasticité):

$$\forall t = \overline{1,T}, \forall i = \overline{1,N} : E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad ; \quad E(\varepsilon_{it}^2) = \delta_\varepsilon^2$$

فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة (Hypothèse d'absence de corrélation contemporaine entre les individus):

$$\forall i \neq j : E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{jt}) = 0$$

- فرضية عدم الارتباط الذاتي (Hypothèse d'absence d'autocorrélation):

$$\forall t \neq s : E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{is}) = 0$$

- فرضية التعامد (Hypothèse d'orthogonalité):

$$\forall i = \overline{1,N}, \forall t = \overline{1,T} : \quad E(\varepsilon_{it} x_{it}) = 0$$

في النموذج (**1.1**) المعلمات α_{it} و β_{kit} غير متجانسة فهي تتغير على حسب الأفراد و الزمن، فعدد هذه المعلمات $[NT(K+1)]$ هو بالضرورة أكبر من حجم العينة (NT) و الذي يجعل من عملية تقديرها أمراً

[1] و هو يضم مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع و التي لم يتم تحديدها ضمن المتغيرات المستقلة بالإضافة إلي كل أخطاء القياس.

مستحيلاً[1]. و على هذا الأساس فإن دراسة نماذج البيانات الطولية يقتضي وضع بعض الفرضيات على حالات عدم التجانس، فبغرض تسهيل عرض هذا النوع من النماذج نهتم في تحليلنا بحالة عدم التجانس الفردي فقط، أي

أننا نستبعد وجود حالة عدم التجانس الزماني[2]:

$$\forall t : \alpha_{it} = \alpha_i, \quad \beta_{kit} = \beta_{ki}, \quad \eta_t = 0$$

ويكون النموذج (**1.1**) على الشكل:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{ki} x_{kit} + u_{it} \qquad (2.1)$$

و في هذه الحالة يمكننا أن نميز نماذج البيانات الطولية التالية:

1. نموذج التجانس الكلي (Modèle pooled)

هذا النوع من النماذج هو الأكثر بساطة، و الذي يتميز فيه أفراد العينة بالتجانس الكامل

(Homogénéité totale): $\forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha \ , \ \beta_{ki} = \beta_k \ , \ v_i = 0$

و تكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج بإعادة صياغة (**2.1**) على الشكل:

[1] Patrick Sevestre, « **économétrie des données de Panel** », Dunod, Paris, 2002, P 10.

[2] حالة عدم التجانس الزماني تعالج بنفس طريقة معالجة حالة عدم التجانس الفردي.

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad (3.1)$$

و التمثيل البياني لـ (3.1) يعطي مستقيم انحدار وحيد، أي حالة التماثل التام بين الأفراد من حيث المعاملات و نقطة المبدأ بالنسبة لمحور التراتيب (Axe des ordonnées). و لتقدير معلمات النموذج (3.1) يكفي استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) و التي تعطي أفضل مقدر خطي غير متحيز (Blue).

2. نموذج الأثر الفردي (Modèle à effets individuels)

يعتبر نموذج الأثر الفردي الأكثر استعمالاً في نمذجة البيانات الطولية، و الذي يتميز بحالة عدم التجانس الفردي الناجمة عن اختلاف الأفراد من حيث الثابت ($\alpha_i + v_i$)، أي أن ترتيب الأفراد بالنسبة لمحور التراتيب يختلف من فرد إلى آخر. غير أن معاملات الميل متماثلة ($\beta_{ki} = \beta_k$) بالنسبة لكل الأفراد و الذي يقتضي فرضية تماثل أثر المتغيرات المفسرة x_{kit} على المتغير التابع y_{it} بالنسبة لكل الأفراد. و على حسب طبيعة هذا الأثر يمكننا أن نميز[1]:

- **نموذج الأثر الثابت (Modèle à effet fixe – MEF)**

يستعمل نموذج الأثر الثابت في حالة عدم التجانس المحددة (Déterministe) و التي تكون فيها الفروق الفردية من حيث التراتيب بالنسبة للمبدأ (Les ordonnées à l'origine) ذات طبيعة معلومة و هذا يجعل من الحد العشوائي v_i معدوم و تكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج على الشكل:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad (4.1)$$

[1] Christophe Hurlin, « **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple** », université d'Orléans, 2005, P 20.

و يمكن تقدير معلمات النموذج (4.1) باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية و ذلك بعد إدخال $(N-1)$متغير وهمي (Variable muette) على النموذج، و تمنح هذه الطريقة (MCVM) مقدر تقاربي غير متحيز (Un estimateur convergent).

غير أن استعمال طريقة (MCVM) يؤدي إلى فقدان عدد كبير من درجات الحرية، مما أدى بـ ماكينون (Mackinnon) إلى استعمال نظرية (Frish- waugh) و التي تعتمد على تقدير النموذج (4.1) في شكله ألانحرافي:

$$\begin{cases} (y_{it} - \overline{y_i}) = \sum_{k=1}^{K} \beta_k (x_{kit} - \overline{x_{ki}}) + \varepsilon_{it} \\ \alpha_i = \overline{y}_i - \sum_{k=1}^{K} \beta_k \overline{x}_{ki} \\ \overline{x}_{ki} = \sum_{t=1}^{t=T} x_{kit} \quad ; \overline{y}_i = \sum_{t=1}^{t=T} y_{it} \\ \forall i = \overline{1, N}, \quad \forall t = \overline{1, T} \end{cases}$$

و هذه الطريقة تعطي مقدرات داخلية (Des estimateurs within) مساوية تماماً لمقدرات (MCVM) و تتميز بنفس الخصائص السابقة $(\beta_W = \beta_{MCVM})$.

- **نموذج الأثر العشوائي (Modèle à effet aléatoires – MEA)**

بالإضافة إلى الطريقة السابقة (MEF) يمكننا كذلك أن نعتمد في نمذجة الأثر الفردي على افتراضه بأنه عشوائي (Aléatoire) و ليس محدد. و يكون الأثر الفردي عندئذ ممثل بالحد $(\alpha + v_i)$ حيث أن v_i هو مقدار الأثر العشوائي و الذي يحقق الفرضيات التالية:

$$\forall i = \overline{1, N} : E(v_i) = 0 \ ; \ E(v_i^2) = \sigma_v^2$$

$$\forall i \neq j \quad : E(v_i v_j) = 0$$

و تكون الصياغة الرياضية لهذا النوع من النماذج على النحو التالي:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \qquad (5.1)$$

حيث أن $u_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$ هو خطأ مركب و من هنا يسمى كذلك هذا النوع من النماذج بنماذج الخطأ المركب (Modèle à erreur composées)، كما أن u_{it} يحقق الفرضيات التالية:

$$\forall i = \overline{1, N} : E(u_{it}) = 0 \quad , \quad E(u_{it}^{\,2}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$
$$\forall i \neq j : E(u_{it} u_{jt}) = 0$$
$$\forall t \neq s : E(u_{it} u_{is}) = \sigma_v^2$$
$$\forall i = \overline{1, N}, \forall t = \overline{1, N} : E(x_{it} u_{it}) = 0$$

إن تقدير النموذج (5.1) باستعمال طريقة (MCO) يعطي مقدر تقاربي و غير متحيز، غير أنه ليس الأفضل، فالفرضية الثالثة ($E(u_{it}u_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0$) توحي بوجود الارتباط الذاتي للأخطاء التي تخص نفس الأفراد (L'autocorrélation intra-individuelle) و الذي يؤدي بنا في عملية تقدير النموذج (5.1) إلى استعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) و التي تعطي مقدر تقاربي و بأقل تباين (Estimateur convergent à variance minimale) و هو أفضل مقدر.

3. نموذج المعاملات المُرَكبة (Modèle à coefficients composés – MCC)

يعتبر نموذج المعاملات المركبة (MCC) تعميم لحالة نماذج الأثر الثابت (MEF)، و الذي يتصف فيه الأفراد بحالة عدم التجانس التام، فالأفراد يختلفون من حيث معاملات الميل (β_{ki}) و قيم التراتيب (α_i)، كما أن طبيعة عدم التجانس تكون معلومة (Déterministe). و يكون الشكل الرياضي لهذا النموذج هو:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{ki} x_{kit} + \varepsilon_{it} \qquad (6.1)$$

و يمكن استعمال طريقة (MCVM) لتقدير النموذج (6.1) و لتعطي مقدر تقاربي إلا أن هذه الطريقة مكلفة جداً من حيث درجات الحرية.

4. نموذج المعاملات العشوائية (Modèle à coefficient aléatoire - MCA)

يعالج هذا النموذج حالة عدم التجانس التام بين الأفراد و التي تكون ذات طبيعة عشوائية، أي أن نموذج المعاملات العشوائية (MCA) يعتبر تعميم لنموذج (MEA) و الذي يختلف فيه الأفراد في معاملات الميل و التراتيب بالنسبة للمبدأ بطريقة عشوائية. و تكون صياغة هذا النموذج على النحو التالي:

$$\begin{aligned} y_{it} &= \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_{ki} x_{kit} + u_{it} \\ u_{it} &= v_i + \varepsilon_{it} \\ \beta_{ki} &= \beta_k + \mu_{ki} \end{aligned} \qquad (7.1)$$

حيث أن μ_{ki} هو متغير عشوائي.

و يعتبر سوامي (Swamy-1970) هو أول من استطاع تقدير هذا النوع من النماذج (MCA) و ذلك بعد إدخال بعض التعديلات على الشكل الرياضي لنموذج (7.1) و استعمال طريقة المربعات الصغرى الشبه معممة (MCQG) و التي تعطي أفضل مقدر[1].

ثانيا– الاختبارات الإحصائية (Les tests statistiques)

بعدما تناولنا الأنواع الممكن لنماذج البيانات الطولية يبقى أن نوضح بعض الاختبارات الإحصائية التي تساعد على تحديد نوعية النموذج الذي يتلائم مع بيانات الدراسة.

1. اختبار تحديد نوع النموذج (Test de spécification de modèle)[2]

[1] Patrick Sevestre, **Op Cit**, P 162.
[2] Christophe Hurlin, **Op Cit**, P 10.

يسمى هذا الاختبار باختبار التجانس الاندماجي (Test d'homogeniété emboîtés) و الذي يتم فيه تحديد نوع نموذج البيانات الطولية الذي يتلائم مع بيانات الدراسة، و لقد اقترح (Hsiao-1986) هذا الاختبار عبر ثلاثة خطوات، حيث أنه في كل خطوة يتم اختبار الفرضية المعدومة H_0 باستعمال إحصائية فيشر (La statistique de fisher).

- *الخطوة الأولى*: نختبر الفرضية $H_0^1 : \forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha, \quad \beta_{ki} = \beta_k$

و التي تحتوي على (N-1) (K+1) قيد، و يكون النموذج المقيد هو النموذج (3.1) أما النموذج بدون قيد فهو (2.1)[1] ، إذا كانت الفرضية H_0 مقبولة نكون أمام حالة نموذج التجانس الكلي (Modèle pooded) أما في حالة العكس فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية.

- *الخطوة الثانية*: نختبر الفرضية $H_0^2 : \forall i = \overline{1,N} : \beta_i = \beta$

تهدف هذه الخطوة إلى البحث عن مصدر عدم التجانس، عدد القيود هو K(N-1) و النموذج المقيد هو النموذج (4.1) أما النموذج الذي بدون قيد فهو النموذج (2.1).

إذا كانت الفرضية H_0 مرفوضة نكون أمام حالة عدم التجانس الكلي و الاختيار هو نموذج المعاملات العشوائية (MCA) أو نموذج المعاملات المركبة (MCC)، أما في الحالة العكسية فإننا ننتقل إلى الخطوة التي تليها.

- *الخطوة الثالثة*: نختبر الفرضية $H_0^3 : \forall i = \overline{1,N} : \alpha_i = \alpha$

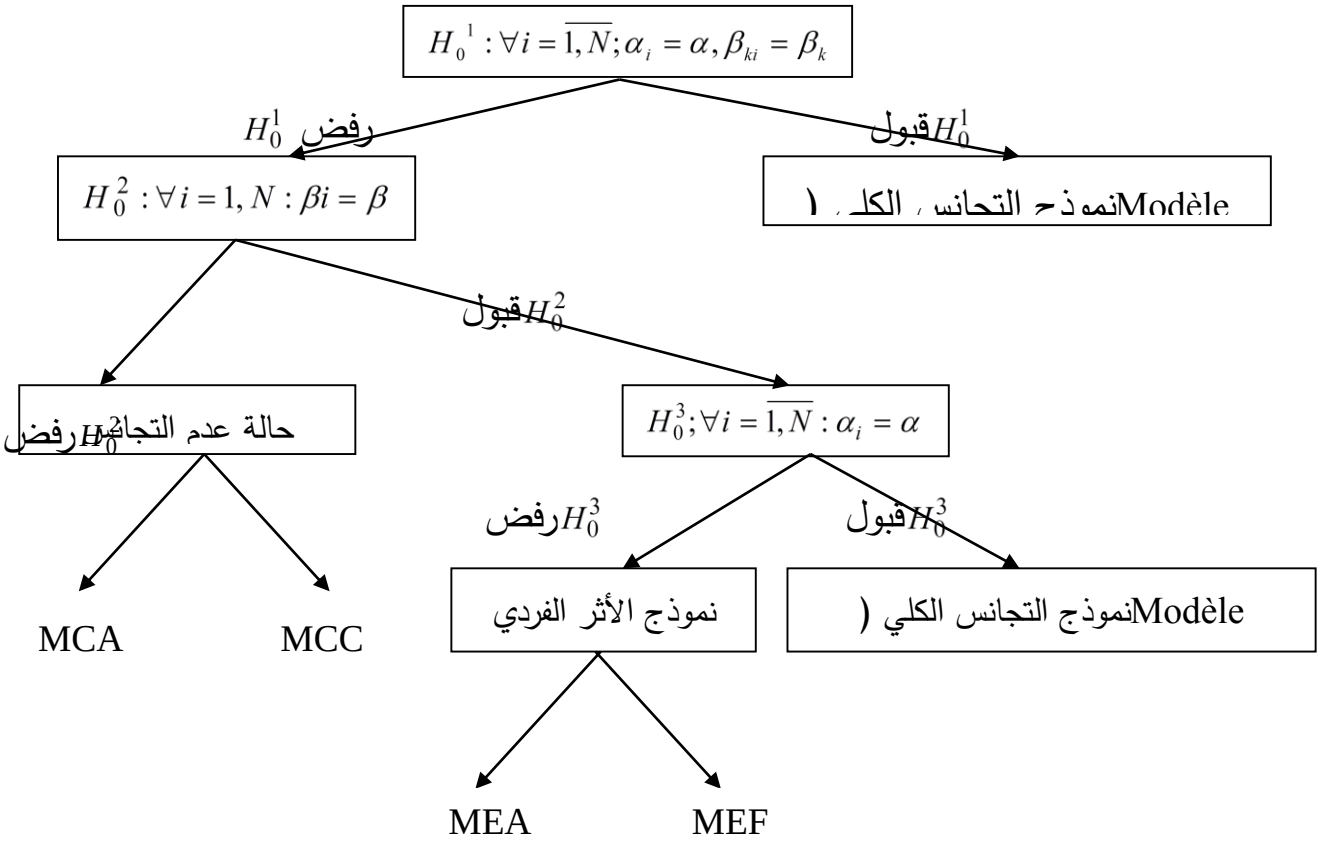
[1] نفترض في هذا الاختبار أن كل النماذج المستعملة لها أخطاء عشوائية مستقلة و تتبع التوزيع الطبيعي ذو الأمل المعدوم و التباين الثابت σ_ε^2.

عدد القيود هو (N-1) قيد، النموذج المقيد هو النموذج (3.1) أما النموذج بدون قيد فهو نموذج الأثر الفردي (4.1). يعد هذا الاختبار تأكيد لنتائج اختبار الخطوة الأولى، فتخفيض عدد القيود في الفرضية H_0^3 يزيد من قوة اختبار فيشر.

إذا كانت الفرضية H_0^3 مقبولة نستعمل نموذج التجانس الكلي(Modèle pooled)، أما في حالة رفض الفرضية H_0^3 يكون الاختيار هو نموذج الأثر الفردي و يبقى علينا تحديد نوعية هذا الأثر.

و يمكننا أن نلخص هذه الخطوات في الشكل التالي:

الشكل (5-10): مخطط اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao-1986)



المصدر: Christophe Hurlin, « **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple** », université

2. اختبار تحديد نوعية الأثر الفردي

1.2. اختبار هوسمان (Test de Hausman)

يهدف هذا الاختبار إلى تحديد نوعية الأثر الفردي، و هو يعتمد على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة β_{MCG} لنموذج الأثر العشوائي و المقدر الداخلي (Within) β_W لنموذج الأثر الثابت و اللذان يختلفان تماماً في الحالات التي يكون فيها عامل الزمن T محدود و هي حالة الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

يفترض هوسمان أنه في حالة وجود ارتباط بين الأثر الفردي و المتغيرات المفسرة[1](فإن المقدر β_{MCG} يكون متحيز (Biais d'endogéneité) أما المقدر الداخلي β_W فهو غير متحيز.

[1] أي غياب فرضية التعامد بين الأخطاء العشوائية و المتغيرات المفسرة : $E(u_{it}x_{it}) \neq 0$.

و عليه تكون فرضية العدم لهذا الاختبار هي:

$$H_0 : \beta_{MCG} = \beta_W$$

و على اعتبار أن هذا الاختبار هو مماثل لاختبار (Wold) فإن إحصائية هوسمان تعطى بالمقدار:

$$H = (\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W)' \left[\text{var}(\hat{\beta}_{MCG} - \hat{\beta}_W) \right]^{-1} (\beta_{MCG} - \hat{\beta}_W)$$

حيث أن H تتبع توزيع قانون Chi-deux مع درجة حرية K (بشرط أن تكون N كبير نسبياً).

ففي حالة قبول الفرضية المعدومة أي عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة و الأثر الفردي يكون الاختيار هو نموذج الأثر العشوائي MEA أما في الحالة العكسية فنكون أمام حالة نموذج الأثر الثابت MEF.

2.2. اختبار براش و باقو (Test de Breusch et Pagan-1980)

يعتمد اختبار براش و باقو على الفرض المعدوم التالي: $H_0 : \sigma_v^2 = 0$ و على أساس هذا الفرض فان النموذج المفضل هو ذو الأثر فردي، حيث أننا نقوم بتقدير نموذج الأثر الفردي بطريقة (MCO) ثم نحسب الإحصائية LM التي تتوزع حسب توزيع كي دو بدر حرية واحد $\left(LM \rightarrow \chi_1^2\right)$.

فإذا كانت الإحصائية المحسوبة LM اقل من الإحصائية المجدولة فإننا نقبل الفرضية المعدومة و نقر بان النموذج الذي يلاءم معطيات الدراسة هو نموذج التجانس الكلي[1] و تحديد نوع هذا الأثر يكون على أساس اختبار هوسمن.

و في الأخير يمكننا القول أن نماذج الأثر الفردي هي الأكثر شيوعاً في دراسات البيانات الطولية، كما أنه يستحسن استعمال نماذج الأثر الثابت في حالة العينات الشاملة (échantillon exhaustif) مثل تقدير دالة الإنتاج لمجموعة من الدول أو دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي عبر البلدان، و على العموم فإن نماذج الأثر الثابت تستعمل في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. أما في حالة أخذ عينة عشوائية صغيرة نسبياً و نريد مثلاً تقدير دالة الكسب (Fonction de gain) فإنه من الأولى أن نستعمل نموذج الأثر العشوائي لأنه الأكثر تلاؤماً مع هذا النوع من البيانات.[2]

المطلب الثاني: نمذجة البيانات الطولية (La modélisation des données de panel)

[1] و يكون النموذج من نوع الأثر الفردي. $\sigma_v^2 \neq 0$ اكبر من الإحصائية المجدولة فإننا نرفض الفرضية المعدومة أي أن LM أما إذا كانت

[2] Damodar N.Gujarati, **Op Cit**, P 634.

بعدما قمنا بدراسة ظاهرة البطالة بالنسبة لكل دولة من دول العينة على حدي نعمل الآن على دراسة هذه الظاهرة ضمن نموذج موحد و يكون هذا بالاعتماد على البيانات الطولية، حيث و بنفس الطريقة نعمل على شرح و تفسير معدلات البطالة على أساس معدلات النمو الاقتصادي و معدلات التضخم كمتغيرين تفسيرين،

و تكون صياغة النموذج على شكل اللوغاريتم الخطي، وعليه يصبح النموذج المقترح للتقدير على النحو التالي:

$$LCH_{it} = c_i + a_1 LPIBH_{it} + a_2 LINF_{it} + u_{it}$$

حيث أن:

i : يرمز للدول؛

t : يرمز للزمن بالسنوات؛

c_i : تمثل الحد الثابت؛

u_{it} : يعبر عن الخطأ العشوائي و هو يضم مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع و التي لم يتم تحديدها ضمن المتغيرات المستقلة بالإضافة إلي كل أخطاء القياس.

و يضم حد الخطأ العشوائي ثلاث أنواع من الأخطاء العشوائية[1]: $u_{it} = v_i + \eta_t + \varepsilon_{it}$

- ✓ الأول v_i و هو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية و الذي يقيس الأخطاء فيما بين الأفراد (Effet individuelle)؛
- ✓ و الثاني η_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن (Effet temporel)؛
- ✓ أما الثالث ε_{it} فهو يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها (Idiosyncratique) و الذي نفترضه في هذا الفرع بأنه يحقق الفرضيات التالية[2]:

- فرضية التجانس (Hypothèse d'homoscédasticité):

$$\forall t = \overline{1,T}, \forall i = \overline{1,N} : E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad ; \quad E(\varepsilon_{it}^2) = \delta_\varepsilon^2$$

- فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة (Hypothèse d'absence de corrélation contemporaine entre les individus):

$$\forall i \neq j : E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{jt}) = 0$$

- فرضية عدم الارتباط الذاتي (Hypothèse d'absence d'autocorrélation):

$$\forall t \neq s : E(\varepsilon_{it}\varepsilon_{is}) = 0$$

[1] Christophe Hurlin, **Op Cit**, P 16.
[2] Patrick Sevestre, **Op Cit**, P 10.

فرضية التعامد (Hypothèse d'orthogonalité):

$$\forall i = \overline{1,N}, \forall t = \overline{1,T}: \quad E(\varepsilon_{it} x_{it}) = 0$$

اولا–نتائج تقدير معادلة التقارب بطريقة المربعات الصغرى

نقوم في هذا الفرع بتقدير معادلة النموذج المقترح المذكورة أعلاه بطريقة المربعات الصغرى، و على أساس أن بيانات الدراسة طولية فإننا نميز ثلاث نماذج: نموذج التجانس الكلي (Pooled) ، نموذج الأثر الثابت (MEF) و نموذج الأثر العشوائي (MEA)[1]. و يتم تقدير النموذج الأول و الثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية أما النموذج الأخير فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة و النتائج مسجلة في الجدول5-28أدناه.

الجدول5-28: نتائج تقدير معادلة التقارب بطريقة المربعات الصغرى

نموذج MEA الأثر العشوائي	نموذج MEF الأثر الثابت	نموذج Pooled التجانس الكلي	المتغيرات
0.07*	**0.07***	**0.11***	**LINFC**
(0.02)	**(0.02)**	**(0.04)**	
−0.49*	**−0.52***	**−0.31***	**LPIBH**
(0.02)	**(0.09)**	**(0.04)**	

[1] Patrick Sevestre, **Op Cit**, P 10

6.37*	6.59*	4.83*	C
(0.78)	(0.82)	(0.38)	
0.24	0.80	0.44	R^2
0.23	0.79	0.43	R^2 Ajusté
20.46	85.11	50.33	F de fisher
0.00	0.00	0.00	Probabilité
5.21	5.10	14.67	SCR
0.24	0.25	0.09	DW

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 27.

(.) : تمثل الانحراف المعياري للمقدرات لمقدرات المعالم.

***، **، *** يدل على مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 10% على التوالي.**

SCR: مجموع مربعات البواقي.

DW: إحصائية اختبار دوربين واتسن.

من خلال نتيجة التقدير أعلاه نلاحظ أن مقدرات المعالم بالنسبة لكل النموذج مقبول اقتصادياً فإشاراتها تتوافق و الطرح النظري، و بالنسبة للمرونات فان للنمو الاقتصادي اثر ملحوظ وذو أهمية اكبر على معدلات

البطالة، كما أنها إحصائيا ذات جودة عالية فبمستوي معنوية 1% مقبولة. كما أن اختبار فيشر للمعنوية يوحي بان النماذج الثلاثة ذات معنوية إحصائية مقبولة عند 1%.

ثانيا–اختبار تحديد نوع النموذج (Test de spécification de modèle)

وقبل اعتماد احد النماذج الثلاثة يجب في البداية اختبار امكانية و جود اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة و يكون هذا على أساس اختبار من نوع فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلاءم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، و إحصائية هذا الاختبار هي[1]:

$$F(N-1\ ,\ \ NT-N-K)=\frac{(R^2_{MNC}-R^2_{MC})/(N-1)}{(1-R^2_{MNC})/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 5 الدول)

T: طول السلسلة الزمنية المقترحة للدراسة (في حالتنا هذه 26 سنة)

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج (في حالتنا هذه 2)

[1] William Greene, Traduction de la 5 éme édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec, « **économétrie**», édition française dirigée par Didier Schlacther , IEP Paris, Université Paris II, 2005, P 277.

R^2_{MC}: يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج المقيد أي في ظل فرضية العدم، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي. (في حالتنا هذه $R^2_{MC} = 0.44$)

R^2_{MNC}: يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج الغير مقيد أي في ظل الفرضية العكسية، في هذه الحالة يوافق نموذج الأثر الثابت. (في حالتنا هذه $R^2_{MNC} = 0.80$)

و عند تطبيق هذا الاختبار يعطي لنا قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة قدرها $F_C = 56.23$ أما الإحصائية المجدولة فقد بلغت: $F(4\ ,\ 123) = 3.50$ و عليه نرفض الفرضية المعدومة و بمستوى معنوية **1%** و نقول أن هناك اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

و بغرض تحديد نوعية هذا الأثر فإننا نعتمد على اختبار هوسمن (Hausman Test) من اجل الاختيار بين نموذج الأثر الثابت أو الأثر العشوائي. و نتيجة هذا الاختبار هي[1]:

الجدول5-29: نتيجة اختبار هوسمن (Hausman Test)

[1] Christophe Hurlin, **Op Cit**, P 10.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.689433	2	0.7084

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LINFC	0.076608	0.076915	0.000002	0.8289
LPIBH	-0.520479	-0.493481	0.001317	0.4568

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمن $\chi^2_C = 0.68$ صغيرة جداً مقارنةً بالإحصائية المجدولة $\chi^2_2 = 4.61$ حتى عند مستوي معنوية **10%** و منه نقبل الفرضية المعدومة و بالتالي ليس هناك ارتباط بين المتغيرات المفسرة و الأثر الفردي و عليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر العشوائي (MEA) و الذي يمنحنا مقدرات متسقة و أكثر جودة في هذه الحالة. و يعني هذا أن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة و تختلف في قيم الثابت و هذا الاختلاف لا يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة، بل يتحدد عشوائياً.

هذه النتيجة أكثر واقعية، فعلى حسب (Damodar, 2000) في حالة العينات الصغيرة في البيانات الطولية يكون النموذج الأكثر ملائمة هو نموذج الأثر العشوائي و هذا يوافق حالتنا هذه [1].

[1] Damodar N.Gujarati, **Op Cit**, P 634.

في نموذج الأثر العشوائي و على أساس اختبار فيشر فان النموذج ذو معنوية كلية عند مستوي 1% كما أن استعمال اختبار ستيودنت يؤكد أن المتغيرات التفسيرية ذات معنوية إحصائية عند مستوي 1% و إشارات مقدرات معاملات هذه المتغيرات تتوافق مع الجانب النظري الاقتصادي، نلاحظ أن معدلات البطالة ترتبط عكساً مع مستوي حصة الفرد من الناتج الحقيقي و بشكل موجب مع معدلات التضخم و بمرونات قدرها 0.49 - و 0.07 على التوالي، كما أن لعملية النمو الاقتصادي اثر ذو أهمية اكبر في الحد من معدلات البطالة ضمن دول العينة المدروسة.

غير أن معدل التحديد المصحح في هذا النموذج ضعيف جداً 0.23 و هذا يعني أن 23% فقط من تباين المتغيرة الداخلية مشروحة ضمن النموذج كما أن اختبار دوربين واتسن أعطى لنا قيمة قدرها DW=0.24 و هذا يعني أن حد الخطأ العشوائي في النموذج له ارتباط ذاتي سالب من الدرجة الأولى. و عليه لا يمكننا قبول هذا النموذج بأي حال من الأحوال و قد يكون سبب هذا التشوه الحاصل في النموذج نتيجة عدم استقرار السلاسل أو نتيجةً لعدم قدرة طريقة المربعات الصغرى على تقدير هذا النوع من النماذج، و فيما يلي نعمل على معالجة هذه المشاكل.

المطلب الثالث: دراسة إمكانية التكامل المشترك بين سلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

بعدما قمنا بتحديد نموذج بيانات عينة الدراسة، نعمل في هذه المرحلة على دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ثم ندرس إمكانية حدوث تكامل مشترك ضمن بيانات عينة الدراسة في شروط معينة و وفق العديد من الاختبارات الإحصائية، كما أننا نستعمل منهجيتين لتقدير نموذج تصحيح الخطأ الأولى هي منهجية نماذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة و المبطئة (ARDL) المقترحة من طرف (Pesaran-2001)، أما الأسلوب الثاني فهو المعتمد من طرف بدروني (Pedroni -2000) للتكامل المشترك.

اولا–اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج

بغرض اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج نستعمل الاختبارات الإحصائية المذكورة سابقاً من هذا الفصل و النتائج مسجلة في الجدول الموالي.

الجدول5–30:نتائج اختبار استقرارية السلاسل الطولية للمتغيرات

نوع الاختبار		Levin, Lin et Chu LLC		Breitung t-stat		Im, Pesaran et Shin IPS		Maddala et Wu MW*	
المتغيرات		إ المحسوبة	الاحتمال	إ المحسوبة	الاحتمال	إ المحسوبة	الاحتمال	إ المحسوبة	الاحتمال
LCH	عند المستوى	-0.19	0.42	-0.12	0.45	-1.35	0.08	14.99	0.13
	الفرق الأول	-4.31	0.00	-2.38	0.00	-5.11	0.00	46.57	0.00
LPIBH	عند المستوى	0.00	0.50	0.14	0.55	-0.37	0.35	18.04	0.05
	الفرق الأول	-1.93	0.02	-2.49	0.00	-3.63	0.00	29.87	0.00
LINF	عند المستوى	0.22	0.58	-1.15	0.12	0.29	0.61	6.11	0.80
	الفرق الأول	-12.82	0.00	-8.95	0.00	-14.46	0.00	131.62	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 28.

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

إن النتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد على أن كل المتغيرات ليست مستقرة في المستوى وهذا باستعمال كل الاختبارات المقترحة و عند مستوى معنوية 5%. غير أن استعمال نفس الاختبارات السابقة

* هذا الاختبار يوافق اختبار ADF-Fisher Chi-square.

للفروق الأولى تؤكد لنا على أنها مستقرة و عند مستوى معنوية 5%، و بالتالي يمكننا القول أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

ثانيا–استعمال منهجية (ARDL) للتكامل المشترك و تقدير نموج تصحيح الخطأ (Pesaran-2001)

مقدر وسط المجموع المدمج (PMG)

في حالة البيانات الطولية (Données de Panel) يمكننا تعريف مقدرات منهجية نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات المبطئة و الموزعة (ARDL) بمقدرات وسط المجموع المدمج (PMG)، وبالاعتماد على النموذج الأصلي لمنهجية (ARDL) يمكننا فقط إضافة الأثر الفردي لتصبح المعادلة الموجهة للتقدير في هذه الحالة على النحو التالي:

$$\Delta LCH_{it} = c_i + \gamma t + \overbrace{\lambda LCH_{it-1} + \beta_1 LPIBH_{it-1} + \beta_2 LINF_{it-1}}^{(1)} + \overbrace{\sum_{j=1}^{m} \alpha_{1,j} \Delta LCH_{it-j}}^{(2)} + \overbrace{\sum_{j=0}^{k} \alpha_{2,j} \Delta LPIBH_{it-j} + \sum_{j=0}^{l} \alpha_{3,j} \Delta LINF_{it-i}}^{(3)} + \eta_{it}$$

حيث أن:

c : تمثل الحد الثابت؛

t : تمثل الاتجاه العام؛

i : تمثل الدول؛

m, k, l : تمثل أبطأت المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع على التوالي.

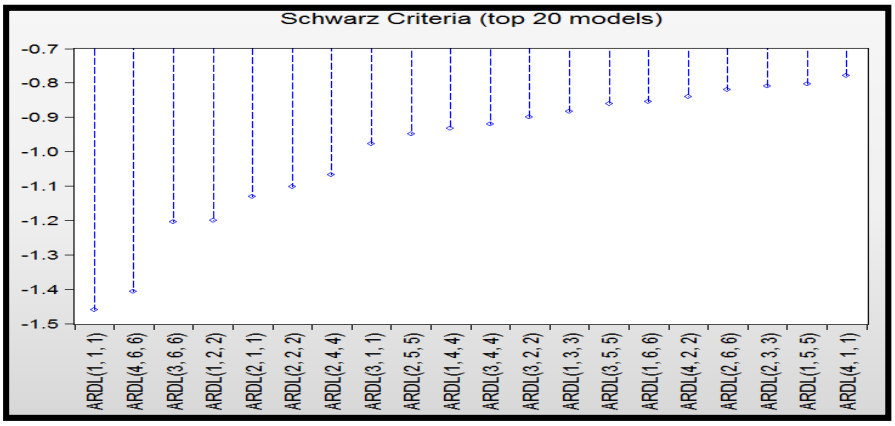
و بنفس الطرح السابق فإن الجزئيين (2) و (3) من المعادلة أعلاه يمثلان منطقة معلومات الأجل القصير و هي تضم الهيكل الديناميكي للأجل القصير لفروق المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المبطئة، أما الجزء (1) فيمثل منطقة معلومات الأجل الطويل (التكامل المشترك).

1. تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) للبيانات الطولية:

حتى يمكننا استخدام منهجية (ARDL) يجب في البداية تحديد طول الإبطاء الأمثل للنموذج و ذلك بالاعتماد على معيار (SIC) بحيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار، ولقد تما قبول النموذج مع حد ثابت و بدون وجود اتجاه عام. نتيجة اختيار طول الإبطاء الأمثل معروضة في الشكل الشكل(5-11).

تشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(1,1,1) حسب معيار SIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة 1.46-، أي أن قيمة التأخير للمتغير التابع LCH هي 1 أما بالنسبة للمتغير التفسيري LINF هي1 و بالنسبة للمتغير التفسيري LPIBH هي 1.

الشكل(5-11): نتائج معيار (SIC) لاختار طول الإبطاء الأمثل للبيانات الطولية



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

2. تقدير نموذج (ARDL) للبيانات الطولية:

بعدما تما تحديد قيمة الإبطاء الأمثل ARDL(1,1,1) فانه يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ للبيانات الطولية و النتيجة مسجلة في الجدول التالي:

الجدول5-31: نتيجة تقدير نموذج ARDL(1,1,1) للبيانات الطولية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LINFC	0.060204	0.026809	2.245694	0.0268
LPIBH	-0.233943	0.105044	-2.227095	0.0280
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.293098	0.121153	-2.419245	0.0172
D(LINFC)	-0.020902	0.035596	-0.587201	0.5583
D(LPIBH)	-1.215192	0.718935	-1.690267	0.0939
C	1.234663	0.503029	2.454457	0.0157
Mean dependent var	-0.008816	S.D. dependent var		0.100824
S.E. of regression	0.086191	Akaike info criterion		-1.872727
Sum squared resid	0.802325	Schwarz criterion		-1.387452
Log likelihood	143.7273	Hannan-Quinn criter.		-1.675544

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9. انظر الملحق 29.

بلغ معامل تصحيح الخطأ القيمة **0.29-** و هو ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى اكبر قليلاً من **1%**، و بإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فانه يمكننا القول أن **29%** من اخطأ الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من اجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن سرعة العودة إلى وضع التوازن في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد اقتصاديات دول العينة عن وضع التوازن. وهذه النتيجة توحي بان معدلات البطالة، معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج الحقيقي ضمن هذه الدول في حالة تكامل مشترك و لها علاقة توازن في الأجل طويلة.

أما فيما يخص معلمات الأجل القصير، فان معدلات البطالة في الجزائر تتأثر و بشكل عكسي بحصة الفرد من الناتج الحقيقي للسنة الماضية عند مستوى معنوية **5%** و بمرونة قدرها حوالي **1.21-** و هذا يوافق الطرح النظري على اعتبار أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي للسنة الحالية بـ **1%** يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة للسنة القادمة بـ **1.21%**. أما فيما يخص مقدرة معامل معدلات التضخم فهي بالإشارة المتوقعة موجبة غير أنها ليست ذات معنوية إحصائية مقبولة.

و بالنسبة لمعلمات الأجل الطويل فهي مقبولة و ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية **5%**، و بالتالي فان معدلات البطالة ضمن عينة الدول المدروسة تتأثر و بشكل طردي بمعدلات التضخم و بشكل عكسي بحصة الفرد من الناتج الحقيقي و بمرونة قدرها حوالي **0.06** و **0.23-** على التوالي. و على أساس قيم المرونات السابقة فان للنمو الاقتصادي اثر كبير في التخفيف من عبئ البطالة، و هذه النتيجة القياسية ضمن النموذج المقترح توحي بالعلاقة الكبيرة لعملية النمو الاقتصادي بالبطالة خلال طول فترة الدراسة.

3. اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع:

من خلال الشكل(5-13) يمكننا ملاحظة التطابق الكبير بين السلسلة الأصلية (Actual) و المقدرة (Fitted)، و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر ARDL(1,1,1) على بيانات العينة المدروسة. أما فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج، نلاحظ الانخفاض الكبير لمجموع مربعات البواقي حيث بلغت القيمة 0.80 أما في نموذج الأثر العشوائي وباستعمال المربعات الصغرى المعممة فقد بلغت القيمة 5.21.

الشكل(5-12): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(1,1,1) للبيانات الطولية



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9.

ثالثا–استعمال منهجية بدروني (Pedroni –2000) للتكامل المشترك و تقدير نموج تصحيح الخطأ

1– نتائج اختبار بدروني (Pedroni –2000) للتكامل المشترك:

و على أساس أن المتغيرات: LCH ، LPIBH و LINF مستقرة عند فروقها الأولى أي عند نفس المستوي وبالتالي فانه من المناسب البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، و لكن في البداية من الواجب اختبار إمكانية تحقق هذه العلاقة و من اجل ذلك فإننا نستعمل اختبار (Pedroni) بدروني للتكامل المشترك و نتيجة هذا الاختبار في الجدول5–32.

الجدول5–32: تائج اختبار بدرروني (Pedroni –2000) للتكامل المشترك

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	2.098925	0.0179	2.235671	0.0127
Panel rho-Statistic	-1.353444	0.0880	-1.379105	0.0839
Panel PP-Statistic	-1.850419	0.0321	-1.838211	0.0330
Panel ADF-Statistic	-2.711483	0.0033	-2.541525	0.0055
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	-0.409834	0.3410		
Group PP-Statistic	-1.607842	0.0539		
Group ADF-Statistic	-2.697356	0.0035		

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 30.

إن نتائج الاختبار في الجدول أعلاه باستثناء اختبار الارتباط في البعد البيني تؤكد على رفض فرضية العدم لهذا الاختبار و المتضمنة لعدم وجود تكامل مشترك و بالتالي تؤكد على أن المتغيرات المستخدمة في النموذج هي في حالة تكامل مشترك و يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل. و تصبح عندئذٍ العلاقة المقدرة بين السلاسل ذات التكامل المشترك ضمن النموذج محل الدراسة تمثل علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد و ليست انحدار كاذب. و يسمى النموذج المقدر بنموذج تصحيح الخطأ (VECM).

و بغرض تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة طويلة الأجل فإننا نستعمل طريقة FMOLS[1] و المطور من طرف (Pedroni-2000) و تتميز هذه الطريقة بقدرتها على التعامل مع داخلية المتغيرات التفسيرية الارتباط الذاتي للأخطاء و عدم ثبات التباين المحتمل للمعاملات على المدى البعيد، و تمنحنا هذه الطريقة مقدرات غير متحيزة تقريبياً و بأقل تباين و بالتالي فهي متسقة [2].

2- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS

إن تقدير النموذج باستعمال بطريقة FMOLS أعطى لنا النتائج التالية:

الجدول5-33: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	0.118124	0.053694	2.199963	0.0302
LPIBH	-0.621284	0.172021	-3.611670	0.0005
R-squared	0.848985	Mean dependent var		2.400874
Adjusted R-squared	0.816625	S.D. dependent var		0.456085
S.E. of regression	0.195306	Sum squared resid		3.738173
Long-run variance	0.078832			

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 انظر الملحق 31.

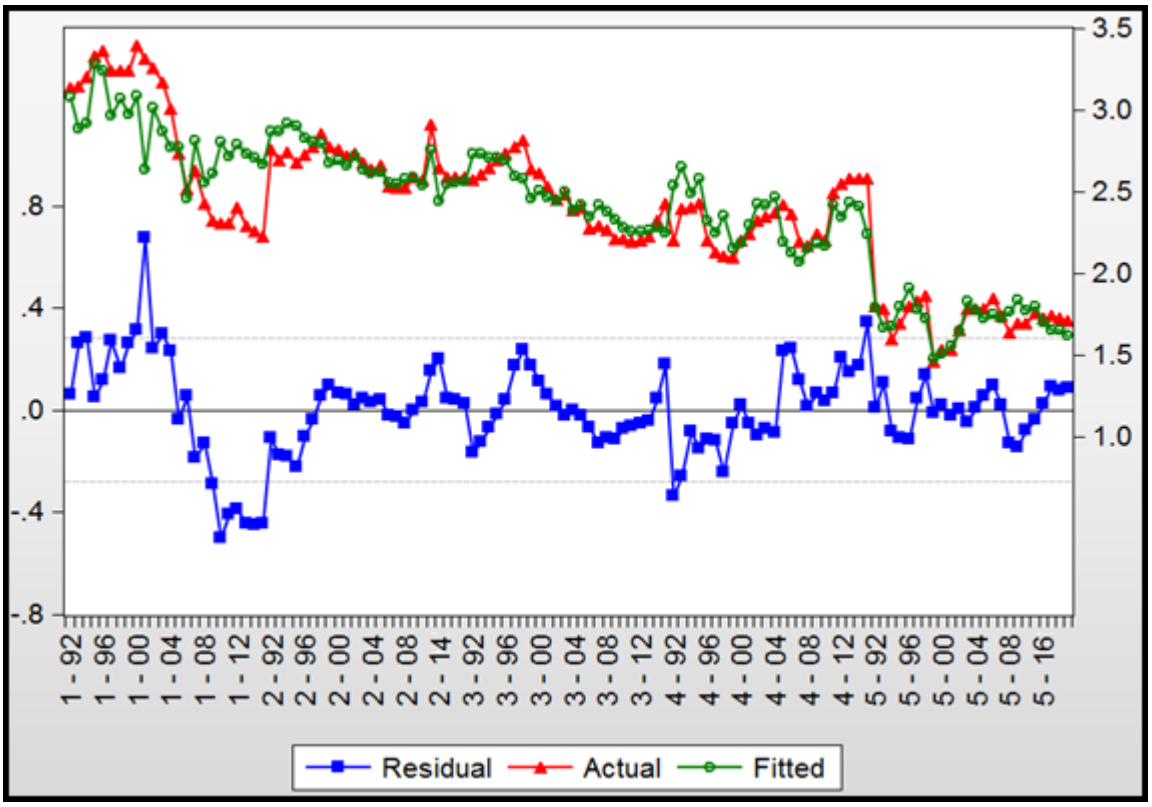
[1] Fully Modified OLS.

[2] Christophe Hurlin et Valérie Mignon, « **une synthèse des testes de cointegration sur données de Panel**», université d'Orléans, novembre 2006, PP 23 - 28.

في الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المعاملات مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5% كما أن إشاراتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، فمرونة معدلات البطالة بالنسبة لمعدلات التضخم هي 0.11 و بالنسبة للنمو الاقتصادي هي 0.62- .

بالإضافة إلى ذلك فان معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.81 مما يعني أن 81% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج بمعنى آخر أن 62% من معدلات البطالة ضمن بلدان العينة المدروسة مشروحة على أساس معدلات التضخم، التغير حصة الفرد من الناتج الحقيقي و هذا على المدى البعيد. كما أن معدلات البطالة ترتبط عكسياً مع معدلا نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبشكل موجب بمعدلات التضخم غير أن اثر المتغير الأول هو الأكثر أهمية وهذا يوحي بالأثر الكبير لعملية النمو الاقتصادي في ظاهرة البطالة، و هذه المتغيرات هي التي تحدد و ضع التوازن الذي تؤول إليه كل دولة على المدى البعيد و يكون ذلك على حسب إمكانياتها الذاتية. و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر على بيانات العينة المدروسة لاحظ الشكل (5-13).

الشكل(5-13): نتيجة اختبار التطابق لنموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS



المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 .

خلاصة:

لقد قمنا في هذا الفصل بتطبيق دراسة قياسية بغرض إيجاد نموذج مفسر لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وبعض الدول العربية (تونس-المغرب-مصر-السعودية)خلال الفترة من **1990** إلى غاية **2018** و هي أطول فترة ممكنة للحصول على بيانات الدراسة، حيث اعتمدنا على حصة الفرد من الناتج و معدلات التضخم كأهم مؤشرين لشرح و تفسير الظاهرة المدروسة، وبالرجوع إلى أهم النظريات التي تطرقنا لها في بحثنا إذ تنص على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة وعلى وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة، أي أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض قيم مؤشر التضخم يخفف من عبئ البطالة.

تم اعتماد نماذج (ARDL) على الإبطاء في متغيرات النموذج، حيث أن زيادة عدد المعالم المقدرة يقلل من درجات الحرية وبالتالي يخفض من معنوية المعالم وكانت نتائج تطبيق هذا النموذج على دول العينة مختلفة حيث معدلات البطالة في الجزائر تتأثر و بشكل سالب بمعدلات التضخم و بحصة الفرد من الناتج الحقيقي بمرونة قدرها حوالي **0.170-** و **3.438-** على التوالي.

في حين أن متغيرات معدلات التضخم، حصة الفرد من الناتج الحقيقي و معدلات البطالة للاقتصاد التونسي و خلال الفترة من **1990** إلى غاية **2018** ليست في حالة تكامل مشترك، وعليه لا يمكن متابعة منهجية (ARDL)، وبعد دراسة و تحليل السببية بين متغيرات النموذج لم تعطي إلا نفس النتائج، و بالتالي عدم وجود أي علاقة سببية بين متغيرات الدراسة و في الاتجاهين بالنسبة لبيانات تونس و خلال فترة الدراسة،أما في المغرب فان معدلات البطالة في المغرب تتأثر و بشكل سالب بمعدلات التضخم و بمرونة قدرها **0.35-** وبشكل موجب بحصة الفرد من الناتج و بمرونة قدرها حوالي **0.34**.

وبالنسبة لمصر فان معدلات البطالة تتأثر وبشكل سالب بحصة الفرد من الناتج الحقيقي وبشكل موجب بمعدلات التضخم بمرونة قدرها حوالي **3.16-** و **0.09** على التوالي، أما معدلات البطالة في السعودية تتأثر و بشكل سالب بحصة الفرد من الناتج الحقيقي وبشكل موجب بمعدلات التضخم بمرونة قدرها حوالي **0.32-** و **0.08** على التوالي.

بعدما القيام بدراسة ظاهرة البطالة بالنسبة لكل دولة من دول العينة على حدى تم نمذجة البيانات الطولية ودراسة هذه الظاهرة ضمن نموذج موحد، حيث و بنفس الطريقة نعمل على شرح و تفسير معدلات البطالة على أساس معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم كمتغيرين تفسيرين، فكان تقدير النموذج باستعمال طريقة FMOLS مقبولا إحصائيا واقتصاديا بمرونة معدلات البطالة بالنسبة لمعدلات التضخم هي **0.11** وبالنسبة للنمو الاقتصادي هي **0.62-** .

الخاتمة

من خلال هذا العمل العلمي تم التطرق لموضوع البطالة والنمو الاقتصادي، واللذان يعتبران من أكثر المواضيع المتجددة بفعل الضرورة؛ فالبطالة تعتبر من أخطر الظواهر الاقتصادية التي لا تنعكس آثارها السلبية على البطالين فقط بحرمانهم من وظائف عمل تدر عليهم قوت عيالهم، إنما تتعدى آثارها الاقتصادية لبعد اجتماعي يهدد أمن وأمان الدول والكيانات الإقليمية، كما أن موضوع النمو الاقتصادي يصنع الفارق بين الدول فهو المعيار المحدد لدرجة الثروة ومكانة الأمم من علم متقدم وعالم متخلف وهذا أهم هدف تسعى كل الدول إلى تحقيقه أي بلوغ مصاف دول العالم الأول وما يمكنها من التحكم بتسيير مقدرات الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت مختلف مدارس الاقتصاد الفكرية في تفسير ظاهرتي البطالة والنمو الاقتصادي؛ لتفسح المجال أوسع في الكشف عن زوايا هذين الموضوعين وما لم يتم التطرق له فيهما، فكانت كل النماذج أطروحات آنية سرعان ما تختفي قدرتها التفسيرية للظاهرتين مع أي حدث اقتصادي عارض.

في هذا السياق كان موضوع بحثنا هذا و هو دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بعينة من الدول العربية (تونس-المغرب-مصر-السعودية) خلال الفترة الزمنية (1990-2018)، وبغرض الوصول إلى إجابات لتساؤلات بحثنا هذا قمنا بتقسيم أطروحتنا هذه إلى خمس فصول.

من خلال الفصل الأول حاولنا التعرف على مفهوم البطالة رغم كثرة المفاهيم بفعل المساهمات الفكرية بداية بالمدرسة الكلاسيكية ثم الكنزيين والنقديين وصولا إلى أفكار كارل ماركس، كما ظهرت الكثير من الأفكار والنظريات بفعل تشعب الاقتصادي العالمي وتطوره مثل نظرية البحث عن الشغل ونظرية تقسيم سوق العمل ، كما تناولنا البعدين الغير اقتصاديين الذين تساهم البطالة في تغذيتهما وهما البعد الاجتماعي والسياسي، خصوصا إذا ما رأينا ارتباط هاته الأبعاد بعناصر لها ارتباط وثيق بحجم البطالة والعمالة، كالتعليم والتدريب والأمية وبرامج العناية بالجوانب الاجتماعية؛ فالكثير من أسباب البطالة له ارتباط مباشر بالأثر السياسي والاجتماعي.

أما الفصل الثاني تطرقنا لمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية، وكذلك عرض التطور النظري لنماذج النمو الاقتصادي بتحديد أهم المتغيرات المسببة للنمو الاقتصادي، والتي أعطت توجهات فكرية هامة في تفسير السلوك الاقتصادي،، حيث ساهمت العديد من النظريات الاقتصادية بتقديم تصورها لآلية النمو الاقتصادي بداية برواد المدرة الكلاسيكية ادم سميث وريكاردو ومالتوس ، أما ماركس فعبر عن الطرح الاشتراكي والذي يعتبر نقيض الطرح الكلاسيكي بالإضافة إلى عديد الاقتصاديين الذين ينتمون لمدارس مختلفة،ولم تتوقف الأبحاث على الشرح النظري حيث ساهم العديد من الباحثين في نمذجة وشرح عملية النمو الاقتصادي ومن بين هاته النماذج تناولنا نماذج النمو المتوازن ونماذج النمو الخطية ونماذج النمو الذاتي، كما تعرضنا لأهم الدراسات التي بحثت في تفسير علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي وقانون ARTHUR OKUN في دراسته حول الاقتصاد الأمريكي.

في الفصل الثالث تم التعرف على تطور وقائع اقتصاديات دول العينة، فكانت عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لخصائص و مميزات الاقتصاد الجزائري والتونسي والمغربي والمصري واقتصاد المملكة العربية السعودية، من خلال هذا الفصل تعرفنا على تطور وقائع الدول محل الدراسة بداية بالاقتصاد الجزائري بمراحله المختلفة، إذ تميز الاقتصاد الجزائري ببدائيته مع الاستقلال وتم تسييره بمخططات الاقتصاد الاشتراكي والتي تميزت بمركزيتها في البداية، ومع أزمة النفط لسنة 1986 نقطة تغير وذلك بمراجعة التوجه الاقتصادي العام بعد الفشل المتتالي لسياسة الاقتصاد الموجه، حيث جاءت فترة الإصلاحات الاقتصادية بإشراف الهيئات الدولية بعد إعلان الجزائر سنة 1989 نية التزامها بمتطلبات الإصلاح، ومن ثم تم إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونه، كانت الإصلاحات الاقتصادية ذات آثار اجتماعية مكلفة وواضحة، أما بقية اقتصاديات دول العينة فأهم ما يميز الفترة قبل الإصلاحات الاعتماد على تسيير الاقتصاد وفق المخططات المتتالية، لتليه مرحلة الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي بعد تدهور الوضع الاقتصادي وتذبذب أهم المؤشرات للاقتصاد، حيث حققت

الإصلاحات الاقتصادية نتائج ايجابية وفق مؤشرات الاقتصاد لهاته الدول في مطلع الألفية، وفي حالة الاقتصاد السعودي فتطوره اعتمد على جملة مخططات تنموية تهدف بالأساس إلى الحفاظ على الوضع الاقتصادي وتحسين معدلات النمو.

في الفصل الرابع تمت دراسة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الجزائري ودول العينة خلال فترة الدراسة، حيث تم استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) في تحليل الجداول الإحصائية من خلال تحليل كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات، نسبة التمثيل على مستوي الدراسة والتمثيل البياني للمتغيرات بالإضافة إلى التمثيل البياني للأفراد (السنوات)، واهم ما ميز متغير البطالة في بعض دول العينة الفجوة الكبيرة بين مستويات البطالة لدى الجنسين(ذكور وإناث)، والتي ساهمت مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي بتقليل هاته الفروقات ،كما لوحظ ارتفاع مستويات بطالة الشباب في اغلب دول العينة، أما معدلات النمو الاقتصادي نجد أن كل دولة لها خصوصية تحدد تطوره ففي دول العينة من يعتمد على الريع من المحروقات ومن يعتمد على عوائد القطاع السياحي، فكل دول العينة لا تملك إمكانية التحكم في استقرار اقتصادها لان أسعار النفط تحددها الأسواق الدولية ووفود السياحة ترتبط بالاستقرار الأمني في هاته الدول.

في الفصل الخامس قمنا بدراسة قياسية بغرض إيجاد نموذج مفسر لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وبعض الدول العربية (تونس-المغرب-مصر-السعودية)خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018، بالاعتماد على حصة الفرد من الناتج و معدلات التضخم كأهم مؤشرين لشرح و تفسير الظاهرة المدروسة باستخدام نماذج (ARDL) وكانت نتائج تطبيق هذا النموذج على دول العينة مختلفة فمثلا معدلات البطالة في الجزائر تتأثر و بشكل سالب بمعدلات التضخم وبحصة الفرد من الناتج الحقيقي، كما قمنا دراسة هذه الظاهرة ضمن نموذج موحد بالاعتماد على البيانات الطولية.

النتائج:

إن دقة أي عمل علمي وما يقدمه من نتائج مرتبط بدقة ومحدودية البيانات الإحصائية التي أسس عليها، فبعد عرض أهم ما جاء في هذا البحث يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. يعتبر النمو الاقتصادي أهم مؤشر يدخل في معادلة تعريف البطالة، و العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، فكلما زاد النمو الاقتصادي كلما انخفضت معدلات البطالة، وأن لانخفاض معدل النمو تأثيرات عكسية على معدل البطالة تمتد لعدة سنوات.
2. يفترض أن العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انكماش الإنتاج بفعل تراجع الطلب الكلي، وهذا الانكماش يؤدي إلى تسريح العمال وقلة فرص التوظف مما يسبب ضغوطات على رفع معدلات البطالة، حيث له تأثير موجب على معدلات البطالة يمتد أثره لعدة سنوات، أي أن موجة ارتفاع الأسعار يكون لها آثار تعمل على رفع معدلات البطالة في السنوات الموالية.
3. معدلات البطالة في الجزائر تتأثر و بشكل سالب بمعدلات التضخم و بحصة الفرد من الناتج الحقيقي بمرونة قدرها حوالي 0.170- و 3.438- على التوالي؛ و على أساس قيم المرونات السابقة فان للنمو الاقتصادي في الجزائر اثر كبير في التخفيف من عبئ البطالة، فعلى المدى البعيد زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 1% يؤدي تراجع معدلات البطالة بثلاث أجزاء و نصف الجزء من المائة، و هذه النتيجة القياسية ضمن النموذج المقترح توحي بالعلاقة الكبيرة لعملية النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر خلال طول فترة الدراسة.
4. تبين أن المتغيرات (معدلات التضخم، حصة الفرد من الناتج الحقيقي و معدلات البطالة) للاقتصاد التونسي و خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 ليست في حالة تكامل مشترك، وعليه لا يمكننا متابعة منهجية (ARDL) بل نتجه فقط لدراسة و تحليل السببية بين متغيرات النموذج، وباجراء اختبارات السببية، وعلى الرغم من زيادة التأخيرات في هذا الاختبار بغرض تحسين معنوية المعالم إلا أنها لم تعطي إلا نفس النتائج، و بالتالي عدم وجود أي علاقة سببية بين متغيرات الدراسة و في الاتجاهين بالنسبة لبيانات تونس و خلال فترة الدراسة من 1990 إلى غاية 2018.

5. معدلات البطالة في المغرب تتأثر و بشكل سالب بمعدلات التضخم و بمرونة قدرها 0.35- و بشكل موجب بحصة الفرد من الناتج و بمرونة قدرها حوالي 0.34، ولقد جاءت علاقة البطالة بالتضخم و بعملية النمو الاقتصادي في المغرب بشكل لا يتوافق مع الطرح النظري.
6. معدلات البطالة في مصر تتأثر و بشكل سالب بحصة الفرد من الناتج الحقيقي وبشكل موجب بمعدلات التضخم بمرونة قدرها حوالي 3.16- و 0.09 على التوالي. و على أساس قيم المرونات السابقة فان للنمو الاقتصادي في مصر اثر كبير في التخفيف من عبئ البطالة، فعلى المدى البعيد زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 1% يؤدي تراجع معدلات البطالة بما يفوق ثلاث أجزاء من المائة اما تأثير التضخم فهامشي وان كان موجب لضعف مرونته؛ و هذه النتيجة القياسية ضمن النموذج المقترح توحي بالعلاقة الكبيرة لعملية النمو الاقتصادي بالبطالة في مصر خلال فترة الدراسة.
7. إن معدلات البطالة في السعودية تتأثر و بشكل سالب بحصة الفرد من الناتج الحقيقي وبشكل موجب بمعدلات التضخم بمرونة قدرها حوالي 0.32- و 0.08 على التوالي؛ و على أساس قيم المرونات السابقة فان للنمو الاقتصادي في السعودية اثر نسبي في التخفيف من عبئ البطالة، فعلى المدى البعيد زيادة حصة الفرد من الناتج الحقيقي بـ 1% يؤدي تراجع معدلات البطالة ب 0.3 بالمئة اما تأثير التضخم فهامشي وان كان موجب لضعف مرونته.
8. بتقدير نموذج البيانات الطولية باستعمال بطريقة FMOLS وجدنا أن كل مقدرات المعاملات مقبولة من وجهة إحصائية عند مستوى معنوية 5% كما أن إشاراتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية، فمرونة معدلات البطالة بالنسبة لمعدلات التضخم هي 0.11 و بالنسبة للنمو الاقتصادي هي 0.62- ؛ بالإضافة إلى ذلك فان معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.81 مما يعني أن 81% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج، بمعنى آخر أن 62% من معدلات البطالة ضمن بلدان العينة المدروسة مشروحة على أساس معدلات التضخم، والتغير في حصة الفرد من الناتج الحقيقي و هذا على المدى البعيد، كما أن معدلات البطالة ترتبط عكسياً مع معدلا نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبشكل موجب بمعدلات التضخم، غير أن اثر المتغير الأول هو الأكثر أهمية وهذا يوحي بالأثر الكبير لعملية النمو الاقتصادي في ظاهرة البطالة، و هذه المتغيرات هي التي تحدد و ضع

التوازن الذي تؤول إليه كل دولة على المدى البعيد و يكون ذلك على حسب إمكانياتها الذاتية، و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر على بيانات العينة المدروسة.

التوصيات:

على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج، ونظرا للمكانة التي يحتلها موضوع الدراسة، يمكننا أن نصيغ مجموعة من التوصيات:

1. تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص العمل عن طريق تقديم التسهيلات و المساعدات لهذا القطاع والاهتمام به خلال كل مراحل تطوره لان الاستثمار في هذا القطاع يخلق فرص عمل و يزيد في الإنتاج؛ وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الحساسة الأولية التي تمتاز بكثافة التوظيف مما يساهم في رفع النمو الاقتصادي وخفض البطالة.
2. التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري لان هذا العامل ذو أهمية كبيرة في العملية الإنتاجية، وتطوير الكوادر البشرية وتزويدها بالمهارات العلمية والعملية العالمية اللازمة التي تقوم بتأهيل اليد العاملة عن طريق تحسين المستوى التعليمي و الصحي للقوة العاملة يزيد من قدراتهم الإنتاجية و يسهل من عملية الابتكار التكنولوجي أو على الأقل التكيف مع عملية نقل التكنولوجيا.
3. التحكم في مستويات التضخم والسعي نحو تخفيضها بهدف تخفيض مستويات البطالة، كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال مما يخفض من مستوى التراكم الراسمالى و يعيق النمو الاقتصادي؛ وهذا يفرض ضرورة إصلاح القطاع المالي والمصرفي من أجل إضفاء مرونة أعلى للقطاع المصرفي وربطه بالقطاع الحقيقي لتعبيد الطريق أمام السياسة النقدية والبرامج التنموية الحكومية.
4. تحفيز الاستثمار الأجنبي عن طريق إصلاح الجهاز الإداري و المصرفي، فالاستثمار الأجنبي الوافد يساعد على نقل التكنولوجيا.

5. إعادة النظر في برامج التشغيل الحكومية خاصة تلك المتعلقة بفئة الشباب وصياغتها لتحقيق أهداف اقتصادية بحتة بعيدة عن الأهداف الاجتماعية والسياسية.
6. التوفيق بين مخرجات التكوين والتعليم عبر كل مراحله ومتطلبات سوق العمل.
7. تحفيز وتوجيه الباحثين نحو الدراسة والبحث في موضوع البطالة والنمو الاقتصادي من أجل إثراء الرصيد المعرفي وتوفير مواد أكاديمية تساهم في تحسين اتخاذ قرارات السياسيين.
8. يجب أن تولي أجهزة الإعلام الخاصة والعامة المرئية والمكتوبة اهتماما خاصا بموضوعي البطالة والنمو الاقتصادي وهذا بغرض توجيه المسؤولين والسياسيين نحو تغيير الأوضاع للأحسن، والتنبيه على أهمية محاربة البطالة بسبل علمية مدروسة هذا جهة، ومن جهة أخرى رفع مستوى الوعي العام لدى المواطنين بتوجيه الرأي العام لأهمية الاهتمام برفع مستويات النمو الاقتصادي واستغلال فرص التوظيف؛ وان كانت مؤقتة وغير مناسبة لأنها تساهم في رفع مستوى الاقتصاد ككل، كما أن هذا الاهتمام الإعلامي يساهم في محاربة انعكاسات اجتماعية وسياسية فتكون معالجة المشكل من الجذور.

آفاق البحث:

نقترح دراسة الموضوع مستقبلا من النواحي التالية:

1- توسيع النموذج ليشمل جميع المتغيرات التي لها علاقة بالبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بدول جنوب أوربا .

2- دراسة العلاقة بين بالبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية.

3- البحث في تأثير متغيرات البطالة القطاعية على مستويات البطالة الكلي في الجزائر.

:

الملاحق

الملحق(1): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات الجزائر

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.446260	0.3492
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.203754	0.083292	-2.446260	0.0229
C	0.755007	0.292462	2.581556	0.0170
@TREND("1990")	-0.015046	0.004701	-3.200613	0.0041

R-squared	0.318926	Mean dependent var	-0.028042
Adjusted R-squared	0.257011	S.D. dependent var	0.115699
S.E. of regression	0.099728	Akaike info criterion	-1.660564
Sum squared resid	0.218807	Schwarz criterion	-1.514299
Log likelihood	23.75706	Hannan-Quinn criter.	-1.619997
F-statistic	5.150971	Durbin-Watson stat	1.735356
Prob(F-statistic)	0.014626		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.421727	0.3605
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008752
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009831

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.203754	0.083292	-2.446260	0.0229
C	0.755007	0.292462	2.581556	0.0170
@TREND("1990")	-0.015046	0.004701	-3.200613	0.0041

R-squared	0.318926	Mean dependent var	-0.028042
Adjusted R-squared	0.257011	S.D. dependent var	0.115699
S.E. of regression	0.099728	Akaike info criterion	-1.660564
Sum squared resid	0.218807	Schwarz criterion	-1.514299
Log likelihood	23.75706	Hannan-Quinn criter.	-1.619997
F-statistic	5.150971	Durbin-Watson stat	1.735356
Prob(F-statistic)	0.014626		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.501933	0.0628
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.328969	0.093939	-3.501933	0.0025
D(LPIBH(-1))	0.290226	0.174149	1.666535	0.1129
D(LPIBH(-2))	0.285555	0.164428	1.736653	0.0995
C	2.633199	0.750166	3.510153	0.0025
@TREND("1990")	0.006635	0.001944	3.413001	0.0031

R-squared	0.580688	Mean dependent var	0.014876
Adjusted R-squared	0.487508	S.D. dependent var	0.021773
S.E. of regression	0.015587	Akaike info criterion	-5.295124
Sum squared resid	0.004373	Schwarz criterion	-5.048278
Log likelihood	65.89393	Hannan-Quinn criter.	-5.233043
F-statistic	6.231870	Durbin-Watson stat	2.112043
Prob(F-statistic)	0.002495		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.156694	0.1157
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000292
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000481

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.263034	0.075640	-3.477452	0.0021
C	2.107913	0.607364	3.470595	0.0022
@TREND("1990")	0.005804	0.001409	4.120306	0.0004

R-squared	0.450471	Mean dependent var	0.012004
Adjusted R-squared	0.400514	S.D. dependent var	0.023524
S.E. of regression	0.018214	Akaike info criterion	-5.061076
Sum squared resid	0.007299	Schwarz criterion	-4.914811
Log likelihood	66.26346	Hannan-Quinn criter.	-5.020509
F-statistic	9.017145	Durbin-Watson stat	1.259281
Prob(F-statistic)	0.001380		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.254721	0.1935
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.340413	0.150978	-2.254721	0.0340
C	0.538235	0.308586	1.744199	0.0945

R-squared	0.181021	Mean dependent var	-0.049883
Adjusted R-squared	0.145414	S.D. dependent var	0.891832
S.E. of regression	0.824444	Akaike info criterion	2.528404
Sum squared resid	15.63329	Schwarz criterion	2.625914
Log likelihood	-29.60505	Hannan-Quinn criter.	2.555449
F-statistic	5.083765	Durbin-Watson stat	2.410706
Prob(F-statistic)	0.033975		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.426946	0.3580
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.438385	0.180632	-2.426946	0.0239
C	1.059248	0.610583	1.734815	0.0968
@TREND("1990")	-0.027058	0.027357	-0.989055	0.3334

R-squared	0.215887	Mean dependent var	-0.049883
Adjusted R-squared	0.144604	S.D. dependent var	0.891832
S.E. of regression	0.824835	Akaike info criterion	2.564899
Sum squared resid	14.96775	Schwarz criterion	2.711164
Log likelihood	-29.06124	Hannan-Quinn criter.	2.605467
F-statistic	3.028591	Durbin-Watson stat	2.261127
Prob(F-statistic)	0.068891		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.282422	0.4275
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.598710
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.505534

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 12:21
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.438385	0.180632	-2.426946	0.0239
C	1.059248	0.610583	1.734815	0.0968
@TREND("1990")	-0.027058	0.027357	-0.989055	0.3334

R-squared	0.215887	Mean dependent var	-0.049883
Adjusted R-squared	0.144604	S.D. dependent var	0.891832
S.E. of regression	0.824835	Akaike info criterion	2.564899
Sum squared resid	14.96775	Schwarz criterion	2.711164
Log likelihood	-29.06124	Hannan-Quinn criter.	2.605467
F-statistic	3.028591	Durbin-Watson stat	2.261127
Prob(F-statistic)	0.068891		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.093397	0.2487
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.625331
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.480050

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 12:21
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.340413	0.150978	-2.254721	0.0340
C	0.538235	0.308586	1.744199	0.0945

R-squared	0.181021	Mean dependent var	-0.049883
Adjusted R-squared	0.145414	S.D. dependent var	0.891832
S.E. of regression	0.824444	Akaike info criterion	2.528404
Sum squared resid	15.63329	Schwarz criterion	2.625914
Log likelihood	-29.60505	Hannan-Quinn criter.	2.555449
F-statistic	5.083765	Durbin-Watson stat	2.410706
Prob(F-statistic)	0.033975		

الملحق(2): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات الجزائر

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LCH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.917680	0.0272
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.845014	0.215692	-3.917680	0.0008
C	0.025500	0.052041	0.489996	0.6292
@TREND("1990")	-0.004055	0.003605	-1.124813	0.2734

R-squared	0.425070	Mean dependent var	-0.005672
Adjusted R-squared	0.370315	S.D. dependent var	0.142095
S.E. of regression	0.112756	Akaike info criterion	-1.410704
Sum squared resid	0.266994	Schwarz criterion	-1.263448
Log likelihood	19.92845	Hannan-Quinn criter.	-1.371637
F-statistic	7.763086	Durbin-Watson stat	2.014874
Prob(F-statistic)	0.002992		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.572484	0.0010
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:29
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.698821	0.195612	-3.572484	0.0016

R-squared	0.355801	Mean dependent var	-0.005672
Adjusted R-squared	0.355801	S.D. dependent var	0.142095
S.E. of regression	0.114048	Akaike info criterion	-1.463613
Sum squared resid	0.299162	Schwarz criterion	-1.414527
Log likelihood	18.56335	Hannan-Quinn criter.	-1.450590
Durbin-Watson stat	2.100209		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.753812	0.0096
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:29
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.751262	0.200133	-3.753812	0.0011
C	-0.026628	0.023818	-1.117960	0.2756

R-squared	0.390431	Mean dependent var	-0.005672
Adjusted R-squared	0.362724	S.D. dependent var	0.142095
S.E. of regression	0.113434	Akaike info criterion	-1.435535
Sum squared resid	0.283080	Schwarz criterion	-1.337364
Log likelihood	19.22642	Hannan-Quinn criter.	-1.409490
F-statistic	14.09110	Durbin-Watson stat	2.097727
Prob(F-statistic)	0.001097		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LCH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.572484	0.0010
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.012465
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012465

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.698821	0.195612	-3.572484	0.0016

R-squared	0.355801	Mean dependent var	-0.005672
Adjusted R-squared	0.355801	S.D. dependent var	0.142095
S.E. of regression	0.114048	Akaike info criterion	-1.463613
Sum squared resid	0.299162	Schwarz criterion	-1.414527
Log likelihood	18.56335	Hannan-Quinn criter.	-1.450590
Durbin-Watson stat	2.100209		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.753812	0.0096
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011795
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011795

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.751262	0.200133	-3.753812	0.0011
C	-0.026628	0.023818	-1.117960	0.2756

R-squared	0.390431	Mean dependent var	-0.005672
Adjusted R-squared	0.362724	S.D. dependent var	0.142095
S.E. of regression	0.113434	Akaike info criterion	-1.435535
Sum squared resid	0.283080	Schwarz criterion	-1.337364
Log likelihood	19.22642	Hannan-Quinn criter.	-1.409490
F-statistic	14.09110	Durbin-Watson stat	2.097727
Prob(F-statistic)	0.001097		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.917680	0.0272
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011125
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011125

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/02/19 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.845014	0.215692	-3.917680	0.0008
C	0.025500	0.052041	0.489996	0.6292
@TREND("1990")	-0.004055	0.003605	-1.124813	0.2734

R-squared	0.425070	Mean dependent var	-0.005672
Adjusted R-squared	0.370315	S.D. dependent var	0.142095
S.E. of regression	0.112756	Akaike info criterion	-1.410704
Sum squared resid	0.266994	Schwarz criterion	-1.263448
Log likelihood	19.92845	Hannan-Quinn criter.	-1.371637
F-statistic	7.763086	Durbin-Watson stat	2.014874
Prob(F-statistic)	0.002992		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.360115	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.435710	0.195066	-7.360115	0.0000
C	-0.344084	0.378847	-0.908240	0.3741
@TREND("1990")	0.017934	0.024927	0.719464	0.4798

R-squared	0.721395	Mean dependent var	0.002249
Adjusted R-squared	0.694862	S.D. dependent var	1.529278
S.E. of regression	0.844763	Akaike info criterion	2.616948
Sum squared resid	14.98612	Schwarz criterion	2.764204
Log likelihood	-28.40337	Hannan-Quinn criter.	2.656015
F-statistic	27.18783	Durbin-Watson stat	2.142497
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.420606	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.430606	0.192788	-7.420606	0.0000
C	-0.101602	0.171109	-0.593784	0.5587

R-squared	0.714528	Mean dependent var	0.002249
Adjusted R-squared	0.701552	S.D. dependent var	1.529278
S.E. of regression	0.835451	Akaike info criterion	2.557964
Sum squared resid	15.35551	Schwarz criterion	2.656135
Log likelihood	-28.69557	Hannan-Quinn criter.	2.584009
F-statistic	55.06539	Durbin-Watson stat	2.099456
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.503179	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.421243	0.189419	-7.503179	0.0000

R-squared	0.709953	Mean dependent var	0.002249
Adjusted R-squared	0.709953	S.D. dependent var	1.529278
S.E. of regression	0.823608	Akaike info criterion	2.490530
Sum squared resid	15.60160	Schwarz criterion	2.539616
Log likelihood	-28.88636	Hannan-Quinn criter.	2.503553
Durbin-Watson stat	2.082790		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.503179	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.650067
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.650067

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.421243	0.189419	-7.503179	0.0000

R-squared	0.709953	Mean dependent var	0.002249
Adjusted R-squared	0.709953	S.D. dependent var	1.529278
S.E. of regression	0.823608	Akaike info criterion	2.490530
Sum squared resid	15.60160	Schwarz criterion	2.539616
Log likelihood	-28.88636	Hannan-Quinn criter.	2.503553
Durbin-Watson stat	2.082790		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.630698	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.624422
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.529643

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.435710	0.195066	-7.360115	0.0000
C	-0.344084	0.378847	-0.908240	0.3741
@TREND("1990")	0.017934	0.024927	0.719464	0.4798

R-squared	0.721395	Mean dependent var	0.002249
Adjusted R-squared	0.694862	S.D. dependent var	1.529278
S.E. of regression	0.844763	Akaike info criterion	2.616948
Sum squared resid	14.98612	Schwarz criterion	2.764204
Log likelihood	-28.40337	Hannan-Quinn criter.	2.656015
F-statistic	27.18783	Durbin-Watson stat	2.142497
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.529634	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.639813
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.596636

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.430606	0.192788	-7.420606	0.0000
C	-0.101602	0.171109	-0.593784	0.5587

R-squared	0.714528	Mean dependent var	0.002249
Adjusted R-squared	0.701552	S.D. dependent var	1.529278
S.E. of regression	0.835451	Akaike info criterion	2.557964
Sum squared resid	15.35551	Schwarz criterion	2.656135
Log likelihood	-28.69557	Hannan-Quinn criter.	2.584009
F-statistic	55.06539	Durbin-Watson stat	2.099456
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(3): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام لبيانات الجزائر

Dependent Variable: LCHT
Method: ARDL
Date: 08/10/19 Time: 08:23
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(2, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHT(-1)	0.352841	0.184470	1.912732	0.0848
LCHT(-2)	-0.257886	0.187124	-1.378158	0.1982
LINFC	-0.008760	0.023503	-0.372720	0.7171
LINFC(-1)	-0.060335	0.021657	-2.785899	0.0193
LINFC(-2)	-0.051374	0.018823	-2.729354	0.0212
LPIBH	2.880739	1.123317	2.564494	0.0282
LPIBH(-1)	-4.430819	1.258112	-3.521801	0.0055
LPIBH(-2)	0.367582	1.335959	0.275145	0.7888
LPIBH(-3)	-3.728761	1.339881	-2.782904	0.0194
LPIBH(-4)	2.766219	0.978309	2.827551	0.0179
C	20.71036	7.074150	2.927611	0.0151
@TREND	-0.018129	0.015353	-1.180805	0.2650

R-squared	0.992545	Mean dependent var	2.821452
Adjusted R-squared	0.984345	S.D. dependent var	0.454825
S.E. of regression	0.056908	Akaike info criterion	-2.592314
Sum squared resid	0.032385	Schwarz criterion	-1.997200
Log likelihood	40.51545	Hannan-Quinn criter.	-2.452123
F-statistic	121.0379	Durbin-Watson stat	1.508186
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق(4): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي لبيانات الجزائر

Dependent Variable: LCHT
Method: ARDL
Date: 08/10/19 Time: 17:39
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(3, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHT(-1)	0.429788	0.188031	2.285726	0.0453
LCHT(-2)	-0.321658	0.195953	-1.641507	0.1317
LCHT(-3)	0.234518	0.159557	1.469807	0.1724
LINFC	-0.009091	0.022350	-0.406746	0.6928
LINFC(-1)	-0.054327	0.019728	-2.753765	0.0203
LINFC(-2)	-0.048567	0.018354	-2.646090	0.0245
LPIBH	1.901889	0.849855	2.237899	0.0492
LPIBH(-1)	-4.492801	1.220165	-3.682125	0.0042
LPIBH(-2)	0.861045	1.289631	0.667668	0.5195
LPIBH(-3)	-3.932999	1.318802	-2.982252	0.0138
LPIBH(-4)	3.402364	1.141213	2.981357	0.0138
C	20.70892	6.523118	3.174696	0.0099

R-squared	0.993015	Mean dependent var	2.821452
Adjusted R-squared	0.985331	S.D. dependent var	0.454825
S.E. of regression	0.055086	Akaike info criterion	-2.657380
Sum squared resid	0.030345	Schwarz criterion	-2.062266
Log likelihood	41.23118	Hannan-Quinn criter.	-2.517189
F-statistic	129.2364	Durbin-Watson stat	1.558989
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

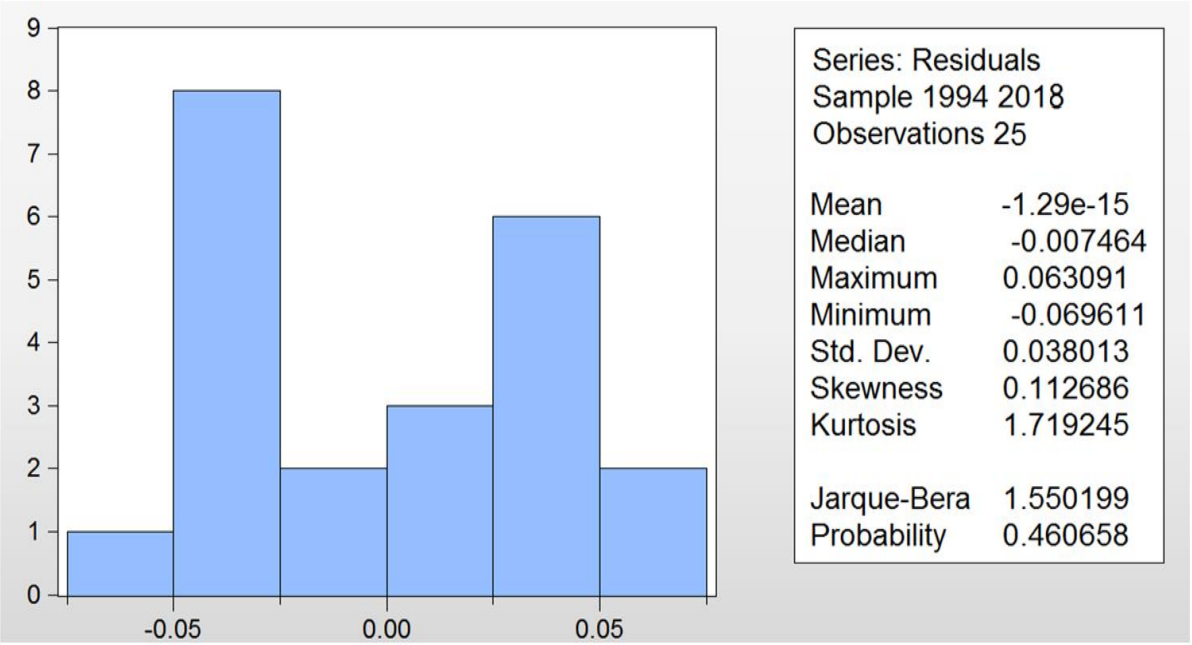
الملحق(5): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لبيانات الجزائر

Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/10/19 Time: 17:22
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	0.087141	0.171932	0.506833	0.6233
D(LCHT(-2))	-0.234518	0.159557	-1.469807	0.1724
D(LINFC)	-0.009091	0.022350	-0.406746	0.6928
D(LINFC(-1))	0.048567	0.018354	2.646090	0.0245
D(LPIBH)	1.901889	0.849855	2.237899	0.0492
D(LPIBH(-1))	-0.330410	1.235775	-0.267371	0.7946
D(LPIBH(-2))	0.530635	1.304025	0.406921	0.6926
D(LPIBH(-3))	-3.402364	1.141213	-2.981357	0.0138
C	20.70892	6.523118	3.174696	0.0099
LINFC(-1)	-0.111985	0.029069	-3.852389	0.0032
LPIBH(-1)	-2.260503	0.718350	-3.146798	0.0104
LCHT(-1)	-0.657353	0.218113	-3.013824	0.0130

R-squared	0.891210	Mean dependent var	-0.042020
Adjusted R-squ...	0.771541	S.D. dependent var	0.115250
S.E. of regression	0.055086	Akaike info criterion	-2.657380
Sum squared re...	0.030345	Schwarz criterion	-2.062266
Log likelihood	41.23118	Hannan-Quinn criter.	-2.517189
F-statistic	7.447287	Durbin-Watson stat	1.558989
Prob(F-statistic)	0.001797		

الملحق(6): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لبيانات الجزائر



الملحق(7): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات تونس

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.938797	0.0551
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:15
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations:28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.482312	0.164119	-2.938797	0.0074
C	1.285551	0.441938	2.908892	0.0079

R-squared	0.272992	Mean dependent var	-0.012149
Adjusted R-squared	0.241383	S.D. dependent var	0.102802
S.E. of regression	0.089539	Akaike info criterion	-1.911657
Sum squared resid	0.184398	Schwarz criterion	-1.814147
Log likelihood	25.89571	Hannan-Quinn criter.	-1.884612
F-statistic	8.636526	Durbin-Watson stat	2.229956
Prob(F-statistic)	0.007375		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.488781	0.0625
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:17
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations:28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.685151	0.196387	-3.488781	0.0021
C	1.898074	0.552619	3.434686	0.0024
@TREND("1990")	-0.005136	0.002972	-1.728269	0.0980

R-squared	0.359898	Mean dependent var	-0.012149
Adjusted R-squared	0.301707	S.D. dependent var	0.102802
S.E. of regression	0.085906	Akaike info criterion	-1.958967
Sum squared resid	0.162355	Schwarz criterion	-1.812702
Log likelihood	27.48709	Hannan-Quinn criter.	-1.918399
F-statistic	6.184765	Durbin-Watson stat	2.043456
Prob(F-statistic)	0.007392		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.476151	0.0640
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006494
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006346

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:18
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.685151	0.196387	-3.488781	0.0021
C	1.898074	0.552619	3.434686	0.0024
@TREND("1990")	-0.005136	0.002972	-1.728269	0.0980

R-squared	0.359898	Mean dependent var	-0.012149
Adjusted R-squared	0.301707	S.D. dependent var	0.102802
S.E. of regression	0.085906	Akaike info criterion	-1.958967
Sum squared resid	0.162355	Schwarz criterion	-1.812702
Log likelihood	27.48709	Hannan-Quinn criter.	-1.918399
F-statistic	6.184765	Durbin-Watson stat	2.043456
Prob(F-statistic)	0.007392		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.879728	0.0620
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007376
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006470

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:18
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.482312	0.164119	-2.938797	0.0074
C	1.285551	0.441938	2.908892	0.0079

R-squared	0.272992	Mean dependent var	-0.012149
Adjusted R-squared	0.241383	S.D. dependent var	0.102802
S.E. of regression	0.089539	Akaike info criterion	-1.911657
Sum squared resid	0.184398	Schwarz criterion	-1.814147
Log likelihood	25.89571	Hannan-Quinn criter.	-1.884612
F-statistic	8.636526	Durbin-Watson stat	2.229956
Prob(F-statistic)	0.007375		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.734219	0.9588
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.112819	0.153658	-0.734219	0.4706
C	0.901578	1.180430	0.763771	0.4531
@TREND("1990")	0.002674	0.004590	0.582552	0.5661

R-squared	0.080883	Mean dependent var	0.026192
Adjusted R-squared	-0.002673	S.D. dependent var	0.020421
S.E. of regression	0.020448	Akaike info criterion	-4.829667
Sum squared resid	0.009199	Schwarz criterion	-4.683402
Log likelihood	63.37084	Hannan-Quinn criter.	-4.789099
F-statistic	0.968009	Durbin-Watson stat	1.696159
Prob(F-statistic)	0.395438		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.282134	0.6214
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.023991	0.018712	-1.282134	0.2126
C	0.219734	0.151007	1.455125	0.1591

R-squared	0.066705	Mean dependent var	0.026192
Adjusted R-squared	0.026127	S.D. dependent var	0.020421
S.E. of regression	0.020152	Akaike info criterion	-4.894359
Sum squared resid	0.009341	Schwarz criterion	-4.796849
Log likelihood	63.17949	Hannan-Quinn criter.	-4.867314
F-statistic	1.643867	Durbin-Watson stat	1.816862
Prob(F-statistic)	0.212569		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		6.316506	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.003227	0.000511	6.316506	0.0000

R-squared	-0.019215	Mean dependent var	0.026192
Adjusted R-squared	-0.019215	S.D. dependent var	0.020421
S.E. of regression	0.020616	Akaike info criterion	-4.886293
Sum squared resid	0.010201	Schwarz criterion	-4.837538
Log likelihood	62.07866	Hannan-Quinn criter.	-4.872770
Durbin-Watson stat	1.709476		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.882910	0.9425
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000368
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000408

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.112819	0.153658	-0.734219	0.4706
C	0.901578	1.180430	0.763771	0.4531
@TREND("1990")	0.002674	0.004590	0.582552	0.5661

R-squared	0.080883	Mean dependent var	0.026192
Adjusted R-squared	-0.002673	S.D. dependent var	0.020421
S.E. of regression	0.020448	Akaike info criterion	-4.829667
Sum squared resid	0.009199	Schwarz criterion	-4.683402
Log likelihood	63.37084	Hannan-Quinn criter.	-4.789099
F-statistic	0.968009	Durbin-Watson stat	1.696159
Prob(F-statistic)	0.395438		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.282134	0.6214
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000374
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000374

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.023991	0.018712	-1.282134	0.2126
C	0.219734	0.151007	1.455125	0.1591

R-squared	0.066705	Mean dependent var	0.026192
Adjusted R-squared	0.026127	S.D. dependent var	0.020421
S.E. of regression	0.020152	Akaike info criterion	-4.894359
Sum squared resid	0.009341	Schwarz criterion	-4.796849
Log likelihood	63.17949	Hannan-Quinn criter.	-4.867314
F-statistic	1.643867	Durbin-Watson stat	1.816862
Prob(F-statistic)	0.212569		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.002934	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000408
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000452

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.003227	0.000511	6.316506	0.0000

R-squared	-0.019215	Mean dependent var	0.026192
Adjusted R-squared	-0.019215	S.D. dependent var	0.020421
S.E. of regression	0.020616	Akaike info criterion	-4.886293
Sum squared resid	0.010201	Schwarz criterion	-4.837538
Log likelihood	62.07866	Hannan-Quinn criter.	-4.872770
Durbin-Watson stat	1.709476		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.979486	0.5826
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:25
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.334296	0.168880	-1.979486	0.0617
D(LINFC(-1))	-0.458662	0.175048	-2.620200	0.0164
C	0.254812	0.272665	0.934525	0.3612
@TREND("1990")	0.012602	0.007569	1.665013	0.1115

R-squared	0.525625	Mean dependent var	-0.021788
Adjusted R-squared	0.454469	S.D. dependent var	0.336884
S.E. of regression	0.248823	Akaike info criterion	0.206859
Sum squared resid	1.238254	Schwarz criterion	0.403201
Log likelihood	1.517692	Hannan-Quinn criter.	0.258949
F-statistic	7.386907	Durbin-Watson stat	2.195468
Prob(F-statistic)	0.001609		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.234492	0.2001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:25
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.386208	0.172839	-2.234492	0.0365
D(LINFC(-1))	-0.391772	0.177420	-2.208165	0.0385
C	0.495932	0.240580	2.061399	0.0519

R-squared	0.459870	Mean dependent var	-0.021788
Adjusted R-squared	0.408429	S.D. dependent var	0.336884
S.E. of regression	0.259110	Akaike info criterion	0.253337
Sum squared resid	1.409893	Schwarz criterion	0.400594
Log likelihood	-0.040043	Hannan-Quinn criter.	0.292404
F-statistic	8.939767	Durbin-Watson stat	1.957418
Prob(F-statistic)	0.001553		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.466181	0.3402
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.079269
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.061223

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.457682	0.173916	-2.631625	0.0152
C	0.578271	0.286746	2.016662	0.0561
@TREND("1990")	0.002955	0.008462	0.349211	0.7303

R-squared	0.257389	Mean dependent var	-0.011932
Adjusted R-squared	0.189879	S.D. dependent var	0.333452
S.E. of regression	0.300130	Akaike info criterion	0.542963
Sum squared resid	1.981713	Schwarz criterion	0.689228
Log likelihood	-3.787034	Hannan-Quinn criter.	0.583530
F-statistic	3.812594	Durbin-Watson stat	2.548956
Prob(F-statistic)	0.037877		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.685692	0.0905
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.079708
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.065518

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.468612	0.167779	-2.793037	0.0103
C	0.631700	0.237842	2.655964	0.0141

R-squared	0.253272	Mean dependent var	-0.011932
Adjusted R-squared	0.220806	S.D. dependent var	0.333452
S.E. of regression	0.294345	Akaike info criterion	0.468491
Sum squared resid	1.992698	Schwarz criterion	0.566001
Log likelihood	-3.856132	Hannan-Quinn criter.	0.495536
F-statistic	7.801053	Durbin-Watson stat	2.501363
Prob(F-statistic)	0.010334		

الملحق(8): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LPIBH و LINF لبيانات تونس

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.841278	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:31
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.621851	0.164801	-9.841278	0.0000
C	-0.236558	0.120399	-1.964776	0.0628
@TREND("1990")	0.015368	0.007939	1.935833	0.0665

R-squared	0.821965	Mean dependent var	-0.010045
Adjusted R-squared	0.805010	S.D. dependent var	0.601367
S.E. of regression	0.265550	Akaike info criterion	0.302440
Sum squared resid	1.480851	Schwarz criterion	0.449697
Log likelihood	-0.629280	Hannan-Quinn criter.	0.341507
F-statistic	48.47724	Durbin-Watson stat	2.187927
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-15.93967	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.061702
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017628

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:32
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.621851	0.164801	-9.841278	0.0000
C	-0.236558	0.120399	-1.964776	0.0628
@TREND("1990")	0.015368	0.007939	1.935833	0.0665

R-squared	0.821965	Mean dependent var	-0.010045
Adjusted R-squared	0.805010	S.D. dependent var	0.601367
S.E. of regression	0.265550	Akaike info criterion	0.302440
Sum squared resid	1.480851	Schwarz criterion	0.449697
Log likelihood	-0.629280	Hannan-Quinn criter.	0.341507
F-statistic	48.47724	Durbin-Watson stat	2.187927
Prob(F-statistic)	0.000000		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LPIBH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.096327	0.0044
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.899611	0.219614	-4.096327	0.0005
C	0.023776	0.007388	3.218362	0.0040

R-squared	0.432696	Mean dependent var	-0.000774
Adjusted R-squared	0.406909	S.D. dependent var	0.027478
S.E. of regression	0.021162	Akaike info criterion	-4.793605
Sum squared resid	0.009852	Schwarz criterion	-4.695434
Log likelihood	59.52327	Hannan-Quinn criter.	-4.767561
F-statistic	16.77989	Durbin-Watson stat	1.795906
Prob(F-statistic)	0.000477		

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.323254	0.0116
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.947325	0.219123	-4.323254	0.0003
C	0.036114	0.011881	3.039761	0.0062
@TREND("1990")	-0.000817	0.000623	-1.312916	0.2034

R-squared	0.475730	Mean dependent var	-0.000774
Adjusted R-squared	0.425799	S.D. dependent var	0.027478
S.E. of regression	0.020822	Akaike info criterion	-4.789160
Sum squared resid	0.009105	Schwarz criterion	-4.641903
Log likelihood	60.46992	Hannan-Quinn criter.	-4.750093
F-statistic	9.527830	Durbin-Watson stat	1.845287
Prob(F-statistic)	0.001136		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.336247	0.0113
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000379
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000395

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.947325	0.219123	-4.323254	0.0003
C	0.036114	0.011881	3.039761	0.0062
@TREND("1990")	-0.000817	0.000623	-1.312916	0.2034

R-squared	0.475730	Mean dependent var	-0.000774
Adjusted R-squared	0.425799	S.D. dependent var	0.027478
S.E. of regression	0.020822	Akaike info criterion	-4.789160
Sum squared resid	0.009105	Schwarz criterion	-4.641903
Log likelihood	60.46992	Hannan-Quinn criter.	-4.750093
F-statistic	9.527830	Durbin-Watson stat	1.845287
Prob(F-statistic)	0.001136		

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.096327	0.0044
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000410
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000410

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:02
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.899611	0.219614	-4.096327	0.0005
C	0.023776	0.007388	3.218362	0.0040

R-squared	0.432696	Mean dependent var	-0.000774
Adjusted R-squared	0.406909	S.D. dependent var	0.027478
S.E. of regression	0.021162	Akaike info criterion	-4.793605
Sum squared resid	0.009852	Schwarz criterion	-4.695434
Log likelihood	59.52327	Hannan-Quinn criter.	-4.767561
F-statistic	16.77989	Durbin-Watson stat	1.795906
Prob(F-statistic)	0.000477		

الملحق(9): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام لبيانات تونس

Dependent Variable: LCHT
Method: ARDL
Date: 08/10/19 Time: 15:10
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 0, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHT(-1)	0.102463	0.180872	0.566494	0.5824
LCHT(-2)	0.103382	0.172700	0.598622	0.5615
LCHT(-3)	-0.354647	0.154123	-2.301056	0.0420
LCHT(-4)	-0.482457	0.146556	-3.291957	0.0072
LINFC	-0.160788	0.047038	-3.418232	0.0057
LPIBH	-3.762433	0.604587	-6.223148	0.0001
LPIBH(-1)	2.440334	1.099639	2.219214	0.0484
LPIBH(-2)	0.030462	1.145150	0.026601	0.9793
LPIBH(-3)	-1.072746	0.905521	-1.184673	0.2611
C	22.98136	6.289258	3.654065	0.0038
@TREND	0.056620	0.021276	2.661259	0.0221

R-squared	0.883243	Mean dependent var	2.668091
Adjusted R-squared	0.777101	S.D. dependent var	0.105928
S.E. of regression	0.050011	Akaike info criterion	-2.846299
Sum squared resid	0.027512	Schwarz criterion	-2.300778
Log likelihood	42.30929	Hannan-Quinn criter.	-2.717791
F-statistic	8.321314	Durbin-Watson stat	2.580482
Prob(F-statistic)	0.000804		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق(10): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات المغرب

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.463470	0.8151
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 15:38
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.173775	0.118742	-1.463470	0.1575
C	0.473946	0.326436	1.451880	0.1606
@TREND("1990")	-0.003810	0.003174	-1.200404	0.2427

R-squared	0.088739	Mean dependent var	-0.002667
Adjusted R-squared	0.005897	S.D. dependent var	0.067264
S.E. of regression	0.067065	Akaike info criterion	-2.454136
Sum squared resid	0.098950	Schwarz criterion	-2.307871
Log likelihood	33.67670	Hannan-Quinn criter.	-2.413568
F-statistic	1.071180	Durbin-Watson stat	1.453668
Prob(F-statistic)	0.359809		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.829575	0.7931
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 15:38
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.058276	0.070248	-0.829575	0.4153
C	0.140557	0.173177	0.811636	0.4253

R-squared	0.029052	Mean dependent var	-0.002667
Adjusted R-squared	-0.013163	S.D. dependent var	0.067264
S.E. of regression	0.067705	Akaike info criterion	-2.470693
Sum squared resid	0.105431	Schwarz criterion	-2.373183
Log likelihood	32.88366	Hannan-Quinn criter.	-2.443648
F-statistic	0.688195	Durbin-Watson stat	1.508709
Prob(F-statistic)	0.415307		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.263080	0.5811
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 15:40
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 2 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.001435	0.005454	-0.263080	0.7947

R-squared	0.001243	Mean dependent var	-0.002667
Adjusted R-squared	0.001243	S.D. dependent var	0.067264
S.E. of regression	0.067222	Akaike info criterion	-2.522454
Sum squared resid	0.108451	Schwarz criterion	-2.473699
Log likelihood	32.53068	Hannan-Quinn criter.	-2.508932
Durbin-Watson stat	1.547396		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.756890	0.6949
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003958
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005891

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 15:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.173775	0.118742	-1.463470	0.1575
C	0.473946	0.326436	1.451880	0.1606
@TREND("1990")	-0.003810	0.003174	-1.200404	0.2427

R-squared	0.088739	Mean dependent var	-0.002667
Adjusted R-squared	0.005897	S.D. dependent var	0.067264
S.E. of regression	0.067065	Akaike info criterion	-2.454136
Sum squared resid	0.098950	Schwarz criterion	-2.307871
Log likelihood	33.67670	Hannan-Quinn criter.	-2.413568
F-statistic	1.071180	Durbin-Watson stat	1.453668
Prob(F-statistic)	0.359809		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.113547	0.6940
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004217
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007498

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.058276	0.070248	-0.829575	0.4153
C	0.140557	0.173177	0.811636	0.4253

R-squared	0.029052	Mean dependent var	-0.002667
Adjusted R-squared	-0.013163	S.D. dependent var	0.067264
S.E. of regression	0.067705	Akaike info criterion	-2.470693
Sum squared resid	0.105431	Schwarz criterion	-2.373183
Log likelihood	32.88366	Hannan-Quinn criter.	-2.443648
F-statistic	0.688195	Durbin-Watson stat	1.508709
Prob(F-statistic)	0.415307		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.237450	0.5905
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004338
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007418

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.001435	0.005454	-0.263080	0.7947

R-squared	0.001243	Mean dependent var	-0.002667
Adjusted R-squared	0.001243	S.D. dependent var	0.067264
S.E. of regression	0.067222	Akaike info criterion	-2.522454
Sum squared resid	0.108451	Schwarz criterion	-2.473699
Log likelihood	32.53068	Hannan-Quinn criter.	-2.508932
Durbin-Watson stat	1.547396		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.071955	0.9112
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date 08/06/19 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.192134	0.179237	-1.071955	0.2996
D(LPIBH(-1))	-0.718954	0.138121	-5.205232	0.0001
D(LPIBH(-2))	0.275087	0.184569	1.490429	0.1556
D(LPIBH(-3))	0.460023	0.141060	3.261177	0.0049
C	1.438920	1.306908	1.101011	0.2872
@TREND("1990")	0.005443	0.005769	0.943562	0.3594

R-squared	0.844588	Mean dependent var	0.029455
Adjusted R-squared	0.796021	S.D. dependent var	0.036192
S.E. of regression	0.016346	Akaike info criterion	-5.162674
Sum squared resid	0.004275	Schwarz criterion	-4.865117
Log likelihood	62.78942	Hannan-Quinn criter.	-5.092579
F-statistic	17.39039	Durbin-Watson stat	1.197419
Prob(F-statistic)	0.000006		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.100286	0.6967
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date 08/06/19 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.024311	0.022095	-1.100286	0.2865
D(LPIBH(-1))	-0.754052	0.132589	-5.687158	0.0000
D(LPIBH(-2))	0.361646	0.159639	2.265393	0.0368
D(LPIBH(-3))	0.517714	0.126710	4.085815	0.0008
C	0.215819	0.165960	1.300428	0.2108

R-squared	0.835940	Mean dependent var	0.029455
Adjusted R-squared	0.797337	S.D. dependent var	0.036192
S.E. of regression	0.016293	Akaike info criterion	-5.199432
Sum squared resid	0.004513	Schwarz criterion	-4.951468
Log likelihood	62.19375	Hannan-Quinn criter.	-5.141019
F-statistic	21.65513	Durbin-Watson stat	1.283837
Prob(F-statistic)	0.000002		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.602507	0.9688
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date 08/06/19 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.002241	0.001398	1.602507	0.1286
D(LPIBH(-1))	-0.410379	0.220676	-1.859648	0.0814
D(LPIBH(-2))	0.640774	0.215749	2.969996	0.0090
D(LPIBH(-3))	0.355722	0.136990	2.596697	0.0195
D(LPIBH(-4))	-0.189190	0.144308	-1.311019	0.2084

R-squared	0.846191	Mean dependent var	0.026850
Adjusted R-squared	0.807739	S.D. dependent var	0.034907
S.E. of regression	0.015306	Akaike info criterion	-5.316884
Sum squared resid	0.003748	Schwarz criterion	-5.068188
Log likelihood	60.82728	Hannan-Quinn criter.	-5.262910
Durbin-Watson stat	1.493479		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.926313	0.1716
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000969
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000605

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.494177	0.163068	-3.030501	0.0061
C	3.644301	1.197788	3.042526	0.0060
@TREND("1990")	0.014696	0.004667	3.148671	0.0047

R-squared	0.312412	Mean dependent var	0.025419
Adjusted R-squared	0.249904	S.D. dependent var	0.038305
S.E. of regression	0.033175	Akaike info criterion	-3.861852
Sum squared resid	0.024213	Schwarz criterion	-3.715587
Log likelihood	51.27315	Hannan-Quinn criter.	-3.821284
F-statistic	4.997949	Durbin-Watson stat	2.721168
Prob(F-statistic)	0.016241		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.479513	0.0079
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.970856	0.216732	-4.479513	0.0002
C	1.451196	0.453529	3.199790	0.0041
@TREND("1990")	-0.063903	0.024431	-2.615675	0.0158

R-squared	0.480632	Mean dependent var	-0.058841
Adjusted R-squared	0.433417	S.D. dependent var	0.865256
S.E. of regression	0.651293	Akaike info criterion	2.092451
Sum squared resid	9.332006	Schwarz criterion	2.238716
Log likelihood	-23.15564	Hannan-Quinn criter.	2.133019
F-statistic	10.17960	Durbin-Watson stat	1.998222
Prob(F-statistic)	0.000742		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.587079	0.0063
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.373280
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.476765

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.970856	0.216732	-4.479513	0.0002
C	1.451196	0.453529	3.199790	0.0041
@TREND("1990")	-0.063903	0.024431	-2.615675	0.0158

R-squared	0.480632	Mean dependent var	-0.058841
Adjusted R-squared	0.433417	S.D. dependent var	0.865256
S.E. of regression	0.651293	Akaike info criterion	2.092451
Sum squared resid	9.332006	Schwarz criterion	2.238716
Log likelihood	-23.15564	Hannan-Quinn criter.	2.133019
F-statistic	10.17960	Durbin-Watson stat	1.998222
Prob(F-statistic)	0.000742		

الملحق(11): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LCH و LPIBH لبيانات المغرب

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LCH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.004443	0.9237
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.301454	0.300120	-1.004443	0.3278
D(LCHT(-1),2)	-0.545156	0.228436	-2.386474	0.0276
C	-0.033658	0.031628	-1.064186	0.3006
@TREND("1990")	0.002507	0.002099	1.194340	0.2470

R-squared	0.538038	Mean dependent var	0.002564
Adjusted R-squared	0.465097	S.D. dependent var	0.087359
S.E. of regression	0.063892	Akaike info criterion	-2.506485
Sum squared resid	0.077561	Schwarz criterion	-2.309008
Log likelihood	32.82458	Hannan-Quinn criter.	-2.456820
F-statistic	7.376315	Durbin-Watson stat	2.237796
Prob(F-statistic)	0.001794		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.706921	0.0107
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.811641	0.218953	-3.706921	0.0012
C	-0.003087	0.014071	-0.219379	0.8284

R-squared	0.384465	Mean dependent var	0.002489
Adjusted R-squared	0.356486	S.D. dependent var	0.085439
S.E. of regression	0.068539	Akaike info criterion	-2.443175
Sum squared resid	0.103347	Schwarz criterion	-2.345004
Log likelihood	31.31810	Hannan-Quinn criter.	-2.417131
F-statistic	13.74127	Durbin-Watson stat	2.097584
Prob(F-statistic)	0.001229		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.783823	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.806507	0.213146	-3.783823	0.0010

R-squared	0.383118	Mean dependent var	0.002489
Adjusted R-squared	0.383118	S.D. dependent var	0.085439
S.E. of regression	0.067106	Akaike info criterion	-2.524324
Sum squared resid	0.103573	Schwarz criterion	-2.475238
Log likelihood	31.29188	Hannan-Quinn criter.	-2.511301
Durbin-Watson stat	2.107443		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LCH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.789529	0.0089
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004306
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004833

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:07
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.811641	0.218953	-3.706921	0.0012
C	-0.003087	0.014071	-0.219379	0.8284

R-squared	0.384465	Mean dependent var	0.002489
Adjusted R-squared	0.356486	S.D. dependent var	0.085439
S.E. of regression	0.068539	Akaike info criterion	-2.443175
Sum squared resid	0.103347	Schwarz criterion	-2.345004
Log likelihood	31.31810	Hannan-Quinn criter.	-2.417131
F-statistic	13.74127	Durbin-Watson stat	2.097584
Prob(F-statistic)	0.001229		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.863490	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004316
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004862

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:07
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.806507	0.213146	-3.783823	0.0010

R-squared	0.383118	Mean dependent var	0.002489
Adjusted R-squared	0.383118	S.D. dependent var	0.085439
S.E. of regression	0.067106	Akaike info criterion	-2.524324
Sum squared resid	0.103573	Schwarz criterion	-2.475238
Log likelihood	31.29188	Hannan-Quinn criter.	-2.511301
Durbin-Watson stat	2.107443		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.645822	0.0468
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004288
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004753

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:07
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.803272	0.225383	-3.564023	0.0018
C	-0.011411	0.031378	-0.363674	0.7197
@TREND("1990")	0.000621	0.002080	0.298440	0.7683

R-squared	0.387065	Mean dependent var	0.002489
Adjusted R-squared	0.328690	S.D. dependent var	0.085439
S.E. of regression	0.070004	Akaike info criterion	-2.364074
Sum squared resid	0.102910	Schwarz criterion	-2.216818
Log likelihood	31.36889	Hannan-Quinn criter.	-2.325007
F-statistic	6.630681	Durbin-Watson stat	2.129739
Prob(F-statistic)	0.005859		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LPIBH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.501415	0.7945
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:10
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.675990	0.450235	-1.501415	0.1571
D(LPIBH(-1),2)	-0.541670	0.455518	-1.189131	0.2557
D(LPIBH(-2),2)	-0.149940	0.437544	-0.342686	0.7373
D(LPIBH(-3),2)	-0.163134	0.335649	-0.486025	0.6350
D(LPIBH(-4),2)	-0.242748	0.168066	-1.444364	0.1723
C	0.032996	0.013256	2.489123	0.0271
@TREND("1990")	-0.000721	0.000880	-0.818879	0.4276

R-squared	0.960616	Mean dependent var	0.005085
Adjusted R-squared	0.942438	S.D. dependent var	0.060098
S.E. of regression	0.014419	Akaike info criterion	-5.371347
Sum squared resid	0.002703	Schwarz criterion	-5.022841
Log likelihood	60.71347	Hannan-Quinn criter.	-5.303315
F-statistic	52.84662	Durbin-Watson stat	1.834356
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 9 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.007490	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:10
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-2.398693	0.479021	-5.007490	0.0075
D(LPIBH(-1),2)	0.086503	0.197435	0.438133	0.6839
D(LPIBH(-2),2)	0.738919	0.174687	4.229951	0.0134
D(LPIBH(-3),2)	1.325728	0.324882	4.080642	0.0151
D(LPIBH(-4),2)	1.165226	0.293839	3.965523	0.0166
D(LPIBH(-5),2)	1.366472	0.260555	5.244472	0.0063
D(LPIBH(-6),2)	1.598408	0.420053	3.805254	0.0190
D(LPIBH(-7),2)	0.928733	0.301276	3.082663	0.0368
D(LPIBH(-8),2)	0.392997	0.158699	2.476373	0.0685
D(LPIBH(-9),2)	0.167672	0.097389	1.721683	0.1602
C	0.070830	0.013953	5.076372	0.0071

R-squared	0.993221	Mean dependent var	0.001548
Adjusted R-squared	0.976273	S.D. dependent var	0.027857
S.E. of regression	0.004291	Akaike info criterion	-7.919709
Sum squared resid	7.36E-05	Schwarz criterion	-7.400472

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-10.25736	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000718
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000846

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 16:12
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-1.674048	0.154670	-10.82338	0.0000
C	0.016865	0.012979	1.299427	0.2079
@TREND("1990")	0.001812	0.000856	2.118038	0.0463

R-squared	0.848162	Mean dependent var	-0.000861
Adjusted R-squared	0.833701	S.D. dependent var	0.070238
S.E. of regression	0.028643	Akaike info criterion	-4.151347
Sum squared resid	0.017229	Schwarz criterion	-4.004090
Log likelihood	52.81616	Hannan-Quinn criter.	-4.112280
F-statistic	58.65270	Durbin-Watson stat	1.996371
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق(12): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام وثابت لبيانات المغرب

Dependent Variable: LCHT
Method: ARDL
Date: 08/10/19 Time: 19:15
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHT(-1)	1.024972	0.175111	5.853258	0.0011
LCHT(-2)	0.500554	0.228294	2.192582	0.0708
LCHT(-3)	0.017468	0.209298	0.083460	0.9362
LCHT(-4)	-0.816653	0.228524	-3.573595	0.0117
LINFC	-0.075782	0.025564	-2.964462	0.0251
LINFC(-1)	0.006571	0.022269	0.295052	0.7779
LINFC(-2)	0.014864	0.017200	0.864171	0.4207
LINFC(-3)	-0.038474	0.027338	-1.407342	0.2090
LINFC(-4)	-0.058988	0.025268	-2.334526	0.0583
LPIBH	3.095196	1.207898	2.562464	0.0428
LPIBH(-1)	-0.097468	0.973947	-0.100075	0.9235
LPIBH(-2)	-3.563056	1.020064	-3.492974	0.0129
LPIBH(-3)	-1.498557	0.437005	-3.429157	0.0140
LPIBH(-4)	3.109957	0.611009	5.089872	0.0022
C	-6.778578	14.65052	-0.462685	0.6599
@TREND	-0.038657	0.059276	-0.652142	0.5385

R-squared	0.993715	Mean dependent var	2.440065
Adjusted R-squared	0.978002	S.D. dependent var	0.205335
S.E. of regression	0.030455	Akaike info criterion	-3.989895
Sum squared resid	0.005565	Schwarz criterion	-3.196409
Log likelihood	59.88884	Hannan-Quinn criter.	-3.802974
F-statistic	63.24234	Durbin-Watson stat	2.052786
Prob(F-statistic)	0.000024		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق(13): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي لبيانات المغرب

Dependent Variable: LCHT
Method: ARDL
Date: 08/10/19 Time: 16:22
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHT(-1)	0.961414	0.129671	7.414249	0.0001
LCHT(-2)	0.580729	0.206496	2.812306	0.0228
LCHT(-3)	0.040385	0.171985	0.234816	0.8203
LCHT(-4)	-0.763988	0.208606	-3.662346	0.0064
LINFC	-0.057571	0.017440	-3.301125	0.0108
LINFC(-1)	0.026844	0.012390	2.166582	0.0621
LINFC(-2)	0.025711	0.013544	1.898322	0.0942
LINFC(-3)	-0.017657	0.014655	-1.204869	0.2627
LINFC(-4)	-0.041794	0.013699	-3.050858	0.0158
LPIBH	2.779232	0.825963	3.364838	0.0099
LPIBH(-1)	-0.688542	0.280082	-2.458356	0.0394
LPIBH(-2)	-3.807592	0.952758	-3.996389	0.0040
LPIBH(-3)	-1.309677	0.368109	-3.557849	0.0074
LPIBH(-4)	3.089421	0.519086	5.951660	0.0003

R-squared	0.992350	Mean dependent var	2.440065
Adjusted R-squared	0.979920	S.D. dependent var	0.205335
S.E. of regression	0.029097	Akaike info criterion	-3.975250
Sum squared resid	0.006773	Schwarz criterion	-3.280950
Log likelihood	57.72775	Hannan-Quinn criter.	-3.811694
Durbin-Watson stat	1.941620		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

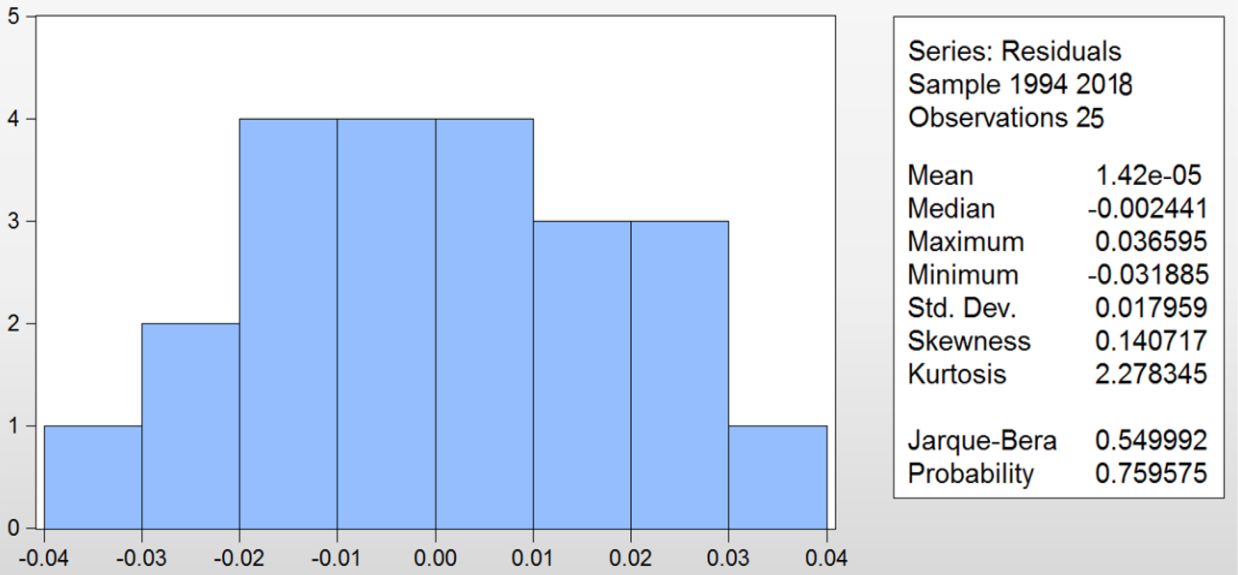
الملحق(14): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لبيانات المغرب

Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/10/19 Time: 06:22
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	0.142874	0.117402	1.216970	0.2583
D(LCHT(-2))	0.723603	0.172441	4.196237	0.0030
D(LCHT(-3))	0.763988	0.208606	3.662346	0.0064
D(LINFC)	-0.057571	0.017440	-3.301125	0.0108
D(LINFC(-1))	0.033740	0.020843	1.618784	0.1442
D(LINFC(-2))	0.059451	0.018732	3.173729	0.0131
D(LINFC(-3))	0.041794	0.013699	3.050858	0.0158
D(LPIBH)	2.779232	0.825963	3.364838	0.0099
D(LPIBH(-1))	2.027847	0.789326	2.569089	0.0332
D(LPIBH(-2))	-1.779745	0.377125	-4.719241	0.0015
D(LPIBH(-3))	-3.089421	0.519086	-5.951660	0.0003
LINFC(-1)	-0.064468	0.022543	-2.859779	0.0212
LPIBH(-1)	0.062842	0.011413	5.506411	0.0006
LCHT(-1)	-0.181461	0.036933	-4.913245	0.0012

R-squared	0.934124	Mean dependent var	-0.008277
Adjusted R-squ...	0.827075	S.D. dependent var	0.069971
S.E. of regression	0.029097	Akaike info criterion	-3.975250
Sum squared re...	0.006773	Schwarz criterion	-3.280950
Log likelihood	57.72775	Hannan-Quinn criter.	-3.811694
Durbin-Watson ...	1.941620		

الملحق(15): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لبيانات المغرب



الملحق(16): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات مصر

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.745314	0.2298
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 08:22
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.637184	0.232099	-2.745314	0.0144
D(LCHT(-1))	0.441654	0.213047	2.073034	0.0547
D(LCHT(-2))	0.436348	0.221384	1.971005	0.0663
D(LCHT(-3))	0.102190	0.227072	0.450034	0.6587
C	1.357361	0.518669	2.617011	0.0187
@TREND("1990")	0.007737	0.003179	2.433559	0.0270

R-squared	0.447387	Mean dependent var	0.008702
Adjusted R-squared	0.274695	S.D. dependent var	0.099716
S.E. of regression	0.084923	Akaike info criterion	-1.867142
Sum squared resid	0.115391	Schwarz criterion	-1.569585
Log likelihood	26.53856	Hannan-Quinn criter.	-1.797046
F-statistic	2.590668	Durbin-Watson stat	2.309378
Prob(F-statistic)	0.067020		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.146843	0.4966
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008376
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011000

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.288407	0.151502	-1.903649	0.0701
C	0.611129	0.336482	1.816232	0.0830
@TREND("1990")	0.005007	0.002968	1.686816	0.1058

R-squared	0.173173	Mean dependent var	0.010070
Adjusted R-squared	0.098007	S.D. dependent var	0.102722
S.E. of regression	0.097558	Akaike info criterion	-1.704563
Sum squared resid	0.209388	Schwarz criterion	-1.558298
Log likelihood	24.30704	Hannan-Quinn criter.	-1.663995
F-statistic	2.303879	Durbin-Watson stat	1.626772
Prob(F-statistic)	0.123469		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.597701	0.4689
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009459
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012556

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.183345	0.143541	-1.277306	0.2142
C	0.433551	0.332163	1.305238	0.2047

R-squared	0.066237	Mean dependent var	0.010070
Adjusted R-squared	0.025638	S.D. dependent var	0.102722
S.E. of regression	0.101397	Akaike info criterion	-1.662935
Sum squared resid	0.236470	Schwarz criterion	-1.565425
Log likelihood	22.78668	Hannan-Quinn criter.	-1.635890
F-statistic	1.631510	Durbin-Watson stat	1.592881
Prob(F-statistic)	0.214238		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.383172	0.7871
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010159
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011136

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	0.003660	0.008891	0.411642	0.6843

R-squared	-0.002929	Mean dependent var	0.010070
Adjusted R-squared	-0.002929	S.D. dependent var	0.102722
S.E. of regression	0.102872	Akaike info criterion	-1.671478
Sum squared resid	0.253985	Schwarz criterion	-1.622723
Log likelihood	21.89348	Hannan-Quinn criter.	-1.657956
Durbin-Watson stat	1.785050		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.102997	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 08:25
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.494545	0.096913	-5.102997	0.0001
D(LPIBH(-1))	0.731076	0.152572	4.791682	0.0001
D(LPIBH(-2))	0.452010	0.163844	2.758792	0.0129
C	3.604894	0.704139	5.119579	0.0001
@TREND("1990")	0.012679	0.002551	4.971156	0.0001

R-squared	0.767070	Mean dependent var	0.022732
Adjusted R-squared	0.715308	S.D. dependent var	0.016665
S.E. of regression	0.008892	Akaike info criterion	-6.417691
Sum squared resid	0.001423	Schwarz criterion	-6.170845
Log likelihood	78.80345	Hannan-Quinn criter.	-6.355610
F-statistic	14.81912	Durbin-Watson stat	2.288348
Prob(F-statistic)	0.000016		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.106395	0.5176
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000271
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000608

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:26
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.162892	0.130616	-1.247104	0.2255
C	1.212394	0.953754	1.271182	0.2169
@TREND("1990")	0.004023	0.003364	1.195761	0.2445

R-squared	0.068795	Mean dependent var	0.021325
Adjusted R-squared	-0.015860	S.D. dependent var	0.017395
S.E. of regression	0.017532	Akaike info criterion	-5.137356
Sum squared resid	0.006763	Schwarz criterion	-4.991091
Log likelihood	67.21695	Hannan-Quinn criter.	-5.096788
F-statistic	0.812649	Durbin-Watson stat	0.673399
Prob(F-statistic)	0.456562		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.476410	0.8802
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000288
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000610

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:26
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.008346	0.019054	-0.438026	0.6655
C	0.085033	0.145485	0.584477	0.5646

R-squared	0.008273	Mean dependent var	0.021325
Adjusted R-squared	-0.034846	S.D. dependent var	0.017395
S.E. of regression	0.017696	Akaike info criterion	-5.154387
Sum squared resid	0.007202	Schwarz criterion	-5.056877
Log likelihood	66.42984	Hannan-Quinn criter.	-5.127342
F-statistic	0.191867	Durbin-Watson stat	0.751986
Prob(F-statistic)	0.665454		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.148957	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000292
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000630

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:26
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.002787	0.000457	6.097395	0.0000

R-squared	-0.006457	Mean dependent var	0.021325
Adjusted R-squared	-0.006457	S.D. dependent var	0.017395
S.E. of regression	0.017451	Akaike info criterion	-5.219644
Sum squared resid	0.007309	Schwarz criterion	-5.170889
Log likelihood	66.24555	Hannan-Quinn criter.	-5.206121
Durbin-Watson stat	0.748757		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.945034	0.6015
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:28
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.260536	0.133950	-1.945034	0.0647
C	0.387534	0.328474	1.179801	0.2507
@TREND("1990")	0.009562	0.011591	0.824978	0.4182

R-squared	0.173425	Mean dependent var	-0.019243
Adjusted R-squared	0.098281	S.D. dependent var	0.439657
S.E. of regression	0.417493	Akaike info criterion	1.203069
Sum squared resid	3.834611	Schwarz criterion	1.349334
Log likelihood	-12.03836	Hannan-Quinn criter.	1.243637
F-statistic	2.307922	Durbin-Watson stat	2.232501
Prob(F-statistic)	0.123057		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.997668	0.2859
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:28
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.265458	0.132884	-1.997668	0.0577
C	0.521874	0.283281	1.842249	0.0784

R-squared	0.147854	Mean dependent var	-0.019243
Adjusted R-squared	0.110804	S.D. dependent var	0.439657
S.E. of regression	0.414584	Akaike info criterion	1.153536
Sum squared resid	3.953238	Schwarz criterion	1.251046
Log likelihood	-12.41920	Hannan-Quinn criter.	1.180581
F-statistic	3.990676	Durbin-Watson stat	2.152755
Prob(F-statistic)	0.057714		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.945034	0.6015
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.153384
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.153384

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:30
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.260536	0.133950	-1.945034	0.0647
C	0.387534	0.328474	1.179801	0.2507
@TREND("1990")	0.009562	0.011591	0.824978	0.4182

R-squared	0.173425	Mean dependent var	-0.019243
Adjusted R-squared	0.098281	S.D. dependent var	0.439657
S.E. of regression	0.417493	Akaike info criterion	1.203069
Sum squared resid	3.834611	Schwarz criterion	1.349334
Log likelihood	-12.03836	Hannan-Quinn criter.	1.243637
F-statistic	2.307922	Durbin-Watson stat	2.232501
Prob(F-statistic)	0.123057		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.939399	0.3100
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.158130
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.142740

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:30
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.265458	0.132884	-1.997668	0.0577
C	0.521874	0.283281	1.842249	0.0784

R-squared	0.147854	Mean dependent var	-0.019243
Adjusted R-squared	0.110804	S.D. dependent var	0.439657
S.E. of regression	0.414584	Akaike info criterion	1.153536
Sum squared resid	3.953238	Schwarz criterion	1.251046
Log likelihood	-12.41920	Hannan-Quinn criter.	1.180581
F-statistic	3.990676	Durbin-Watson stat	2.152755
Prob(F-statistic)	0.057714		

الملحق(17): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات مصر

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LCH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.283502	0.0127
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:32
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.932125	0.217608	-4.283502	0.0003
C	-0.014254	0.048371	-0.294676	0.7711
@TREND("1990")	0.001986	0.003229	0.615134	0.5451

R-squared	0.467517	Mean dependent var	0.002780
Adjusted R-squared	0.416805	S.D. dependent var	0.140111
S.E. of regression	0.106999	Akaike info criterion	-1.515522
Sum squared resid	0.240425	Schwarz criterion	-1.368265
Log likelihood	21.18627	Hannan-Quinn criter.	-1.476455
F-statistic	9.218957	Durbin-Watson stat	2.007658
Prob(F-statistic)	0.001337		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.310990	0.0027
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:32
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.903764	0.209642	-4.310990	0.0003
C	0.012259	0.021642	0.566458	0.5768

R-squared	0.457923	Mean dependent var	0.002780
Adjusted R-squared	0.433283	S.D. dependent var	0.140111
S.E. of regression	0.105477	Akaike info criterion	-1.580997
Sum squared resid	0.244758	Schwarz criterion	-1.482826
Log likelihood	20.97197	Hannan-Quinn criter.	-1.554952
F-statistic	18.58463	Durbin-Watson stat	2.030925
Prob(F-statistic)	0.000282		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.340118	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:32
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.891698	0.205455	-4.340118	0.0002

R-squared	0.450017	Mean dependent var	0.002780
Adjusted R-squared	0.450017	S.D. dependent var	0.140111
S.E. of regression	0.103908	Akaike info criterion	-1.649851
Sum squared resid	0.248327	Schwarz criterion	-1.600765
Log likelihood	20.79821	Hannan-Quinn criter.	-1.636828
Durbin-Watson stat	2.027021		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LCH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.280071	0.0128
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010018
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009902

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:34
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.932125	0.217608	-4.283502	0.0003
C	-0.014254	0.048371	-0.294676	0.7711
@TREND("1990")	0.001986	0.003229	0.615134	0.5451

R-squared	0.467517	Mean dependent var	0.002780
Adjusted R-squared	0.416805	S.D. dependent var	0.140111
S.E. of regression	0.106999	Akaike info criterion	-1.515522
Sum squared resid	0.240425	Schwarz criterion	-1.368265
Log likelihood	21.18627	Hannan-Quinn criter.	-1.476455
F-statistic	9.218957	Durbin-Watson stat	2.007658
Prob(F-statistic)	0.001337		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.304722	0.0027
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010198
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009934

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:34
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.903764	0.209642	-4.310990	0.0003
C	0.012259	0.021642	0.566458	0.5768

R-squared	0.457923	Mean dependent var	0.002780
Adjusted R-squared	0.433283	S.D. dependent var	0.140111
S.E. of regression	0.105477	Akaike info criterion	-1.580997
Sum squared resid	0.244758	Schwarz criterion	-1.482826
Log likelihood	20.97197	Hannan-Quinn criter.	-1.554952
F-statistic	18.58463	Durbin-Watson stat	2.030925
Prob(F-statistic)	0.000282		

Null Hypothesis: D(LCHT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.335392	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010347
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.010139

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:34
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	-0.891698	0.205455	-4.340118	0.0002

R-squared	0.450017	Mean dependent var	0.002780
Adjusted R-squared	0.450017	S.D. dependent var	0.140111
S.E. of regression	0.103908	Akaike info criterion	-1.649851
Sum squared resid	0.248327	Schwarz criterion	-1.600765
Log likelihood	20.79821	Hannan-Quinn criter.	-1.636828
Durbin-Watson stat	2.027021		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.017781	0.1480
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000155
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000187

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:37
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.461147	0.156251	-2.951331	0.0076
C	0.017089	0.006960	2.455215	0.0229
@TREND("1990")	-0.000437	0.000393	-1.113706	0.2780

R-squared	0.314572	Mean dependent var	0.001324
Adjusted R-squared	0.249293	S.D. dependent var	0.015345
S.E. of regression	0.013296	Akaike info criterion	-5.686293
Sum squared resid	0.003712	Schwarz criterion	-5.539036
Log likelihood	71.23551	Hannan-Quinn criter.	-5.647226
F-statistic	4.818902	Durbin-Watson stat	1.760393
Prob(F-statistic)	0.018949		

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.999152	0.0493
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000164
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000212

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:37
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.452188	0.156893	-2.882137	0.0087
C	0.010995	0.004325	2.542178	0.0186

R-squared	0.274088	Mean dependent var	0.001324
Adjusted R-squared	0.241092	S.D. dependent var	0.015345
S.E. of regression	0.013368	Akaike info criterion	-5.712241
Sum squared resid	0.003932	Schwarz criterion	-5.614070
Log likelihood	70.54689	Hannan-Quinn criter.	-5.686196
F-statistic	8.306715	Durbin-Watson stat	1.678859
Prob(F-statistic)	0.008653		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.015239	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:39
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.253757	0.208430	-6.015239	0.0000
C	-0.259810	0.200868	-1.293436	0.2099
@TREND("1990")	0.016860	0.013236	1.273837	0.2166

R-squared	0.632982	Mean dependent var	-0.005985
Adjusted R-squared	0.598028	S.D. dependent var	0.696225
S.E. of regression	0.441416	Akaike info criterion	1.318808
Sum squared resid	4.091801	Schwarz criterion	1.466065
Log likelihood	-12.82570	Hannan-Quinn criter.	1.357876
F-statistic	18.10895	Durbin-Watson stat	1.972835
Prob(F-statistic)	0.000027		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.800264	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:39
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.205630	0.207858	-5.800264	0.0000
C	-0.031189	0.091473	-0.340965	0.7364

R-squared	0.604623	Mean dependent var	-0.005985
Adjusted R-squared	0.586651	S.D. dependent var	0.696225
S.E. of regression	0.447619	Akaike info criterion	1.309905
Sum squared resid	4.407972	Schwarz criterion	1.408076
Log likelihood	-13.71886	Hannan-Quinn criter.	1.335950
F-statistic	33.64306	Durbin-Watson stat	1.927487
Prob(F-statistic)	0.000008		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.905164	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/06/19 Time: 08:39
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.202263	0.203595	-5.905164	0.0000

R-squared	0.602533	Mean dependent var	-0.005985
Adjusted R-squared	0.602533	S.D. dependent var	0.696225
S.E. of regression	0.438935	Akaike info criterion	1.231842
Sum squared resid	4.431266	Schwarz criterion	1.280927
Log likelihood	-13.78210	Hannan-Quinn criter.	1.244864
Durbin-Watson stat	1.924389		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.015239	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.170492
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.170492

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 08:41
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.253757	0.208430	-6.015239	0.0000
C	-0.259810	0.200868	-1.293436	0.2099
@TREND("1990")	0.016860	0.013236	1.273837	0.2166

R-squared	0.632982	Mean dependent var	-0.005985
Adjusted R-squared	0.598028	S.D. dependent var	0.696225
S.E. of regression	0.441416	Akaike info criterion	1.316808
Sum squared resid	4.091801	Schwarz criterion	1.466065
Log likelihood	-12.82570	Hannan-Quinn criter.	1.357876
F-statistic	18.10895	Durbin-Watson stat	1.972835
Prob(F-statistic)	0.000027		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.787981	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.183666
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.188289

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 08:41
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.205630	0.207858	-5.800264	0.0000
C	-0.031189	0.091473	-0.340965	0.7364

R-squared	0.604623	Mean dependent var	-0.005985
Adjusted R-squared	0.586651	S.D. dependent var	0.696225
S.E. of regression	0.447619	Akaike info criterion	1.309905
Sum squared resid	4.407972	Schwarz criterion	1.408076
Log likelihood	-13.71886	Hannan-Quinn criter.	1.335950
F-statistic	33.64306	Durbin-Watson stat	1.927487
Prob(F-statistic)	0.000008		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.891843	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.184636
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.189223

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 08:41
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.202263	0.203595	-5.905164	0.0000

R-squared	0.602533	Mean dependent var	-0.005985
Adjusted R-squared	0.602533	S.D. dependent var	0.696225
S.E. of regression	0.438935	Akaike info criterion	1.231842
Sum squared resid	4.431266	Schwarz criterion	1.280927
Log likelihood	-13.78210	Hannan-Quinn criter.	1.244864
Durbin-Watson stat	1.924389		

الملحق(18): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام لبيانات مصر

Dependent Variable: LCHT
Method: ARDL
Date: 08/10/19 Time: 08:20
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(4, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHT(-1)	0.123967	0.231049	0.536540	0.6033
LCHT(-2)	-0.468669	0.203854	-2.299046	0.0443
LCHT(-3)	-0.545522	0.176671	-3.087780	0.0115
LCHT(-4)	-0.256275	0.208343	-1.230063	0.2468
LINFC	0.087956	0.032505	2.705950	0.0221
LINFC(-1)	0.027202	0.037406	0.727213	0.4838
LINFC(-2)	0.097910	0.037531	2.608779	0.0261
LPIBH	-6.826311	1.430511	-4.771941	0.0008
LPIBH(-1)	4.050391	2.583663	1.567694	0.1480
LPIBH(-2)	-4.012472	1.859338	-2.158011	0.0563
C	53.92153	12.19370	4.422081	0.0013
@TREND	0.188809	0.042722	4.419507	0.0013

R-squared	0.958278	Mean dependent var	2.324898
Adjusted R-squared	0.912384	S.D. dependent var	0.161178
S.E. of regression	0.047709	Akaike info criterion	-2.944958
Sum squared resid	0.022761	Schwarz criterion	-2.349844
Log likelihood	44.39454	Hannan-Quinn criter.	-2.804767
F-statistic	20.88015	Durbin-Watson stat	2.360757
Prob(F-statistic)	0.000019		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

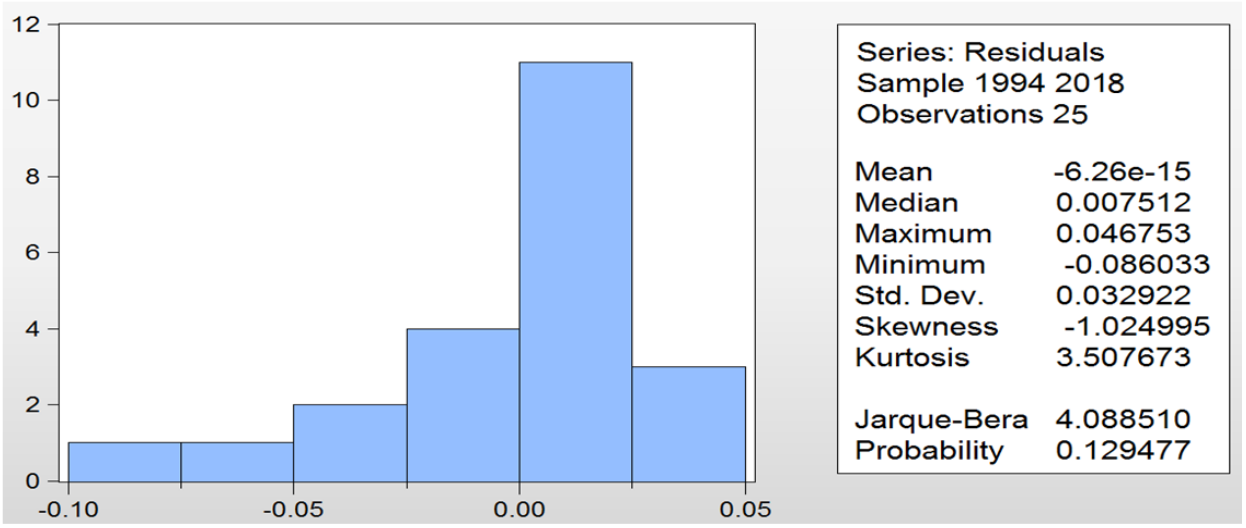
الملحق(19): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لبيانات مصر

Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/10/19 Time: 08:04
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	1.270466	0.323395	3.928528	0.0028
D(LCHT(-2))	0.801797	0.235176	3.409350	0.0067
D(LCHT(-3))	0.256275	0.208343	1.230063	0.2468
D(LINFC)	0.087956	0.032505	2.705950	0.0221
D(LINFC(-1))	-0.097910	0.037531	-2.608779	0.0261
D(LPIBH)	-6.826311	1.430511	-4.771941	0.0008
D(LPIBH(-1))	4.012472	1.859338	2.158011	0.0563
C	53.92153	12.19370	4.422081	0.0013
@TREND	0.188809	0.042722	4.419507	0.0013
LINFC(-1)	0.213068	0.052536	4.055618	0.0023
LPIBH(-1)	-6.788392	1.567546	-4.330586	0.0015
LCHT(-1)	-2.146499	0.459533	-4.671039	0.0009

R-squared	0.890996	Mean dependent var	0.008702
Adjusted R-squ...	0.771091	S.D. dependent var	0.099716
S.E. of regression	0.047709	Akaike info criterion	-2.944958
Sum squared re...	0.022761	Schwarz criterion	-2.349844
Log likelihood	44.39454	Hannan-Quinn criter.	-2.804767
F-statistic	7.430861	Durbin-Watson stat	2.360757
Prob(F-statistic)	0.001813		

الملحق(20): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لبيانات مصر



الملحق(21): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات السعودية

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LCH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.209640	0.1053
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:35
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.537778	0.167551	-3.209640	0.0040
C	0.911893	0.299881	3.040851	0.0060
@TREND("1990")	0.000470	0.002725	0.172323	0.8648

R-squared	0.335391	Mean dependent var	-0.011293
Adjusted R-squared	0.274972	S.D. dependent var	0.112592
S.E. of regression	0.095871	Akaike info criterion	-1.739464
Sum squared resid	0.202207	Schwarz criterion	-1.593199
Log likelihood	24.74330	Hannan-Quinn criter.	-1.698896
F-statistic	5.551096	Durbin-Watson stat	1.877530
Prob(F-statistic)	0.011174		

Null Hypothesis: LCHT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.400028	0.0207
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:35
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHT(-1)	-0.544082	0.160023	-3.400028	0.0025
C	0.928890	0.277158	3.351480	0.0028

R-squared	0.334494	Mean dependent var	-0.011293
Adjusted R-squared	0.305559	S.D. dependent var	0.112592
S.E. of regression	0.093827	Akaike info criterion	-1.818115
Sum squared resid	0.202480	Schwarz criterion	-1.720605
Log likelihood	24.72644	Hannan-Quinn criter.	-1.791070
F-statistic	11.56019	Durbin-Watson stat	1.864800
Prob(F-statistic)	0.002458		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.956245	0.9326
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.077089	0.080616	-0.956245	0.3493
C	0.731485	0.768836	0.951419	0.3517
@TREND("1990")	0.002413	0.001361	1.773131	0.0901

R-squared	0.146826	Mean dependent var	0.014104
Adjusted R-squared	0.069265	S.D. dependent var	0.030071
S.E. of regression	0.029011	Akaike info criterion	-4.130143
Sum squared resid	0.018516	Schwarz criterion	-3.983878
Log likelihood	54.62679	Hannan-Quinn criter.	-4.089575
F-statistic	1.893035	Durbin-Watson stat	1.346263
Prob(F-statistic)	0.174346		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.766372	0.9912
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.038193	0.049836	0.766372	0.4512
C	-0.356860	0.484089	-0.737177	0.4685

R-squared	0.024900	Mean dependent var	0.014104
Adjusted R-squared	-0.017496	S.D. dependent var	0.030071
S.E. of regression	0.030333	Akaike info criterion	-4.076566
Sum squared resid	0.021162	Schwarz criterion	-3.979056
Log likelihood	52.95708	Hannan-Quinn criter.	-4.049521
F-statistic	0.587326	Durbin-Watson stat	1.324035
Prob(F-statistic)	0.451249		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.356810	0.9939
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.001458	0.000619	2.356810	0.0269

R-squared	0.001861	Mean dependent var	0.014104
Adjusted R-squared	0.001861	S.D. dependent var	0.030071
S.E. of regression	0.030043	Akaike info criterion	-4.133214
Sum squared resid	0.021662	Schwarz criterion	-4.084459
Log likelihood	52.66517	Hannan-Quinn criter.	-4.119691
Durbin-Watson stat	1.241281		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.053081	0.9173
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000741
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000902

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	-0.077089	0.080616	-0.956245	0.3493
C	0.731485	0.768836	0.951419	0.3517
@TREND("1990")	0.002413	0.001361	1.773131	0.0901

R-squared	0.146826	Mean dependent var	0.014104
Adjusted R-squared	0.069265	S.D. dependent var	0.030071
S.E. of regression	0.029011	Akaike info criterion	-4.130143
Sum squared resid	0.018516	Schwarz criterion	-3.983878
Log likelihood	54.62679	Hannan-Quinn criter.	-4.089575
F-statistic	1.893035	Durbin-Watson stat	1.346263
Prob(F-statistic)	0.174346		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.523740	0.9841
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000846
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001090

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.038193	0.049836	0.766372	0.4512
C	-0.356860	0.484089	-0.737177	0.4685

R-squared	0.024900	Mean dependent var	0.014104
Adjusted R-squared	-0.017496	S.D. dependent var	0.030071
S.E. of regression	0.030333	Akaike info criterion	-4.076566
Sum squared resid	0.021162	Schwarz criterion	-3.979056
Log likelihood	52.95708	Hannan-Quinn criter.	-4.049521
F-statistic	0.587326	Durbin-Watson stat	1.324035
Prob(F-statistic)	0.451249		

Null Hypothesis: LPIBH has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.033763	0.9875
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000866
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001161

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIBH(-1)	0.001458	0.000619	2.356810	0.0269

R-squared	0.001861	Mean dependent var	0.014104
Adjusted R-squared	0.001861	S.D. dependent var	0.030071
S.E. of regression	0.030043	Akaike info criterion	-4.133214
Sum squared resid	0.021662	Schwarz criterion	-4.084459
Log likelihood	52.66517	Hannan-Quinn criter.	-4.119691
Durbin-Watson stat	1.241281		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.173408	0.4828
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.332197	0.152846	-2.173408	0.0408
C	0.012688	0.302909	0.041887	0.9670
@TREND("1990")	0.022853	0.021426	1.066621	0.2977

R-squared	0.180384	Mean dependent var	0.001184
Adjusted R-squared	0.105874	S.D. dependent var	0.767659
S.E. of regression	0.725885	Akaike info criterion	2.309317
Sum squared resid	11.59201	Schwarz criterion	2.455582
Log likelihood	-25.86647	Hannan-Quinn criter.	2.349885
F-statistic	2.420921	Durbin-Watson stat	2.106597
Prob(F-statistic)	0.112128		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.918886	0.3187
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.276416	0.144050	-1.918886	0.0675
C	0.257959	0.197760	1.304407	0.2050

R-squared	0.138000	Mean dependent var	0.001184
Adjusted R-squared	0.100521	S.D. dependent var	0.767659
S.E. of regression	0.728055	Akaike info criterion	2.279737
Sum squared resid	12.19146	Schwarz criterion	2.377247
Log likelihood	-26.49672	Hannan-Quinn criter.	2.306782
F-statistic	3.682122	Durbin-Watson stat	2.118721
Prob(F-statistic)	0.067492		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.387250	0.1496
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:41
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.149273	0.107603	-1.387250	0.1781

R-squared	0.074231	Mean dependent var	0.001184
Adjusted R-squared	0.074231	S.D. dependent var	0.767659
S.E. of regression	0.738618	Akaike info criterion	2.271106
Sum squared resid	13.09336	Schwarz criterion	2.319861
Log likelihood	-27.38883	Hannan-Quinn criter.	2.284629
Durbin-Watson stat	2.250778		

نتائج اختبار استقرارية السلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.213655	0.4622
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.463680
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.490306

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.332197	0.152846	-2.173408	0.0408
C	0.012688	0.302909	0.041887	0.9670
@TREND("1990")	0.022853	0.021426	1.066621	0.2977

R-squared	0.180384	Mean dependent var	0.001184
Adjusted R-squared	0.105874	S.D. dependent var	0.767659
S.E. of regression	0.725885	Akaike info criterion	2.309317
Sum squared resid	11.59201	Schwarz criterion	2.455582
Log likelihood	-25.86647	Hannan-Quinn criter.	2.349885
F-statistic	2.420921	Durbin-Watson stat	2.106597
Prob(F-statistic)	0.112128		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.988503	0.2896
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.487659
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.532638

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.276416	0.144050	-1.918886	0.0675
C	0.257959	0.197760	1.304407	0.2050

R-squared	0.138000	Mean dependent var	0.001184
Adjusted R-squared	0.100521	S.D. dependent var	0.767659
S.E. of regression	0.728055	Akaike info criterion	2.279737
Sum squared resid	12.19146	Schwarz criterion	2.377247
Log likelihood	-26.49672	Hannan-Quinn criter.	2.306782
F-statistic	3.682122	Durbin-Watson stat	2.118721
Prob(F-statistic)	0.067492		

Null Hypothesis: LINFC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.383487	0.1506
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.523734
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.520581

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC(-1)	-0.149273	0.107603	-1.387250	0.1781

R-squared	0.074231	Mean dependent var	0.001184
Adjusted R-squared	0.074231	S.D. dependent var	0.767659
S.E. of regression	0.738618	Akaike info criterion	2.271106
Sum squared resid	13.09336	Schwarz criterion	2.319861
Log likelihood	-27.38883	Hannan-Quinn criter.	2.284629
Durbin-Watson stat	2.250778		

الملحق(22): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LPIBH و LINF لبيانات السعودية

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LPIBH حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.150173	0.0168
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.794786	0.191507	-4.150173	0.0005
C	-0.013074	0.011862	-1.102145	0.2829
@TREND("1990")	0.001671	0.000832	2.008730	0.0576

R-squared	0.455159	Mean dependent var	-0.001750
Adjusted R-squared	0.403270	S.D. dependent var	0.034117
S.E. of regression	0.026355	Akaike info criterion	-4.317865
Sum squared resid	0.014586	Schwarz criterion	-4.170608
Log likelihood	54.81438	Hannan-Quinn criter.	-4.278798
F-statistic	8.771686	Durbin-Watson stat	1.967899
Prob(F-statistic)	0.001701		

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.445396	0.0192
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.657534	0.190844	-3.445396	0.0023
C	0.007546	0.006341	1.189959	0.2467

R-squared	0.350472	Mean dependent var	-0.001750
Adjusted R-squared	0.320948	S.D. dependent var	0.034117
S.E. of regression	0.028114	Akaike info criterion	-4.225446
Sum squared resid	0.017389	Schwarz criterion	-4.127275
Log likelihood	52.70535	Hannan-Quinn criter.	-4.199401
F-statistic	11.87075	Durbin-Watson stat	1.851246
Prob(F-statistic)	0.002307		

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.218742	0.0025
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.560915	0.174265	-3.218742	0.0038

R-squared	0.308666	Mean dependent var	-0.001750
Adjusted R-squared	0.308666	S.D. dependent var	0.034117
S.E. of regression	0.028367	Akaike info criterion	-4.246402
Sum squared resid	0.018508	Schwarz criterion	-4.197317
Log likelihood	51.95683	Hannan-Quinn criter.	-4.233380
Durbin-Watson stat	1.906334		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LPIBH حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.153067	0.0167
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000608
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000510

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.794786	0.191507	-4.150173	0.0005
C	-0.013074	0.011862	-1.102145	0.2829
@TREND("1990")	0.001671	0.000832	2.008730	0.0576

R-squared	0.455159	Mean dependent var	-0.001750
Adjusted R-squared	0.403270	S.D. dependent var	0.034117
S.E. of regression	0.026355	Akaike info criterion	-4.317865
Sum squared resid	0.014586	Schwarz criterion	-4.170608
Log likelihood	54.81438	Hannan-Quinn criter.	-4.278798
F-statistic	8.771686	Durbin-Watson stat	1.967899
Prob(F-statistic)	0.001701		

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.238021	0.0024
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000771
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000805

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.560915	0.174265	-3.218742	0.0038

R-squared	0.308666	Mean dependent var	-0.001750
Adjusted R-squared	0.308666	S.D. dependent var	0.034117
S.E. of regression	0.028367	Akaike info criterion	-4.246402
Sum squared resid	0.018508	Schwarz criterion	-4.197317
Log likelihood	51.95683	Hannan-Quinn criter.	-4.233380
Durbin-Watson stat	1.906334		

Null Hypothesis: D(LPIBH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.479632	0.0178
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000725
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000776

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LPIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIBH(-1))	-0.657534	0.190844	-3.445396	0.0023
C	0.007546	0.006341	1.189959	0.2467

R-squared	0.350472	Mean dependent var	-0.001750
Adjusted R-squared	0.320948	S.D. dependent var	0.034117
S.E. of regression	0.028114	Akaike info criterion	-4.225446
Sum squared resid	0.017389	Schwarz criterion	-4.127275
Log likelihood	52.70535	Hannan-Quinn criter.	-4.199401
F-statistic	11.87075	Durbin-Watson stat	1.851246
Prob(F-statistic)	0.002307		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LINF حسب اختبار ADF

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.944533	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.237951	0.208250	-5.944533	0.0000
C	-0.240622	0.349826	-0.687833	0.4991
@TREND("1990")	0.016251	0.023081	0.704088	0.4891

R-squared	0.627544	Mean dependent var	-0.029146
Adjusted R-squared	0.592073	S.D. dependent var	1.221301
S.E. of regression	0.780035	Akaike info criterion	2.457513
Sum squared resid	12.77755	Schwarz criterion	2.604770
Log likelihood	-26.49015	Hannan-Quinn criter.	2.496580
F-statistic	17.69129	Durbin-Watson stat	1.656160
Prob(F-statistic)	0.000031		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.975385	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.225804	0.205142	-5.975385	0.0000
C	-0.021307	0.157394	-0.135376	0.8935

R-squared	0.618752	Mean dependent var	-0.029146
Adjusted R-squared	0.601423	S.D. dependent var	1.221301
S.E. of regression	0.771044	Akaike info criterion	2.397512
Sum squared resid	13.07918	Schwarz criterion	2.495683
Log likelihood	-26.77014	Hannan-Quinn criter.	2.423557
F-statistic	35.70523	Durbin-Watson stat	1.647749
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.108502	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.226035	0.200710	-6.108502	0.0000

R-squared	0.618434	Mean dependent var	-0.029146
Adjusted R-squared	0.618434	S.D. dependent var	1.221301
S.E. of regression	0.754410	Akaike info criterion	2.315011
Sum squared resid	13.09008	Schwarz criterion	2.364097
Log likelihood	-26.78013	Hannan-Quinn criter.	2.328034
Durbin-Watson stat	1.645851		

نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلسلة LINF حسب اختبار PP

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.843382	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.532398
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.657671

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:53
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.237951	0.208250	-5.944533	0.0000
C	-0.240622	0.349826	-0.687833	0.4991
@TREND("1990")	0.016251	0.023081	0.704088	0.4891

R-squared	0.627544	Mean dependent var	-0.029146
Adjusted R-squared	0.592073	S.D. dependent var	1.221301
S.E. of regression	0.780035	Akaike info criterion	2.457513
Sum squared resid	12.77755	Schwarz criterion	2.604770
Log likelihood	-26.49015	Hannan-Quinn criter.	2.496580
F-statistic	17.69129	Durbin-Watson stat	1.656160
Prob(F-statistic)	0.000031		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.875729	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.544966
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.672138

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:53
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.225804	0.205142	-5.975385	0.0000
C	-0.021307	0.157394	-0.135376	0.8935

R-squared	0.618752	Mean dependent var	-0.029146
Adjusted R-squared	0.601423	S.D. dependent var	1.221301
S.E. of regression	0.771044	Akaike info criterion	2.397512
Sum squared resid	13.07918	Schwarz criterion	2.495683
Log likelihood	-26.77014	Hannan-Quinn criter.	2.423557
F-statistic	35.70523	Durbin-Watson stat	1.647749
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: D(LINFC) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.996713	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.545420
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.671057

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINFC,2)
Method: Least Squares
Date: 08/08/19 Time: 11:53
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINFC(-1))	-1.226035	0.200710	-6.108502	0.0000

R-squared	0.618434	Mean dependent var	-0.029146
Adjusted R-squared	0.618434	S.D. dependent var	1.221301
S.E. of regression	0.754410	Akaike info criterion	2.315011
Sum squared resid	13.09008	Schwarz criterion	2.364097
Log likelihood	-26.78013	Hannan-Quinn criter.	2.328034
Durbin-Watson stat	1.645851		

الملحق(23): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام لبيانات السعودية

Dependent Variable: LCHT
Method: ARDL
Date: 08/08/19 Time: 10:15
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHT(-1)	0.405113	0.231842	1.747367	0.1061
LCHT(-2)	-0.602143	0.263127	-2.288415	0.0410
LCHT(-3)	0.111620	0.224560	0.497060	0.6281
LCHT(-4)	-0.573214	0.169244	-3.386917	0.0054
LINFC	0.100906	0.029107	3.466755	0.0047
LINFC(-1)	-0.085802	0.044932	-1.909602	0.0804
LINFC(-2)	0.064613	0.033938	1.903836	0.0812
LPIBH	0.290496	0.471788	0.615733	0.5496
C	0.132945	4.278129	0.031076	0.9757
@TREND	-0.013169	0.008342	-1.578599	0.1404

R-squared	0.796847	Mean dependent var	1.702923
Adjusted R-squared	0.644482	S.D. dependent var	0.105042
S.E. of regression	0.062632	Akaike info criterion	-2.400134
Sum squared resid	0.047073	Schwarz criterion	-1.904206
Log likelihood	36.40148	Hannan-Quinn criter.	-2.283309
F-statistic	5.229852	Durbin-Watson stat	2.421890
Prob(F-statistic)	0.004890		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق(24): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي لبيانات السعودية

Dependent Variable: LCHT
Method: ARDL
Date: 08/08/19 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1994 2018
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(4, 3, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCHT(-1)	0.362171	0.236618	1.530617	0.1518
LCHT(-2)	-0.487262	0.264820	-1.839971	0.0906
LCHT(-3)	-0.026846	0.255801	-0.104948	0.9182
LCHT(-4)	-0.487822	0.158487	-3.077989	0.0096
LINFC	0.110431	0.030154	3.662197	0.0033
LINFC(-1)	-0.072982	0.044337	-1.646084	0.1257
LINFC(-2)	0.051576	0.037047	1.392189	0.1891
LINFC(-3)	0.044521	0.028749	1.548616	0.1474
LPIBH	-0.529384	0.185220	-2.858133	0.0144
C	7.842677	2.021268	3.880078	0.0022

R-squared	0.795524	Mean dependent var	1.702923
Adjusted R-squared	0.642166	S.D. dependent var	0.105042
S.E. of regression	0.062835	Akaike info criterion	-2.393643
Sum squared resid	0.047379	Schwarz criterion	-1.897715
Log likelihood	36.33008	Hannan-Quinn criter.	-2.276818
F-statistic	5.187389	Durbin-Watson stat	1.998497
Prob(F-statistic)	0.005060		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

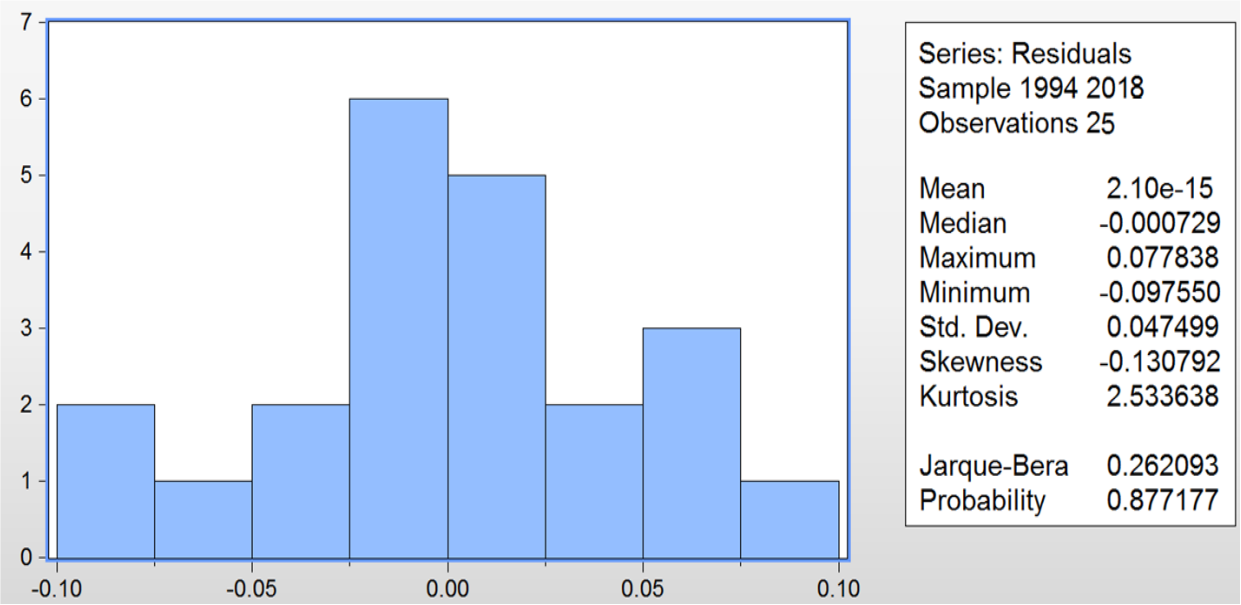
الملحق(25): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لبيانات السعودية

Dependent Variable: D(LCHT)
Method: Least Squares
Date: 08/08/17 Time: 10:40
Sample: 1994 2018
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCHT(-1))	0.910833	0.234220	3.888793	0.0022
D(LCHT(-2))	0.429896	0.226791	1.895562	0.0824
D(LCHT(-3))	0.403045	0.159525	2.526539	0.0266
D(LINFC)	0.097990	0.030579	3.204448	0.0076
D(LINFC(-1))	-0.088197	0.036506	-2.415924	0.0326
D(LINFC(-2))	-0.039287	0.030028	-1.308345	0.2153
C	7.136695	2.056158	3.470888	0.0046
LINFC(-1)	0.118544	0.032311	3.668885	0.0032
LPIBH(-1)	-0.473827	0.192443	-2.462172	0.0299
LCHT(-1)	-1.540130	0.307140	-5.014424	0.0003

R-squared	0.816183	Mean dependent var	-0.003184
Adjusted R-squ...	0.678321	S.D. dependent var	0.117070
S.E. of regression	0.066399	Akaike info criterion	-2.283327
Sum squared re...	0.052905	Schwarz criterion	-1.787399
Log likelihood	35.11660	Hannan-Quinn criter.	-2.166501
F-statistic	5.920269	Durbin-Watson stat	1.917448
Prob(F-statistic)	0.002874		

الملحق(26): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لبيانات السعودية



الملحق(27): نتائج تقدير معادلة التقارب بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LCHT
Method: Panel Least Squares
Date: 08/09/19 Time: 11:24
Sample: 1990 2018
Periods included: 28
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	0.119696	0.040412	2.961871	0.0037
LPIBH	-0.317072	0.042261	-7.502657	0.0000
C	4.838539	0.383961	12.60165	0.0000

R-squared	0.442162	Mean dependent var	2.409549
Adjusted R-squared	0.433377	S.D. dependent var	0.451563
S.E. of regression	0.339911	Akaike info criterion	0.702543
Sum squared resid	14.67355	Schwarz criterion	0.768717
Log likelihood	-42.66531	Hannan-Quinn criter.	0.729432
F-statistic	50.33230	Durbin-Watson stat	0.098623
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LCHT
Method: Panel Least Squares
Date: 08/09/19 Time: 11:24
Sample: 1990 2018
Periods included: 28
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	0.076608	0.027391	2.796859	0.0060
LPIBH	-0.520479	0.098543	-5.281725	0.0000
C	6.595514	0.822233	8.021461	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.805896	Mean dependent var	2.409549
Adjusted R-squared	0.796428	S.D. dependent var	0.451563
S.E. of regression	0.203741	Akaike info criterion	-0.291595
Sum squared resid	5.105764	Schwarz criterion	-0.137189
Log likelihood	25.95367	Hannan-Quinn criter.	-0.228855
F-statistic	85.11368	Durbin-Watson stat	0.250159
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LCHT
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/09/19 Time: 11:24
Sample: 1990 2018
Periods included: 28
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 140
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	0.076915	0.027354	2.811886	0.0057
LPIBH	-0.493481	0.091620	-5.386179	0.0000
C	6.371286	0.787315	8.092418	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.411898	0.8034
Idiosyncratic random	0.203741	0.1966

Weighted Statistics

R-squared	0.243709	Mean dependent var	0.232650
Adjusted R-squared	0.231799	S.D. dependent var	0.231253
S.E. of regression	0.202687	Sum squared resid	5.217403
F-statistic	20.46237	Durbin-Watson stat	0.245004
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.363263	Mean dependent var	2.409549
Sum squared resid	16.74893	Durbin-Watson stat	0.076320

الملحق(28): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الطولية للمتغيرات

Panel unit root test: Summary
Series: LCHT
Date: 08/08/19 Time: 19:39
Sample: 1990 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.19680	0.4220	5	140
Breitung t-stat	-0.12308	0.4510	5	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.35187	0.0882	5	140
ADF - Fisher Chi-square	14.9918	0.1324	5	140
PP - Fisher Chi-square	14.1679	0.1655	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LCHT)
Date: 08/08/19 Time: 19:39
Sample: 1990 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.31360	0.0000	5	140
Breitung t-stat	-2.38085	0.0086	5	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.11649	0.0000	5	140
ADF - Fisher Chi-square	46.5717	0.0000	5	140
PP - Fisher Chi-square	53.9796	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LPIBH
Date: 08/08/19 Time: 19:40
Sample: 1990 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.00632	0.5025	5	140
Breitung t-stat	0.14175	0.5564	5	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.37123	0.3552	5	140
ADF - Fisher Chi-square	18.0467	0.0542	5	140
PP - Fisher Chi-square	9.44720	0.4903	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LPIBH)
Date: 08/08/19 Time: 19:41
Sample: 1990 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.93094	0.0267	5	140
Breitung t-stat	-2.49142	0.0064	5	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.63963	0.0001	5	140
ADF - Fisher Chi-square	29.8795	0.0009	5	140
PP - Fisher Chi-square	69.3780	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: LINFC
Date: 08/08/19 Time: 19:42
Sample: 1990 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.22186	0.5878	5	140
Breitung t-stat	-1.15017	0.1250	5	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.29827	0.6173	5	140
ADF - Fisher Chi-square	6.11575	0.8054	5	140
PP - Fisher Chi-square	12.3677	0.2612	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LINFC)
Date: 08/08/19 Time: 19:42
Sample: 1990 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-12.8224	0.0000	5	140
Breitung t-stat	-8.95897	0.0000	5	140
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-14.4606	0.0000	5	140
ADF - Fisher Chi-square	131.625	0.0000	5	140
PP - Fisher Chi-square	381.970	0.0000	5	140

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق(29): نتيجة تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: D(LCHT)
Method: ARDL
Date: 08/09/19 Time: 13:41
Sample: 1991 2018
Included observations: 140
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (6 lags, automatic): LINFC LPIBH
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 24
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LINFC	0.060204	0.026809	2.245694	0.0268
LPIBH	-0.233943	0.105044	-2.227095	0.0280
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.293098	0.121153	-2.419245	0.0172
D(LINFC)	-0.020902	0.035596	-0.587201	0.5583
D(LPIBH)	-1.215192	0.718935	-1.690267	0.0939
C	1.234663	0.503029	2.454457	0.0157

Mean dependent var	-0.008816	S.D. dependent var	0.100824
S.E. of regression	0.086191	Akaike info criterion	-1.872727
Sum squared resid	0.802325	Schwarz criterion	-1.387452
Log likelihood	143.7273	Hannan-Quinn criter.	-1.675544

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق(30): نتائج اختبار بدرروني (Pedroni –2000) للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LCHT LINFC LPIBH
Date: 08/08/19 Time: 18:53
Sample: 1990 2018
Included observations: 145
Cross-sections included: 5
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 5
Newey-West fixed bandwidth and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	2.098925	0.0179	2.235671	0.0127
Panel rho-Statistic	-1.353444	0.0880	-1.379105	0.0839
Panel PP-Statistic	-1.850419	0.0321	-1.838211	0.0330
Panel ADF-Statistic	-2.711483	0.0033	-2.541525	0.0055

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-0.409834	0.3410
Group PP-Statistic	-1.607842	0.0539
Group ADF-Statistic	-2.697356	0.0035

Cross section specific results

Phillips-Peron results (non-parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	HAC	Bandwidth	Obs
1	0.366	0.015276	0.014875	2.00	28
2	0.342	0.005658	0.005959	2.00	28
3	0.629	0.006212	0.006847	2.00	28
4	0.698	0.009561	0.013150	2.00	28
5	0.435	0.006101	0.006825	2.00	28

Augmented Dickey-Fuller results (parametric)

Cross ID	AR(1)	Variance	Lag	Max lag	Obs
1	0.366	0.015276	0	5	28
2	0.342	0.005658	0	5	28
3	0.639	0.005167	2	5	25
4	0.392	0.007836	2	5	25
5	-0.056	0.004153	2	5	25

الملحق(31): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS

Dependent Variable: LCHT
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 08/10/19 Time: 15:20
Sample (adjusted): 1992 2018
Periods included: 27
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 135
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C D(LCHT) D(LINFC) D(LPIBH)
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINFC	0.118124	0.053694	2.199963	0.0302
LPIBH	-0.621284	0.172021	-3.611670	0.0005

R-squared	0.848985	Mean dependent var	2.400874
Adjusted R-squared	0.816625	S.D. dependent var	0.456085
S.E. of regression	0.195306	Sum squared resid	3.738173
Long-run variance	0.078832		

الملحق رقم (32): سلسلة البيانات السنوية للبنك الدولي التي بنينا عليها الدراسة التطبيقية .

1. سلسلة البيانات السنوية للجزائر

Années	Chf	Chh	Chjf	Chjh	Cht	Chtj	Cpop	Dcfap	Dcfm	Invt	Imp	Infc	Invtede	Invteds	Pibh	EXP
1990	35.68	16.21	54.90	32.20	18.56	35.80	2.56	16.07	56.84	28.59	24.94	16.65	0.00	0.01	3551.13	23.44
1991	39.60	18.00	60.50	35.40	20.60	39.50	2.45	14.72	47.92	31.84	23.60	25.89	0.03	0.11	3423.70	29.12
1992	44.20	20.10	67.00	39.10	23.00	43.80	2.33	16.02	51.77	30.76	23.87	31.67	0.06	0.00	3404.98	25.32
1993	44.60	20.20	66.90	39.10	23.20	43.90	2.20	17.32	54.94	29.09	23.14	20.54	0.10	0.00	3260.88	21.78
1994	44.60	21.50	60.50	38.50	24.40	42.40	2.05	17.87	55.57	30.08	26.05	29.05	0.15	0.00	3165.90	22.53
1995	52.70	24.30	70.10	42.80	27.90	47.70	1.89	16.76	55.13	30.91	29.00	29.78	0.23	0.00	3224.55	26.19
1996	55.80	24.60	72.80	42.90	28.70	48.40	1.74	15.77	52.73	25.68	23.94	18.68	0.58	0.00	3298.83	29.76
1997	46.90	22.10	63.20	39.40	25.40	43.70	1.61	16.54	51.45	22.45	21.34	5.73	0.54	0.00	3282.02	30.91
1998	46.90	22.10	64.00	39.40	25.40	43.70	1.49	17.79	55.00	27.15	22.52	4.95	1.26	0.00	3398.33	22.58
1999	47.50	22.00	65.20	39.40	25.40	43.80	1.41	16.79	51.59	28.49	23.68	2.65	0.60	0.02	3458.10	26.81
2000	55.80	25.70	77.40	46.10	29.80	51.30	1.35	13.58	41.57	25.02	21.35	0.34	0.51	0.03	3541.49	41.18
2001	51.30	23.50	71.70	42.20	27.30	47.00	1.30	14.78	43.71	26.84	22.02	4.23	2.03	0.02	3600.78	36.69
2002	46.50	22.60	67.00	41.30	25.90	45.40	1.26	15.49	43.98	30.65	25.63	1.42	1.88	0.17	3754.87	35.50
2003	40.40	20.90	60.40	39.10	23.70	42.50	1.26	14.80	40.48	30.34	23.88	4.27	0.94	0.04	3974.96	38.25
2004	22.30	19.70	43.60	40.30	20.10	40.80	1.30	13.77	38.56	33.26	25.65	3.96	1.03	0.30	4092.53	40.05
2005	26.90	13.30	48.00	27.50	15.30	30.60	1.36	11.45	33.76	31.66	24.07	1.38	1.12	0.05	4275.28	47.21
2006	21.30	10.70	37.70	21.40	12.30	23.90	1.44	11.23	31.71	30.17	21.92	2.31	1.57	0.07	4285.93	48.81
2007	23.50	12.00	46.60	26.40	13.80	29.40	1.51	11.64	31.69	34.47	24.87	3.67	1.25	0.11	4365.35	47.07
2008	18.90	9.80	38.00	21.40	11.30	23.90	1.59	13.21	30.18	37.35	28.71	4.86	1.54	0.19	4399.61	47.97
2009	18.30	8.60	35.10	19.30	10.20	21.70	1.68	16.15	37.56	46.88	35.95	5.73	2.00	0.16	4395.41	35.37
2010	19.40	8.10	38.30	19.10	10.00	22.20	1.78	17.23	34.32	41.43	31.42	3.91	1.43	0.14	4473.49	38.44
2011	17.30	8.50	38.70	19.40	10.00	22.50	1.87	20.67	31.18	37.97	28.60	4.52	1.29	0.27	4517.84	38.79
2012	18.30	9.50	37.90	24.10	11.00	26.30	1.95	20.32	32.15	39.09	28.45	8.89	0.72	-0.02	4581.33	36.89
2013	17.30	8.30	33.00	17.90	9.80	25.06	1.97	19.14	34.67	43.38	30.41	3.25	0.81	-0.13	4617.51	33.21
2014	15.64	8.99	39.18	22.65	10.21	25.37	2.03	19.79	36.41	45.61	31.98	2.92	0.70	-0.01	4700.87	30.22
2015	16.67	9.99	45.04	26.78	11.21	29.78	2.05	21.56	38.20	50.78	36.52	4.78	-0.32	0.06	4776.79	23.17
2016	18.63	8.35	43.42	22.14	10.20	25.64	2.05	20.88	39.96	50.81	35.03	6.40	1.02	0.03	4834.23	20.86
2017	21.10	10.01	45.46	26.62	12.00	29.70	2.04	19.24	41.73	48.40	33.50	5.59	0.72	0.00	4812.16	22.64
2018	21.32	10.14	46.31	26.79	12.15	29.95	2.01	19.76	41.50	47.61	33.00	4.27	0.83	0.49	4815.57	21.69

اسم رمز السلسة	
Chf : Chômage, femmes	**Dcfm**: Dépenses de consommation finale des ménages, etc. (% du PIB)
Chh: Chômage, hommes	**Invt** :Formation brute de capital (% du PIB)
Chjf: Chômage, jeunes femmes	**Imp**: Importations de biens et de services (% du PIB)
Chjh: Chômage, jeunes hommes	**Infc**: Inflation, prix à la consommation (% annuel)
Cht Chômage, total	**Invtede**: Investissements étrangers directs, entrées nettes (% du PIB)
Chtj: Chômage, total des jeunes	**Invteds**: Investissements étrangers directs, sorties nettes (% du PIB)
Cpop: Croissance de la population (% annuel)	**Pibh**: PIB par habitant ($ US constants de 2010)

Dcfap: Dépenses de consommation finale des administrations publiques (% du PIB)	**EXP**: Exportations de biens et de services (% du PIB)

2. سلسلة البيانات السنوية لتونس

Années	Chf	Chh	Chjf	Chjh	Cht	Chtj	Cpop	Dcfap	Dcfm	Invt	Imp	Infc	Invtede	Invteds	Pibh	EXP
1990	22.46	16.71	34.01	36.91	18.02	36.02	2.43	16.36	63.62	27.07	50.60	6.55	0.62	0.00	2248.89	43.56
1991	20.90	15.60	31.80	34.60	16.80	33.70	1.99	16.57	62.40	25.99	45.32	8.19	0.96	0.02	2290.68	40.37
1992	19.50	14.60	29.80	32.50	15.70	31.60	2.04	16.00	61.73	29.19	46.47	5.82	3.39	0.03	2419.54	39.54
1993	18.20	13.70	28.00	30.50	14.70	29.70	0.96	16.26	62.02	29.24	47.97	3.97	3.85	0.01	2448.79	40.45
1994	19.00	14.30	29.70	32.30	15.40	31.40	2.46	16.33	61.97	24.64	47.87	4.73	2.76	0.04	2465.22	44.93
1995	17.90	13.50	27.80	30.30	14.50	29.50	1.94	16.29	62.92	24.70	48.81	6.24	1.47	0.04	2474.80	44.90
1996	17.60	14.50	28.40	31.80	15.20	30.70	1.46	15.55	60.94	25.01	43.61	3.73	1.22	0.01	2613.20	42.11
1997	17.30	15.50	29.10	33.40	15.90	31.90	1.37	16.34	61.48	24.46	41.39	3.65	1.63	0.05	2717.83	39.11
1998	21.20	16.10	34.00	36.90	17.30	35.90	1.28	16.43	61.59	24.92	41.46	3.13	2.98	0.01	2811.72	38.52
1999	19.40	14.90	31.50	34.30	16.00	33.40	1.31	16.27	61.05	24.62	39.93	2.69	1.52	0.01	2943.29	37.98
2000	19.10	14.60	31.20	34.00	15.70	33.00	1.02	16.67	60.61	26.08	42.91	2.96	3.50	0.01	3050.75	39.55
2001	18.20	14.00	30.20	32.90	15.10	32.00	1.02	16.57	61.17	26.18	46.74	1.98	2.05	0.03	3134.38	42.82
2002	18.40	14.20	30.80	33.50	15.30	32.60	1.01	17.23	62.74	23.81	44.56	2.72	3.41	0.03	3143.81	40.78
2003	17.30	13.50	29.40	32.00	14.50	31.10	0.93	17.20	62.90	23.32	42.91	2.71	1.97	0.02	3261.23	39.48
2004	16.50	13.00	28.40	30.90	13.90	30.10	0.94	16.92	62.31	23.28	44.73	3.63	1.90	0.01	3432.30	42.22
2005	17.20	13.10	29.10	31.10	14.20	30.50	0.97	16.92	61.79	21.68	45.32	2.02	2.21	0.04	3517.75	44.93
2006	14.70	11.70	26.00	28.20	12.50	27.50	0.98	16.71	61.73	23.45	47.91	4.49	9.42	0.10	3666.08	46.03
2007	14.60	11.60	26.30	28.60	12.40	27.80	0.96	16.51	61.56	23.84	52.99	3.42	3.89	0.05	3874.87	51.09
2008	14.60	11.60	26.70	29.00	12.40	28.30	1.01	16.09	61.02	25.94	59.22	4.92	5.80	0.09	3998.49	56.17
2009	15.60	12.40	28.80	31.30	13.30	30.50	1.07	16.26	61.44	25.00	48.54	3.52	3.51	0.18	4076.49	45.83
2010	15.30	12.20	27.80	30.20	13.00	29.40	1.02	16.36	61.73	26.71	55.28	4.42	3.03	0.17	4176.59	50.48
2011	21.60	17.10	40.30	43.90	18.30	42.70	1.19	18.00	65.87	23.34	56.56	3.54	0.94	0.05	4047.89	49.34
2012	16.70	13.00	30.90	33.70	14.00	32.80	0.97	18.22	66.30	24.69	58.61	5.14	3.45	0.03	4169.21	45.04
2013	15.70	12.30	29.50	32.20	13.30	31.30	1.01	18.64	67.67	23.00	57.06	5.80	2.29	0.05	4251.11	49.50
2014	21.49	12.67	35.56	32.51	15.06	33.48	1.00	18.69	68.48	23.17	55.90	4.63	2.15	0.05	4329.25	48.55
2015	22.41	12.57	37.06	32.72	15.22	34.09	1.05	19.55	69.96	19.96	50.96	4.44	2.25	0.07	4308.42	46.97
2016	23.44	12.62	38.61	33.14	15.51	34.86	1.10	20.49	68.06	18.43	50.70	3.63	1.49	0.58	4314.95	44.92
2017	23.12	12.58	38.21	33.16	15.38	34.74	1.14	20.81	69.24	19.80	55.94	5.31	2.03	0.14	4343.92	40.10
2018	22.58	12.92	37.47	33.63	15.48	34.83	1.15	21.55	69.42	19.24	57.51	7.31	2.48	0.09	4402.02	40.00

3. سلسلة البيانات السنوية للمغرب

Années	Chf	Chh	Chjf	Chjh	Cht	Chtj	Cpop	Dcfap	Dcfm	Invt	Imp	Infc	Invtede	Invteds	Pibh	EXP
1990	12.5	11.9	14.3	16.7	12.0	16.0	1.9	15.7	58.8	31.1	30.1	6.8	0.5	0.0	1716.0	24.6
1991	13.1	12.3	16.1	18.3	12.5	17.7	1.8	15.6	62.2	27.3	27.5	8.0	1.0	0.1	1806.3	22.3
1992	13.7	12.7	18.3	20.2	13.0	19.7	1.8	16.5	61.7	27.7	28.1	5.7	1.3	0.1	1737.0	22.2
1993	14.4	13.2	20.7	22.3	13.5	21.8	1.7	17.9	61.1	26.5	27.6	5.2	1.6	0.1	1694.5	22.1
1994	15.1	13.7	23.3	24.5	14.0	24.1	1.6	17.4	62.4	25.7	26.4	5.1	1.5	0.1	1843.4	20.9
1995	15.9	14.2	26.1	26.8	14.7	26.6	1.5	18.0	62.9	25.4	29.0	6.1	0.2	0.0	1716.9	22.7
1996	16.6	14.8	29.1	29.2	15.3	29.2	1.4	15.8	63.2	24.5	25.3	3.0	0.2	0.1	1901.4	21.8
1997	17.4	15.4	32.3	31.8	15.9	32.0	1.4	17.0	61.4	24.9	27.2	1.0	0.0	0.0	1846.2	23.9
1998	18.2	16.0	35.7	34.5	16.6	34.9	1.3	15.9	60.3	27.8	27.4	2.8	0.0	0.0	1954.4	23.4

1999	13.3	14.1	16.7	22.0	13.9	20.4	1.2	17.1	60.7	25.8	28.8	0.7	0.0	0.0	1951.6	25.2
2000	13.2	13.7	16.0	21.4	13.6	19.8	1.1	17.6	61.6	26.4	32.4	1.9	0.6	0.2	1966.1	26.8
2001	12.5	12.5	16.6	19.7	12.5	18.9	1.0	17.9	57.5	27.6	31.2	0.6	0.4	0.2	2087.1	28.2
2002	12.6	11.3	16.9	17.9	11.6	17.6	1.0	17.6	57.8	27.2	31.6	2.8	0.2	0.1	2130.0	28.9
2003	12.9	11.5	15.9	17.3	11.9	16.9	0.9	17.4	56.9	29.0	30.8	1.2	4.4	0.0	2234.2	27.5
2004	11.4	10.6	14.4	15.8	10.8	15.4	0.9	17.9	56.5	30.9	33.5	1.5	1.3	0.1	2317.8	28.1
2005	11.5	10.8	14.4	16.2	11.0	15.7	1.0	18.5	57.2	30.3	37.0	1.0	2.6	0.1	2369.6	30.9
2006	9.7	9.7	14.1	17.5	9.7	16.6	1.0	17.8	57.2	30.9	38.7	3.3	3.4	0.7	2522.3	32.8
2007	9.8	9.8	15.5	17.9	9.8	17.2	1.0	17.5	57.9	33.9	43.9	2.0	3.6	0.8	2583.3	34.6
2008	9.9	9.5	16.2	19.2	9.6	18.4	1.1	16.8	58.3	39.1	49.9	3.7	2.7	0.3	2705.8	35.7
2009	9.5	8.9	16.3	18.7	9.1	18.1	1.2	18.2	58.6	35.0	39.9	1.0	2.1	0.5	2787.4	28.0
2010	9.7	8.9	16.2	18.3	9.1	17.7	1.2	17.9	58.8	34.1	43.0	1.0	1.3	0.6	2857.7	32.2
2011	10.2	8.4	17.3	18.0	8.9	17.8	1.3	18.7	59.5	35.8	48.7	0.9	2.5	0.2	2967.8	34.7
2012	10.0	8.6	19.1	18.3	9.0	18.5	1.4	19.8	60.4	35.0	50.2	1.3	2.9	0.4	3014.7	28.0
2013	9.9	8.9	17.5	18.7	9.2	18.4	1.4	19.9	59.9	34.7	47.2	1.9	3.1	0.4	3106.9	32.2
2014	10.3	9.5	17.8	20.9	9.7	20.1	1.4	19.9	60.4	32.5	47.1	0.4	3.2	0.4	3141.9	34.9
2015	10.4	9.1	21.9	20.6	9.5	20.9	1.4	19.3	58.3	30.8	42.4	1.6	3.2	0.6	3222.1	32.8
2016	10.7	8.8	23.0	22.2	9.3	22.4	1.3	19.3	58.3	32.6	45.4	1.6	2.1	0.6	3214.9	34.6
2017	10.5	8.6	22.5	21.8	9.1	22.0	1.3	18.9	57.8	32.6	46.6	0.8	2.4	0.9	3302.9	34.8
2018	10.4	8.6	22.4	21.7	9.0	21.9	1.3	19.3	57.2	33.4	48.8	1.9	3.1	0.6	3357.4	35.2

4. سلسلة البيانات السنوية لمصر

Années	Chf	Chh	Chjf	Chjh	Cht	Chtj	Cpop	Dcfap	Dcfm	Invt	Imp	Infc	Invtede	Invteds	Pibh	EXP
1990	26.86	5.50	53.25	20.48	10.26	33.23	2.44	11.29	72.57	28.81	32.71	16.76	1.70	0.03	1588.42	20.05
1991	23.60	5.40	49.20	18.90	9.60	29.40	2.27	11.19	75.62	21.17	35.80	19.75	0.68	0.17	1569.58	27.82
1992	20.90	5.30	45.60	17.50	9.00	26.20	2.11	10.42	72.61	19.48	30.91	13.64	1.10	0.01	1604.87	28.40
1993	25.90	6.50	55.90	21.50	10.90	31.80	1.99	10.31	74.10	19.85	30.09	12.09	1.06	0.05	1618.83	25.84
1994	26.00	6.50	56.20	21.60	11.00	32.10	1.92	10.29	74.57	20.63	28.06	8.15	2.42	0.08	1651.16	22.57
1995	26.80	6.80	57.60	22.10	11.30	32.40	1.88	10.54	74.46	20.15	27.70	15.74	0.99	0.15	1695.67	22.55
1996	21.70	5.50	46.50	17.90	9.00	26.10	1.84	10.37	76.94	18.13	26.20	7.19	0.94	0.01	1747.75	20.75
1997	20.60	5.10	43.90	16.90	8.40	24.50	1.81	11.32	77.17	17.56	24.90	4.63	1.14	0.16	1810.73	18.84
1998	20.60	5.00	44.20	16.30	8.20	24.10	1.79	11.31	76.69	21.50	25.71	3.87	1.27	0.05	1850.44	16.21
1999	19.90	5.00	37.40	14.10	8.10	20.90	1.79	11.61	75.03	21.62	23.31	3.08	1.17	0.04	1928.59	15.05

2000	22.30	5.50	45.70	17.20	9.00	25.50	1.80	11.20	75.86	19.55	22.82	2.68	1.24	0.05	1995.78	16.20
2001	23.30	5.60	51.70	19.40	9.40	29.00	1.83	11.32	75.27	18.26	22.33	2.27	0.52	0.01	2028.78	17.48
2002	25.60	6.30	40.50	21.70	10.20	28.00	1.86	12.59	73.77	18.00	22.67	2.74	0.74	0.03	2038.54	18.32
2003	25.70	6.40	45.10	21.60	10.40	29.10	1.87	12.67	73.03	16.89	24.38	4.51	0.29	0.02	2064.65	21.80
2004	26.10	6.70	50.00	21.90	10.70	30.40	1.85	12.75	71.67	16.94	29.59	11.27	1.59	0.20	2109.76	28.23
2005	27.10	6.90	60.60	22.70	11.20	33.70	1.81	12.74	71.55	17.98	32.61	4.87	5.99	0.10	2164.51	30.34
2006	25.20	6.50	56.10	20.90	10.60	31.40	1.76	12.29	70.60	18.73	31.57	7.64	9.34	0.14	2272.23	29.95
2007	19.50	5.60	48.20	17.30	8.90	26.10	1.73	11.33	72.40	20.85	34.83	9.32	8.87	0.51	2391.55	30.25
2008	20.90	4.90	50.80	15.80	8.70	25.80	1.75	10.89	72.32	22.39	38.64	18.32	5.83	1.18	2518.12	33.04
2009	23.40	5.00	56.70	15.10	9.40	27.00	1.84	11.35	76.10	19.19	31.60	11.76	3.55	0.30	2588.05	24.96
2010	22.20	4.80	54.60	14.80	9.00	26.30	1.97	11.16	74.57	19.50	26.59	11.27	2.92	0.54	2668.04	21.35
2011	26.60	7.40	57.50	24.30	12.00	33.90	2.11	11.45	75.57	17.10	24.69	10.05	-0.20	0.27	2659.88	20.57
2012	26.90	8.20	59.30	29.20	12.70	34.54	2.21	11.30	80.50	16.20	24.58	7.12	1.01	0.08	2658.79	24.96
2013	27.00	8.80	48.41	29.00	12.70	34.37	2.25	11.45	80.60	14.34	23.57	9.42	1.47	0.11	2654.29	21.35
2014	24.00	9.73	44.86	27.66	13.10	32.65	2.26	11.85	82.71	13.64	22.68	10.15	1.59	0.08	2653.90	16.40
2015	24.95	9.44	40.06	32.19	13.05	34.68	2.21	11.76	82.24	14.29	21.66	10.36	2.08	0.05	2703.74	17.02
2016	23.72	8.89	40.81	31.24	12.41	34.28	2.15	11.43	81.15	15.04	19.90	13.81	2.44	0.06	2761.39	14.24
2017	23.10	8.26	40.30	29.52	11.77	32.95	2.09	10.09	82.22	15.27	29.31	29.50	3.15	0.08	2817.32	13.18
2018	23.10	7.81	42.66	27.95	11.44	32.60	2.03	8.35	81.73	16.66	29.37	31.33	2.71	0.13	2907.32	10.35

5. سلسلة البيانات السنوية للمملكة العربية السعودية

Années	Chf	Chh	Chjf	Chjh	Cht	Chtj	Cpop	Dcfap	Dcfm	Invt	Imp	Infc	Invtede	Invteds	Pibh	EXP
1990	14.66	6.37	47.11	24.81	7.30	26.71	3.42	29.23	46.68	15.07	31.60	2.08	1.59	-0.55	14979.94	40.63
1991	13.40	5.80	44.50	24.50	6.60	26.40	3.18	34.39	44.24	19.44	36.64	4.86	0.12	-0.10	15831.71	38.57
1992	12.30	5.30	42.10	24.20	6.00	26.10	2.96	29.91	44.43	22.52	36.19	-0.08	-0.06	0.14	16080.87	39.33
1993	15.10	4.80	50.30	24.40	5.90	27.60	2.79	26.46	48.04	24.59	33.66	1.06	1.03	0.03	15642.72	34.57
1994	9.90	4.30	35.10	24.10	4.90	25.70	2.66	24.36	47.80	19.85	26.23	0.56	0.26	0.21	15332.97	34.22
1995	15.10	4.10	50.20	24.50	5.40	28.70	2.58	23.60	46.91	19.79	27.88	4.87	-1.32	0.08	14972.42	37.57
1996	21.70	3.70	55.10	21.60	6.00	27.70	2.50	24.51	43.92	18.10	26.79	1.22	-0.71	0.21	15096.60	40.26
1997	19.30	4.10	54.70	23.80	6.20	29.90	2.44	26.18	42.31	18.30	26.18	0.06	1.84	0.20	15114.03	39.39
1998	20.30	4.10	54.80	23.10	6.40	29.80	2.46	28.39	45.99	22.42	26.64	-0.36	2.94	0.09	15165.36	29.84
1999	8.30	3.60	27.00	21.80	4.30	23.00	2.55	25.53	41.79	21.14	23.29	-1.35	-0.48	0.07	14673.31	34.83
2000	8.90	3.90	31.00	21.90	4.60	23.70	2.68	26.01	36.53	18.71	24.90	-1.13	-1.00	0.82	14979.75	43.65

2001	8.60	3.90	29.80	23.00	4.60	24.30	2.84	27.49	37.82	18.88	24.07	-1.11	0.01	0.02	14640.44	39.88
2002	11.00	4.20	37.70	24.30	5.20	26.90	2.96	26.10	36.83	19.67	23.78	0.23	-0.33	1.07	14232.22	41.18
2003	17.40	4.00	53.00	22.70	5.90	28.90	3.00	24.63	33.55	19.82	24.12	0.59	-0.27	0.22	14869.82	46.12
2004	18.50	3.80	52.30	22.30	5.90	28.60	2.94	22.86	30.39	19.86	24.10	0.33	-0.13	0.03	15774.72	50.99
2005	18.60	3.70	52.30	22.20	5.90	28.70	2.83	21.34	26.34	20.17	24.90	0.70	3.69	-0.11	16447.79	57.05
2006	15.20	4.70	50.40	30.40	6.30	34.90	2.69	22.04	26.03	22.22	30.11	2.21	4.86	-0.01	16904.09	59.83
2007	14.50	4.20	46.40	26.00	5.70	30.20	2.58	20.66	27.85	26.47	34.93	4.17	5.85	-0.03	17461.25	59.94
2008	14.10	3.60	50.40	24.20	5.10	29.50	2.50	17.70	26.88	27.30	33.99	9.87	7.59	0.67	18465.97	62.11
2009	16.30	3.60	55.20	23.70	5.40	29.90	2.46	22.19	36.78	31.72	37.77	5.07	8.50	0.51	18346.40	47.09
2010	16.90	3.50	54.30	23.80	5.40	29.80	2.45	20.26	32.37	30.74	33.07	5.34	5.55	0.74	18753.98	49.70
2011	19.60	3.50	52.80	24.60	5.80	30.10	2.45	19.44	27.15	26.78	29.57	5.82	2.44	0.51	20121.84	56.19
2012	20.90	3.10	55.90	21.30	5.60	28.00	2.43	20.03	28.54	26.34	29.32	2.89	1.66	0.60	20696.58	47.09
2013	21.30	2.90	55.30	21.10	5.70	28.97	2.36	22.52	30.05	26.24	30.89	3.51	1.19	0.66	20753.12	49.57
2014	21.66	2.77	58.24	21.31	5.72	30.12	2.24	26.15	32.19	28.75	33.77	2.24	1.06	0.72	21030.91	54.27
2015	21.58	2.46	57.08	20.28	5.59	28.98	2.56	30.00	40.82	35.13	38.75	1.22	1.24	0.82	21399.10	51.92
2016	21.08	2.51	47.58	17.78	5.65	24.50	2.26	25.83	41.12	26.61	30.72	2.05	1.16	1.39	21270.47	46.88
2017	19.99	3.02	43.72	19.93	5.89	25.25	2.00	24.44	39.13	28.86	29.34	-0.83	0.21	1.06	20693.94	33.32
2018	20.29	3.02	43.66	20.62	5.92	25.77	1.80	23.18	41.02	25.88	26.84	2.47	0.54	2.94	20775.20	31.14



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالعربية.

1/ الكتب:

1. إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق ، مصر، 2000.
2. احمد رمضان واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر،2004.
3. أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية ، 1991.
4. احمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الاقتصادية، دار الميسرة، الأردن، 2011.
5. اسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم-المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية-، الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007، عمان، الاردن.
6. أسامة عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية- الأسباب، الآثار، الحلول-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
7. إسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية ، نظريات نماذج – استراتيجيات ، دار أسامة .
8. امينة عز الدين عيد الله وسمية احمد عبد المولى، مدخل إلى التنمية الاقتصادية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، مصر، 2010.
9. انور حافظ عبد الحليم، مشاكل البطالة والادمان، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008.
10. بريبش السعيد، الإقتصاد الكلي- نظريات نماذج وتمارين محلولة-، دار العلوم ، -الجزائر، 2007.
11. بلعزوز بن على، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
12. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006، ص 188.
13. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، جسر التنمية، العدد الثامن والخمسون- ديسمبر/كانون الأول 2006، السنة الخامسة.
14. بول سام ولسون واخرون، الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله، الاهلية للنشر والتوزيع ،عمان، 2001.
15. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، دار الشروق للنشر و التوزيع، رام الله، 2009.
16. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، الاردن، ط1، 2006.

17. خالد واصف الموزني و أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر،عمان، الاردن، 2000.
18. خيري أبو العزايم فرجاني ، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية ، مكتبة صيد الفوائد ، بدون سنة نشر.
19. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة -، سلسلة كتب عالم المعرفة-226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998.
20. سعد طه علام ، التنمية و الدولة ، دار طيبة ، الإسكندرية ، 2003.
21. السيرتي محمد و نجا عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية ، مصر، 2008.
22. شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الاولى، 2002.
23. صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1965.
24. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية.
25. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية الكلية-التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة،الجزائر،2005.
26. ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2007.
27. عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق،الطبعة الاولى 2011، دار الخلدونية ، الجزائر.
28. عبد الرحمن يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004.
29. عبد القادر محمد عطية، الاتجاهات الحديثة في التنمية، الدار الجامعية،2003، الاسكندرية، مصر.
30. على عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2005.
31. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي- الاقتصاد الكلي-، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الخامسة، 2005، الجزائر.
32. فريدريك م. شرر، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي ابو عمشة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
33. كميل حبيب وحازم البني، من النمو إلى التنمية إلى العولمة والغات-رؤية جديدة لنظام اقتصادي عالمي جديد-، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس،لبنان،2000.
34. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الاول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
35. محمد سالم كعبية وج.د.ن.ورسك ومحمد عزيز، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي، ليبيا، 1997.
36. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

37. محمد طاقة وحسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
38. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية،2006.
39. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، فسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2003.
40. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة –اساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والامن القومي في ظل الجات،العولمة، تحديات الاصلاح الاقتصادي-، منشاة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2003.
41. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة.
42. محمد نبيل جامع، البطالة قنبلة موقوتة –فك شفراتها وحديث مع الشباب-، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008.
43. محمود حسن حسين ، مدخل الى التنمية والتخطيط، مركز نشر الكتاب وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2004، مصر.
44. مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007، عمان، الأردن.
45. مدحت القريشي، التنمية لاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة 1، 2007.
46. مصطفى الكثيري، حسن صبار، مقاربة تقييم الحصيلة تجربة الخوصصة بالمغرب، الندوة حول الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية ، الجزائر .
47. المنصف عباس، تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخوصصة، الندوة الفكرية الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت "لبنان " ، 1999 .
48. منى الطحاوي، اقتصايات العمل 1995، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة مصر.
49. مولاي أحمد العمراني، اقتصاد المغرب من خلال برنامج التقويم الهيكلي، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 2007.
50. مولود كبير ، واقع الادخار في الجزائر، الطبعة الأولى، الاغواط – الجزائر، مطبعة رويغي، 2009.
51. ناصر دادي عدون وشعيب شنوف، الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
52. ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعيةOPU، الجزائر.
53. نبيل إبراهيم محمود، تحليل المتغيرات الاقتصادية- الإنتاجية والكفاءات، التغير التقني،العمل ورأس المال-، دار البداية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
54. نزار سعد الدين عيسى وابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

55. نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001-2002.
56. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، الطبعة الأولى، دار الحسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

2/ الأطروحات والرسائل.

1. أحمد محمد سيف الشعبي: سوق العمل في الجمهورية اليمنية(دراسة تحليلية)، أطروحة دكتوراه، كية التجارة جامعة حلوان، مصر، بدون سنة.
2. أحمين شفير، الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل- حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
3. اشرف سليمان الصوفي، التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير - جامعة 08 ماي، قالمة، 2006.
4. بن عاشور ليلى، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالين، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
5. بن عامر نبيل، تشخيص مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات و المعطيات الاحصائية-(2000-2006)،مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر(2007-2008).
6. بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2005 –حالة الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
7. بودخدم كريم، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2009-2010.
8. جلال عبد القادر، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في معالجة مشكلة البطالة –حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (2008-2009) ، جامعة الجزائر.
9. جمال عمورة ، دراسة تحليلية و تقييميه لاتفاقيات شراكة عربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
10. دحماني محمد ادريوش،إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان، 2012-2013.
11. رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة(1966-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء

التطبيقي،المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي(-ENSSEA EXINPS)، الجزائر،2011-2012.
12. رابح بلعباس، مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل في تسيير سوق الشغل الجزائري-دراسة كمية-، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي(ENSSEA-EXINPS)، الجزائر، 2005.
13. سليم عقون ، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر جامعة فرحات عباس ،سطيف. مذكرة ماجستير 2009-2010.
14. شلالي فارس، دور سياسات التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
15. صواليلى صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
16. عبد الباقي روابح ، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "دراسة تحليلية مقارنة" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، باتنة، 2006.
17. عمار زيتوني، "المصادر الداخلية لتمويل التنمية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2004"(أطروحة دكتوراه دولة)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.
18. غدير بنت سعد الحمود، العلاقة بين الاستثمار العام و الاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1425ه/ 2004م.
19. فريد بن عبيد ة ، السوق النقدية و دورها في تمويل الاقتصاد دراسة مقارنة (الجزائر، تونس) ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة " الجزائر "،2013-2014.
20. فطيمة حفيظ ، الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010 – 2011 .
21. قارة ملاك، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، وتونس والسنغال، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2010/2009.
22. قصاب سعدية،اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التغيل في الجزائر(1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
23. كلثوم كبابي، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 20072008.
24. كلثوم كبابي، التنافسية واشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 20072008.

25. كمال بو صافي، حدود البطالة الظرفية البنيوية في الجزائر خلال المرجلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-2006.
26. محمد تيسير الديري، العلاقة التبادلية بين التضخم و البطالة في الأردن، دراسة تطبيقية قياسية (1968-2001)، الجامعية الاردنية، الأردن، أيار 2004.
27. مسعود درواسي ، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004" (أطروحة دكتوراه دولة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2005-2006.
28. مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة :دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة و شهادة دراسات جامعية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
29. وليد بو تياح ، دراسة مقارنة لدول الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "1995-2005 " ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006- 2007.
30. يحيات مليكة، اشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2005/1970، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
31. يسرى فاروق داود بطرس ، عوامل النمو الاقتصادي دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،2011 .
32. يونس سالم عبد الغني الطراونة، التباين الإقليمي في مستويات ومعدلات البطالة في الأردن، رسالة ماجستير في الدراسات السكانية، الجامعة الأردنية، الأردن، 1996.

3/ الدوريات والمؤتمرات العلمية.

1. إبراهيم موسى ، قياس و تحليل اثر التدفقات المالية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مختار ة خلال المدة 1990، مجلة جامعة بغداد ، العراق، العدد التاسع ، 2009 .
2. احمد الكواز، حلقة نقاشية حول: لماذا لم تتحول اغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2011.
3. احمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1998.
4. ايمان عبد الكاظم جبار وسحر عباس، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)، الغري للعلوم الاقتصادية.
5. بتول مطر عبادي الجبوري، البطالة في مصر-وقعها والافاق المستقبلية لحلها، القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية- المحور الاقتصادي، المجلد 9-العدد4، 2007.

6. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينيات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول.
7. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الجزائر.
8. البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2002-2003.
9. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، الاثنين 24 ماي 2010.
10. جلال شيخ العيد وبهدي عيسى، قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011، مجلة الباحث، عدد 2012/11 ، ورقلة-الجزائر.
11. حاكمي بوحفص، " الاقتصاد الجزائري الإصلاح النمو والإنعاش "، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة البليدة - الجزائر: 21-22 ماي 2002 04.
12. حاكمي بوحفص، الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، السداسي الثاني، 2009.
13. خليل عبد القادر وسليمان بوفاسة، " الإصلاحيات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006.
14. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سنة 1993 ، صفحات متفرقة .
15. عبد السلام مخلوفي، " أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي "، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بالمركز الجامعي بشار - الجزائر: 20-21افريل 2004.

16. عبد العزيز جميل مخيمر واحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2005.
17. عتيق علي سليمان علو، البطالة والجريمة في المجتمع الليبي، مجلة سبها(العلوم الإنسانية)، المجلد الحادي عشر- العدد الأول، 2012، ليبيا.
18. عزيزة بن سمينة، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006.
19. علي احمد البلبل و آخرون ، التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي ، حالة مصر ، 1974-2002 ، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 09 ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، افريل 2004.
20. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001.
21. عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2012.
22. فاتح ساحل ولطفي شعباني، "آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006.
23. مجدي الشربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، العدد السادس، 2006.
24. مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال افريقيا .
25. محمد بن عبد الله السليطي، مشكلة البطالة ، فعالية ورشة عمل البطالة في دول مجلس التعاون الخليج العربية- نحو استراتيجية للحد من اثارها، الدوحة 21-23 أكتوبر 2008، الطبعة الأولى، 2009.

26. محمد جبار طاهر الشمري ، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي / مصر أنموذجا ، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العراق، العدد 12 ، المجلد 2 ، 2009 .

27. محمد عبد الله البكر، اثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع –دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية-، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد32- عدد 02، جامعة الكويت، 2004.

28. مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية ، 2006، الجزائر.

29. المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، المجلد الاول.

30. المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011، المجلد الاول.

31. المندوبية السامية للتخطيط للملكة المغربية جوان 2010 .

32. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثلاثين، 1411ه- 1412ه (1991).

33. نبيل مهدي الجنابي وعيسى محمد مهدي، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية لمدة(1990-2010)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 2، العراق ، 2012.

34. نجم العزاوي، أثر عولمة الموارد البشرية على البطالة في ظل التنمية المستدامة في الوطن العربي ، الملتقى الدولي الموسوم استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة للفترة 5-16 نوفمبر 2011، الجزائر.

35. نعيمة برودي، " الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي"، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة؛ بومرداس- الجزائر: 04-05 ديسمبر 2006.

36. وحدة الدراسات ، تحولات الاقتصاد المصري" ملاحظات أولية " ، مصر مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 1999 ، ص 8 .

37. وزارة الاقتصاد و التخطيط، تقرير موجز لخطة التنمية التاسعة، (1431ه-1435ه/ 2010-2014م).
38. وزارة الاقتصاد و التخطيط، خطة التنمية التاسعة، 1431ه- 1435ه/ 2010م-2014م، المملكة العربية السعودية، 2014.
39. وزارة الاقتصاد و التخطيط، خطة التنمية الخامسة (1410ه- 1415ه/ 1990م- 1994م)، المملكة العربية السعودية.
40. وزارة الاقتصاد و التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام، الإصدار 26، 2010.
41. وزارة الاقتصاد و التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام، الإصدار 27، 2011.
42. وزارة الاقتصاد و التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام،العدد 23، 2006.
43. وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام- ، الإصدار 20، 2002..
44. وزارة التخطيط، منجزات خطط التنمية- حقائق و أرقام- ،الإصدار 20، 2003.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية.

1. Abd el adim Leila, les privatisations d'entreprise public dans les pays du Maghreb, ENAG,.Reghria, Alger, 1998.
2. AHMED BENBITOUR, l'Algérie en troisième millénaire defis et potentialites. e'dition Marinoor, Algérie 1998.
3. Alfred Greiner, MATHEMATICAL MODELS IN ECONOMICS - MODELS OF ECONOMIC GROWTH , Vol .II - Encyclopedia of Life

Support Systems -EOLSS -, Department of Business Administration and Economics, Bielefeld University, Germany.

4. American corporation, the Encyclopedia Americana, New York: American corporation, 1982.
5. BERNARD Bernier. YVES Simon : Initiation à la macro économie, 8ème édition, DUNOD, 2001.
6. Christophe Hurlin et Valérie Mignon, « une synthèse des testes de cointegration sur données de Panel», université d'Orléans, novembre 2006.
7. Christophe Hurlin, « l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple », université d'Orléans, 2005.
8. Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, « Econométrie », 4 éme édition, université de Bruxelles, 2004.
9. David Vines, JAMES MEADE , Department of Economics and Balliol College, Oxford University Australian National University and Centre for Economic Policy Research ISSN 1471-0498May 2007.
10. Donald J. Harris , Joan Robinson on "History versus Equilibrium", This paper was prepared for presentation to the Joan Robinson Centennial Conference, Department of Economics, University of Vermont, Burlington, VT, October 18-19, 2003.
11. Heinz D. Kurz & Neri Salvadori ,Theories of Economic Growth – Old and New, The European journal of the History of Economic Thought I :1 Autumn 1993.
12. Heinz D. Kurz and Neri Salvadori , The Dynamic Leontief Model and the Theory of Endogenous Growth, A paper to be presented at the Twelfth International Conference on Input-Output Techniques, New York, 18-22 May 1998 (Special session 11), Department of Economics Department of Economics, University of Graz University of Pisa, Austria Italy.

13. Hocine Benissad, Algérie Restructuration et Réformes économiques 1973/1993, OPU, Algérie 1994.
14. Hussein Elasrag, The role of small and medium-sized enterprises in the industrial development of Egypt, Available at SSRN 2276953, 2013.
15. Ibrahim L.Awad, The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy: Analytical Study, Munich Personal Repec Archive, Paper No 5465, 2007.
16. Ismail Aliyu Danmaraya, Sallahuddin Hassan , "Electricity Consumption and Manufacturing Sector Productivity in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag-bounds Testing Approach", International Journal of Energy Economics AND Policy, 2016.
17. J. E. Meade, A Neo-Classical Theory of Economic Growth, Routledge2012 Simultaneously published in the USA and Canada.
18. John Gow, developmenttheoryRostow's five-stage model of development, faculty of education and art , the university of Newcastle, semester1 2005.
19. L'office National Des Statistiques, L'emploi et le chômage- Rétrospective Statistique1962-2011, édition ONS, algeérie.
20. Mark Blaug , The Empirical Status of Human Capital Theory: A Slightly Jaundiced Survey, Journal of Economic Literature, Vol. 14, No. 3 (Sep., 1976).
21. MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2001, Octobre 2000.
22. Muller Jacques et Pascal Vanhove et Jean longatte, Manuel et applications : Economie, Dunod, Paris, 4eme édition, 2004.
23. Patrick Sevestre, « économétrie des données de Panel », Dunod, Paris, 2002.
24. Peter Skott, Joan Robinson's contributions to the theory of economic growth Mythical ages and methodological strictures , UNIVERSITY OF MASSACHUSETTS AMHERST Working Paper 2004-09 .

25. Pierre Robert, croissance et crises, Pearson Education, France,2010.
26. Sergio RebeloSource, Long-Run Policy Analysis and Long-Run Growth ,The Journal of Political Economy, Vol. 99, No. 3 (Jun., 1991).
27. Siaplay, M., Kambo. J.S.N., and Collins, J.M., "The Impact of Foreign Exchange Intervention on Liberian Dollar Money Supply (2006-2015): An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Modeling Approach", Central Bank of Liberia, Working Paper No.01, 2016.
28. William Greene, Traduction de la 5 éme édition par Théophile Azomahou et Nicolas Coudec, « économétrie», édition française dirigée par Didier Schlacther , IEP Paris, Université Paris II, 2005.
29. Yves Croissant, « Les données de panel », 29 Novembre 2005.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- http://www.hcp.ma/
- http://www.mf.gov.dz/economie
- WWW.Banquemodiale.Org
- www.marocdroit.com
- www.nationmaster.com/country/ag-algeria
- WWW.ONS.DZ
-
- www.opec.org

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء.	
كلمة شكر.	
مقدمة.	أ...ز
الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة.	09
تمهيد.	10
المبحث الأول: ماهية البطالة.	11
المطلب الأول: مفهوم البطالة وبعض المفاهيم الأساسية	11
أولا-مفهوم البطالة	11
ثانيا- مفاهيم الأساسية	13
المطلب الثاني: هيكل السكان	15
أولا- السكان الغير نشطين (PNA)	16
ثانيا- السكان النشطون (PA)	16
المطلب الثالث: قياس البطالة	18
المبحث الثاني : الخلفية النظرية للبطالة	21
المطلب الأول: البطالة ضمن المدرسة الكلاسيكية	21
أولا-فرضيات و مقومات الفكر الكلاسيكي	21
ثانيا- سوق العمل والبطالة عند الكلاسيك	23
ثالثا-تقييم المدرسة الكلاسيكية للبطالة	27
المطلب الثاني: البطالة ضمن المدرسة الكنزية	28
أولا-مدخل نظري للطرح الكنزي	28
ثانيا- آلية توازن سوق العمل لدى المدرسة الكنزية	30
المطلب الثالث: تحليل المدرسة النقدية الحديثة للبطالة	34
المطلب الرابع: البطالة ضمن الفكر الماركسي	36
المبحث الثالث: النظرات الحديثة في تفسير البطالة	37
المطلب الأول: نظرية رأس المال البشري ونظرية البحث عن شغل	38
أولا- نظرية رأس المال البشري	38
ثانيا- نظرية البحث عن عمل	39
المطلب الثاني : نظرية الاختلال ونظرية أجور الكفاءة	40
أولا- نظرية الاختلال	40
ثانيا- نظرية أجور الكفاءة	41
المطلب الثالث: نظرية تجزئة سوق العمل ونظرية العقود الضمنية	43

أولا-نظرية تجزئة سوق العمل 43
ثانيا- نظرية العقود الضمنية 43
المطلب الرابع: نظرية المشتغلون الباحثون عن شغل ونظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل 44
أولا- نظرية المشغلون الباحثون عن الشغل 45
45
ثانيا-نظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل (قوى البحث والاحتكاكات)
46
المبحث الرابع: أنواع البطالة، أسبابها وأثارها وطرق معالجتها
المطلب الأول: أنواع البطالة 46
أولا- البطالة الاحتكاكية و الهيكلية والدورية 47
ثانيا- البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية 50
ثالثا - أنواع أخرى للبطالة 51
53
المطلب الثاني :آثار وأسباب البطالة
أولا- آثار البطالة 53
ثانيا- أسباب البطالة 55
المطلب الثالث: الحلول المقترحة للحد من مشكلة البطالة 57
الخلاصة: 58
الفصـــــــــــل الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالبطالة 59
تمهيد: 60
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي ومرتكزاته 61
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وبعض المفاهيم المرتبطة به 61
أولا-التخلف الاقتصادي 61
ثانيا- التنمية الاقتصادية 62
ثالثا- النمو الاقتصادي 63
رابعا- الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي 65
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه 66
أولا- قياس النمو الاقتصادي 66
ثانيا- أنواع النمو الاقتصادي 68
المطلب الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وعوائقه 69
أولا- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي 69
ثانيا- معوقات النمو الاقتصادي 71
المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي 73
المطلب الأول: النمو الاقتصادي ضمن الفكر الكلاسيكي 74
أولا- آدم سميث(1723-1790) 74
ثانيا - ديفيد ريكاردو (1772-1823) 75
ثالثا- روبرت مالتس(1766-1834) 76
المطلب الثاني: مكانة النمو الاقتصادي لدى الماركسيين وشومبيتر 77
أولا- النمو الاقتصادي لدى كارل ماركس (1783-1818) 77
ثانيا- نظرية شومبيتر 78
المطلب الثالث نظرية النمو عند الكنزيين والنظريات الحديثة 79
أولا- نظرية النمو عند كينز 79
ثانيا- نظريات النمو الحديثة 81
المبحث الثالث : نماذج النمو الاقتصادي 83

المطلب الأول: نماذج النمو المتوازن 83
أولا- نموذج فيلدمان – ماهالانوبيس 83
ثانيا- نموذج هارود – دومار 84
ثالثا- نموذج كالدور 86
رابعا- نموذج روبنسونJ.ROBINSON 87
خامسا- نموذج ميد 88
سادسا- نموذج سولو 89
المطلب الثاني : نماذج النمو الخطية 90
أولا- نموذج ليونيتيف 91
ثانيا- نموذج فان نيومان 91
ثالثا- نموذج نيومان موريشيما Neuman-Morishima 92
المطلب الثالث نماذج النمو الذاتي (النمو من الداخل) 93
أولا- نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية 93
ثانيا-النماذج الخطية للنمو من الداخل 94
ثالثا- نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة 95
المبحث الرابع: ديناميكية العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي 96
المطلب الأول: الخلفية النظرية وعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي 96
أولا: الخلفية النظرية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي 96
ثانيا: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي 97
المطلب الثاني: علاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية 100
أولا: علاقة البطالة بالإنتاجية 100
ثانيا: علاقة البطالة والتضخم 101
خلاصة 105
الفصـــل الثـــــالث تطور وقائــع كل من الاقتصاد الجــزائري وبعض الدول العربية 106
تمهيد: 107
المبحث الأول : واقع ومراحل تطور الاقتصاد الجزائري 108
المطلب الأول : واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط 108
اولا- الوضع الاقتصادي غداة الاستقلال 1962-1967 108
ثانيا- المخططات التنموية خلال الفترة 1967-1979م 109
ثالثا- مرحلة التخطيط اللامركزي1980-1989م 112
المطلب الثاني :الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1989-1998م 114
اولا- برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31 ماي 1989م 115
ثانيا- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني في جوان 1991م 116
ثالثا- برنامج التثبيت الهيكلي1994-1995م 117
رابعا- برنامج التعديل الهيكلي(التمويل الموسع) 1995-1998م 118
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري مع مطلع الألفية الثالثة 119
اولا- برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2003م 120
ثانيا- برنامج دعم النمو 2005-2009م 122
ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014م 123
المبحث الثاني : واقع ومراحل تطور اقتصاد بعض دول المغرب العربي (المغرب-تونس) 124
المطلب الاول : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المغربي والتونسي قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية 125
أولا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المغرب قبل الاصلاحات الاقتصادية 125

ثانيا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد التونسي قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية 127
المطلب الثاني : واقع ومراحل تطور كل من الاقتصاد المغربي والتونسي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية 129
اولا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المغربي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية 129
ثانيا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد التونسي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية 132
المطلب الثالث : واقع ومراحل تطور كل من الاقتصاد المغربي والتونسي مع مطلع الألفية الثالثة 134
اولا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المغربي مع مطلع الألفية الثالثة 134
ثانيا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد التونسي مع مطلع الألفية الثالثة 137
المبحث الثالث : واقع ومراحل تطور اقتصاد بعض دول المشرق العربي (مصر-السعودية) 139
المطلب الاول : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري قبل وخلال فترة الإصلاحات الاقتصادية 139
أولا - واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية 139
ثانيا: واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية 141
المطلب الثاني : واقع ومراحل تطور الاقتصاد السعودي خلال فترة المخططات الاقتصادية 143
أولا- خطة التنمية الخماسية الأولى (1970-1974) 144
ثانيا- خطة التنمية الخماسية الثانية (1975-1979) 144
ثالثا-خطة التنمية الخماسية الثالثة (1980-1984) 144
رابعا-خطة التنمية الخماسية الرابعة: (1985-1989) 145
خامسا- خطة التنمية الخماسية الخامسة (1990- 1994) 145
سادسا- خطة التنمية الخماسية السادسة (1995- 1999) 146
المطلب الثالث : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري والسعودي مع مطلع الألفية الثالثة 147
أولا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد المصري مع مطلع الألفية الثالثة 147
ثانيا : واقع ومراحل تطور الاقتصاد السعودي مع مطلع الألفية الثالثة 148
خلاصة 152
الفصـــــل الرابع دراسة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الجــزائري وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018 153
تمهيد 154
المبحث الأول: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 155
المطلب الأول: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 155
المطلب الثاني: مقارنة دول العينة من حيث مستوي النمو الاقتصادي ، معدلات البطالة، معدلات التضخم. 160
أولا- مقارنة دول العينة من حيث مستوي النمو الاقتصادي 160
ثانيا- مقارنة معدلات البطالة 161
ثالثا- مقارنة التضخم 162
المطلب الثالث: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله الجزائر باستعمال طريقة ACP 162
اولا- المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات 163
ثانيا- نسبة التمثيل على مستوي الدراسة 163
ثالثا- التمثيل البياني للمتغيرات 164
رابعا-التمثيل البياني للأفراد- السنوات 165
المبحث الثاني: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في بعض دول المغرب العربي(تونس-المغرب) خلال الفترة 1990-2018 166
المطلب الأول: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1990-2018 166

ACPالمطلب الثاني: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله تونس باستعمال طريقة 171
أولا-المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات 171
ثانيا-نسبة التمثيل على مستوي الدراسة 172
ثالثا-التمثيل البياني للمتغيرات 172
رابعا- التمثيل البياني للأفراد -السنوات 173
المطلب الثالث: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1990-2018 174
ACPالمطلب الرابع: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله المغرب باستعمال طريقة 178
أولا-المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات 178
ثانيا-نسبة التمثيل على مستوي الدراسة 179
ثالثا-التمثيل البياني للمتغيرات 179
رابعا- التمثيل البياني للأفراد -السنوات 180
المبحث الثالث: علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في بعض دول المشرق العربي(مصر-السعودية) خلال الفترة 1990-2018 181
المطلب الأول: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2018 181
ACPالمطلب الثاني: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله مصر باستعمال طريقة 185
أولا-المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات 185
ثانيا-نسبة التمثيل على مستوي الدراسة 185
ثالثا-التمثيل البياني للمتغيرات 186
رابعا- التمثيل البياني للأفراد -السنوات 187
المطلب الثالث: دراسة تحليلية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1990-2018 188
ACPالمطلب الرابع: نتائج تحليل لأهم متغيرات الدراسة الخاصة بحاله السعودية باستعمال طريقة 192
أولا-المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات 192
ثانيا-نسبة التمثيل على مستوي الدراسة 193
ثالثا-التمثيل البياني للمتغيرات 193
رابعا- التمثيل البياني للأفراد -السنوات 194
خلاصة 196
الفصل الخامس دراسة تحليلية قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في كل من الاقتصاد الجزائري وبعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي (ARDL) للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة 197
تمهيد 198
المبحث الأول: تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات الجزائر 199
المطلب الأول: منهجية الدراسة وتحديد النموذج 199
أولا- المنهجية المتبعة 199
ثانيا- بناء نموذج الدراسة المقترح 199
ثالثا- منهجية التكامل المشترك باستعمال نماذج (ARDL) 200
رابعا- معادلة الأجل الطويل 202
خامسا- اختبارات الحدود (Bounds test) 202
المطلب الثاني: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات الجزائر 203
اولا- دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات الجزائر 203

ثانيا- تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات الجزائر 204
ثالثا-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات الجزائر 205
رابعا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات الجزائر 206
خامسا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات الجزائر 207
سادسا-اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع: 208
سابعا-دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(3,2,4) لبيانات الجزائر 208
المبحث الثاني: تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على دول المغرب العربي (تونس و المغرب) 209
المطلب الأول: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات تونس 209
اولا-دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات تونس 210
ثانيا-تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات تونس 211
ثالثا-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات تونس 211
رابعا-نتائج دراسة العلاقة السببية بين معدلات التضخم و حصة الفرد من الناتج على معدلات-البطالة اختبار السببية لجرانجر1988-Granger 212
المطلب الثاني: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات المغرب 214
اولا-دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات المغرب 214
ثانيا-تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات المغرب 215
ثالثا-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات المغرب 215
رابعا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات المغرب 216
خامسا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات المغرب 217
سادسا-اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع 218
سابعا-دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(4,4,4) لبيانات المغرب 218
المبحث الثالث: تطبيق أسلوب نماذجARDL على بيانات المشرق العربي (مصر و العربية السعودية) 219
المطلب الأول: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات مصر 219
اولا-دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات مصر 219
ثانيا-تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات مصر 221
ثالثا-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات مصر 221
رابعا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات مصر 222
خامسا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات مصر 222
سادسا-اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع 223
سابعا-دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(4,2,2) لبيانات مصر 223
المطلب الثاني: نتائج تطبيق أسلوب نماذج (ARDL) على بيانات السعودية 224

اولا-دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة لبيانات السعودية 225
ثانيا-تحديد قيمة الإبطاء الأمثل في نموذج (ARDL) لبيانات السعودية 226
ثالثا-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test) لبيانات السعودية 227
رابعا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات السعودية 228
خامسا-تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات السعودية 229
سادسا-اختبار التطابق لمقارنة السلسلتين الأصيلة و المقدرة للمتغير التابع 229
سابعا-دراسة و تحليل بواقي النموذج ARDL(4,3,0) لبيانات السعودية 230
المبحث الرابع: دراسة تحليلية قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي و التضخم خلال الفترة (1990-2018) ضمن دول العينة باستخدام البيانات الطولية 231
المطلب الأول: المنهجية المتبعة في دراسات البيانات الطولية 231
اولا - نمذجة البيانات الطولية (La modélisation des données de panel) 232
ثانيا - الاختبارات الإحصائية (Les tests statistiques) 238
المطلب الثاني: نمذجة البيانات الطولية 241
اولا-نتائج تقدير معادلة التقارب بطريقة المربعات الصغرى 242
ثانيا-اختبار تحديد نوع النموذج (Test de spécification de modèle) 243
المطلب الثالث: دراسة إمكانية التكامل المشترك بين سلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج 245
اولا-اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج 245
ثانيا-استعمال منهجية (ARDL) للتكامل المشترك و تقدير نموج تصحيح الخطأ –(Pesaran 2001) مقدر وسط المجموع المدمج (PMG) 246
ثالثا-استعمال منهجية بدروني (Pedroni -2000) للتكامل المشترك و تقدير نموج تصحيح الخطأ 250
خلاصة 253
خاتمة 254
الملاحق 262
قائمة المراجع 300
فهرس المحتويات. 314
قائمة الأشكال والجداول والمحتويات. 322
الملخص

قائمة الأشكال

والجداول والملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الشكل رقم(1-1):: هيكل وبنية السكان	18
2	الشكل رقم(1-2): دالة عرض العمل عند الكلاسيك.	24
3	الشكل رقم(1-3): دالة الطلب على العمل عند الكلاسيك.	25
4	الشكل رقم(1-4): توازن سوق العمل عند الكلاسيك.	26
5	الشكل رقم (1-5): التقاطع الكنزي	29
6	الشكل رقم (1-6): دالة عرض العمل الكينزية.	31
7	الشكل رقم (1-7): توازن سوق العمل في النظرية الكينزية.	33
8	الشكل رقم(1-8): معدل أجر الكفأة.	42
9	الشكل رقم (2-1): مراحل النمو لروستو	81
10	الشكل رقم (2-2): دالة انتاج سولو	90
11	الشكل رقم (2- 3): منحنى فيليبس	102
12	الشكل رقم (4-1): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور – حالة الجزائر	155
13	الشكل رقم (4-2): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة الجزائر	156
14	الشكل رقم (4-3): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب– حالة الجزائر	157
15	الشكل رقم (4-4): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث– حالة الجزائر	158
16	الشكل رقم (4-5): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم– حالة الجزائر	159
17	الشكل رقم (4-6): تطور مستوي النمو الاقتصادي في دول العينة	160
18	الشكل رقم (4-7): تطور مستوي معدلات البطالة في دول العينة	161
19	الشكل رقم (4-8): تطور مستوي معدلات التضخم في دول العينة	162
20	الشكل رقم (4-9): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة الجزائر	164
21	الشكل رقم (4-10): التمثيل البياني للأفراد- السنوات- حالة الجزائر	165
22	الشكل رقم (4-11): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور– حالة تونس	167
23	الشكل رقم (4-12): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة تونس	167
24	الشكل رقم (4-13): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب– حالة تونس	168
25	الشكل رقم (4-14): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث– حالة تونس	169
26	الشكل رقم (4-15): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم– حالة تونس	170
27	الشكل رقم (4-16): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة تونس	172
28	الشكل رقم (4-17): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)– حالة تونس	173
29	الشكل رقم (4-18): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور– حالة المغرب	174
30	الشكل رقم (4-19): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة المغرب	175
31	الشكل رقم (4-20): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب– حالة المغرب	176

32	الشكل رقم (4-21): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث– حالة المغرب	176
33	الشكل رقم (4-22): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم– حالة المغرب	177
34	الشكل رقم (4-23): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة المغرب	179
35	الشكل رقم (4-24): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)– حالة المغرب	180
36	الشكل رقم (4-25): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور– حالة مصر	182
37	الشكل رقم (4-26): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة مصر	182
38	الشكل رقم (4-27): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب– حالة مصر	183
39	الشكل رقم (4-28): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث– حالة مصر	183
40	الشكل رقم (4-29): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم– حالة مصر	184
41	الشكل رقم (4-30): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة مصر	186
42	الشكل رقم (4-31): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)– حالة مصر	187
43	الشكل رقم (4-32): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور– حالة السعودية	188
44	الشكل رقم (4-33): تطور نسبة البطالة الكلية للشباب والبطالة لدى الشباب الذكور وبطالة الشابات الإناث – حالة السعودية	189
45	الشكل رقم (4-34): تطور نسبة البطالة الكلية ونسبة البطالة للشباب– حالة السعودية	190
46	الشكل رقم (4-35): تطور نسبة البطالة الكلية، بطالة الإناث، بطالة الذكور، البطالة الكلية للشباب، بطالة الشباب الذكور، بطالة الشابات الإناث– حالة السعودية	190
46	الشكل رقم (4-36): تطور نسبة الناتج المحلي للفرد ومعدل التضخم– حالة السعودية	191
47	الشكل رقم (4-37): التمثيل البياني للمتغيرات– حالة السعودية	193
48	الشكل رقم (4-38): التمثيل البياني للأفراد (السنوات)– حالة السعودية	194
49	الشكل(5-1): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات الجزائر	205
50	الشكل(5-2): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(3,2,4) لبيانات الجزائر	208
51	الشكل(5-3): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات تونس	211
52	الشكل(5-4): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات المغرب	215
53	الشكل(5-5): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(4,4,4) لبيانات المغرب	218
54	الشكل(5-6): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات مصر	221
55	الشكل(5-7): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(4,2,2) لبيانات مصر	223
56	الشكل(5-8): نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل لبيانات السعودية	226
57	الشكل(5-9): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(4,3,0) لبيانات السعودية	230
58	الشكل (5-10): مخطط اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao-1986)	239
59	الشكل(5-11): نتائج معيار (SIC) لاختار طول الإبطاء الأمثل للبيانات الطولية	248
60	الشكل(5-12): نتيجة اختبار التطابق لنموذج ARDL(1,1,1) للبيانات الطولية	250
61	الشكل(5-13): نتيجة اختبار التطابق لنموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS	252

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الجدول رقم 2-1 : عجلات التقدم الأربعة	71
2	جدول رقم 3-1 : تطور الاستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1967-1979	109
3	الجدول رقم 3-2: بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2004	120
4	الجدول رقم 3-3: أهم التغيرات المتعلقة المديونية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2000-2004	121
5	الجدول رقم 3-4: بعض المؤشرات التي تعكس وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2005-2009	123
6	الجدول رقم 3-5 :البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة المحدد بين 2010-2014	124
7	الجدول رقم 3-6: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس خلال الفترة 1975- 1986.	128
8	جدول رقم 3-7 : تطور المؤشرات الاقتصادية للمغرب خلال الفترة 1981-1983	130
9	جدول رقم 3-8 : تطور المؤشرات الاقتصادية للمغرب خلال الفترة 1983-1999	131
10	الجدول رقم 3-9 : اهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد التونسي خلال الفترة 1986-2001.	133
11	الجدول رقم 3-10 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في المغرب خلال الفترة 2000-2012.	135
12	الجدول رقم 3-11:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في تونس خلال الفترة 2000-2012.	138
13	الجدول رقم 4-1: المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات– حالة الجزائر	163
14	الجدول رقم 4-2: نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة الجزائر	164
15	الجدول رقم 4-3: المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات– حالة تونس	171
16	الجدول 4-4: نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة تونس	172
17	الجدول 4-5: المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات– حالة المغرب	178
18	الجدول 4-6: نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة المغرب	179
19	الجدول 4-7: المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات– حالة مصر	185
20	الجدول 4-8: نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة مصر	186
21	الجدول 4-9: المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات– حالة السعودية	192
22	الجدول 4-10 : نسبة التمثيل على مستوي الدراسة– حالة السعودية	193
23	الجدول5-1: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات الجزائر	204
24	الجدول5-2: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات الجزائر	206
25	الجدول 5-3: نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات الجزائر	206
26	الجدول5-4: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات الجزائر	207
27	الجدول5-5 : نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي	208

28	الجدول5-6: نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي	209
29	الجدول5-7: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات تونس	210
30	الجدول5-8: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات تونس	212
31	الجدول5-9: نتائج تطبيق اختبار خرانجر للسببية على المتغيرات لبيانات تونس	213
32	الجدول5-10: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات المغرب	214
33	الجدول5-11: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات المغرب	216
34	الجدول5-12: نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات المغرب	216
35	الجدول5-13: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات المغرب	217
36	الجدول5-14: نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي	218
37	الجدول5-15: نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي	219
38	الجدول5-16: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات مصر	220
39	الجدول5-17: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات مصر	221
40	الجدول5-18: نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات مصر	222
41	الجدول5-19: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات مصر	222
42	الجدول5-20: نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي	224
43	الجدول5-21: نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي	224
44	الجدول5-22: نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة لبيانات السعودية	225
45	الجدول5-23: نتيجة اختبار الحدود (Bounds test) لبيانات السعودية	227
46	الجدول5-24: نتيجة تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل القصير لبيانات السعودية	228
47	الجدول5-25: تقدير نموذج (ARDL) لتصحيح الخطأ مع ديناميكية الأجل الطويل لبيانات السعودية	229
48	الجدول5-26: نتيجة اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي	230
49	الجدول5-27: نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقي	230
50	الجدول5-28: نتائج تقدير معادلة التقارب بطريقة المربعات الصغرى	242
51	الجدول5-29: نتيجة اختبار هوسمن (Hausman Test)	244
52	الجدول5-30:نتائج اختبار استقرارية السلاسل الطولية للمتغيرات	246
53	الجدول5-31: نتيجة تقدير نموذج ARDL(1,1,1) للبيانات الطولية	248
54	الجدول5-32: نتائج اختبار بدرروني (Pedroni -2000) للتكامل المشترك	250
55	الجدول5-33: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS	251

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الملحق(1): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات الجزائر	263
2	الملحق(2): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات الجزائر	264
3	الملحق(3): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام لبيانات الجزائر	266
4	الملحق(4): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي لبيانات الجزائر	267
5	الملحق(5): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لبيانات الجزائر	267
6	الملحق(6): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لبيانات الجزائر	267
7	الملحق(7): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات تونس	268
8	الملحق(8): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LPIBH و LINF لبيانات تونس	270
9	الملحق(9): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام لبيانات تونس	272
10	الملحق(10): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات المغرب	273
11	الملحق(11): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LCH و LPIBH لبيانات المغرب	275
12	الملحق(12): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام وثابت لبيانات المغرب	277
13	الملحق(13): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي لبيانات المغرب	278
14	الملحق(14): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لبيانات المغرب	278
15	الملحق(15): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لبيانات المغرب	279
16	الملحق(16): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات مصر	279
17	الملحق(17): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات مصر	282
18	الملحق(18): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام لبيانات مصر	284
19	الملحق(19): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لبيانات مصر	285
20	الملحق(20): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لبيانات مصر	285
21	الملحق(21): نتائج اختبار استقرارية السلاسل LCH ، LPIBH و LINF لبيانات السعودية	286
22	الملحق(22): نتائج اختبار استقرارية الفروق الأولى للسلاسل LPIBH و LINF لبيانات السعودية	288
23	الملحق(23): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي مع اتجاه عام لبيانات السعودية	290
24	الملحق(24): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) الشرطي لبيانات السعودية	291

25	الملحق(25): نتيجة تقدير نموذج (ARDL) للتكامل المشترك لبيانات السعودية	291
26	الملحق(26): نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لبيانات السعودية	292
27	الملحق(27): نتائج تقدير معادلة التقارب بطريقة المربعات الصغرى	292
28	الملحق(28): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الطولية للمتغيرات	293
29	الملحق(29): نتيجة تقدير نموذج (ARDL)	293
30	الملحق(30): نتائج اختبار بدرروني (Pedroni −2000) للتكامل المشترك	294
31	الملحق(31): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS	294
32	الملحق رقم (32): سلسلة البيانات السنوية للبنك الدولي التي بنينا عليها الدراسة التطبيقية	295

ملخص: تعتبر كل من البطالة والنمو الاقتصادي من اهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تسعى الحكومات الى تحقيق مستويات مقبولة منها مع محاولة الحفاظ على استقرارها لفترات زمنية طويلة، حيث تسعى الدول النامية إلى التقليل من معدلات البطالة للمستويات المقبولة بتنشيط الدورة الاقتصادية والرفع من معدل ووتيرة نموها مثلما هو الحال في الدول المتقدمة، بالرغم من الفوارق الكبيرة بينهما في شتى المجالات (الاقتصادية- السياسية- الاجتماعية والثقافية)، ولبلوغ هذا الهدف ينبغي عليها إرساء سياسات مدروسة ومحكمة لمسارها التنموي واستغلال كل الوسائل التي من شأنها التقليل من نسب البطالة؛ في هذا السياق كان موضوع بحثنا هذا و هو دراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بعينة من الدول العربية (تونس-المغرب-مصر-السعودية) خلال الفترة الزمنية (1990-2018)، حيث وقد خلصت هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج مفسر لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في دول العينة بالاعتماد على حصة الفرد من الناتج و معدلات التضخم كأهم مؤشرين لشرح و تفسير الظاهرة المدروسة باستخدام نماذج ARDL وكانت نتائج تطبيق هذا النموذج على دول العينة مختلفة نظرا لطبيعة اقتصاد كل بلد، وبتقدير نموذج البيانات الطولية لكافة دول العينة باستعمال طريقة FMOLS ، وجدنا أن مرونة معدلات البطالة بالنسبة لمعدلات التضخم هي 0.11 و بالنسبة للنمو الاقتصادي هي 0.62- ؛ بالإضافة إلى ذلك فان معامل التحديد المعدل قد بلغ القيمة 0.81 مما يعني أن 81% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج، بمعنى آخر أن 62% من معدلات البطالة ضمن بلدان العينة المدروسة مشروحة على أساس معدلات التضخم، والتغير في حصة الفرد من الناتج الحقيقي و هذا على المدى البعيد، كما أن معدلات البطالة ترتبط عكسياً مع معدلا نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبشكل موجب بمعدلات التضخم.

Abstract: Unemployment and economic growth are among the most important macroeconomic indicators that governments seek to achieve acceptable levels while trying to maintain their stability for long periods of time as developing countries seek to reduce unemployment rates to acceptable levels by revitalizing the economic cycle and increasing the rate and pace of growth, In the developed countries, despite the great differences between them in various fields (economic - political - social and cultural), and to achieve this goal should establish policies and deliberate development of its development and the use of all means that would reduce the proportion of In this context, the subject of this research was to examine the relationship between unemployment and economic growth in Algeria compared to a sample of Arab countries (Tunisia - Morocco - Egypt - Saudi Arabia) during the period 1990-2018. The results of application of this model to the countries of the sample were different due to the nature of each country's economy and the estimation of the longitudinal data model for all countries of the sample using The FMOLS method, we found that flexible Unemployment rates for inflation are 0.11 and for economic growth is -0.62; in addition, the adjusted adjustment factor is 0.81, which means that 81% of the variance of the internal variable is explained on the basis of model variables. In other words, 62% The sample countries studied are explained on the basis of inflation rates, the change in per capita real and long-term output, and the unemployment rates are inversely correlated with GDP per capita growth rates and positive inflation rates.

Résumé : Le chômage et la croissance économique des plus importants sont les indicateurs macro-économiques que les gouvernements cherchent à atteindre des niveaux de ceux acceptables, tout en essayant de maintenir la stabilité pendant de longues périodes de temps, où les pays en développement cherchent à réduire le taux de chômage des taux acceptables de la relance du cycle économique et augmenter le taux et le rythme de la croissance, comme cela est le cas dans les pays développés, en dépit des différences significatives entre eux dans différents domaines (social-économiques et politiques culturelles), et pour atteindre cet objectif, ils devraient mettre en place des politiques volontaristes et le développement des tribunaux sur la bonne voie et d'exploiter tous les moyens qui permettraient de réduire les ratios Ca Le chômage, dans ce contexte, a fait l'objet de nos recherches, ce qui est l'étude de la relation entre le chômage et la croissance économique en Algérie, par rapport à un échantillon de pays arabes (Tunisie-Maroc-Egypte-Arabie Saoudite) au cours de la période (1990-2018), où cette étude a conclu un modèle relation inexpliquée du chômage et la croissance économique dans les pays de l'échantillon, selon la part individuelle des taux de production et d'inflation que les indicateurs les plus importants pour expliquer et interpréter le phénomène étudié en utilisant des modèles ARDL et les résultats de l'application de ce modèle à différents pays de l'échantillon en raison de la nature de l'économie de chaque pays, et l'évaluation des données longitudinales pour le modèle tous les pays de l'échantillon à l'aide FMOLS façon, nous avons constaté que la flexibilité Taux de chômage des taux d'inflation 0,11 et pour la croissance économique est -0,62; En outre, le coefficient moyen de détermination a atteint la valeur de 0,81, ce qui signifie que 81% de la variation variable interne est expliquée sur la base des variables du modèle, en d'autres termes, 62% des taux de chômage au sein de les pays de l'échantillon étudié sont expliqués sur la base des taux d'inflation et le changement de la part de l'individu de la production réelle et cela à long terme et le taux de chômage est inversement corrélée avec le taux de croissance du PIB par habitant sont les taux d'inflation positifs.